Université Mentouri Constantine

ECONOMIE & SOCIETE

Revue spécialisée, éditée par le laboratoire de recherche
Grand Maghreb : Économie et Société

N° 1/ 2002

ISSN : 1112- 3605

جامعة منتوري قسنطينة

الإقتصاد والمجتمع

مجلة علمية محكمة ومتخصصة تصدر عن:

مخبر المغرب :الاقتصاد والمجتمع

العدد 1 /2002

ISSN : 1112 – 3605

مجـــــلـة الاقتصاد و المجتمع

مدير المجلة : أ.د عبد العزيز شرابي
مدير مخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع جامعة منتوري قسنطينة

رئيس التحرير مسؤول النشر : أ . ناجي بن حسين

أعضاء هيئة التحرير :

- د . رجال السعدي جامعة منتوري قسنطينة
- د . شبايكي سعدان جامعة منتوري قسنطينة
- د . فوزي السبتي جامعة منتوري قسنطينة
- أ . بلعز لخضر جامعة منتوري قسنطينة
- أ . مباركي محمد الهادي جامعة منتوري قسنطينة
- أ . بوجعدار خالد جامعة منتوري قسنطينة
- أ . حميمص عزوز جامعة منتوري قسنطينة
- أ . مرازقة صالح جامعة منتوري قسنطينة

أعضاء الهيئة العلمية :

- أ.د عبد العزيز شرابي جامعة منتوري قسنطينة
- أ.د أحمد بويعقوب جامعة وهران السانية
- أ.د محمد ياسين فرفرة مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية
- أ.د عبد الرزاق بن حبيب جامعة تلمسان
- أ.د برنار دريقمان جامعة بيار منداس فرانس غرونوبل 2 فرنسا
- أ.د أحمد سيلام جامعة جون مولان ليون 3 فرنسا
- أ.د عبد القادر ثعيلاتي جامعة محمد الأول وجدة المغرب
- د. أمزيان فرقان جامعة بيار منداس فرانس غرونوبل 2 فرنسا .
- أ.د . رياض زغل جامعة صفاقص تونس
- أ .د محفوظ بن عصمان جامعة عنابة
- د. السعدي رجال جامعة منتوري قسنطينة
- د. فوزي السبتي جامعة منتوري قسنطينة
- د. سعدان شبايكي جامعة منتوري قسنطينة

شروط النشر في المجلة

1. تنشر مجلة الاقتصاد و المجتمع البحوث العلمية الأصلية في العلوم الاقتصادية ، وعلى أن تتوافر في هذه البحوث شروط البحث العلمي من حيث التجديد و الإحاطة و الإستقصاء و التوثيق ، و أن تكون مكتوبة بإحدى اللغات التالية : العربية ، الفرنسية ، الأنجليزية .
2. يشترط في البحث المقدم للنشر في مجلة الاقتصاد و المجتمع ألا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مجلة أخرى ، و على الباحث أن يتعهد بذلك خطيا عند تقديمه للبحث .
3. لا يجوز للباحث إعادة نشر بحثه المنشور مسبقا في مجلة الاقتصاد و المجتمع أو نشر ملخص عنه في أي وسيلة نشر أخرى إلا بعد مرور ستة أشهر على نشره ، و بموافقة خطية من مدير المجلة ، على أن يشار إلى هذه الموافقة عند إعادة النشر .
4. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث المقدم للنشر على (25) صفحة بما في ذلك الأشكال و الرسومات و المراجع و الجداول و الملاحق .
5. تكون المقالات مصحوبة بملخصين أحدهما بلغة المقال و الآخر بإحدى اللغتين المتبقيتين .
6. تخضع المقالات للتقييم من طرف أعضاء اللجنة العلمية للمجلة .
7. لا ترد البحوث لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر .
8. المقالات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها تعاد لأصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل النشر .

ملاحظات :

1. ترتيب المقالات و البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات فنية .
2. الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا على رأي أصحابها و لا تعبر بالضرورة على رأي المجلة .

الإشتراكات و المراسلات
مخبر المغرب الكبير الإقتصاد و المجتمع
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة – طريق عين الباي –
هاتف/فاكس 31620909(213)
E.Mail :grand.maghreb@caramail.com

مجلة الاقتصاد و المجتمع

الفهرس

التعريف بمخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع	8
إفتتاحية العدد : أ .د عبد العزيز شرابي مدير المجلة	9
المديونية الخارجية على أبواب الألفية الثالثة **السعدي رجال**	11
انعكاسات العولمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة : حالة البلدان العربية **ناجي بن حسين**	31
الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر و تحديات المرحلة المقبلة **عبد الحق بوعتروس**	61
السلوك الجبائي للمكلفين بالضريبة **صالح مرازقة**	73
الإشهار التجاري في الجزائر **شبايكي سعدان و حفيظ مليكة**	85
الاشهار و العلاقات العامة : إشارة خاصة لواقع بعض المؤسسات الاقتصادية بالجزائر **فريد كورتل**.....	97
القوى التنافسية للقطاع الخاص و تحسين الأداء الاقتصادي : رؤية بديلة **محمود سحنون**	105
البطالة في الجزائر : دراسة تحليلية **محمد الهادي مباركي – ناجي بن حسين – عبد الحليم عيساوي**	119
ملحق إحصائي : مؤشرات سوسيواقتصادية لبلدان المغرب العربي	133
صعوبات المديونية و إدارة الدين الخارجي : المغرب ساعة الشراكة الأورومتوسطية **أمزيان فرقان – فتيحة موحاسين عبدلي**	7f
أنظمة التقاعد : الأزمة و الإصلاحات **لخضر بلعز – بوزيد الحوت**.....	39f
الفساد و التنمية **فريد خلاطو – سامية قارة**	57f
تكاليف رقمنة الوثائق القديمة : دروس مشروع DEBORA **سيرج لانقة – أحمد سيلام**	71f

التعريف بمخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع

- **مدير المخبر** : عبد العزيز شرابي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة منتوري قسنطينة -

- تم إنشاء مخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع سنة 2000 و قد تم إعتماده ضمن أولى المخابر على مستوى جامعة قسنطينة .
- يضم المخبر حاليا سبعة فرق بحث تعمل في عدة محاور أهمها :
  - اقتصاد التنمية
  - اقتصاد الحماية الإجتماعية
  - اقتصاد البيئة
  - اقتصاديات الفساد
  - التكامل الاقتصادي
  - الإصلاحات الاقتصادية
  - التجارة الخارجية
  - السكان و المجتمعات المغاربية
  - دراسات مستقبلية

- يعد مخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع مجالا مفتوحا أمام الأساتذة الباحثين وطلبة الدراسات العليا من أجل الإطلاع على ما يتوفر عليه من كتب علمية قيمية و دوريات متخصصة ، كما يوفر المخبر لرواده خدمة الأنترنيت التي أصبحت في وقتنا الراهن نافذة يطل من خلالها الباحث على العالم الخارجي.

- يعمل مخبر المغرب الكبير على تحقيق غاية أساسية و هي الانتاج العلمي و المساهمة في التنمية الوطنية ، و من أجل تحقيق هذه الغاية السامية فإن المخبر يعمل بالتعاون مع مخابر بحث أخرى داخل الوطن و خارجه .

كما أن المخبر متفتح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و له علاقات جيدة مع بعض المؤسسات الاقتصادية التي يساهم المخبر في تكوين إطاراتها و هو بذلك يعمل على ربط الجامعة الجزائرية بالمجتمع .

إفتتاحية العدد

تصدر مجلة الاقتصاد و المجتمع عددها الأول في ظل ظروف إقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية جد معقدة على الساحتين الإقليمية و الدولية ، تتميز بحركية سريعة و شاملة في ظل ديناميكية العولمة التي تحمل معها العديد من التحديات لذلك كان من واجب الباحث الجامعي بصفة عامة و الباحث في العلوم الاقتصادية و الاجتماعية على وجه التحديد أن يتناول بالدراسة و التحليل كل ما من شأنه أن يساهم في فهم هذه التغيرات و ديناميكية تطورها و تقديم الاقتراحات و البدائل الملائمة من أجل مساعدة شعوب منطقتنا على التموقع و الاستفادة من هذه الحركية و تفادي التهميش و مزيد من التخلف .

و تـأتي مجلـة الاقتصـاد و المجتمـع التـي يصـدرها مخبـر المغـرب الكبيـر: الاقتصـاد و المجتمـع لتثـري السـاحة العلميـة فـي المجـالين الاقتصـادي و الاجتمـاعي فهـي فضـاء لنشـر نتـائج دراسـات فـرق البحـث المنتميـة لمخبـر المغـرب الكبيـر الاقتصاد و المجتمع، و مفتوحة أيضا لكل الباحثين المهتمين بشؤون المغرب العربـي فـي المجـالين الاقتصـادي و الاجتمـاعي مـن الجامعـات الجزائريـة أو المغاربيـة أو غيرها.

و يتضمن العدد الأول من مجلتنا العديد من الدراسات التـي أعدها بـاحثون من عـدة جامعـات جزائريـة و أجنبيـة تناولـت محـاور متنوعـة ذات أهميـة كبيـرة منهـا مـا يتعلـق بموضـوعات الاقتصـاد الـدولي كـإدارة أزمـات المديونيـة الخارجيـة و تحليـل إنعكاساتها على بعض البلدان المغاربية و قضـايا الاستثمار الأجنبـي المباشر و دوره

في التنمية الاقتصادية ، كما تناولت مقالات أخرى الاصلاحات المصرفية و دور القطاع الخاص في تحسين الأداء الاقتصادي و تعود بنا بحوث أخرى للدراسات الاقتصادية ذات البعد الإجتماعي كتحليل ظاهرة البطالة و إصلاح أنظمة التقاعد و ظاهرة الفساد و ما ينجر عليها من إنعكاسات خطيرة على البنيان الإقتصادي و الإجتماعي ، كما نجد في هذا العدد دراسات ذات الصلة بواقع المؤسسات الاقتصادية ، وفي هذا الإطار تم التطرق في بعض المقالات لواقع الاشهار التجاري في الجزائر و قياس تكاليف رقمنة (Numérisation) الوثائق القديمة مع إستخلاص الدروس من بعض البلدان الأوروبية .

نأمل أن ترقى هذه المجلة في عددها الأول لتطلعات الباحثين و ندعوهم أن يسهموا مستقبلا بمزيد من المقالات ذات المستوى العلمي الرفيع خدمة للبحث العلمي و التنمية في للجزائر و سائر بلدان المغرب العربي .

أ .د / عبد العزيز شرابي

SOMMAIRE

EDITORIAL **Pr. A.Cherabi**	04
Difficultés de l'endettement et gestion de la dette : Le Maroc à l'heure du partenariat euro-méditerranéen **Améziane Fergune et Fatiha Mohassine-Abdali**	07
Les systèmes de retraites : crise et réformes **Lakhdar Belaaz et Bouzid Lehout**	39
Corruption et développement **Farid Khelatou et Samia Kara**	57
Les couts de la numerisation de documents anciens : Les leçons du projet DEBORA **Serge Lenga et Ahmed Silem**	71

EDITORIAL

Ce premier numéro de la revue « Economie et société », sort dans des conditions économiques, sociales, politiques et culturelles très complexes, autant au plan national qu'international. Cette nouvelle situation, générée par un mouvement de mondialisation accéléré, pose plusieurs défis au chercheur universitaire en sciences économiques et sociales. Il est interpellé, aujourd'hui plus qu'hier, de contribuer par ses études et recherches à mieux comprendre ces nouvelles dynamiques et à proposer des solutions alternatives à même d'aider les pays de la région à renforcer leurs positions et à tirer profit de ces évolutions.

La revue « Economie et société » que publie le Laboratoire « Grand Maghreb » a pour ambition de participer à l'enrichissement de l'espace scientifique dans les domaines économique et social. C'est aussi une revue qui se veut ouverte à tous les chercheurs dont les centres d'intérêts portent sur le grand maghreb .

Le premier numéro de cette revue recouvre plusieurs thèmes développés par des chercheurs algériens et étrangers. Sont abordés successivement la gestion des crises d'endettement et leurs conséquences sur certains pays maghrébins, l'IDE et son rôle dans le développement économique. D'autres articles portent sur les réformes bancaires et le rôle du secteur privé dans la performance économique. On y retrouve également des études à portée sociale comme le chômage, la réforme des systèmes de retraite et le phénomène de la corruption et ses conséquences sur la construction économique et sociale. Figurent en bonne place aussi des sujets sur la publicité commerciale en Algérie et la mesure du coût de la numérisation des documents anciens.

Nous espérons que ce premier numéro de notre revue sera à la mesure des aspirations des chercheurs, car nous concevons cette revue comme espace d'épanouissement scientifique participant au processus de développement des pays maghrébins.

Pr . A. Cherabi

المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة

د. السعدي رجـــال
أستاذ محاضر بكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتوري – قسنطينة -

ملخـــص :

الجزائر تعاني من أزمة المديونية ، مثلها في ذلك مثل العديد من الدول النامية التي لجأت إلى الإقتراض من الخارج بهدف تمويل الإستثمار و تمويل العجز المؤقت لميزان مدفوعاتها . لقد بلغت أزمة المديونية أوجها في نهاية الثمانينات و أوائل التسعينات و تجلى ذلك في العديد من المظاهر منها العجز في ميزان المدفوعات و ظهور حالة الركود التضخمي و النقص الحاد في الإحتياطي بالعملة الصعبة بما لا يكفي لتأمين مستورداتها لأكثر من أيام معدودة .

و تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب اللجوء إلى الإقتراض الخارجي في الدول النامية بين الإجبار و الإختيار. ثم الوقوف على الخصائص الأساسية التي تميز الوضع الراهن للمديونية الجزائرية مع الوقوف على تطور شروط الإقتراض ومدفوعات خدمة المديونية مع الإشارة إلى بعض الحقائق القائمة على ضوء بعض المؤشرات المعتمدة في مجال تحليل المديونية . ونخلص إلى تصور أفاق المديونية الجزائرية ضمن الظرفية الحالية .

Résumé :

Comme plusieurs états en voie de développement l'Algérie supporte difficilement le fardeau de la dette extérieure, celle ci à atteint durant la dernière décennie une situation critique et alarmante sentie à plusieurs niveaux (déficit de la balance des paiements, pénurie de devise …).

Cet article tente d'apporter une contribution à la compréhension des causes qui ont été à l'origine du recoure à la dette d'une part et d'autre part mettre en relief les spécificités de la situation actuelle de la dette algérienne, en faisant appel à des techniques d'analyse adéquates connues dans le domaine de la dette .

مـقـد مـــة :

أمام تعاظم مشكلة الديون الخارجية على الجزائر , و تفاقمها بشكل متسارع في أواخر الثمانينات , أكسبها أبعادا سياسية و اجتماعية خطيرة بالإضافة إلى محاذير إقتصادية . أخذت هذه المشكلة تحظى باهتمام بالغ من قبل الباحثين و أصحاب القرار في السلطة على حد سواء . أصبحت بالفعل من أهم المشكلات المطروحة في جدول مختلف المؤتمرات و الندوات ذات الطابع الإقتصادي - الإجتماعي . فكانت هناك عدة تحاليل و تصورات لسيرورة هذه

الظاهرة , ظاهرة **" الفخ "** , و بصورة خاصة في أعقاب الفترة التي تلت إنهيار أسعار البترول بصورة معتبرة وشبه - دائمة .

أصبحت المديونية من أخطر القيود التي تكبل الإقتصاد الوطني واختصرت كل البدائل و الإستراتيجيات أمام ظاهرة تزايد العجز في الموازين التجارية ومن ثم في موازين المدفوعات لهذه الدولة في ظاهرة الهروب إلى الأمام من خلال مختلف الممارسات اللاحقة و المتمثلة بالأساس في المزيد من الإقتراض لتمويل هذا العجز المتزايد الذي يعني إعتماد البلد في معيشتها و إنفاقها على أكثر من مواردها المتاحة الأمر الذي لا يمكن إستمراره إلى أمد طويل .

إن إفراط الجزائر في الإستدانة في عقد السبعينات و الثمانيات كان نتيجة وهم خاطىء مفاده أن بالإمكان تحسين مستوى المعيشة في الأجال القصيرة و تمويل التنمية بالإعتماد المتزايد على الإقتراض الخارجي دون ظهور مشاكل سداد للقرض على المدى الطويل .

1- اللجوء إلى الإقتراض الخارجي بين الإجبار و الإختيار

تتكون الإمكانات التمويلية للبلد من عنصرين أساسيين : التمويل الداخلي و التمويل الخارجي ، ونعني بالتمويل الداخلي حجم الموارد التمويلية التي توفرها المصادر الوطنية [1] ،أما التمويل الخارجي فيتمثل في الموارد الأجنبية التي يمكن الحصول عليها عن طريق الإقتراض [2] .

لنفرض أن S يمثل الإدخار و I يمثل الإستثمار فإن أي إقتصاد سيكون في إحدى الوضعيات الثلاث التالية :

* $S > I$ هذا يؤدي إلى قدرة على التمويل ,
* $S = I$ هذا يؤدي إلى توازن في ميزان رأس المال ,
* $S < I$ هذا يؤدي إلى إحتياج في التمويل و بالتالي إلى دخول صاف من رأس المال من الخارج [3] .

إن اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على إمكانات تمويلية يتم على العموم لأحدى السببين :

- حدوث صدمة غير منتظرة ,
- الرغبة في تحقيق تنمية سريعة .

1-1 - الإقتراض الخارجي إجباري .

عندما تتلقى دولة صدمة خارجية(وقد تكون داخلية و متعددة الأبعاد) , كالإنخفاض المفاجىء لعائداتها التصديرية (خاصة إذا تعلق الأمر بالإقتصاد الأحادي) أو الإرتفاع الشديد لوارداتها لسبب من الأسباب, يكون الملجأ العفوي و المباشر إلى المديونية الخارجية المخرج الوحيد لتخفيف وطأة الصدمة في حينها. لكن إذا إستمر الأمر و تكررت الصدمات(حال المتغيرات الخارجية), يصبح من الضروري وضع سياسة إقتصادية -إصلاحية تمكن من تفادي الإستمرارية في التلقي دون التصدي و البحث عن البديل ذو العائد الدائم .

2-1 - الإقتراض الخارجي إختياري .

تستمد الموارد اللازمة لتمويل التنمية الإقتصادية في أي مجتمع مما يتاح له من مدخرات . لكن قد تكون هذه الموارد المحلية غير كافية فتلجأ الدولة من تلقائي نفسها إلى الإستعانة بالقروض الخارجية بهدف تحقيق تنمية سريعة قوامها الطموح في تغير الوضع القائم و مرتكزها ثقتها الكبيرة في مواردها الطبيعية و البشرية في االتجاوب السريع .

لكن الإستعانة بمصادر تمويل خارجية يزيد لا محالة من طاقات الإستثمار,إلا أن الإعتماد عليها , له عدة إعتبارات. فهذه الأموال تتطلب تحويلات مهمة كالفوائد و أقساط تسديد سنوية وفق الإتفاق المعقود بموجبه عقد القرض [4] .

و هكذا صارت العلاقة بين التنمية الإقتصادية و التمويل الخارجي محور إهتمام الباحثين , ليس في الدول المدينة فحسب , بل و في الدول الدائنة أيضا , كذلك لدى هيئات و مصادر الإقراض الإقليمية و الدولية . و نتيجة لهذا الإهتمام تبلور إتجاهان مختلفان إزاء قضية التمويل الخارجي لعملية التنمية الإقتصادية .

***-الإتجاه الأول :**

يؤكد هذا الإتجاه إيجابية العلاقة بين التمويل الخارجي و بين النمو الإقتصادي ، و يشير أصحاب هذا الإتجاه إلى أن عوائق التنمية التي تواجهها الدول النامية تتمثل أساسا في قصور الإدخار المحلي و قلة العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الإستيراد و لا سيما إستيراد السلع الرأسمالية التي تمكن , عند حسن الإستخدام , من تحقيق خطوات هامة في إرساء القاعدة الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية .

وهنا تأتي أهمية الدور الذي يضطلع به التمويل الخارجي في تذليل معوقات التنمية و ذلك بتوفير موارد مالية إضافية لتجسيد فجوة الإدخار المحلي و فجوة العملات الأجنبية و بالتالي دفع عجلة النمو الإقتصادي في الدول النامية .

و يتحقق هذا النمو من خلال مروره بأربعة مراحل ,مرتبة على عدة سنوات تشكل ما يسمى بدورة المديونية , يمكن ملاحظاتها بمحاكاة ما حدث بالولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية .

- المرحلة الأولى :

الدولة الراغبة في التنمية السريعة وأمام قصور مواردها المحلية تقترض من الخارج من أجل تموين مجهودها الإستثماري و تمكنها الأموال المقترضة من إستيراد سلع تجهيزية و هنا يصبح الميزان الجاري عاجزا، إذ أن القروض الجديدة تفوق بكثير سداد الفوائد و أقساط السلف السابقة ,وبالتالي فالدولة تستفيد من تحويلات إيجابية.

- المرحلة الثانية :

تبدأ الإستثمارات بالإتيان بفوائدها ، إذ يزداد الإنتاج و التصدير وعندها يتقلص العجز الجاري و بالتالي الحاجة إلى الإقتراض الخارجي تتقلص بينما تتزايد المديونية الإجمالية تدريجيا ، و في هذا المضمار تصبح التحويلات المالية ضعيفة الإيجابية ثم تصبح معدومة عندما يصبح سداد الفوائد مساويا إلى القروض الجديدة الصافية للسداد.

- المرحلة الثالثة :

تزداد في هذه المرحلة صادرات الدولة بصورة أكثر , نظرا لتطور الإنتاج و الإنتاجية , و الإنتاج الوطني يحل جزئيا محل الواردات (تفريخ المشروعات).عندها يصبح الميزان التجاري متوازن و الدولة ليست في حاجة إلى زيادة مديونيتها . و هنا يتوسع الفائض الجاري و الدولة تضمن تغطية ما يجب دفعه للمقرضين دون اللجوء إلى إجراء إقتراض جديد مديونيتها تتناقص و في هذه المرحلة تجري الدولة تحويلات مالية سلبية تتمثل في دفع الفوائد بالإضافة إلى تسديد المستحقات من الأقساط .

- المرحلة الرابعة :

تتقلص مديونية الدولة بل و تصبح هي من تقدم القروض و هنا تصبح الفوائد المحصلة أكثر من الفوائد المدفوعة.

***- الإتجاه الثاني :**

يرى أصحاب هذا الإتجاه خلاف الأمر السالف و يزعمون أن التمويل الخارجي على اختلاف أشكاله و مصادره لا يمكن له أن يقوم بدور إيجابي ملموس في تنمية إقتصادات الدول النامية . و يستند هذا الزعم بالأساس على أن التمويل الخارجي يؤثر بشكل سلبي على حوافز الإدخار المحلي , إضافة إلى أن قسما كبيرا من هذا التمويل يتم إنفاقه على مشاريع غير إنتاجية لا تسهم في حل المشكلات الحقيقية التي تعاني منها معظم إقتصادات الدول النامية , ناهيك عن المخاطر السياسية التي تنجم عن الإعتماد المتزايد على مصادر التمويل الخارجي . لكن ورغم التباين في وجهات النظر بخصوص طبيعة العلاقة بين التنمية الإقتصادية و الإقتراض الخارجي إلا أن هناك إجماعا على معالم السياسة السليمة للإقتراض الخارجي . و تعتمد هذه المعالم على ثلاث نقاط أساسية :

- إستخدامات القرض ,
- المد ة الزمنية للقرض،
- شروط القرض .

فإذا كان القرض موجها لمشاريع إنتاجية تساهم في حل المشكلات الحقيقية للدولة و تحقق مردودا إقتصاديا يستطيع أن يخدم هذا الدين , فإن ذلك يشكل رافدا للتنمية الإقتصادية .(الإستخدام الدقيق و الناجع للأموال المقترضة) و بعكس ذلك يكون الدين عبئا على الإقتصاد و يخلق مشاكل إقتصادية - سياسية و إجتماعية (هنا المديونية تشكل هروبا إلى الأمام) .

2- شروط المديونية الناجحة .

إن نجاح المديونية الخارجية في تحقيق الغاية التنموية يتوقف على عدة شروط يمكن الوقوف عليها من خلال قياسها بمؤشرات كمية أو كيفية و ما اكثر هذه المؤشرات.

2-1- المؤشرات الكمية .

و إن تعددت هذه المؤشرات فهناك مؤشر كمي ذو أهمية بالغة والذي يتمثل في كون المديونية يجب أن لا تبلغ المستوى الذي تكون عنده أعباء الفوائد تتطلب من أجل أدائها اللجوء المستمر إلى إستدانة جديدة .

و لا يجب أن نعتقد أن التحديد الكمي لهذا المستوى أمرا هينا , إلا أنه من الناحية التجريبية تعتبر الدولة قد لامست الحد الحرج إذا بلغت الفوائد الواجبة الدفع 4 % من الناتج الوطني الخام (**ن.و.خ**) أو أكثر من 20 % من الصادرات السلعية و الخدمية . فإذا تجاوزت الدولة المعنية هذا الحد فإنها

ستواجه لامحال مصاعب جمة من أجل جمع ، ولوحدها ، موارد بالقطع الأجنبي تمكنها من تسديد الفوائد المستحقة و الناتجة عن ديونها الخارجية .

2-2-المؤشرات الكيفية .

المؤشرات الكيفية كثيرة و نكتفي بذكر أحد المؤشرات الهامة و الأساسية في إعتقادنا و الذي يتمثل فيما يلي : يجب أن تمول المديونية المشاريع الإستثمارية التي أقترضت من أجلها شريطة أن تكون مردوديتها مساوية على الأقل لخدمة المديوينة . و بالتالي فإن الوحدة (الإنتاجية بالأساس) الممولة بالقروض الخارجية يجب أن تدر تدفق فوائد تمكن من تغطية رأس المال المقترض و تسديد الفوائد. و بما أن خدمة المديوينة مضمونة بالقطع الأجنبي فهذا يعني أن الإستثمار يجب أن يحقق موارد بالقطع الأجنبي.

بطبيعة الحال هذا لا يعني أن هذا الشرط يجب أخذه عمليا مشروع بمشروع لكن في الصورة الكلية للمشاريع بحيث تضمن الدولة في نهاية المطاف من خلال صادراتها موارد كافية لمواجهة الأقساط واجبة السداد في وقتها و الفوائد المستحقة . وعندها فالقروض الخارجية (المدخرات الخارجية) لا تمول إلا جزء من الإستثمارات و الباقي ممول من طرف الإدخار المحلي هذا من جهة و من جهة أخرى فكلما كان معدل فائدة الإقتراض مرتفع كلما كان من الصعب تحقيق إستثمارات ذات مردودية مرتفعة . و يعتبر , من الناحية التجريبة ,كل معدل فائدة تجاوز 12 % معدلا مرتفعا.

ونظرا لكون معظم القروض تمنح بمعدلا ت متغيرة وذلك من خلال ربطها بالمعدلات المحددة يوم بيوم في السوق النقدية العالمية , فالمقترض يجد نفسه أمام إستحالة المعرفة المسبقة بصورة دقيقة للكلفة الحقيقية لاستثماره .

3-المديونية " هروب إلى الأمام " .

خلال الفترة 1965-1972 لجأت العديد من الدول إلى الإستدانة من الخارج , وقد شجعها على ذلك عدد كبير من العوامل (نمو مرتفع , معدل فائدة منخفضة , ...) و حققت عندها الإستثمارات نموا معتبرا و إنتاجا مهما .

لكن أثناء الفترة 1973-1978 , عرف اللجوء إلى الإستدانة من الخارج نوع من التراجع و إستمرت هذه الظاهرة في هذا النهج و بأكثر حدة خلال الفترة 1979-1983. و الدول التي إستمرت في الإستدانة من الخارج ، على العموم خلال هذه الفترة ، لم توجه هذه الأموال المقترضة إلى تمويل مشاريع إستثمارية إنتاجية بصورة أساسية , و بالتالي فهذه الأخيرة عرفت نوع من الركود و من ثم تراجع في معدل نمو **ن.و.خ.**

إن المديونية الخارجية يمكن أن تمول تجهيزات لها منفعة حقيقية إقتصادية و اجتماعية لكن دون مردودية مالية . و تدخل ضمن هذا الصنف العديد من المشاريع الإستثمارية الضرورية (الطرق, الموانىء ، تجهيزات الصحة العمومية و التربية،...) . هذه الإستثمارات ,رغم أهميتها , لا تدر بصورة مباشرة عوائد من القطع الأجنبي تمكن من سداد المبالغ المقترضة من الخارج بل أن جلها يقدم مجانا عند بعض الأنظمة الإقتصادية . كما أن القروض الخارجية يتم إعتمادها أحيانا من أجل تمويل مشاريع تكون خاسرة لمدة زمنية طويلة ، في الغالب بسبب طول مدة التفريخ و التأقلم مع التكنولوجيا .

فهناك العديد من الدراسات التقديرية التي حققت بناءا على فرضية متفائلة جدا كتحديد أسعار بيع أعلى من الحقيقة، فيما يخص مواردها التصديرية، أو كلفة إنتاج أدنى من الحقيقة ، عل أمل التحكم في مختلف مكوناتها ، و ما أكثر الأمثلة في هذا الميدان :

- معامل السكر الممولة في *ساحل العاج* عرفت كلفة إستغلال للطن الواحد مرتين أكثر من الأسعار العالمية للسكر.

- في *البيرو* تم تجهيز مؤسسات بترولية بقنوات ذات سعة أكبر من 50 % من القدرات الإنتاجية لحقول البترول ...

و توصف المديونية ، بأنها سياسة من سياسات الهروب إلى الأمام عندما تعتمدها الدولة للعيش بأكثر من إمكانياتها مع الإرجاء إلى الأمد البعيد ساعة القيود المالية ، و ما أكثر هذا النوع من السياسات :

- إعتماد المديونية ، من طرف بعض الحكومات القليلة المسؤولية ، كملجأ و وسيلة من أجل حل مختلف المشاكل الأنية .

- تلجأ بعض الحكومات إلى إخماد الرأي العام من خلال العمل على الزيادة من مصاريفها بصورة معتبرة ,(كالرفع في مرتبات الموظفين ،...) و إن تحتم الأمر في ذلك إلى تمويل العجز العمومي بالإقتراض الخارجي .

- إعتماد الأموال المقترضة في إقتناء تجهيزات مظهرية (بذخ) دون منفعة حقيقية (كاقتناء سيارات فخمة لبعض الأجهزة الإدارية ,...).

- تمويل عجز الميزان التجاري الناتج عن الإستيراد الكثيف للسلع الإستهلاكية الكمالية عن طريق المديونية .

- في بعض الأحيان المديونية الخارجية مكنت من تموين الفساد و الخروج غير الشرعي لرؤوس الأموال .

4- الخصائص الأساسية للوضع الراهن للمديونية الجزائرية

للجزائر واقع إقتصادي واجتماعي و سياسي، خاص ، جعلها تبرز بصورة جلية عند مجموعة من الخصائص التي هي نتاج و نتيجة لظاهرة المديونية ، ومن هذه الخصائص نذكر ما يلي :

- تطور حجم وهيكل المديونية ,
- تطور شروط الإقتراض ,
- تطور مدفوعات خدمة المديونية .

4-1- تطور حجم المديونية .

بالإضافة إلى الصادرات كمورد أساسي للحصول على القطع الأجنبي و من ثم تغطية جزء من قيمة المستوردات من السلع و الخدمات ,لجأت الجزائر و بصفة دائمة خلال تحقيق إستراتيجيتها التنموية باعتماد عدة مخططات إلى الإستدانة من الخارج .

إن الإحصاءات المتاحة التي ينشرها البنك المركزي الجزائري و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي عن المديونية الخارجية للجزائر تشير إلى أن الرقم الإجمالي للديون الخارجية المستحقة على الجزائر عشية الألفية الثالثة قد بلغ أكثر من 28 مليار دولار. بينما كان سنة 1967 في حدود 0,372 مليار دولار . و يعكس هذا المعدل سرعة النمو الإنفجاري الذي حدث للديون الخارجية المستحقة على الجزائر.

و يبدو من الناحية الرياضية أن المنحنى الذي أخذته المديونية بالجزائر خلال السبعينات و الثمانينات , هو أقرب ما يكون من الدالة الأسية و اتجاهها يعكس مدى خطورة ما بلغته هذه الظاهرة - الفخ - التي تنخر أكثر فاكثر و بصورة شرعية قدرات و موارد الإقتصاد الوطني .

جدول (1)المديونية الخارجية للجزئر وبعض المعدلات ,عشية إنطلاق المخطط الخماسي الأول (80-84) .

	خدمة المديونية	المديونية و:مليون$	ما يقابل الدولار	خدمة المديونية	المديونية و:مليار	خدمة المديونية	خدمة المديونية	المديونة إلى
1967	17.8	372.4	6,94879 *	123,68846	2,5877294	3.46	0.846	17.711
1968	19.3	476.6	6,84562 *	132,12064	3,2626224	3.22	0.785	19.378
1969	27.6	677.9	6,5155434 *	179,829	4,4168868	3.9	0.973	23.908
1970	42.6	937	4,9382716	210,370	4,6271604	4,2	0.992	21.815
1971	67.6	1232.1	4,9798816 *	336,64	6,135712	8	1.556	28.369
1972	189.4	1511.7	4,6290918 *	876,75	6,997798	15	3.306	26.385
1973	303.2	2944.6	3,9588281	1200,3166	11,168776	14	3.931	36.579
1974	692.5	3324.9	3,8763581 *	2684,373	12,888503	13,7	5.446	26.146
1975	863	4475	3,949447	3408,3727	17,673755	14,7	6.353	32.944
1976	1192	7390	4,1631973	4962,5311	30,641132	18	7.605	46.958
1977	1412	10100	4,1476565	5856,4909	41,89133	20,8	7.617	54.484
1978	2036	14800	3,9666798	8076,16	58,706861	28	8.771	63.756
1979	3207	17400	3,8535645	12358,381	67,052022	29	10.946	59.388

المصدر : جمعت و احتسبت معطيات هذا الجدول من طرفنا باعتماد: [1]

- **م.ح.بن يسعد** المرجع [13] ص: 240
- **أ.هني** المرجع [18] ص: 391 ص:304 و ص :398
- **ع.بن أشنهو** المرجع [11] ص:158 من النسخة المترجمة , و **م.إيكريمان** المرجع [14] ص: 246

ويبدو هذا الإتجاه الأسي، بما يمثل من خطورة في النمو المتسارع و صعوبة السيطرة عليه فيما بعد ، جليا من خلال تطلعنا إلى الشكل البياني رقم(1)

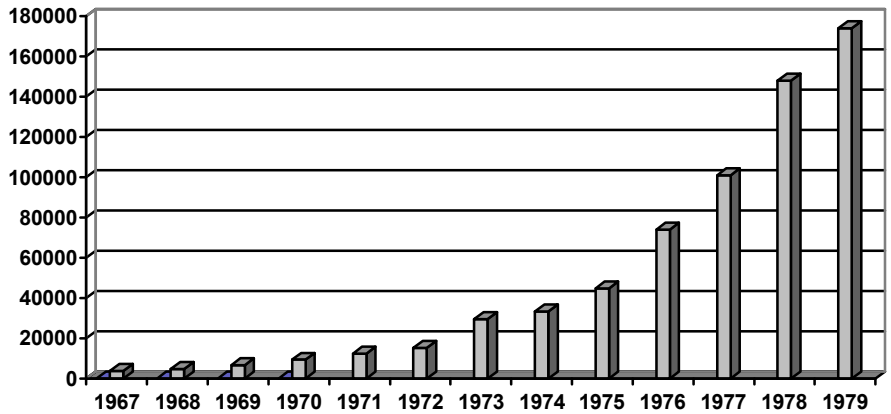

شكل (1)
تطور حجم المديونية الجزائرية خلال السبعينات(وحدة: 100.000دولار).

أما في العشرية الأخيرة (التسعينات) فإن تطور حجم المديونية قد إتسم بنوع من الإستقرار إذ كان سنة 1990 يقدر بـ: 28.379 مليار دولار و بلغ سنة 1999 ما قيمته 28.315 مليار دولار و يعكس هذا الإستقرار ، رغم وجود سنوات تحسن و تراجع كبيرين ، الجدول رقم 2 و الموالي :

جدول (2) تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال التسعينات

(و:مليار دولار أمريكي) .

المجموع	مديونية قصيرة الأجل	مديونية طويلة ومتوسطة الأجل	السنوات
28.379	1.791	26.588	1990
27.875	1.239	26.636	1991
26.678	0.792	25.886	1992
25.724	0.700	25.024	1993
29.486	0.636	28.850	1994
31.573	0.256	31.317	1995
33.651	0.421	33.230	1996
31.222	0.162	31.060	1997
30.473	0.212	30.261	1998
28.315	0.175	28.140	1999

المصدر : Liberté économique n° 64 P:6 عن بنك الجزائر.

من خلال الشكل رقم (2) يتجلى بوضوح الإتجاه العام نحو الإستقرار

شكل (2) تطور حجم المديونية الجزائرية خلال التسعينات .

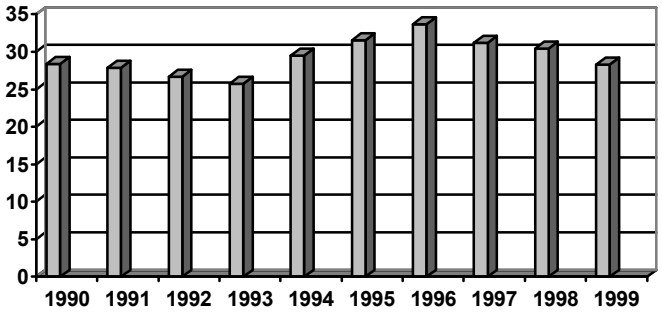

و تتضح الصورة أكثر فيما يخص أثر القروض الخارجية على الإقتصاد الوطني من خلال نسبتها إلىالإنتاج الوطني الخام. هذا المؤشر يربط المديونية بمتغير هام جدا باعتباره يمثل" القوة الإقتصادية الرئيسية في الإقتصاد الوطني". و كلما تزايدت هذه النسبة كلما دل ذلك على تزايد إعتماد الدولة على العالم الخارجي في تمويل الإستثمار و الإنتاج و الإستهلاك و إن كانت الديون تمثل حقوقا للغير, فإن إرتفاع هذه النسبة إنما يعني تزايد حقوق هذا " الغير" في الإنتاج الوطني الخام .

جدول (3) تطور مؤشري المديونية الجزائرية خلال التسعينات .

السنوات	نسبة المديونية إلى ن.د.خ	نسبة خدمة المديونية إلى الصادرات .إ وخ
1990	47.9	66.4
1991	65.3	73.9
1992	62.8	76.5
1993	52.1	82.2
1994	69.9	47.1
1995	76.1	38.8
1996	73.5	30.9
1997	66.4	30.3
1998	64.8	47.5
1999	58.9	39.05

المصدر : Liberté économique n° 64 P:7 عن بنك الجزائر.

4-2- تطور هيكل الديون .

لقد طرأ تطور على هيكل الديون الخارجية المستحقة على الجزائر , أي توزيعها النسبي فيما بين ديون مستحقة لمصادر رسمية و ديون مستحقة لمصادر خاصة أجنبية , فمن الملاحظ أن أن النمو الإنفجاري الذي طرأ على حجم الديون كان يرافقه تشويه واضح في هيكلها . حيث تغير هذا الهيكل في إتجاه إرتفاع النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادرخاصة (تسهيلات مصرفية و أسواق مالية) على حساب إنخفاض النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر رسمية (ثنائية و متعددة الأطراف). و من المعلوم أن شروط القروض من المصادر الخاصة الأجنبية , بصفة عامة, أكثر تعقيدا و تكلفة من القروض من المصادر الرسمية ,وذلك لعدة أسباب منها:

- أقصر في المدة الزمنية ,
- أعلى في سعر الفائدة ,
- إنخفاض عنصر المنحة فيها . ومنها كان , لتشويه هذا الهيكل علاقة وثيقة بارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية. وطبقا للبيانات المتاحة يتبين لنا أنه في عام 1974 كانت الديون الرسمية تمثل حوالي 18 % من إجمالي الديون الخارجية المستحقة على الجزائر , بينما كانت الديون من مصادر خاصة تمثل حوالي 82% أما في سنة: 1977 فقد إنخفض النصيب النسبي للديون الرسمية إلى حوالي 8 % بينما إرتفع النصيب النسبي للديون من مصادر خاصة إلى حوالي : 92 % .

3-4- تطور شروط الإقتراض .

من أجل الوقوف ، و بصورة موضوعية ،على أهمية المديونية من ناحية الإذعان ، يجب متابعة تطور شروط الإقراض الخارجي ,من حيث تطور سعر الفائدة , وفترة السداد , أو إشتراط طبيعة الإستخدام للقرض وفترة السماح ,وكيفية حساب الأثار التضخمية للمبالغ المقترضة و ما يماثلها من شروط مرافقة للإقراض الخارجي[5] .

وتكشف الإحصاءات عن حقيقة واضحة في هذا المجال , وهي أن الشروط العامة قد تفاقمت بشكل جلي خلال فترة الثمانينات والمقصود بالشروط العامة هنا ما يلي:

- متوسط سعر الفائدة على القروض من مختلف المصادر ,
-متوسط مدة القروض ,
- متوسط فترة السماح ,
- متوسط ما يسمى " بمتوسط عنصر المنحة " .

ومن خلال تطلعنا إلى الأرقام الموجودة لدينا عن الجزائر من مختلف النشريات . نلاحظ تطور في شروط الفائدة وأجال القروض لكل من قروض البنوك و قروض الممولين التي ضلت تشكل النسبة الكبرى من إجمالي القروض ,على النحو المبين في الجدول رقم 4 الموالي [6] .

جدول (4)
تطور نسب الفائدة وأجال السداد للديون الخارجية الجزائرية
خلال الفترة -1975-1979.

الهيئات الدائنة	السنوات نسبة الفائدة وأجال التسديد	1975	1976	1977	1978	1979
قروض الممولين	نسبة الفائدة	7.89	7.96	7.7	7.64	7.8
	أجل السداد بالمتوسط	9.6 سنوات	9 سنوات	9.2 سنوات	6.9 سنوات	غير متوفر
قروض البنوك	نسبة الفائدة	7.67	8.31	7.83	8.93	10.20
	أجل السداد بالمتوسط	10.5 سنوات	9.9 سنوات	8.3 سنوات	9.1 سنوات	9.8

المصدر:جمعت و احتسبت النسب الواردة بالجدول من طرفنا باعتماد :
- **ع.بن أشنهو** المرجع [11] ص : 159
- خلاصة الحصيلة الإقتصادية و الإجتماعية المرجع[16]ص : 333
- **ع.الإبراهيمي** , المرجع [15] ص: 209

نلاحظ من الجدول (4) أن نسب الفوائد لقروض الممولين قد انخفضت نسبيا و لو بشكل ضئيل , بينما إنخفضت متوسطات أجال السداد بشكل كبير من تسع سنوات و نصف سنة 1975 إلى ست سنوات و نصف سنة 1978. و بهذا الصدد يقول الأستاذ ع.بن أشنهو **:** " كما يعتبر هذا التطور مقلقا لا سيما و أن بنية الدين قد تدهورت مؤدية إلى فوائد أكثر خطورة و أجال أكثر قصرا للدفع **"** [7] .

إن الإرتفاع الذي حدث في شروط الإقتراض للجزائر كان يتماشى مع الإرتفاع العام الذي حدث في كلفة الإقتراض الخارجي للدول المتخلفة عموما .

كما أن الإرتفاع الذي حدث في كلفة هذا الإقتراض يجب النظر إليه في ضوء أزمة الكساد التضخمي التي تمسك بخناق الإقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية حقبة السبعينات و حتى الأن , و يتجلى ذلك فيما يلي :

- أدى الكساد إلى تخفيض نسبة القروض ومن ثم الموارد الميسرة .
- ظهور عمل تطبيقي للسياسة الإقتصادية التي يتزعمها النقديين بأمريكا و دول غرب أوروبا من خلال رفع سعر الفائدة على الودائع الإدخارية بشكل غير عادي , مما دفع بالبنوك التجارية و المؤسسات المتخصصة في الإقراض إلى مجاراة هذه السياسة .
- لجوء العديد من المؤسسات التجارية إلى سياسة تعويم سعر الفائدة ,الأمر الذي تمخض عنه إرتفاعات متتالية ومحسوسة في أعباء هذه القروض.
- الإفراط في منح القروض القصيرة الأجل , ذات سعر الفائدة المرتفع والتي وجدت لها أرباح خيالية تفوق المعدلات التي كانت تتحقق في قطاعات الإنتاج المادي بالدول الرأسمالية المتقدمة .

وهكذا و أمام هذه التطورات المشجعة وقعت الجزائر، كباقي الدول المتخلفة ذات العجز المتفاقم في موازين مدفوعاتها، في" شرك الإستدانة المفرطة" دون أن تحسب سلفا عواقب الإنزلاق إلى هذا الشرك بسبب علاقات التبعية الوثيقة التي تربطها بالإقتصاد العالمي.

4-4- تطور مدفوعات خدمة المديونية .

إن الإستدانة تؤدي إلى تحمل أعباء تتمثل بالأساس في المبالغ التي تدفعها الدولة كأقساط و فوائد عن الديون التي إقترضتها .

و من الطبيعي أن تتمخض الإستدانة المفرطة للدولة الجزائرية - كسياسة شبه وحيدة لمواجهة فجوة الموارد الأجنبية المتزايدة - عن أعباء فادحة .

و تتمثل هذه الأعباء في المبالغ التي أصبحت الجزائر , و بموجب بمختلف الإتفاقيات مع الجهات الدائنة , مجبرة على تخصيصها لدفع أقساط و فوائد ديونها الخارجية .

و إذ ما رجعنا إلى المعطيات المتوفرة لدينا فإن الأرقام تشير إلى أن هناك نمو إنفجاري قد حدث في مبالغ خدمة الديون الخارجية للجزائر.(تطور مفزع تعكسه الأرقام)وهذا ما يعكسه الجدول (5) الموالي .

جدول (5)
تطور خدمة المديونية الجزائرية خلال التسعينات .

السنوات	نسبة المديونية إلى ن.د.خ	نسبة المديونية إلى إ وخ	المجموع	نسبةخدمة المديونية إلى الصادرات
1990	6.729	2.162	8.891	66.4
1991	7.222	2.286	6.508	73.9
1992	7.004	2.274	9.278	76.5
1993	7.150	1.900	9.050	82.2
1994	3.130	1.390	4.520	47.1
1995	2.474	1.770	4.244	38.8
1996	2.025	2.256	4.281	30.9
1997	2.354	2.111	4.465	30.3
1998	3.202	1.978	5.180	47.5
1999	3.397	1.719	5.116	39.05

المصدر : - Liberté économique n° 64 P:7عن بنك الجزائر.

ففي سنة 1971 كانت نسبة ما يقتطع لتسديد الديون و خدماتها1.5% من الإنتاج الداخلي الخام و بدأت هذه النسبة في تزايد إلى أن بلغت سنة 1979 ما نسبته 10.95 % . و هي إقتطاعات كانت ذات إنعكاسات بالغة الأهمية

أما خلال التسعينات فقد عرفت هذه المدفوعات نوع من التراجع سواء على مستوى أصل الدين أو على مستوى الفوائد كما يبين ذلك الجدول رقم 5 .

و يتجلى بوضوح هذا التراجع ، في صورته العامة ،من خلال مقارنة سنة 1990 بسنة 1999 و هذا ما يعكسه الشكل رقم (3) .

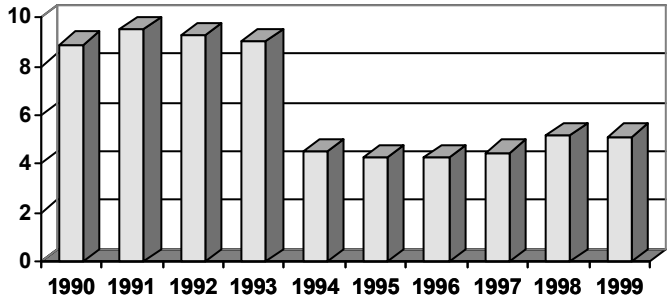

شكل -3-

تطور مدفوعات خدمة المديونية .

و حتى تدفع الدولة ثمن وارداتها و أعباء مديونيتها عليها كسب قدرا كبيرا من العملات الأجنبية و هذا لن يتأتى إلا من الصادرات . لذا يتوجب الربط بين هذين المتغيرين تسديد الديون و الصادرات [8] .

لقد بلغت المبالغ المدفوعة كتسديدات للديون وخدماتها سنة 1970 حوالي 4,2 % من قيمة الصادرات وارتفعت إلى 14,7 % سنة 1975 و إلى 29 % عشية إنطلاق المخطط الخماسي الأول . وهذا يعني أنه سنة 1979 كان يدفع كتسديد للدين وخدمته تقريبا 0,3 د.ج من أصل 1 د.ج كمدخول متأتي من صادرات الجزائر [9] .

هذا المؤشر ، كما يبرز ذلك الجدول رقم -5- ، بلغ أعلى قيمة له سنة 1993 (خدمة المديونية أستحوذت على أكثر من 82 % من إجمالي الصادرات) ثم عرف نوع من التراجع إلى أن وصل سنة 1997إلى الوضعية التي كان عليها سنة 1979، 30 % ، ثم بدأ في تزايد مرة اخرى ليصل تقريبا إلى 40 % عند نهاية الألفية الثانية .

في حالة إرتفاع هذه النسب بشكل يؤثر على قدرة البلد المعني في تسديد قيم مستورداته , يلجأ هذا البلد إلى إعادة الإقتراض من الخارج ,أو الحصول على مساعدات أو تحويلات أخرى .

5- أفاق المديونية الجزائرية

ليس ثمة شك في أن التطور الذي طرأ على حجم و هيكل و أعباء الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة الماضية كان مرتبطا بظروف معينة إقتصادية وسياسية - عالميا و إقليميا و محليا - لهذا نعتقد أنه لا يمكن أن تستمر

المديونية الخارجية في الجزائر بنفس الوتيرة خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة لعدة أسباب منها :

***- داخليا .**

- إحتمالات قوية لتغير هذه الظروف مستقبليا (الحالة التفاؤلية).

- لا يمكن أن تستمر هذه المديونية دون حدوث مشاكل اجتماعية داخلية وضغوط خارجية .

- لن تعمل الدول المتقدمة على تخفيض أسعار منتجاتها و هي ليست على إستعداد لتشجيع صادرات(تتصف بالجمود و التراخي)الدول المتخلفة على حسابها.

- إتجاه ميزان المدفوعات إلى مزيد من العجز, وهذا العجز سيأخذ صفة الاستمرار من خلال تغذيه من تزايد أعباء خدمة الديون المتراكمة في الماضي .

- كل سلطة حديثة في القيادة ستتبنى سياسة طموحة لإمتصاص الغضب الشعبي لما أصابه من نكسة و عدم الثقة و هذا الطموح لا يمكن أن يتم تحقيقه ميدانيا بالمدخرات المحلية و بالتالي سيتم اللجوء مرة أخرى إلى التمويل الخارجي .

- أدت أعباء الديون الخارجية إلى إعاقة الإستثمارات و تأجيل المشروعات و ترك ما قد أقيم و تعطل للطاقات الإنتاجية الموجودة و التوجه العمدي لمختلف السلطات المتعاقبة نحو المشروعات الجديدة .

- هناك جزء كبير من هذه الطاقات يعتمد على الواردات الوسيطة ولأن تصاعد الديون الخارجية أدى إلى إضعاف القدرة الإستيرادية لذلك فإن تفاقم أعباء الديون الخارجية كان بدوره عاملا مساهما في جملة العوامل التي أدت إلى عدم إستغلال تلك الطاقات .

- لا تكمن مشكلة التنمية في الجزائر في المشكلات الإقتصادية و لا تقف عند حد مشكلة القروض و سدادها ، بل تقترن بمشكلة إدارة الإقتصاد و كيفية إستخدامها لهذه القروض .

- نفقت السلطات المتعاقبة على الحكم بالجزائر أكثر مما يمكن للبلاد و للشعب تخصيصه لها و هذا يعكس نوعية الإدارة الإجتماعية للموارد .

و الفارق بين الموارد الحقيقية للبلاد و بين ما ينفقه الشعب سواء على ضرورياته الإستهلاكية أو على الإستثمار العقلاني المنتج يعكس ما يسمى بالنهب المزدوج الداخلي و الخارجي .

***- خارجيا :**

- مع استمرار موجة الكساد التضخمي لا نتوقع من الدول المقرضة إلا تخفيض في نسبة ما تخصصه من دخلها الوطني في شكل قروض أو مساعدة و هذا سينجر عليه إرتفاع في اسعار الفائدة و تقلص في المدة و عندها صيصبح المجال محتل من طرف القروض الخاصة أمام عزوف القروض الرسمية .

- تقهقر النظام لإشتراكي أدى إلى تراجع الدور الذي كان يلعبه في دعم بعض السياسات , بل أصبح الأن من المزاحمين في الطلب على الإقتراض في الأسواق العالمية (حالة روسيا السنوات الأخيرة).

- تراجع بعض البنوك التجارية عن تقديم قروض لعدة أسباب منها:

* كثرة الديون لديها عند الدول ,
* إرتفاع نسبة ديون البنك إلى أصولها,
* موجة التضخم العالمي ,
* كثرة التكتلات و التدخلات و الحد من العمل الطبيعي لبعض القوانين الإقتصادية

- تراجع دور المنظمات الدولية المتعددة الأطراف (ص.ن.د و مجموعة البنك العالمي) و جعل إنسيابها , عند أحسن تقدير , مقيدا في حدود مواردها التي تسهم فيها الدول الغنية و السياسات التعسفية التي تفرضها في إطار سلطتها العسكرية .

- إن مشكلة الديون الخارجية ككل ترتبط بالدور الذي تلعبه النقود الدولية وبالأخص الدولار الأمريكي في زيادة عجز و إفقار البلدان النامية .

الخلاصة

كانت تلك هي معالم الصورة لواقع المديونية الجزائرية على مشارف الألفية الثالثة . هناك نموا إنفجاريا قد حدث في حجم هذا الديون و تشويه واضح قد طرأ على هيكلها و نموا متسارعا قد أصاب أعبائها . كما أن هناك شكوكا و محاذيرا تحوط باستمرار نمو هذه المديونية في العقد الأول من الألفية الثالثة على النحو الذي نمت به في العقد الماضي ، إن لم تسعفنا المتغيرات الخارجية بإيجابياتها و حسن التصرف في تلك الإيجابيات من طرف السلطة بما يخدم العملية التنموية بمواجهة ظاهرتي المديونية من خلال العمل على القضاء عليها كلية و العمل على قيام تنمية مستديمة تمكن من القضاء على العجز الذي تعرفه البلاد على أكثر من صعيد .

الهوامش و المراجع :

1- حجم الموارد التمويلية المطلوبة على مستوى الإقتصاد الوطني يتحدد بأربعة عناصر أساسية :

- المعدل المستهدف لزيادة الإنتاج الوطني ,
- المستوى العام للمعامل الحدي لرأس المال / الإنتاج,
- معدلات الإهلاك لرؤوس الأموال العينية القائمة ,
- تطور أسعار عناصر و مستلزمات إنتاج سلع و خدمات الإستثمار خلال فترة تنفيذ الخطة التنموية.

2- بطبيعة الحال إلى جانب الإقتراض هناك الإستثمارات المباشرة من طرف رأس المال الأجنبي وهذا يتوقف على طبيعة الإقتصاد و سياسة البلاد .

3- هذه هي الوضعية التي سادت , في أغلب الأحيان , في الجزائر عند بداية برامجها التنموية , فحسب الإرتفاع الهام للإستثمارات وضعف الإدخار الداخلي لجأت الجزائر إلى الإدخار الأجنبي من أجل سد عجز الموارد المحلية .

4- إن كان الحصول على الأموال قد تم عن طريق الإقتراض الخارجي , أما إذا كانت الأموال قد وردت على صورة مساهمة فإنه سيترتب عنها تحويلات أرباح و فوائد .و بالتالي رغم أن حصيلة القرض تعتبر إيراد ا للدولة فإنها أيضا عب ء على الميزانية العامة للدولة و عليه فإن هذه القروض يجب أن تكون كعامل مساعد مؤقت ,وأن يكون عبؤها مبررا بالإضافة إلى تجنب التبذير و الإفراط في عقد القروض الخارجية حتى لا يثقل كاهل الإقتصاد الوطني بها .

5- يقصد بفترة السماح تلك الفترة التي يعفى فيها البلد المدين من دفع قسط القرض ,وإن كان يستمر في دفع سعر الفائدة منذ السنة الأولى لعقد القرض ,لقد كان متوسط فترة السماح للجزائر , خلال الفترة 70-81 في حدود 4,4 سنوات .

6- هذه التركيبة تعكس ما يسمى بهيكل الديون الخارجية , أي التوزيع النسبي للديون المستحقة فيما بين ديون مستحقة لمصادر رسمية و مصادر مستحقة لمصادر خاصة .

7- يفترض أن الإنتاج الداخلي الخام ينمو بوتائر أعلى من وتائرنمو القروض الخارجية .

8- عند قصور الأموال المحلية غير التضخمية عن تمويل معدل طموح للإستثمارات الوطنية تنشأ الحاجة لتغطية ما يسمى **" بالفجوة الإدخارية "** , و عندما يحدث قصور في الموارد الخارجية المحصل عليها من الصادرات المنظورة و غير المنظورة , تنشأ الحاجة إلى ما يسمى **"بفجوة الصرف الأجنبي"** .

9- ويسمى هذا المؤشر , نسبة خدمة الميونية إلى إجمالي الصادرات , معدل خدمة الدين وهو ذو دلالة بسيطة وواضحة فكلما إرتفع هذا المعدل دل ذالك على ثقل عبء المديونية الخارجية, لأن معنى ذلك مباشرة هو أن تلك المدفوعات تمتص جانبا يعتد به من حصيلة النقد الأجنبي الذي عن صادرات الدولة وقد يكون المتبقي من هذه الحصيلة بعد الوفاء بهذه المدفوعات قليلا فينعكس ذلك على الواردات .

10 - **أحمد هني,** إقتصاد الجزائر المستقلة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1991

11- عبد اللطيف بن أشنهو ,
التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 62-80.ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر
12 - عبد العزيز شرابي,
" المديونية الخارجية للجزائر دراسة تحليلية و مستقبلية." بحث أنجز تحت إشراف **د.عبد العزيز شرابي** في إطار وحدة البحث: " إقريقيا والعالم العربي"- جامعة قسنطينة.1995
13 -.BENISSAD.M.E
"Sous developpement Capitalisme et Socialisme "SNED Alger 1978
14 - ECREMENT.M ,
" ***Independance politique et liberation économique un quart de siecle du développement de l'algerie 1962- 1985*** "ENAP/OPU (Alger) et PUG (Grenoble) 1986 .
15 - IBRAHIMI.A ,
"L'économie Algérienne " OPU Alger 1991.
16- الحسابات ا الوطنية 67-78
مديرية الإحصاءات والمحاسبة الوطنية-وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سبتمبر1980.
17-SID ALI BOUKRAMI ,
"Les mécanismes monétaires et financiers internationaux"
ENAL-ENAP Alger 1986
18- HENNI .A
" Monnaie crédit et financement en Algérie (62-87)"
"Etudes Coordonnées par le professeur A Henni " C.R.E.A.D -Alger 1987 .

انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية في ظل العولمة

الأستاذ : ناجي بن حسين
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة

Résumé

Dans le contexte de la mondialisation la question des investissements directs étrangers est d'une importance décisive, c'est plus particulièrement le cas pour les pays en voie de développement d'une façon générale et les pays arabes en particulier.
Cet article est destiné à présenter un cadre analytique des investissements directs étrangers et leur influence sur le développent des pays arabes par l'étude de :

- L'importance quantitative des flux de l'investissement à l'étranger.
- L'origine et l'orientation régionale et sectorielle de ce capital.

أولا: المقدمة

إن الاستثمارات الأجنبية الخاصة موضوع قديم إحتدم الجدل حول أثرها في الدول الأقل نموا والمستقبلة لها، وحول ما إذا كان أثرها الصافي في التنمية إيجابيا أو سلبيا، ولا يستطيع أحد أن يزعم بأن الجدل قد حُسم نهائيا وعلى نحو قاطع لصالح هذا الرأي او ذاك.

كما يتضح من خلال العنوان فإن هذا البحث يتصدى لإحدى الموضوعات الجديرة بالدراسة والبحث في الوقت الحاضر والتي تهم جميع دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ألا وهو موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنعكاساتها على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

وفي ظل التيار الجارف للعولمة الاقتصادية بكل ما تحمله هذه الظاهرة من تداعيات في تغييرها للأنماط الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وحتى الثقافية، فكان من الواجب على البلدان العربيةأن تعطي هذه المعطيات الجديدة وأن تستغل كل الفرص التي يمكن أن تتاح لها وتعمل قدر الإمكان على تجنب المخاطر المحدقة بها.

مشكلة البحث

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي " ما هي انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية في ظل العولمة ؟ "

كما يمكننا إضافة بعض الأسئلة المكملة للسؤال السابق

- ما هو الشكل الذي تأخذه الاستثمارات الأجنبية في ظل العولمة ؟
- ما هي البلدان الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولماذا ؟
- ما هو نصيب البلدان النامية والبلدان العربية على وجه الخصوص من الاستثمارات الأجنبية ؟
- ما هي الإجراءات الحكومية المتخذة لدعم هذه الاستثمارات ؟

فرضية البحث

تنص فرضية البحث على التالي : " إن مناخ الاستثمار في البلدان العربية لا يزال غير مُحَفِّزٍ لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لذلك كان من الواجب العمل على تحسين هذا المناخ في إطار التنسيق و التعاون فيما بين البلدان العربية."

أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث على النحو التالي :

- استعراض أهم مظاهر العولمة الاقتصادية و خاصة ما تعلق منها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة
- دراسة الاتجاهات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي ، و محاولة معرفة أسباب تركزها في مناطق دون أخرى .
- إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو التوصل إلى كشف أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين الخواص في البلدان العربية ، و اقتراح الإجراءات المناسبة التي من الممكن أن تساهم في تذليل هذه العقبات ، و جعل البيئة الاستثمارية أكثر تماشيا مع مثيلاتها في الدول التي تعرف إقبالا متزايدا من الاستثمارات الأجنبية عليها .
- أخيرا تقديم نتائج الدراسة مع بعض التوصيات المفيدة .

ثانيا : أهمية الاستثمار و دوره في التنمية الاقتصادية

تُعَرّف الاستثمارات بأنها عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي ويؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة ، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية ، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية ، بما يحقق وحدة الاقتصاد

الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة ومتنامية

2 . 1 تعريف الاستثمارات الأجنبية

تقسم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين أساسين هما ([1]):

- **الاستثمار الأجنبي المباشر :** ويقصد به الاستثمار في موجودات دولة أخرى ، ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو مشاركات أو إندماجات في شركات وطنية ...الخ .إنها بعبارة مختصرة موجودات للشركة الأم في دول مضيفة .
- **الاستثمار الأجنبي المحفظي :** إنه الاستثمار بأسهم و سندات الشركات خارج الحدود الوطنية .

- يعتبر موضوع البحث من الناحية النظرية من أهم الموضوعات التي تتناولها الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة . فالاستثمار يعتبر متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي و تطوره " ديناميكيا على مدار الزمن " بما أنه وثيق الصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار و الدخل و مستوى التوظيف و يساهم الاستثمار بشكل مباشر في تغيير معدل النمو الاقتصادي .
- كما يعتبر موضوع الاستثمار من الناحية العملية الشغل الشاغل للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء . وهو ما نلاحظه من تنامي وعي الأجهزة المختصة في مختلف الدول بأهمية ترقية قدرتها على جذب الاستثمارات ، مع توسيع و زيادة أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي بمكوناته المالية و التقنية و الإدارية و آلية تنمية الموارد البشرية .

المحبذون للاستثمارات الأجنبية يُذكّرون أنها تسد حاجتين أساسيتين للدول الأخذة في النمو وهما الحاجة إلى مزيد من رأس المال ، والحاجة إلى عملات أجنبية ، وأنها تجلب لها كذلك التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الإدارية النادرة ودراية عالمية بأساليب التسويق ، ومن ثم فهي مصدر مهم لزيادة فرص العمالة ولزيادة إيرادات الدولة لا يمكن الاستغناء عنه .

([1]) الدكتور سرمد كوكب الجميل ،تحديات العولمة وخيارات الإستجابة ، **تحليل اتجاهات التحررالمالي تجاه الاستثمارات الأجنبية – حالة الأردن** بحث مقدم في إطار ملتقى جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن 8 – 10 أوت ، 2000

أما الناقدون للاستثمارات الأجنبية الخاصة فيشككون في صحة هذا كله أو في أهميته فهي بدلا من أن تجلب رؤوس أموال جديدة كثيرا ما تعتمد على المدخرات المحلية ، وهي بما تصر على الحصول عليه من إعفاءات وامتيازات من الدول المضيفة ، وبقدراتها على التلاعب في تغيير الأرباح لا تساهم المساهمة الواجبة في زيادة إيرادات الدولة ، وفوق هذا كله قد تشيع الفساد في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، فهي تفسد السياسة بضغوطها و رشاها لتحقيق مآربها .

لكن ليس هناك ما ينكر وجود أي نفع من الاستثمارات الأجنبية الخاصة بل إن الغالبية المطلقة من حكومات الدول النامية تتنافس فيما بينها من أجل استقطاب هذه الاستثمارات إليها وتعتبرها عاملا أساسيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، ولذا نجدها تسن العديد من القوانين المشجعة للاستثمارات الأجنبية الخاصة وتقديم مختلف الإغراءات والتسهيلات لها رغبة في جذب المزيد منها . كما أن فتح الباب على مصراعيه للمستثمرين الأجانب قد يكون له عواقب وخيمة على الاقتصاديات الوطنية ، فلذلك نعتقد أنه من واجب الدول النامية أن **تهيئ البيئة الاستثمارية** الملائمة لحفز المستثمرين الأجانب إليها وتوجيههم نحو القطاعات الأكثر تماشيا والأهداف الاقتصادية والسياسية للدول المضيفة .وهو ما يعني أنه لكي تحقق الاستثمارات الأجنبية الخاصة الأهداف المرجوة منها فإن ذلك يتطلب توافر الشروط الملائمة لذلك ، وهو ما يتطلب تدخلا إيجابيا من جانب الدولة .

إن قضايا الاستثمار لا تزال تطرح التساؤلات المختلفة في جميع البلدان العربية وذلك لعدم توفر مناخ استثماري ملائم ذي خصائص مماثلة للذي يوفرها مناخ الاستثمار في بعض البلدان النامية الأخرى (بلدان جنوب شرق أسيا) ، حيث كشفت دراسة قام بها البنك العالمي أن الأسباب الرئيسية لنقص توجه الاستثمارات الأجنبية الخاصة لبعض البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية يعود أساسا للمحيط الاقتصادي الكلي و سوق رؤوس الأموال ونوعية اليد العاملة و المستوى التكنولوجي التي تعتبر من بين المؤشرات الغير ملائمة مقارنة ببلدان أسيا و أمريكا اللاتينية .

فعلى الرغم من السياسات الاقتصادية الجديدة المنتهجة في غالبية الدول العربية بدرجات متفاوتة ، و المتميزة خصوصا بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي و تقليص دور الدولة و دعم الاستثمار الخاص و تقديم العديد من التسهيلات للمستثمرين في ميادين شتى (تحويل الأرباح ، اللجوء للتحكيم الدولي ، إعفاءات جبائية ...الخ) فإنّ واقع الاستثمار الخاص لم يتحسن كثيرا ، وبقي يُراوح مكانه وتركزه في قطاعات محدودة فقط (النفط ، الصناعات التركيبية ..) . ونظرا للوضعية الراهنة للاقتصاديات العربية وحاجتها الماسة إلى بعث الهياكل الإنتاجية من

جديد ، فإننا نؤكد على أهمية جذب استثمارات إضافية وطنية أو أجنبية ، والتي لم تستطع التشريعات القائمة و المتعلقة بترقية الاستثمارات بجذبها ، ممّا يتطلب القيام بدراسة معمقة وشاملة للسياسات و الإجراءات الواجب اعتمادها لتحقيق ذلك لآن الجميع يؤكد على أن تطوير المناخ الاستثماري في البلدان العربية وتطوير مستلزماته ، قد أضحى أمرا ضروريا ملحا .

ثالثا : الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي

3 . 1 . تطور الاستثمارات الأجنبية في العالم

تعمل الدول العربية ، و العالم قاطبة على تشجيع و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تغطية الفجوة بين الادخار المحلي و الاستثمار المحلي و تقليص الاعتماد على المديونية الخارجية .

لكن ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في تقليص البطالة في الدول المستثمر فيها و إلى أي مستوى يساهم في تحسين المستويات المعيشية أو ما مدى مساهمته في نقل التكنولوجيا ؟ للإجابة على مثل هذه التساؤلات يتوجب علينا معرفة الاتجاهات العامة للاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي و معرفة الأشكال الأساسية التي تتخذها هذه الاستثمارات .

إن ما يميز البيئة الاقتصادية الدولية حاليا هي عولمة الإنتاج و تجسدت هذه العولمة خاصة من خلال تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة انتشاره كما و نوعا بين الدول المختلفة من قبل الشركات العابرة المتعددة الجنسيات ، التي يمكن اعتبارها بأنها المتحكم الفعلي في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بالإستراتيجيات المالية و التسويقية و الإنتاجية لهذه الشركات العملاقة ، فحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة فإنه في سنة 1993 مثلا تم إحصاء 37000 شركة متعددة الجنسية تشغل أكثر من 73 مليون عامل و 30 مليون منهم في الخارج و تنتج

حوالي 25 % من الناتج العالمي ([2]). إن كل التقارير تشير إلى أن عددا قليلا من الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولة عن أغلب الاستثمار الأجنبي العالمي ، و أن هناك حوالي 300 من هذه الشركات مسؤولة عن 80 % تقريبا من الإنتاج الأجنبي في العالم و قدرت هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية أن الشركات المتعددة الجنسيات يحسب لها 75 % من التجارة السلعية العالمية و 80 % من تجارة التكنولوجيا .

([2]) Fabrice Hatem , **Les multinationales en l'an 2000** , éd Economica , Paris 1995 , p 12

منذ سنة 1980 ارتفعت الاستثمارات الخارجية سنويا بنسبة 28 % وهذا أسرع ثلاثة أضعاف من الصادرات العالمية 11 % و أسرع أربعة أضعاف من الناتج الاجتماعي العالمي ، و على الرغم من الحجم المهم الذي بلغتها الاستثمارات الأجنبية فإنها بقيت تقريبا فيما بين الدول الرأسمالية .([3])
والجدول الموالي يوضح تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة:

الجدول (1) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة
القيمة مليار دولار أمريكي

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم	**356**	**464**	**644**	**827**	**1100**
نسبة الزيادة %	-	**30,33**	**38,79**	**28,41**	**33,01**

Source : Les nouvelles formes de l'IDE Anne –Marie Alcabas, Problèmes économique N° 2660 ,12 avril 2000 P19 , pour les années 1996 –1999 et pour l'année 2000 Alternatives Economiques , janvier 2001 p : 18

ولدى ملاحظة الفروع التي تستقطب أهم الاستثمارات فإنه و منذ بداية التسعينات فإن المشروعات الطموحة أو المفضلة قد تغيرت ، إذ تذهب اليوم الاستثمارات الأقل إلى الصناعة التحويلية و الاستثمارات الأكثر إلى القطاعات المالية وفروع الخدمات . و كذلك فإن القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي لا يعود لتأسيس فروع جديدة بل إلى شراء مشروعات قائمة .

أما السمة الأساسية لهذه الاستثمارات فتمثلت في عمليات الاندماج و التملك (Acquisitions et Fusions) حيث بلغت عمليات التملك و الاندماج 544 مليار دولار سنة 1998 أي ما نسبته 84 % من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة . و بالتالي فعمليات التملك و الاندماج تمثل الشكل المفضل الذي تأخذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و تقدر بعض الدراسات أن المبلغ الإجمالي لعمليات التملك و الاندماج زاد بمعدل 129 % فيما بين 1995 و 1998 و بمعدل 69% فيما

([3]) جيرالد بوكسبرغ ، هارالد كليمانتا ، **الكذبات العشر للعولمة بدائل دكتاتورية السوق**،ترجمةعدنان سليمان ، دار سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ، ص 124 .

بين 1997 و 1998 فقط على الرغم من انخفاض في عدد الصفقات حيث تراجعت بالنسبة للفترتين السابقتين على التوالي (-18 %) و (-11%) إن هذا التراجع المسجل في عدد الصفقات منذ سنة 1995 تم تعويضه بارتفاع في القيمة المتوسطة للصفقات ، حيث بلغت قيمة خمس أكبر عمليات أكثر من 158 مليار دولار أي ما نسبته 29 % من القيمة الإجمالية للصفقات المسجلة في سنة 1998 .

أما من حيث القطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات على الصعيد العالمي فنلاحظ بداية من التسعينات تحولا تدريجيا للأشكال التقليدية للاستثمارات العالمية ، فلم تعد تتجه هذه الاستثمارات للأشكال المكلفة أو المخطرة (استثمارات جديدة أو التنازل عن رخص الإنتاج) فالاستراتيجية الجديدة للشركات المتعددة الجنسيات تقوم على عمليات التملك و الاندماج بين كبريات هذه الشركات ، و تعتبر هذه العمليات بمثابة عمليات توسع خارجي يتم من خلالها مراقبة شركة لشركة أخرى و ذلك عن طريق المشاركة في قسم من رأسمالها ، و تستجيب هذه الاستراتيجية لحاجيات المستثمرين الذين يسعون للوصول إلى حجم مهم في الأسواق الجهوية أو العالمية و تحقيق إمكانية الدخول لأسواق جديدة لم يكن بمقدورها أن تدخلها عن طريق شكل واحد من صادراتها التقليدية ، كما تمكّنها من إدماج طاقات و كفاءات جديدة .

3 . 2. عوامل تسارع حركة التملك و الاندماج بين الشركات الكبرى

كان لانفتاح أسواق جديدة خاصة في دول جنوب شرق أسيا و اليابان وتسارع وتيرة عمليات الخصخصة في دول شرق أوروبا و أمريكا اللاتينية كالبرازيل و المكسيك و أسيا (الصين) كلها تعتبر عوامل ساعدت على تسارع هذه الحركة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما كان لتطور الأسواق المالية التي من شأنها تسهيل عمليات العروض العامة للشراء أو التبادل (OPA & OPE) .

إن الحركة المكثفة لعمليات التملك و الاندماج يعتبر نتيجة طبيعية و حتمية للتحولات القطاعية التي تميزت بما يلي :

- تعاظم و كثافة المنافسة في قطاع الاتصالات و صناعة المعلومات و التكنولوجيات الحديثة .
- إعادة هيكلة القطاعات الضخمة على الصعيد العالمي مثل قطاع الصناعات البترولية و الكيماوية و قطاع السيارات و البنوك .
- تسارع حركة العولمة و إنشاء شركات جديدة للهندسة و الدراسات الاستشارية من شأنها تقديم خدمات للشركات الأخرى ، حيث كان السبب الرئيسي وراء إنشائها هو حاجة الشركات التي تعمل خارج مواقعها الأصلية

متابعة زبائنها باستمرار و الاستجابة لتغيرات المحيط خاصة على مستوى الدول الأجنبية التي تنقل استثماراتها إليها .

و الجدول الموالي يوضح القطاعات المعنية بعمليات التملك و الاندماج على الصعيد العالمي .

الجدول (2) توزيع عمليات التملك والاندماج على الصعيد العالمي

بالقيمة			بالحجم		
المرتبة	القطاع	المبلغ مليار دولار	المرتبة	القطاع	عدد العمليات
1	استخراج المنتجات البترولية	75,9	1	خدمات مقدمة للشركات	842
2	قطاع السيارات	50,8	2	الصناعة الكيماوية	345
3	البنوك و المؤسسات المالية	50,6	3	البنوك و المؤسسات المالية	314
4	البريد و الاتصالات	50,3	4	الصناعة الكهربائية و الإلكترونية	293
5	مطابع ، نشر ، صناعة الورق	40,9	5	التوزيع بالجملة	268
6	إنتاج و توزيع الكهرباء و الغاز	39,4	6	الصناعات الغذائية و التبغ....	233

Source : KPMG CORPORATE FINANCE , JANVIER 1999 Cité in Problèmes économiques , n°2660 12 avril 2000 , Paris , p 20 .

3 .3 . التحاليل المفسرة لظاهرة تنامي الاستثمارات الخارجية

إن التحاليل المفسرة لتنامي ظاهرة الاستثمارات الأجنبية يمكن تجميعها في ثلاثة مجموعات كما يلي :

1. التحليل المتعلق بالمزايا الخاصة للشركات و المتعلقة أساسا بمستوىالتطور التكنولوجي و القدرة التنافسية و الكفاءة التنظيمية التي تسمح للمؤسسة بفرض تواجدها أمام منافسيها .
2. التحليل القائم على المزايا النسبية للبلدان المضيفة ، فالشركات المتعددة الجنسيات لا تقوم بنقل استثماراتها خارج بلدانها الأصلية إلا إذا توقعت استغلال فرص فعلية لتعظيم أرباحها وزيادة حجم مبيعاتها ومدى اتساع السوق المحلي .
3. التحليل القائم على دورة حياة المنتج أو العملية الإنتاجية حيث يبدأ تسويق المنتج أولا داخل بلده الأصلي ثم مع دخوله مراحل متأخرة من حياته يدخل المنتج إلى بلدان أخرى .

أما فيما يتعلق بقرار الاستثمار في الخارج يمكن تمييز ثلاثة مراحل هي ([4]):

1. المرحلة الأولى : قرار الانتشار في الخارج وذلك وفقا للتحاليل الثلاثة السابقة .
2. المرحلة الثانية : اختيار المناطق الجغرافية ذات الأهمية حيث تركز الشركات المتعددة الجنسيات على توفر الموارد وانخفاض تكاليف الإنتاج و المحيط التكنولوجي المتقدم المتميز بالنوعية الجيدة .
3. المرحلة الثالثة : الاختيار النهائي للموقع والبلد المستقبل داخل المنطقة المستهدفة، إذ تدخل بعين الاعتبار المعايير التقنية والاقتصادية و المالية و مدى توفر الهياكل القاعدية و كفاءة وتكلفة الأيدي العاملة ومستوى الإعانات المالية و الجبائية والمحيط العام للأعمال .

3 .4 . التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي

كانت الدول الأكثر تصنيعا هي المستفيد الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة على حساب بلدان العالم النامي ، و بما أن الشكل الأهم للإستثمارات الأجنبية المباشرة يأخذ شكل اندماج أو تملك بين كبريات الشركات العالمية التي هي في الأصل شركات الاقتصاديات المصنعة و ليس النامية

و تشير البيانات التفصيلية لعام 1998 أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية تمركزت في مجموعة الدول المتقدمة التي بلغت حصتها حوالي 71 % من التدفقات الكلية ، وأصبحت في سنة 1999 تبلغ 74 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بينما بقيت حصة الدول النامية لا تتجاوز نسبة 26 % من هذه التدفقات.

الجدول الموالي يوضح كيفية توزيع الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي :

([4]) Fabrice Hatem, op.cit , p 92 .

الجدول (3) :توزيع الاستثمارات على الصعيد العالمي

البلدان	الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1998 مليار دولار	مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في داخل البلد كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي		مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي .	
		1980	1997	1980	1997
البلدان النامية	6194	5,9	16,6	0,9	5,8
البلدان الأقل نموا	1881	2,2	5,7	0,7	2,5
البلدان المتقدمة	22543	4,8	10,5	6,4	13,9
مجموع بلدان العالم	28737	5,0	11,7	5,3	11,9

Source : La géographie des multinationales, Alternatives Economiques, France. septembre 2000 N° 184, p 45

ومن أجل إبراز المنحى الذي أخذته الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العالمي نعرض الجدول الموالي:

الجدول (4) التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي

%	1970	1980	1985	1990	1993
مخزون IDE	5,4	4,5	5,4	7,5	8,5
التجارة الخارجية	10,7	17,0	15,0	15,1	14,7
تدفق IDE	0,4	0,5	0,5	0,9	0,7
تدفق استثمارات المحافظ المالية	0,2	0,5	1,3	0,9	2,7

Source : Observatoire des investissements internationaux d'après données FMI, CHELEM. Cité in : « Fabrice Hatem, **Les multinationales en l'an 2000**, éd Economica, Paris 1995 p 10. »

منذ سنة 1985 فإن تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حلت محل التجارة الخارجية كمحرك رئيسي لحركة اندماج الاقتصاد العالمي . فبين سنتي 1985 و 1990 ، زاد حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 0,5 % إلى 1 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي . كما أنه في سنة 1993 بلغ تراكم مخزون هذه الاستثمارات 2100 مليار دولار أي 8,5 %من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ليصل في سنة 1997 إلى 11,9 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي .

وعند ملاحظة كيفية توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي فنلاحظ أن النصيب الأكبر يتم داخل البلدان المصنعة ، و تبقى الدول النامية تتنافس فيما بينها على استقطاب العدد المتبقي من هذه الاستثمارات ، فقد كان نصيب البلدان النامية لا يتجاوز نسبة 25 % من الحجم الإجمالي لها . كما يمكن ملاحظة أيضا أنه وحتى داخل البلدان النامية نفسها هناك تركز في بعض المناطق دون الأخرى ففي سنة

1998 مثلا كان نصيب البلدان النامية في حدود 198 مليار دولار تحصلت منها دول أسيا على 85 مليار دولار ودول أمريكا اللاتينية على 77 مليار دولار أي أن هذين المنطقتين تحصلتا على 95 % من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي للدول النامية . ([5])
ومن أجل معرفة نصيب البلدان العربية من هذه الاستثمارات ندرج الجدول التالي :

الجدول (5) الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومقارنته بالدول الأخرى

البلدان	الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية / القيمة مليون دولار						
	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأردن	34-	3	13	16	361	323	
الإمارات	401	62	399	130	100	100	
تونس	562	432	264	238	339	650	
الجزائر	59-	22	24-	447	630	500	
السعودية	1369	350	1877-	1129-	2575	2400	
مصر	493	1256	598	636	891	1076	
المغرب	491	551	332	354	1079	258	
مجموع الدول العربية	4573	3210	252-	1522	6252	5948	* 6200
الدول النامية	78813	101196	106224	135343	172533	165936	198000
العالم	219421	253506	328862	358869	464341	643879	827000 *
الأهمية النسبية للدول العربية	%2,08	%1,27	%0,08-	%0,42	%1,35	%0,92	* %1
الأهمية النسبية للدول النامية	%35,92	%39,92	%32,30	%37,71	%37,16	%25,77	* %26
الأهمية النسبية للدول المتقدمة	%64,08	%60,08	%67,70	%62,29	%62,84	%74,23	* %74

المصدر : العولمة و العوربة و الأسواق المالية في الدول النامية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و الاستثمار العربي ،مجلة **الدراسات المالية و المصرفية** ، المجلد الثامن ،العدد الثالث السنة الثامنة ،سبتمبر 2000 ، ص 21 .نقلا عن :
تقرير الاستثمار العالمي 1999 – الاستثمار الأجنبي و تحدي التنمية – الأمم المتحدة .
* تم أخذ إحصائيات سنة 1999 اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 1999 ص 11 .

من خلال الجدول السابق يتبن لنا ضعف مكانة البلدان العربية في جذبها للاستثمارات الخارجية إذ لم تتجاوز نسبة 2 % وفي كثير من الأحيان لم تتجاوز نسبة 1 % من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية في العالم .

([5]) مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، ص 11 .

رابعا : الاقتصاد العربي الواقع والآفاق

4 .1 . تحديات الوطن العربي في مواجهة العولمة

يترتب على العولمة فتح الباب واسعا أمام الاستثمارات الأجنبية التي ينظر لها كعامل تنمية و تطور خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تشهد تقلصا للمساعدات الرسمية التي كانت تحظى بها قبل سنة 1990 ومع المكاسب التي قد تنجم عن الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن هذه التدفقات كثيرا ما تبلغ مستوى يسمح للمصالح الأجنبية التي يتدفق الاستثمار منها بأن تسيطر على الاقتصاديات الوطنية المستضيفة للاستثمار ، و بأن تعيد ترتيب أولوياتها الإنمائية و نمط إنتاجها ، بل و التوجهات السياسية فيها بما يخدم مصالح البلدان المصدرة للاستثمار لا البلدان المضيفة له .

كما يترتب على العولمة أيضا تحرير التجارة الخارجية ، الأمر الذي يعتبره البعض أحد عوامل رفع القدرة التنافسية العربية في الأسواق العالمية ، و من الدفاع عن مقولة أن التجارة الخارجية هي محرك التنمية . و لكن السؤال المهم هو ما هي حظوظ الاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية من اكتساب قدرة تنافسية تفتح أمامها الأسواق ، و هل هذه القدرة تكسب بفضل تحرير التجارة أو بالأحرى تعزيز العملية التنموية ؟

ومن خلال هذا الطرح نجد أن العولمة تفرض مجموعة من التحديات على الدول النامية تطرق لها المؤتمر القومي العربي ([6]) في العناصر التالية :

- الاعتراف بشمولية العولمة .
- السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي .
- إعادة هيكلة البنى الاقتصادية و السياسية بما يتلاءم مع متطلبات الوضع الجديد .
- وجوب تحرير التجارة و النقد و تيسير تحركهما عبر الحدود ضمن إطار العولمة و الإنتاج.

ويلاحظ أن الدول العربية ، في معظمها أخذت تلتزم إلى حد ما بالشروط التي تمليها المؤسسات النقدية و المالية الدولية خاصة بما يعرف بمحاور عمليات التكيف و التحديات المذكورة سلفا .

إن العولمة تعني في المقام الأول التدفقات الاقتصادية عبر الحدود بتجاهل لهذه الحدود و تهميش سياساتها ، و لعل أبرز التدفقات ينطلق من أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات ، و من ثم فإن ركوب قطار العولمة من شأنه أن يحد من الفهم المتبادل

([6]) **المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية** ، دورة الجزائر ،نيسان / أفريل 2000 ،ص ص 105 - 106

للدولة القومية بمصالحها و أولوياتها و سياساتها . ولذلك فإن منطق العولمة يفرض على الدول النامية عموما بما فيها الدول العربية الوعي الوافي بالحقائق الكونية التي تجسدها العولمة حاليا ، و هي التفاعل فيما بين مختلف الاقتصاديات من متقدمة و نامية في مجالات المال و التقانة و التجارة والمعلومات و كذلك الأفكار .

فسعي البلدان العربية للاندماج بالاقتصاد العالمي يبرز مسألتين في غاية الأهمية هم:

- إن أية علاقة بين اقتصاد قوي وآخر ضعيف من شأنها أن تنتهي بمنح الطرف القوي معظم فوائد الاندماج ، و بالتالي تأكيد تبعية الضعيف للقوي ،أي تبعية الاقتصاد النامي للاقتصاد المتقدم صناعيا و هذا ينطبق تماما على أوضاع الاقتصاد العربي .
- إن الحديث يقتصر على التبشير بسعي الاقتصاديات العربية اقتصادا فاقتصادا إلى هذا الاندماج لا بين الاقتصاديات العربية أولا .

إن تصاعد البعد الدولي للرأسمالية ، و تعاظم حركة الاستثمارات الأجنبية و تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات و النمو المفرط و التشابك ، في ظروف غير متكافئة في أسواق المال العالمية أدى ذلك كله إلى :

- تزايد الفجوة بين الشمال و الجنوب و أصبح التفاوت صارخا بين الدول الغنية و الدول الفقيرة .
- تزايد تمركز الثروة و الفقر في مجتمعات المراكز الرأسمالية ذاتها و في الدول النامية .

يمكن أن يؤدي الانفتاح المباشر والسريع الغير مسبوق بالتحضير والاستعداد الكافيين على الأسواق العالمية التي تُعرض المنتجات المحلية للبلدان النامية إلى منافسة ضارية لا تستطيع معها الصمود أمام المنتجات المستوردة الأمر الذي يهدد بانهيار العديد من المشروعات المحلية وزيادة معدلات البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية بصورة أكبر لهذه البلدان .

وقد يكون الأثر السلبي الأساسي من وراء تطبيق اتفاقيات الغات المتعلقة بالاستثمار (TRIMS) هو شمولها الشركات المستثمرة في قطاع النفط والتي كانت في السابق محكومة باتفاقيات خاصة تتضمن شروط منافية في كثير من الأحيان لأحكام اتفاقية إجراءات الاستثمار الأمر الذي سيعني تعديلها بما يتلاءم والوضع الجديد بما سيؤدي إلى خسارة البلدان العربية النفطية لبعض الشروط التي كانت توفر لها أمرا مريحا وبعض المزايا المادية الإضافية .

من أجل أن تقبل الدول النامية العولمة لابد من إعادة العلاقة بين المنتج في الجنوب والمستهلك في الشمال وتكوين شراكة قائمة على الالتزام المتبادل ، فالمنتج في

الجنوب يلتزم في نشاطاته الاقتصادية باحترام البيئة و التنمية الاجتماعية المستديمة ، و الشريك في الشمال يدفع ثمنا عادلا الذي يغطي تكاليف المنتج و تغطية حاجاته الأساسية مع تحقيق هامش يسمح للمنتج بالاستمرار في الإنتاج .([7])

تسعى كثير من دول العالم معتقدة أنه بإمكانه أن يحقق لها الرفاه الاقتصادي و التطور الاقتصادي و مستويات بطالة أقل ، فهل يتحقق كل هذا فعلا أم أنها مجرد آمال تنتظرها الدول النامية من الخارج دون أن تعتمد على إمكاناتها الخاصة؟
هذا ما سنحاول الإجابة عليه خلال العنصر الموالي .

([7]) Epargne et Finance , Magazine du groupe Caisse d'épargne N° 2 Juillet 2000 « Commerce mondiale le goût d e l'équité . », p30 .

2. 4 . دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و مواجهة أزمة البطالة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قبل كل شيء علاقة بين شركين يحاول كل منهما تحقيق منفعته من علاقته بالطرف الآخر ، هذه العلاقة هي بين الشركة صاحبة الاستثمار و الدول المضيفة .

ما مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا و التخفيف من البطالة في الدول النامية ؟ قصد الإجابة على هذا السؤال نجد أن أحسن تحليل يمكننا الاستناد إليه هو تحليل Vernon ([8]) القائم على دورة حياة المنتج

- إذ وجد أن المنتج في بداية حياته يتميز بتكنولوجية عالية فالاحتكار يمثل المصدر الأساسي لأرباح الشركات ، هذه الأخيرة تعتمد على سوق الدولة الأم و بالتالي لا تسعى إلى نقل استثماراتها خارج بلدها ، فالسلع ذات المحتوى التكنولوجي المتطور تدخل السوق الدولية على أساس المزايا المكتسبة حيث تعتمد المنافسة على الاحتكارات التكنولوجية ، و كنتيجة لذلك تكون أسواقها ذات أنماط احتكارية مما يجعل أسعارها مرتفعة ومن ثم يجعل الطلب عليها عند مستويات دخل مرتفعة كما تتميز أسواقها بمستوى مرتفع من الدخل الفردي و التطور الاقتصادي.

- أما في مرحلة ثانية وقصد الاستفادة القصوى من الأرباح الاحتكارية خاصة بعد دخول التكنولوجيا المستخدمة إلى المرحلة الوسطية فتبدأ هذه الشركات بنقل خطوط إنتاجها إلى خارج الدول الأم ، لكن عادة ما يكون ذلك إلى أسواق الدول المتقدمة للاستفادة من ارتفاع مستوى الدخل فيه حيث تتوفر لها المعرفة التكنولوجية بسعر تكلفة أقل ، وفي هذه الحالة يمكن أن ينتقل رأس المال الأجنبي إلى الدول الصناعية المتقدمة وليس إلى الدول النامية .
- أما في المرحلة الأخيرة عندما تصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية و تنخفض أرباح الشركات نتيجة المنافسة الشديدة بينها ، كما تنخفض أهمية العنصر التكنولوجي في تكلفة الوحدة المنتجة و تصبح تكاليف العمل و المدخلات الأخرى أكثر أهمية . فتبدأ هذه الشركات في البحث عن أماكن أخرى أكثر أهمية خاصة تلك الأماكن ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة (عنصر العمل خاصة) وتوفر المواد الأولية و هي العوامل التي تتوفر عليها الدول النامية .

([8]) Vernon R « Where are the multinational headed ? » , in Froot K.A ,Foreign direct investment , The university of Chicago press, 1994 , cité in Fabrice HATEM ,Les multinationales en l'an 2000 , Economica , Paris 1995 .p37 .

يمكن الاستنتاج أنه من الصعب الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و تطويرها كما تدعي الأدبيات الاقتصادية ، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى التوسع الكمي في النشاط الإنتاجي ، وزيادة النمو الاقتصادي ، لكنه لا يؤدي إلى التطور الاقتصادي بمعنى الإضافة إلى رأس المال البشري على شكل الإبداع و الابتكار و الاختراع ([9]).

أما إذا أردنا الإجابة على مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في مواجهة أزمة البطالة فنجد أن الكثير من المؤشرات تفند هذا الإدعاء بل على العكس من ذلك فعمليات الاندماج و التملك التي اتسع انتشارها بين كبريات الشركات العالمية عادة ما ينتج عنها تسريح أعداد معتبرة من العاملين .
فإذا كان انتقال المشروعات و الشركات من الدول الصناعية إلى الخارج يلغي في جميع الأحوال فرص عمل في هذه الدول ، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا فيما إذا كان العمال في الدول التي انتقلت إليها الاستثمارات يستفيدون من هذا الانتقال . فتحت ضغط التكلفة المتزايد على الشركات التي تضع إعادة توزيع فرص العمل القائمة في أولوياتها أكثر من محاولتها لخلق فرص عمل جديدة . كما أن استخدام إمكانيات الاستثمار في الخارج ، بشكل لم يسبق له مثيل هو السبب في التنافس الحاد لمواقع الدول فيما بينها ، فتقوم بعض الدول بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة و تقوم دول أخرى باستغلال عمالها عن طريق تدني مستويات الأجور فيها ، و في المحصلة النهائية فإن هذا التنافس لا يخدم أحد بل يقود إلى التدهور الاجتماعي و إلى عجز موازنة الدولة . و في سياق اعتبارات اقتصادية شاملة فالاستثمارات الخارجية لا تنتج أية فرص عمل ، و هي ترفع من ضغط التكلفة في جميع أنحاء الكرة الأرضية ، و تقوم إلى الخضوع إلى إجراءات الترشيد و خسارة فرص العمل ، خاصة وأن تقانة الدول الصناعية هي من الأنواع المنتجة جدا ، بحيث أن النمو الاقتصادي يمكن أن تتحقق دائما بعدد متناقص من البشر و كل ذلك بسبب العولمة و تداعياتها . ([10])

ومن أجل رفع التحدي وجب على البلدان العربية أن تحقق مستويات جيدة من النمو الاقتصادي ولا يتأتى لها إلا بتحقيق جملة من العوامل نذكرها فيما يلي :

([9]) " **العولمة و العوربة والأسواق المالية في الدول النامية ، منطقة النجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار العربي** "، القسم الثاني ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، المجلد الثامن ،العدد الثالث ، السنة الثامنة ،سبتمبر 2000 ، تصدرها الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، السعودية ،ص 20

([10]) الكذبات العشر للعولمة، المرجع السابق ، ص 129 .

4 . 3 . العوامل المتحكمة في النمو الاقتصادي في الدول العربية

- التطور التكنولوجي
- النمو المستمر
- الاستثمار في البحث العلمي
- التطور التكنولوجي
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- نقل التكنولوجيا .

لقد أظهرت البيانات الإحصائية وجود ترابط وثيق بين النمو الاقتصادي في الدول العربية وحجم الاستثمارات ، إذ وجد أن الارتباط بينهما قد يصل إلى 90 % كذلك وجد أن التغيير في الاستثمار يكاد يفسر أكثر من 81 % من التغير في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وذلك من خلال استخدام أسلوب التحليل التراجعي ([11]) .

إن قيام الاستثمار لا يمكن أن يتحقق في البلدان النامية إذا لم تتلق الدعم و المساعدة الكافية من الدول المتقدمة التي تتحكم في دواليب الاقتصاد العالمي و تستغل ثروات الدول النامية بأبخس الأثمان ، ومن ثم كان لزاما على الدول الصناعية الكبرى و المؤسسات المالية الدولية أن تقوم بواجبها تجاه الدول النامية من أجل تحقيق الاستقرار و الأمن و الرفاه العالمي .

4 . 4 . أهمية المعونات الرسمية للبلدان النامية

ذكرت دراسة تقييم المعونات التي أجراها البنك الدولي([12]) أن كل دولار من المعونات الأجنبية في البلدان التي سجلت درجة جديدة في مجال السياسات يجتذب دولارين تقريبا من الاستثمارات ، لأن المعونات تزيد من ثقة القطاع الخاص وتساعد على توفير الخدمات العامة التي يحتاج إليها المستثمرون كالتعليم و البنية الأساسية وتم تعريف السياسات تعريفا واسعا بحيث لا تشمل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية السليمة وحسب بل تشمل أيضا النظام التجاري المفتوح وضمان حقوق الملكية الخاصة وانعدام الفساد واحترام سيادة القانون وشبكات الأمان الاجتماعي .

وخلصت الدراسة إلى أن المعونات الأجنبية إلى تقدم للبلدان التي تطبق سياسات سيئة ليس لها تأثير على التمويل قد يكون لها تأثير سلبي .

([11]) العولمة و العورية و الأسواق المالية في الدول الناشئة ، المرجع السابق ، ص 17 .

([12]) التقرير السنوي للبنك الدولي 1999 .ص 18 .

وقد استفادت بعض البلدان العربية من قروض وإعانات البنك الدولي كان الغرض الأساسي منها تنمية وإصلاح السياسات ذات التوجه نحو القطاع الخاص و تحرير التجارة وإصلاح القطاع المالي .و ما يميز هذه الإعانات كذلك أنها لم تعرف تطورا مهما قياسا مع الحاجات المتنامية للبلدان العربية لإصلاح اقتصادياتها و مواكبة قطار العولمة .

الجدول (6) القروض والاعتمادات المقدمة للبلدان المقترضة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا للسنوات 90 -1999

(القيمة بملايين الدولارات)

السنوات	متوسط سنوي 94-90	1995	1996	1997	1998	1999
القروض والاعتمادات	1584.7	978.7	1595.2	914.8	968.5	1575.5

المصدر : تقرير البنك الدولي للتنمية 1999 ص 87 .

إن العامل المحدد لنجاح البلدان العربية في مواجهة تحديات العولمة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى قدرتها في إعداد وتنفيذ سياسات وطنية فعالة تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الوطنية دون عزلها عن إطارها الدولي ، خاصة ونحن نعيش في عالم غابت فيه الحدود التقليدية بين الدول وتشابهت فيه التوجهات الكبرى و الحلول المقترحة . و فيما يتعلق بتحفيز الاستثمارات الأجنبية نحو البلدان العربية فيجب عليها أن تعمل على تحسين البيئة الاستثمارية الكفيلة بدفع المستثمرين الوطنيين والأجانب للقدوم إليها رغبة منهم في تحقيق أهدافهم أولا و المساهمة في تنمية هذه البلدان ثانيا .

خامسا : تشخيص وضعية الاستثمار في البلدان العربية

1. 5 . أهم العناصر الجاذبة للاستثمار

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار ، و مكوّنات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر و التي يبني عليها قراره الإستثماري و ذلك على النحو التالي([13])

- **المجموعة الأولى**

1. تمتع القطر المضيف بالإستقرار السياسي و الاقتصادي .
2. حرية تحويل الأرباح و الاستثمار للخارج .

(13) تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 1993 ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، الكويت ، ص ص 59 – 61 .

3. إستقرار سعر العملة المحلية .
4. سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار و التعامل مع الجهات الرسمية .

➢ **المجموعة الثانية**

1. إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار .
2. الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية .
3. وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و إستقراراها .

➢ **المجموعة الثالثة**

1. توفر شريك محلي من القطر المضيف .
2. حرية التنقل .
3. حرية التصدير .
4. توفر فرص إستثمارية .

2. 5 . أهم العناصر المعوقة للاستثمار

- عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي .
- الروتين و البيروقراطية و صعوبة التسجيل و الترخيص .
- عدم وضوح و إستقرار قوانين الاستثمار .
- عدم ثبات و تدهور سعر صرف العملة المحلية .
- عدم الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية .
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح .
- عدم توفر قوانين لتشجيع الاستثمار .
- عدم توفر الاستقرار الأمني .
- محدودية السوق المحلية .
- عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة .
- عدم وجود سوق مالية متطورة .
- عدم توفر بنوك للمعلومات المالية و الاقتصادية .

حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتعاون و التنمية يعود إحجام المستثمرين الخواص الأجانب و الوطنيين على الاستثمار في البلدان النامية و من بينها البلدان العربية إلى عدم ملاءمة البيئة الاستثمارية المتسمة بـ : البيروقراطية الإدارية و عدم مسايرة الإطار التشريعي و ضعف و عدم كفاءة أنظمة المعلومات كما أن ضعف البيئة المواتية للاستثمار يعود بالدرجة الأولى إلى سوء تخصيص الموارد ، و تفشي

الفساد الإداري و سيادة بيئة التقدير الشخصي و الغموض البيروقراطي ممّا يزيد من المزيد من عدم الشفافية التي تؤدي إلى تردد المستثمرين و تشكيكهم في كفاءة النظام الحكومي و إلى عدم إستقرار السياسة الاقتصادية الكلية.
و قصد توفير الشروط الملائمة للاستثمار قامت الكثير من الدول العربية بوضع جملة من الإجراءات منها صدورالكثير من التشريعات المتعلقة بترقية الاستثمارات أهم ما جاء فيها :

- تكريس مبدأ الاستثمار الحر العام و الخاص الوطني و الأجنبي ، و ذلك بإستثناء الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية المخولة قانونا للدولة .
- منح ضمانات و تسهيلات و إمتيازات محفزة (مالية ، جبائية ، جمركية) للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين و الغير مقيمين .
- حرية انتقال رؤوس الأموال المستثمرة و الأرباح ، و حماية الاستثمار و تسوية الخلافات عن طريق التحكيم .
- إنشاء أسواق مالية لكنها مازالت في كثير من البلدان العربية غير متطورة

ومن أجل معرفة و تحديد أحسن لوضعية مناخ الاستثمار في البلدان العربية قامت مؤسسة ضمان الاستثمارات العربية بوضع مؤشر يمكن الأخذ به في تحليل البيئة الاستثمارية نعرضه فيما يلي :

3 .5 . المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

في محاولة لقياس أداء الاقتصاديات العربية و توصيف مناخ الاستثمار فيها قامت مؤسسة ضمان الاستثمار في الأقطار العربية منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية.
تستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبية للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة و يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم و سعر صرف غير مغالى فيه و بنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري والاستثماري .تقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية و تمثل محصلة ونتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محدودة و يمكن الأخذ بها ومقارنتها مع فترات سابقة .
وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية مجموعة السياسات النقدية ومجموعة سياسة المعاملات الخارجية . أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ مثل درجة الاستقرار السياسي ، التطورات التشريعية و المؤسسية ، تنمية الموارد البشرية و ما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع فإن المؤشر

لا يعكسها مباشرة و لكن بدأ بإعطاء درجات دنيا و أخرى قصوى لتضمينها تدريجيا في حساب المؤشر المركب .

و المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب هي :

1. مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للإقتصاد .
2. مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سيعها نحو تأسيس التوازن الخارجي للإقتصاد .
3. مؤشر معدل التضخم : يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للإقتصاد .

ويعرّف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية ، متوسط مؤشر السياسة النقدية ، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية) .[14]

و فيما يلي نعرض المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الوطن العربي .

([14]) مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، يصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، ص ص21-22.

الجدول (7) المؤشر المركب لقياس مناخ الاستثمار في البلدان العربية

القطر	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر التوازن الخارجي	المؤشر المركب
الأردن	2	1	3	2
الإمارات	1-	1	0	0
البحرين	0	0	3	1
تونس	1-	0	1	0
الجزائر	2	1	1	1
جيبوتي	-	-	-	-
السعودية	2	0	3	2
السودان	0	1	2	1
سوريا	-	0	0	-
الصومال	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-
عمان	1-	0	-	-
فلسطين	-	0	-	-
قطر	3	0	3	2
الكويت	2-	0	3	0
لبنان	0	1	3	1
ليبيا	-	2	3	2
مصر	0	0	1	0
المغرب	0	1	-	-
موريتانيا	1	1	0	1
اليمن	3	0	3	2
المتوسط 1998	(0.4)	0.4	(0.3)	(0.1)
المتوسط1999	0.5	0.5	2	1

المؤشر المركب لعام 1998 هو متوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة : [(0.4)+0.4+(0.3)]/3 = (0.1)
المؤشر المركب لعام 1999 هو متوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة : [0.5 + 0.5 + 2]/3 =1
المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1999 ، ص 23 .

يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار بإستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي :

- أقل من 1 : عدم تحسن في مناخ الاستثمار .
- من 1 إلى 2 : تحسن في مناخ الاستثمار .
- من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار .

و من أجل معرفة تطور مناخ الاستثمار في الوطن العربي نعرض الجدول الموالي

الجدول (8) تطور مناخ الاستثمار في الدول العربي

السنوات البيان	1995	1996	1997	1998	1999
المعدل العام للنمو الحقيقي	-	% 2	%4	% 2.5	% 3.4
ميزان المالية العامة %للناتج المحلي	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 10 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 5 دول تراجع في10 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول
الحساب الجاري % الناتج المحلي	تحسن في 11 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 8 دول تراجع في 3 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 4 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 13 دولة تراجع في دولتين
معدل التضخم	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 11 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 15 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 7 دول . ارتفع في 6 دول	انخفض في 13 دولة ارتفع في 3 دول
المؤشر المركب	1.05	1.03	1.1	(0.1)	1.0

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، ص 24.

تشير النتائج السابقة للمؤشر المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة 1995 – 1999 أنه قد تم تسجيل نتائج إيجابية خلال السنوات الثلاثة الأولى مسجلا أعلى ارتفاع له عام 1997 ، إذ بلغ 1,1 مقابل 1,05 و 1,03 لعامي 1995 و 1996 على التوالي . فيما سجل قيمة سالبة عام 1998 قدرها (0.1) نتيجة لتدني أسعار النفط خلال العام . وقد جاءت هذه النتائج متطابقة مع تطور المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى 4 % عام 1997 مقابل 2 %عام 1996 .أما فيما يتعلق بسنة 1999 فقد شهد المؤشر تحسنا ملحوظا إذ أصبح موجبا بمقدار 1.0 و يرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط خلال العام و انعكاس ذلك إيجابيا على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط مما أدى إلى تحسن المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى 4 % .و ما نسجله أيضا أن دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية للدول العربية و خصوصا في التكوين الرأسمالي الإجمالي للدول العربية قد زاد خلال الفترة 1990 -2000 من 0,33 % إلى 3,6% ([15])كما أن كل من مؤشر السياسة المالية و مؤشر سياسة التوازن الخارجي كانا موجبين مما أدى إلى تسجيل المؤشر المركب نتيجة موجبة .

([15]) محمد حسن ،مطلوب جهاز مستقل يمنع الممارسات الاحتكارية لجعل الدول العربية جاذبة للإستثمارات الأجنبية ،**جريد القبس الكويتية** ، العدد 10462 ، الخميس 1 أوت 2002 .

4. 5 . الاستثمارات العربية البينية

قبل التطرق للاستثمارات العربية البينية يمكننا الإشارة إلى حجم الاستثمارات العربية في الخارج نظرا لأننا نعتقد بأنه من الأولى السعي نحو الحفاظ على رؤوس الأموال العربية للاستثمار في أوطانها بدلا من الاستثمار في البلدان الأجنبية ، كما أن استثمار العرب في أوطانهم يدفع الأجانب أيضا القدوم للاستثمار كذلك و العكس صحيح .

قدرت استثمارات الدول العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة 1974 - 1995 بحوالي 670 مليار دولار أمريكي ، وقدرت الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي بنحو 12 مليار دولار أمريكي وبذلك تكون نسبة الأموال المستثمرة في داخل الوطن العربي إلى خارج الوطن العربي هي نسبة 1 : 56 ، أي أن كل دولار يستثمر في الوطن العربي يقابله 56دولاراً يستثمر خارج الوطن العربي.

كما أن هناك بعض التقارير (تقرير المؤتمر القومي العربي 2000) تشير إلى أن حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج يبلغ حوالي 800 مليار دولار حتى وإن أخذنا هذا التقدير بتحفظ فإن هذه الأموال تشكل مبلغا كبيرا جدا مما يعزز القول بأن الاقتصاد العربي يستطيع الاستغناء إلى حد بعيد عن الاستثمارات الأجنبية الغير عربية ، كما أنه يستطيع لو شاء تكثيف استثماراته الذاتية من قطرية وقومية لو عمّ الاطمئنان إلى صحة مناخ الاستثمار في الوطن العربي .

وفي هذا الصدد يؤكد " كمال درويش " نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط إلى أن استثمارات رأس المال الشرق أوسطية خارج المنطقة تقدر بـ 400 مليار دولار ، أي أن هناك أموالا كبيرة تخرج من المنطقة العربية لتُستثمر في الخارج كان بالإمكان الإبقاء عليها في المنطقة إذا توافرت لها البيئة الملائمة ." ([16])

ويبرز الجدول رقم (9) الاستثمارات العربية في الخارج للفترة 1987 – 1995

جدول رقم (9)الاستثمارات العربية في الخارج للفترة 1987 – 1995

القيمة : مليون دولار

السنوات	87	88	89	90	91	92	93	94	95
الاستثمارات العربية في الخارج	227	232	258	400	483	537	601	665	750

المصدر : السنوات 87 – 1992 مأخوذة من ورقة عمل مقدمه من الشركة الاستثمار العقارية بالكويت إلى ورشة عمل التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة ، القاهرة 9 – 11 نوفمبر ، والسنوات 93 – 95 تقديرية .

([16]) عبد الواحد العفوري ، **العولمة والغات التحديات و الفرص** ، مكتبة مدبولي ، مصر 2000 ، ص 215 نقلا عن مقابلة صحفية مع كمال درويش ، صحيفة الحياة اللندنية ، العدد 12811 ، 31-3-1998 .

ويتبين من الجدول السابق زيادة حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي حيث بلغت عام 1987 حوالي 227 مليون دولار أمريكي، تزايد عام 1990 إلى حوالي 400 مليون دولار أمريكي . وبذلك تكون نسبة الزيادة خلال السنوات (1987 – 1990)حوالي 76% . وقدرت الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي عام 1995 حوالي 750 مليون دولار ، أي أن نسبة الزيادة خلال السنوات الخمس (1990 – 1995) قد بلغت حوالي 88 % ([17])

وعند مقارنة الاستثمارات العربية باستثمارات دول صناعية متقدمة في أمريكا الشمالية والسوق الأوربية واليابان، نجد أن استثمارات هذه الدول بالخارج أقل مما تستثمره الدول العربية مجتمعة قياساً بنواتجها القومية .

تعتبر الاستثمارات العربية البينية أحد أهم أشكال العلاقات الاقتصادية، ومن الملاحظ، أن البيانات المتوفرة حول الاستثمارات العربية البينية، تؤكد أن حجم الاستثمارات العربية البينية في النصف الثاني من السبعينات بلغت24 ,6 مليار دولار، بينما انخفضت إلى18 ,2 مليار دولار في عام 1988، وعاد هذا المؤشر مره أخرى إلى الارتفاع بين عامي 1997 و 1998م من59 ,1 إلى25 ,2 مليار دولار على التوالي .

وتشير البيانات المتوفرة حول الاستثمارات العربية البينية، وهي بيانات إجمالية تقديرية تتعلق بالاستثمارات ، التي تم التصديق عليها من قبل حكومات وليست بالتدفقات، وأن ما تم التصديق عليه خلال الأعوام منذ 1995 يمثل قفزة كبيرة عن حجم الاستثمارات التي تمت المصادقة عليها خلال الأعوام السابقة . ومع ذلك تبقى هذه الأحجام دون المستوى المنشود بالمقارنة مع أحجام التدفقات الاستثمارية بين الأقاليم والتجمعات الاقتصادية العالمية الأخرى ([18])، كما هو موضح في الجدول رقم 10 .

([17]) خريـوش ، حسنـي علـي . الحمـوري ، باسـم ." **الاستثمارات العربيـة فـي الخـارج المحـددات والحلـول** . " مجلة بحوث اقتصادية عربية - العدد 19 /2000 .

([18]) سويفي ، عبد الهادي عبد القادر . **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي** . مصر . جامعة أسيوط . 1999

جدول (10) الاستثمارات العربية البينية(1990 – 1997)

(مليون دولار)

1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
400,8	922,6	483,8	308,1	364,8	1522,3	2092,5	1589,6	2250	2134,4

هذه البيانات تقديرية وتمثل الاستثمارات الإجمالية التي تم التصديق عليها
المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998 ، ص 152.
بالنسبة لسنة 1998 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999
بالنسبة لسنة 1999 تقرير المؤتمر القومي العربي ،حال الأمة العربية ، نيسان / أفريل 2000 دورة الجزائر،ص329

تجدر الإشارة في هذا الصدد ، أنه وبالرغم من الجهود المبذولة والنجاحات النسبية المرافقة سواء على صعيد تحسين البيئة الاقتصادية أو البنية التشريعية والقانونية المحفزة للاستثمار، أو على صعيد تشجيع انسياب الاستثمارات العربية البينية ، فإنه من الملاحظ ، وجود عدد من المعوقات التي تحد من نمو هذه التدفقات الاستثمارية ، وهي تختلف وتتفاوت فيما بين الدول العربية . ومن هذه المعوقات النقص في كفاءة الأجرات الإدارية والمؤسساتية المصاحبة للنشاط الاستثماري ووجود قيود واسعة في بعض الدول العربية فيما يتعلق بالتملك ، وفي دخول الاستثمار الخاص إلى نشاطات وقطاعات معينة ، وعدم كفاية البنى التحتية، والنقص في العمالة الفنية اللازمة لعدد من الأنشطة الاستثمارية في البعض الآخر . كما أن من بين هذه المعوقات ضعف وعدم كفاية آليات التسوية وحل المنازعات . كما أن بعض الدول العربية مازالت تفرض قيوداً على تحويل وانتقال رؤوس الأموال، إضافة الى عدم الاستقرار في أسعار الصرف . إلى جانب ذلك فإن من هذه المعوقات ، أيضاً، النقص في الشفافية المرتبطة بالأحكام والقوانين والإجراءات لدى العديد من الدول العربية. ([19])

الخلاصة

من أجل زيادة الاستثمارات في البلدان العربية يمكننا القول أن القواعد و الإجراءات الواجب القيام بها أصبحت قواعد عالمية ، فجميع دول العالم تتنافس اليوم نحو جذب الاستثمارات الأجنبية حتى أن بعض الدول الصغيرة أصبحت تحتل موقع الريادة . فحسب مؤشر التنافسية الدولي لسنة 1999 كانت سنغافورة في المرتبة

([19]) محمد عمر باطويح ، محمد صالح تركي القرشي ، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، دراسة لجانب من محنة الأمة في ظل نظام كوني جديد** ، بحث مقدم في إطار ملتقى جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن 8 – 10 أوت ، 2000 .

الأولى قبل الولايات المتحدة الأمريكية و كانت هونغ كونغ وتايوان قبل بقية الدول الصناعية الكبرى ، و يعود الفضل في هذا إلى اتخاذها للتدابير الداعمة لهذه الاستثمارات والتي تتمثل خصوصا فيما يلي :

- المزيد من الشفافية والإفصاح .
- أنظمة مالية وطنية أكثر انضباطا .
- إدارة كفؤة قادرة على ضبط الأداء المالي و النقدي .
- التحكم في التكنولوجيات الحديثة .
- تطور المستوى التعليمي و التكويني ...

يتطلب الأمر من العرب تجنيد كافة طاقاتهم من أجل تأكيد قدرتهم على جذب المزيد من المستثمرين المنتجين لأوطانهم ، ولا يتحقق لهم ذلك إلا ببذل المزيد من الجهد في تكوين العمال وإقامة محيط وبيئة استثمارية مشجعة للصناعات الحديثة والمتطورة وكل ذلك في إطار سياسة اقتصادية كلية متكاملة أكثر فعالية .
هذه هي بعض الرهانات الواجب على العرب رفعها في السنوات المقبلة من أجل تفادي السقوط في دائرة الصراع والمنافسة في حلبة الاقتصاد العالمي .
نرى أنه من الواجب على البلدان العربية إعداد إستراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المحلية للتنمية وذلك في إطار الإندماج الإيجابي في مسار العولمة ،ويمكن أن تحقق ذلك من خلال التركيز على مايلي :

- إن دخول البلدان العربية و انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يفرض عليها مجموعة كبيرة من التحديات ، فعلى سبيل الذكر فالمصادقة على اتفاقية حماية الملكية الفكرية و الأدبية يفرض على الدول العربية قيودا جديدة في حيازة التقنية الحديثة و المتطورة في مختلف حقول الإنتاج مما يفرض على بلداننا اللجوء إلى التكتل و العمل المشترك لمواجهة هذه العقبات والبحث عن الحلول الناجعة لها في إطار الطاقات والإمكانات المتاحة .
- ترتقي أهمية المواجهة المشتركة للدول العربية لبعض الأثار السلبية للعولمة إلى مستوى مصيري ويتوجب عليها الاتجاه نحو التكامل والتكتل ليتوفر لديها إمكانيات وعوامل تحقيق حجم الإنتاج الكبير وتخصيص المزيد من الانفاق (الاستثمار) على مجالات البحث والتطوير وحيازة التقنية وتطوير قاعدتها وبنيتها الأساسية محليا وإقليميا .
- تشجيع الاستثمارات العربية البينية ، التي تعتمد على المدخلات المحلية من مواد وخبرات وأموال والعمل على خلق مناخ استثماري جيد ، يتمثل في

تهيئة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والتشريعية والإدارية المحيطة بالبيئة الاستثمارية .

- تطوير وتفعيل الأسواق المالية العربية بما يسهم في تمويل المشروعات العربية المشتركة.
- إن المخرج الأفضل والمناسب للبلدان العربية في ظل العولمة هو زيادة التجارة بين الدول العربية وخلق التكامل الاقتصادي بين بلدانه والتي ينبغي أن تكون ضمن مزايا وشروط تخص الدول العربية وحدها مستفيدة من بنود إتفاقية "الجات" والتي تسمح بقيام التكتلات الإقليمية والتي تعزز لتلك الدول فرص التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين بعضها البعض بشروط تفضيلية لا تتوفر في ظل عضوية المنظمة العالمية للتجارة .
- تؤدي هذه العمليات الاقتصادية المتلاحقة إلى مضاعفة الاستثمارات ومن ثم زيادة الفرص الاستثمارية التي تتيحها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- إنه وفي الوقت الذي يشهد العالم هذه الثورة التكنولوجية العظيمة في مجال المعلوماتية فإن العديد من الدول العربية مازالت تعاني من مشكلات بدائية للغاية في مجال البيانات ولا أقول المعلومات أو المعرفة وفي الأخذ بتكنولوجيا المعلومات ولا أقول المساهمة في إنتاجها ، وهو ما كان له الإنعكاس المباشر على ضعف وتيرة النمو الإقتصادي وعدم تمكنها من مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها النظام الاقتصادي الدولي الذي سمته الأساسية سهولة الإتصالات و نقل المعلومات بين مختلف الأطراف الفاعلة فيه .وعليه كان من الواجب وضع استراتيجية متكاملة لتطوير نظم المعلومات الاقتصادية وجعلها في خدمة كافة المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين) لأنها السبيل الوحيد لمواجهة التحديات التي يفرضها منطق العولمة واللحاق بقطار التقدم وحضارة العصر والدخول إلى حلبة المنافسة الدولية .
- إن عالم اليوم هو عالم التكنولوجيا وثورة المعلومات ، وإن دالة الرفاه الاقتصادي تعتمد على تطور البحث العلمي والتكنولوجي على المدى البعيد بمعنى أن النمو الاقتصادي المستمر لا يتحقق إلا بالإعتماد على التطور التكنولوجي وعليه فإن تمويل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التقني من الأنشطة التي تتطلب الإهتمام من قبل الدول العربية مع التأكيد على ضرورة توفير التمويل اللازم للإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي و التطوير التقني إذ أن أحد المزايا المهمة التي يتمتع بها التطوير التقني هو خاصية الانتشار إذ أن عملية تطوير في قطاع اقتصادي معين ستؤدي إلى عملية تطوير في بقية

القطاعات الاقتصادية . وسوف تؤدي خاصية الانتشار بين الدول العربية مفعولها بصورة سريعة وأكثر يسرا كلما زادت عملية تحرير التبادل التجاري و الرأسمالي فيما بينها خاصة إن بدأت الدول العربية جديا في تأسيس وإمتلاك منظومتها الوطنية للعلوم و التكنولوجيا .

قائمة المراجع

1. " **العولمة و العوربة والأسواق المالية في الدول النامية ، منطقة النجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار العربي** "، القسم الثاني ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، المجلد الثامن ،العدد الثالث السنة الثامنة ،سبتمبر 2000 تصدر الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، السعودية .
2. .تقريرمناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت .
3. إبراهيم العيسوى ، **الغات وأخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية مارس 1995 .
4. التقرير السنوي للبنك الدولي 1999 .
5. **المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية** ، دورة الجزائر ،نيسان / أفريل 2000 .
6. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 1993 ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، الكويت
7. جيرالد بوكسبرغ ، هارالد كليمانتا ، **الكذبات العشر للعولمة بدائل دكتاتورية السوق**،ترجمةعدنان سليمان ، دار سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق 1999
8. حسين عمر ، **الإستثمار و العولمة** ، دار الكتاب الحديث ، ط1 القاهرة ، 2000 .
9. خريوش ، حسني علي . الحموري ، باسم ." **الاستثمارات العربية في الخارج المحددات والحلول** ." مجلة بحوث اقتصادية عربية - العدد 19 /2000 .
10. سرمد كوكب الجميل ،تحديات العولمة وخيارات الإستجابة ، **تحليل اتجاهات التحررالمالي تجاه الاستثمارات الأجنبية – حالة الأردن -** بحث مقدم في إطار ملتقى جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن 8 – 10 أوت ، 2000
11. سويفي ، عبد الهادي عبد القادر . **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي** مصر، جامعة أسيوط . 1999 .
12. عبد الفتاح مراد ، **موسوعة الإستثمار** ، دار الكتب و الوثائق المصرية ، 1999 .
13. عبد الواحد العفوري ، **العولمة والغات التحديات و الفرص** ، مكتبة مدبولي ، مصر 2000 .
14. محمد عمر باطويح ، محمد صالح تركي القرشي ، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، دراسة لجانب من محنة الأمة في ظل نظام كوني جديد** ، بحث مقدم في إطار ملتقى جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن 8 – 10 أوت ، 2000 .
15. هانس بيتر مارتين ، هارالد شومان ، ترجمة عدنان عباس علي ، **فخ العولمة** ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1998 .
16. محمد حسن ،مطلوب جهاز مستقل يمنع الممارسات الاحتكارية لجعل الدول العربية جاذبة للإستثمارات الأجنبية ،**جريد القبس الكويتية** ، العدد 10462 ، الخميس 1 أوت 2002 .

1. Anne –Marie Alcabas,**Les nouvelles formes de l'IDE** Problèmes économique N° 2660 ,12 avril 2000
2. Bouyeure .C **, L'investissement international** , que sais je ? Paris 1993 .
3. D .Tersen et J.Bricout **, L'investissement international** , éd : Armond colin , Paris 1996 .
4. Epargne et Finance , Magazine du groupe Caisse d'épargne N° 2 Juillet 2000 « Commerce mondiale le goût d e l'équité . »

5. Fabrice Hatem , **Les multinationales en l'an 2000** , éd Economica , Paris 1995
6. Jaques Adda **, La mondialisation de l'économie** , 2° Problèmes , éd : Casba , Alger , 1998.
7. **La géographie des multinationales, Alternatives Economiques**, France. septembre 2000 N° 184, p 45
8. **La mondialisation** , Alternatives Economiques , janvier 2001 p : 18
9. Michel Rainelli , **Le commerce international** , éd : Casba , Alger , 1999 .

إصلاح النظام المصرفي في الجزائر والتحديات الراهنة

د. بوعتروس عبدالحق
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتورى قسنطينة.

Résumé

Le secteur financier et bancaire a connu plusieurs réformes , cet article a pour but d'étudier la réforme bancaire algérienne dans le cadre du programme d'ajustement structurel mené sous l'égide du FMI .

- De déterminer les résultats réalisés et les défis qui restent , notamment dans un monde caractérisé par l'expansion de la globalisation financière .

الملخص

يعتبر القطاع المصرفي و البنكي من أهم القطاعات التي شملتها الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1990 في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي أوصى به صندوق النقد الدولي ، و قد تضمن هذا البرنامج إصلاحات عميقة في القطاع المصرفي و البنكي بهدف تحسين أدائه و تعزيز قدرته التنافسية ، و ذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة و تحرير التجارة الخارجية و تحرير حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج ، و إعادة هيكلة البنوك العمومية و تطهير محافظها المالية و إنشاء بنوك خاصة و مختلطة و إنشاء سوق للقيم المنقولة و إنشاء بورصة الجزائر ، و إنشاء سلطة نقدية مستقلة تتمثل في مجلس النقد و القرض و بنك الجزائر ، و إنشاء هيئة للرقابة على البنوك و المؤسسات المالية تتمثل في لجنة الرقابة المصرفية ، و إنشاء نظام جديد للمدفوعات و سوق ما بين البنوك .

و قد حققت هذه الإصلاحات نتائج إيجابية على مستوى تحسين أداء القطاع المصرفي و البنكي و تعزيز قدرته التنافسية ، و لكنها واجهت أيضا تحديات كبيرة تتمثل في ضعف الوساطة المالية و ارتفاع حجم الديون المتعثرة و ضعف الرقابة المصرفية و البنكية و ضعف سوق القيم المنقولة و بورصة الجزائر ، و ضعف السلطة النقدية المستقلة و هيئة الرقابة على البنوك و المؤسسات المالية ، و ضعف نظام المدفوعات و سوق ما بين البنوك .

ﺝﻍﻧﺩﮊ ﻮﻵ ﺗﺣﻮﻓﺮ!ﻑ ﻙﻑﺭﺍﻮﻍﻙ!ﻑ ﺗﺘﺮﻍﻠﺩﮊ ﺗﺮﻫ!ﻑ ﻑﺯﻧﺝ ﺝﻮﺮﺑ ﺝﺍﻮﺮ ﻍﻠﻟﺑﻵ ﺩﮊﻙ ﺝﺍﻮﺮ ﺍ ﺗﻮﻵﻮﺮﺯ ﻴﻟﺮ ﻍﺍﻟﺍ! ﻭ'ﺯﻫ ﻍﻍ!ﻉ ﺗ!ﺍﻍﺮﻫﺩﮊ ﻭﺩﮊ ، ﻮﻵﺭﺘ ﺩﮊ!ﻑ ﺍ ﻮ!ﻍﺩﮊ!ﻑ ﻭﻍﻮ!ﻑ ﺭﻮﺮﻫﻙ : ﻴﻟﻮﻍﻍﺩﮊ ﺝﻮﺮ ﺝﺍﻮﺮ !!ﺩ ﺝﻙ ﺍ ، ﻫﻮﺘﻮﻑ ﺭﻧﺝﺍﻫ ﻧﻑﻍﻙﻟ ﺍ

. ﺝﺩﮊﻍﺗ!ﻑ ﺍﺑﻍﺘﻙﺑﻮﻑ ﻫﻮﺘﻮﻑ ﺝﺷﺑ ﻮﻵﺭﺘ ﺩﮊ!ﻑ ﺩﮊﻍﺑﻟﺟ!ﻑ ﺗﻮﺯﺍﺭﺍ! ﺝﻫﺮ ﻭ'ﺭﺯ -
.1994 ﺗﻟﺟ! ﺯﻮﻮﻙ!ﻑ ﻧﺩﮊﻍﻟﺟﺷ ﺝﺑ ﻮﻵ ﻮ!ﻍﺩﮊ!ﻑ ﺍ ﻮﻵﺭﺘ ﺩﮊ!ﻑ ﻫﻮﺘﻮﻑ ﺗﻮﻵﺩﮊﺯ ﺭﻧﺝﺍﻫ -
. ﻫﻮﺘﻮﻑ ﻧﺩﮊﺭﺷ ﻍﻧﺟﻧ!ﻍﺯ ﻮﻙ!ﻑ ﺗﻮﺟﻍﻟﻮﻑ ﻧﻧﺟﺍﻮﻑ -
.ﻮﻵﺭﺘ ﺩﮊ!ﻑ ﺩﮊﻍﺑﻟﺟ!ﻑ ﻧﻧﺟﺍﺍﻙ ﻮﻙ!ﻑ ﺗﻮﺟﻫﻙﺩﮊ!ﻑ ﻙﻮﻮﺑﻙ!ﻑ ﺩﮊﻧﺩ ﻭ'ﻑﺯﻙﻟﺍ -

ﻧﺟﻗﻓﺘﺯﻵﻱﺋ ﻧﻮﺘﻱﺋ ﻟﺑﺑﺯ ﺭﻓﻱ ﺘﻫﻟﺋ Nj ﻟﻟﻓﻫﻟﺋ !ﻓﺑﺯﻫﻟﺋ ﻫﻭﻋﻀﻧNj : ﺍﻧﻧﺟ
**ﺭﺍﻧﺟﺑﻙ!ﻑ ﻙﻑﺭﺘﺩﮊ ﺍﺑﺭﻕ ﺍﺭﻑﻑﺟﻧ!ﻑ ﻮﻵﺭﺘ ﺩﮊ!ﻑ ﺍ ﻮ!ﻍﺩﮊ!ﻑ ﺩﮊﻍﺑﻟﺟ!ﻑ ﺗﻮﺯﺍﺭﺍ ﻙﻟﺟﻙ ﺑﻟ ﺝﺍﻮﺮ ﺝﺍﻮﺮ ﺝﺷﺑ ﻮﻵﺭﺘ ﺩﮊ!ﻑ ﺩﮊﻍﺑﻟﺟ!ﻑ ﺗﻮﺯﺍﺭﺍ! ﻙﻟﺟﻙ ﺑﻟ

ŧ5ǴuʴÚǴu (ɣǴʰTǃf Jöʒ̧Tk yöɾǴTdž ، Dž̧ŋɔǃf ŧƱlĂkdž Ă lɾöʒ̧Tǃf yöɾǴTdžǃf ، ŧɔĎ̈ǔ5ǃf .DžǴzǃf LJöþǃf Cƒɾ̧Tʰu Džƒj!Úf Ĭǃǫ

2- بع f ƒɔ£Njɯ ɛllالضعف في Ăǂيكɛ!Fظɓllɛ في Ăتɾفي .
lɾjödžǃf Ö5ɾ̧Tdžǃf ƱǴTLjǃf Ö5 ɾ̧kɾ̧kǃf JƗT : ƶɾǴTdžǃf ɣöTLj Ö5 ɾ̧kɾ̧kǃf - ɾʎƗD ŧǃĂpǃ! ŧƗĂǃdžǃf llĂLjɒ ŧklǃf llǃkdžk" ŧ öɔ ăɾƒjŋǃf Ö5ɾ̧Tdžǃf jǴnjŋǃ! ŧölǴlǃf ŧʰlLjǃf ljɔNj þɔk Ă.(152 f 2)"ŧö5ɾ̧Tdžǃf JĂTǃf Ĭ!Ǵdžŋǫ LJdž ŧFǴdžǃf Ö5 95 LJdž ŧöʰǃl Kǵlǵƶ̧Ljǫ LJdž llǃɔ! Ǵdž Ă Ö5ɾ̧Tdžǃf ƱǴTLjǃf Ö5 ŧlƶ̧Ljdžǃf ŧlɾǴdždž LJdž ŧö!Gƶ!f . ŧö5ɾ̧Tdžǃf ŧƶ̧Ljƚ!f ɾöĂƱk Ă ƶɾǴTdžǃf Cƒþc ĬǃƶƵ
ɾFƒjŋ!f Ö5 ŧƶʰkdžǃf ŧöĂdžLjǃk!f ŧlǵöǃlf Kþɒ þl! : Ö5ɾ̧Tdžǃf ƱǴTLjǃf ŧFjŋk - NJŋĂɒ ƶǃkPdž JdžTk! ŧƱƱPdž ŧlöɾƱʰu ŧö!Gdžǃf þɾƒÄdžǃf f öƬPk ĬǃƶƵ lɾjkɾ̧kdžǃf Ă ƱǴTLjǃf Ö5 f ƬPkǃf LJdž YĂLj ƽǃP Ĭǃǫ ، ŧǃdžƵTǃf ŧödžLjǃk!f ƽölɔk! ăþǵƬkpÚf ƱǴTLjǃf ƱǴTLjǃf ŧFjŋk ĬǃƶƵ llǃɔ ƽƽƶLjƉ Ă ،(NJkƒɔʰu LJöƶdž YǴƱl! LJǴdžkFÚf ŧɔǴkǫ) Ö5ɾ̧Tdžǃf ƱǴTLjǃf llɾɔdž ŧʰuǴʎdžʰu ɾʰukƶk ŧöǫlǴlƉ ŧö!Dʰu Jdžƶǃf Khƽ LJdž NJLjƶ Ykɾ̧kǴdž Ă Ö5ɾ̧Tdžǃf ʒ5ƒÄɔǃf JöǃlIk ƒɔƽ Ă Ö5ɾ̧Tdžǃf ƽĂlǃf Ö5 ŧlƽ̧Ljdžǃf ÖNj Ă ÜƉ DžǴz JƽTʰu Ö5ɾ̧Tdžǃf . ǴnjLjƶ ŧʰukɾ̧kdžǃf ɾƱǴPdžǃf ɾöölk Ă ŧö!Gdžǃf Ǵnjɓ5Ǵɔdž yöĂLjk! KǴlldždžǃf llǃk DžǴdžƉ
ɾFƒjŋ!f ǴnjkŋnjkLjƉ Ök!f ŧözlĂk!f ŧöuƒɾpÚf Kǵlǵöǃlf DžǴdžƉ : lɾʎƶkdžǃf UʼĂɾlǃf ƱǴTLjǃf Dƽɔk Ök!f ŧö!Gdžǃf ŧöþĂpɾdžǃf Ă ŧöþǵƬkpÚf ŧö!Gƶ5!f þƵƒÄp LJƶ ɾbLjǃf Uʼʒʰu ǴöǴuʴlǃ! ăɾƒþÚf ɾöölk!f Jƶ5ʰu Ă f ĂƬPǃf NJŋĂ ĬǃƶƵ LJǴdžkFÚf OʼLjdž JǴŋdž Ö5 ɾFƒjŋ!f Ö5 ŧö5ɾ̧Tdžǃf Kǵlldždžǃ ŧö!Gdžǃf ŧözuʴĂǃf KdžpǴ5k ، ŧö5ɾ̧Tdžǃf Ă ŧö!Gdžǃf 1997 DžǴzǃ lɾ̧5Ăkdžǃf KǴLjǴöʰuǃf ɾöTk ŧ öɔ .lɾʎƶkdžǃf UʼĂɾlǃf lɾNjǴb ǴnjLjƶ KlʎhuLjƉ Ă ŧdžFǴlǃf UʼĂɾlǃf Ĭ!Ǵdžŋǫ LJdž ŧFǴdž!Ǵʰu 50 Ĭ!ƒÄɔ JʎdžĶ lɾʎƶkdžǃf UʼĂɾlǃf LJƒʰu llĂLjʰuǃf LJƒþlƽʰu Ö5ɾ̧Tdžǃf ƱǴTLjǃf ŧ̈pɾƶ Ĭǃǫ llɔ Jƽ ăþƉ Ǵdž Ă.(153 f 2)
. UʼĂɾlǃf llǃk YǴŋɾkǫ Ă ɾöölk ĬǃƶƵ lɾþldžǃf ŧöɾǴŋk!f
Ö5ɾ̧Tdžǃf ɾǴnjŋ!f ŧöƽĎdž JƽöNj ĬǃƶƵ DžǴzǃf YǴƱl!f ɾƱöǫö : ƶɾǴTdžǃf ŧöƽĎdž JƽöNj - lɾƱöǫl!f ljɔnj! LJǴƽ Ǵdždž، ǴnjkǴöĎdžƶ yödžŋ Ă Ǵnjkɾƒþǫ ĬǃƶƵ lɾƱöǫl!f Džk LJdž Ă Jƽƽ ĬǃƶƵ Ă. Ö!Ǵdž!f Ă Ö5ɾ̧Tdžǃf ƱǴTLjǃf Ö5 lþĂdžɔdž ɾöƹ Ă ŧʒöʰu ɾǴʌc Dž̧ŋɔǃf ƒɔnjʰu Ă Ö5ɾ̧Tdžǃf ƱǴTLjǃf ĬǃƶƵ DžǴzǃf YǴƱl!f lɾƱöǫl LJdž JöǃlIk!f ɣĂƬ ljǴŋkÚf LJdž Dƶɾ!f ƒɔNj Ĭǃǫ JƹĂk!f ĬǃƶƵ ŧuʴĂɾʒdž!f þĂöl!f LJdž Ă ŧöƽĎdž!f ŧʰlLj LJdž ƶöƽPk!f Ă Ö!Ǵdž!f Ă LJdž5 ، Ö5ɾ̧Tdžǃf ɾǴnjŋ!f Ö5 þlÜf ŧƬɔ llǃkdžö JƒɾǴdž DžǴzǃf YǴƱl!f LJD Ůǫ ،ƱǴTLjǃf

ǍNj Ă ، ƨرǴتdž ŧkl ŧdžĂƙƈ!ƒ llŭkdžk ، رFƒjɳ!ƒ Ǒ5 ǴتPردž Ǵ5رتdž 15 LJǒh"
.(154 f 2)" Ǵdžɳƈ رhƙŪƒ

ƨƶuᵽ LJdž KǴƵĂ5ƥdž!ƒ ŧǒĂlk ŧdžbLjD Ǐ LjǴƶk : KǴƵĂ5ƥdž!ƒ ŧdžbLjD IǴǴ5ƙ ƨƶuᵽ -
ƥdžkƶdž!ƒ Ă ŧتǴldž!ƒ KǴǒŭdžƵ DžǴdžkǫ Ǒ5 NJh JĂdžƶdž!ƒ ƨŭPkdž!ƒ ɣĂŭlū! ll!ɜ Ă رǒhƙ
JŭP LJdž LJǴdžkFÚƒ Ă LJǒƥ!ƒ KƒĂƥD ŧɳ!ǴƶdƵ Ă f ƙ5 Ǒ5 Ghu!Ǵɛ ǐĂƥǒ!ƒ ɣĂŭlŪƒ Ǐŭƶ
ƨرɛ LJǒh ŧتǴldž Ǵƒɾɳɜh رdžŪƒ ƽŭƶk fɜǫ Iƥƙ رdžŪƒ ƥfƥjǒ Ă ، ŧتǴldžŭ! Jɳl
ŧǒŭdžƵ ŧŭpرƵ Ǐ!ǫ ăƥdǒ Ǵdždž (Iƥǒƶh ŧǒ5fرʒɳ ƽƱǴLjdž) ǴǒLjǴƙdž IƥƵǴhƙdž ŧتǴldžŭ!
yǵž LJǒŭdžǴƶkdž!ƒ ǏŭƵ ŧǒhŭl رǴA LJdž ll!ɜ LJƵ ɣkرkǒ Ǵdž Ă JĂƱk ƥp Irƙ5! ŧتǴldž!ƒ
. (LJdžj!ƒ LJdž Irƙ5! f ǴIk LJĂƥ KǴƙǒT!ƒ ǴǴlh)llĂLjh!ƒ

. huفرتallɛ Nj huallFallɛ IfɔűTɣɛ :Fɜiɜfɜ
ŧŭdžǴT ŧǒɔƙتk Ndžfرh ƽǒhƱk Ǐ!ǫ رFƒjɳ!ƒ Ǒ5 Ǐŭƙ!ƒ ƥǴتkpÚƒ ǴfƥD رĂNjƥk ăƥD
Džk، LJǒkŭحردž Ǐŭƶ ŧǒ5رتdž Ă ŧǒ!Ǵdž KǴɔűتǫ ƽǒhƱk Ndžfرh!ƒ IjƥNj رǴƱǫ Ǒ5 Džk Ă
KǴǒ!ƈ Ă ƥƵfÂp ƽ5Ă Jdžƶk ŧǒƥlLj Irfƥǫ ŧdžǴpǫ Ǐŭƶ GnjLjdž Ǐ!ĂÚƒ ŧŭحردž!ƒ Ǒ5 jǒƙرk!ƒ
LJdž ŧǒLjǴĂ!ƒ ŧŭحردž!ƒ Gdžƒ، ăƥǴتkpÚƒ رfرlkلÚƒ Ă KǒhƛAk!ƒ ƨfƥNjƥ DžǒƵƥk ŧǒʒh ƽĂl!ƒ
ƨĂرb!ƒ رǒ5Ăk Ă Ǒ5رتdž!ƒ jǴnjɳ!ƒ KǴǒŭdžƵ Ă JƙǒNj KتP ƥl5 ، KǴɔűتÚƒ IjɔNj
NJɳĂ Ǐŭƶ f ǴP!ƒ YǴƱl!ƒ LJdž ŧǒ5رتdž!ƒ ŧƱǴlĂ!ƒ KǴllدdžƽ! ŧǒkfĂdž!ƒ
ŧŭdžɳ ƨرƵ ƥp رFƒjɳ!ƒ Ǒ5 Ǒ5رتdž!ƒ YǴƱl!ƒ LJƥ Ǐ!ǫ IrǴTÚƒ رƥɳk Ă. f ĂتP!ƒ
Ǒ5 Cƥh!ƒ Jhp (59_ 57 f f 1)"ŧǒƶǒرTk!ƒ Ă ŧǒkǴllدdž!ƒ KǴɔűتÚƒ" LJdž
Uʼfرƶklǫ LJƙdžǒ NJLjdž Ă. 1994 ŧLjl! JdžǴT!ƒ ăƥǴتkpÚƒ ƟűتÚƒ NdžǴLjرh ƽǒhƱk
: Ǐŭǒ Ǵdžǒ5 ll!ɜ

Klدž Ǒk!ƒ KǴɔűتÚƒ DžNjD f ǒPŭk LJƙdžǒ : 1994 ŧLjl JhpǴdž KǴɔűتǫ _ (1
: Ǐ!Ǵk!ƒ Ăɔ Lj!ƒ Ǐŭƶ 1994 ŧLjl Jhp Ǒ5رتdž!ƒ YǴƱl!ƒ
JǒĂdžk LJdž ŧLjǒjP!ƒ ɣǴɔlLjƐh KǴƱŭl!ƒ Jhp LJdž rfrp ɜǴPkǫ 1987 ŧLjl Ǒ5 Džk _
.ƥǴتkpÚƒ

_ (88/87) ǏƶǴƱp سǴlD Ǐŭƶ llĂLjh!ƒ f تPk CǴƶ!ǫ rfrp ɜǴPkǫ.
. (1989 ǐǴdž) ŧǒrǴηk!ƒ llĂLjh!ƒ LJǒhƱǴdž ƥlLjŭ! ƽĂl CǴTLjǫ _
: ǏŭǒǴdž Ǵlǫl LJdžƙk ǐɜ!ƒ Ă 1990 ŧLjl Uʼrl!ƒ Ă ƥlLj!ƒ LJĂLjǴp rfƥتǫ _
رǒǒlkh NJsǒŭƽk Ă ŧǒ!Ǵdž!ƒ IrfjĂ LJƶ ŧǒ!ŭl_k_lǫ ăزکرdž!ƒ llLjh!ƒ Oʼljdž _ ° _
،ŧǒƥlLj!ƒ ŧlǴǒl!ƒ
ŧƐǴǒتLJƶ ŧ!Ădlدdžƒƒ ŧǒƥlLj!ƒ ŧƱŭl!ƒ Jʎdžǒ Uʼrl!ƒ Ă ƥlLjŭ! سŭηdž ǴǴTLjǫ _ ° _
. DžǴƵ JƽTh ŧǒƥlLj!ƒ ŧlǴǒl!ƒ

**تنجح الجزائر في تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 3 % سنويا خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2004 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 5.1 % سنة 2000 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 2.1 % سنة 1999 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 0.8 % سنة 1998 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1.1 % سنة 1997 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 3.8 % سنة 1996 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 4.1 % سنة 1995 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 3.8 % سنة 1994 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1.1 % سنة 1993 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 2.9 % سنة 1992 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 0.4 % سنة 1991 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1 % سنة 1990 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 58 % سنة 1989 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1.2 % سنة 1988 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1.4 % سنة 1987 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1.2 % سنة 1986 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1.1 % سنة 1985 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1.2 % سنة 1984 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1.1 % سنة 1983 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1.2 % سنة 1982 و هذا بعد تحقيقها لنسبة نمو تقدر بـ 1.1 % سنة

θΰΤΰƒ LJdžu ŧŏÄƒj!ƒ ɲɳɔ Ƨ,Τ!ƒ ɾƶl Oŏ›ΤĸJλdžŏ :Ƨ,Τ!ƒ ɾƶl ɾŏɾɔĸ _ ɾGLjŏp!ƒ ŧdžŏp Uʼŏ5Pk ŧlĞŏl LJdž NJLjdžuʼĸ Gdž JΰP LJdž ll!ɔ Ä Ŏ5,Τdž!ƒ Ä Ŏ!Gdž!ƒ ăÄp ѕмƨžŏ Ĭɔ!ƒ Ƨ,Τ!ƒ ɾƶl ѕŏlɔĸ ¥ÄΤ ll!ɔ Jƨ Ä ،Gnjŏ5 Ɛ!Gvdž!ƒ ăɾFƒjɳ!ƒ .Ƨ,Τ!ƒ ѕÄl Ŏ5 ŧŏvLjɳÜƒ Kΰdžƶ!ƒ ĬNƶ ¥NƱ!ƒ Ä Uʼɾƶ!ƒ

JŏNjaĸ IpĞƵ Ŏ5 Ğl Ğl Kƛ!ldžĸ Ŏk!ƒ Ä :KĞɔΰΤΰƒ LJdž ŧŏLjĞÄ!ƒ ŧNɔɾdž!ƒ - ¥ pɾƒÄdž!ƒ pTɔ Ä ŧFvƶk Ŏ5 Dž,bĞƶkdž!ƒ ĞNjɾÄp! ƒɾbLj ŧŏ!Gdž!ƒ Ä ŧŏ5,Τdž!ƒ KĞl l đdž!ƒ ŧŏdžŏ,bLjĸ!ƒ Ä ŧŏLjÄLjĞI!ƒ ɾƱÜƒ ĬNƶ Kΰŏpƶĸ JĞPpƵ KĞɔΰΤΰƒ KLjdžuʼĸ ŧ ŏɔ، ŧŏ!Gdž!ƒ IpĞƵ Ä YĞƱI!ƒ ƒɔNj Oʼĸ5Ƨ ،pĞΤkpΰ! Ipŏpɳ!ƒ KĞnjɳÄĸ!ƒ Ä Džɳl Ljĸ KĞƶŏ,Τk LJl Ä، f ĞP!ƒ YĞƱI!ƒ ŧdžNjĞl dž DžĞdžD JĞɳdž!ƒ Oʼĸ5 Ä Ŏ5,Τdž!ƒ ƱĞΤLj!ƒ ɾŏɾɔĸ Ä NJKdždžl, θΰΤΰƒ NdžĞLjɾv JĞdžƧkl Ű ăɾĞɳ Jdžƶ!ƒ Jƒjŏΰ Ä، CƒÄl ĬvLjɳÜƒ Ä ĬLjƱÄ!ƒ . JdžĞΤ!ƒ Ŏ!Gdž!ƒ Ä Ŏ5,Τdž!ƒ

Ŏ5,Τdž!ƒ ƱĞΤLj!ƒ ŧŏpɾk LJdž LJƧdžŏ Gdžv ŧŏdžŏ,bLjĸ!ƒ Ä ŧŏLjÄLjĞI!ƒ ɾƱÜƒ θΰΤƶ - Ŏĸ!ƒ ŧdžĞk!ƒ ŧŏ5Ğ5Τ!Gv jĞkdžĸ ŧŏdžŏ,bLjĸ Ä ŧŏLjÄLjĞp ŧFŏv ɾŏ5Äĸ ѕŏɾƱ LJƶ GdžÄdžƶ Ŏ!Gdž!ƒ Ä . YĞƱI!ƒ GnjhƛƱƱkŏ

ɾŏ5Äĸ! Ä ŧΤΤÄP!ƒ ŧŏƛdžƶ KĞhƛƱƱkdž ɾŏ5Äĸ! ll!ɔ Ä ŧdžĞƶ!ƒ Ƨ,ĞΤdž!ƒ ŧƛƧŏNj IpĞƵ - ƱĞΤLj!ƒ ăÄĸlđž Ĭ!ƶ YĞƱI!Gv Ĭlĸɾĸ LJƉ GnjLjaΤ LJdž Ŏ5,Τdž!ƒ ѕÄl!ƒ Ŏ5 ŧŏl5GLjĸ ŧFŏv pŏƧđkv Ĭbɔĸ ɾŏŏlĸ!ƒ Ŏ5 ŧŏ!ΰlĸlŰƒ ŧŏƛdžƶ KɔuƉ ll!ɔ! Ä ، Ĭdž!Gƶ!ƒ Ŏ5,Τdž!ƒ IpĞƵ Ä Gnjŏ5 ŧdžÄƧɔ!ƒ ŧŏƧƛdž f ŏƛlĸ ƒɔƧ Ä ،Ŏ5,Τdž!ƒ θΰΤΰƒ pÄnjɳ LJdžuʼ f ĞP . ĞŏƧŏƛbÄ GnjĸƛƧŏNj

Ŏĸ!ƒ ŧŏdžŏ,bLjĸ!ƒ Ä ŧŏLjÄLjĞI!ƒ ɾƱÜƒ ɾŏ5Äĸv ll!ɔ Ä ŧŏ!Gdž!ƒ ѕƒɾÄΰƒ ѕƒÄl,Ď ɾŏÄƱĸ - . Ŏ!Gdž!ƒ ƱĞΤLj!ƒ ɾŏÄƱĸv Oʼdžl,k

hƱѕѕɔƨmlIƐ I Ɛ,ƒFWlɨ¿¥Ɛ :ƒ±llƒ±ɨ

ĬNƶ GnjLjdžuʼĸ Ŏĸ!ƒ Ŏ5,Τdž!ƒ Ä Ŏ!Gdž!ƒ θΰΤΰƒ ŧƛdžƶ ɾNjÄɳ! GLjΤɔѕĸ JΰP LJdž KƒjĞɳ,jΰƒ Uʼƶv ɾΤɔ GLjLjƧdžŏ 1994 ŧLj!, JdžĞΤ!ƒ θΰΤΰƒ NdžĞLjɾv þŏpɔĸ!ƒ NJɳÄ LJdž Ĭl ŏlɔ!ƒ YĞƱI!ƒ Ŏ5 ŧƛɳl đž!ƒ NFĞĸLj!ƒ ɾƒɾƹ ĬNƶ ll!ɔ Ä ¥pƒÄ!ƒ Uʼɾ Ĭ Nƶ ŧllɔđž!ƒ : ĬƛŏĞdž! Ğl5Ä ، JdžĞΤ!ƒ ăpĞΤkpΰƒ θΰΤΰƒ ѕŏvƱĸ Cƒɾɳ ŧFĞdž!Gv 3 ŧvLjv ŧŏɾĞɳk!ƒ llÄLjv!ƒ ĬNƶ Ĭdžfj!ƶ ĬƱĞŏkɔƶ Uʼɾ5 Ŏ5 ɾFƒjɳ!ƒ llLjv Dpv - .(59 f 1) ŧŏvLjɳÜƒ Kΰdžƶ!Gv ¥FƒþÄ!ƒ ŧLjdžuʼĸkdž ɾŏƹ ŧŏ5,Τdž!ƒ ¥FƒþÄ!ƒ LJdž

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1996 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1995 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1993 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1992 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1991 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1990 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1997 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1998 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 1999 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2001 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2003 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2005 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2006 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2007 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2008 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2009 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2010 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2012 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2014 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2015 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2016 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2017 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2018 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2019 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2020 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2021 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2022 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2024 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

Kǔǒpzk!ƒ Cƒɾɳǫ þzʰ ǴTPɾdž ǴKljʰ ɾTZ ŧlžP Ǐ!ǫ ppz!ƒ ɀsp ǴdžLjǒʰ ، IIĂLjʰ ŧkl!ƒ .ǴnjLjZ ljĂLjdž!ƒ

ŧǂdžl IpǴZǫ ŧǒɾFƒɀɳ!ƒ KǴƠǂl!ƒ KɾTǴʰ،ŧǒ5ɾTdž!ƒ ŧǂKǒnj!ƒ IpǴZǫ JǴɳdž Ǒ5 - ŧǒǴnjLjʰ ɾǓĂp ɾǴǒǂdž 10 Ɣ ŧǒǂdžz!ƒ IIǂk! ŧǒ!ǴdžɳǓƒ ŧs5K!ƒ Kɾþp Ă Ǒ5ɾTdž!ƒ YǴƠl!ƒ ŧhlLj!Ǵʰ JǴɔ!ƒ ĂNj ǴdžS IIĂLjʰǂ! ǑsǒbĂ!ƒ f TPk!ƒ ŧǂKǒNj IpǴZǫ Džk ǴdžS، 1997 DžǴZ ăɾǴɳk ƨɾTdž Ǐ!ǫ NJǂǒĂɔk Džk Ǐɔ!ƒ ƠǴǒkɔǓƒ Ă ɾǒ5Ăkǂǂ! ǏLjƠĂ!ƒ ȘĂpLjTǂ! DžĂlǒ OʰTD Ǐɔ!ƒ ŧǒdžLjkǂ! ăɾFƒɀɳ!ƒ IILjʰǂ! ŧhlLj!ǴʰJǴɔ!ƒ II!ɔS Ă ŧdžǂK!ƒ ǏLjƶdž DžkǴʰ ŧTTĂP LJZ ǴdžD. ăɾPǓƒ ŧǒɾǴɳk!ƒ IIĂLjʰ!ƒ ɾƒɾƐ ǏǂZ ŧǒ5ɾTdž!ƒ ŧƠTLjǓƒ ƨǂkPdžʰ . IɾǒPǓƒ KƒĂLj!ƒ Ǒ5 ǴTĂTP ljǴɳkǓƒ ɯsLj Ǒ5 ɾǒlk ŧǒǂdžz!Ǵ5 ،IIĂLjʰ!ƒ (96/91) Iɾks!ƒ JǔP IɾǒPǓƒ ljɔNj KIǂk ŧǒɔ ŧǒɾǴɳk!ƒ IIĂLjʰ!ƒ ŧǂdžl KpǒZD - þIlj!ƒ ɾFǴlP LJZ KǴɯǒĂzk IɾĂT Ǒ5 ŧFǴdž!Ǵʰ 80 ǴnjLjdž ƒþIlj ɾǴljǒþ LJĂǒǂʰ 271 IIĂLjʰ!ƒ ŧǂdžl IpǴZǫ Jʎdžk ŧFǴdž!Ǵʰ20 Ă، ǏɳɾǴP!ƒ Uɾƒɾkpǔƒ LJZ ƝkǴLj!ƒ ǏhLjɳǓƒ ǏhzT!ƒ Uɾl!ƒ Ă ăɾFƒɀɳ!ƒ ǏɳɾǴP!ƒ IILjʰ!ƒ LJdž JS ŧǂdžl Kdžk LJƶT!ƒ ƒɔNj Ǒ5Ă ăɾFƒɀɳ ɾǴljǒþ LJǒǒǔʰ 10 ǴNjɾƒþIdž ŧ!Ăþ!ƒ ŧǒLjƒɀǒdž LJdž ŧdžNjǴldž JǔP LJdž 1995 ŧLjl JǒTs5ǂ!)ǑS5ǴuǫǏdžĂɔk JǒĂdžkʰ IIĂLjʰ!ƒ ŧǂdžl IpǴZǫ ŧǒǂdžz Kdžk þp Ă : Ǐ!Ǵk!ƒ Ăɔ!ƒ ǏǂZ (68 f 1 yɳƒɾ

Ǵnjkþdž Kƒþljl JƧT Ǒ5 Ɯþ LJĂǒǂʰ 24.6 NJkdžǒp Ǵdž 1996 DžǴZ ŧdžĂɔk!ƒ Kɾþ TD - ، ŧdžǴZ ŧǒɾǴɳk IIĂLjʰ ŧzʰɾD ŧǂdžl IpǴZǓ ǴdžǴZ 20 ŧǂdžl IpǴZǓ Ɯþ LJǒǒǔʰ 8 Ʃǂʰdž 1997 ŧLjl JǔP ŧ!Ăþ!ƒ ŧǒLjƒɀǒdž LJdž ȘsLjD - . LJǴƧlú! IILjʰ Ǐ!ǫ NJǂǒĂɔk þzʰ ƠǴǒkɔǓƒ Ă ɾǴPþú! ǏLjƠĂ!ƒ ȘĂpLjT!ƒ Ɯþ LJĂǒǂʰ 187 NJkdžǒpǴdž JƒþʰklƎʰ 97 ŧLjl LJdž JĂǓƒ yʰɾ!ƒ JǔP ŧdžĂɔk!ƒ KdžǴp - . ŧLjl 12 Ǵnjkþdž ŧLjƒɀP Kƒþljlʰ ǴnjǂǒTɔk Ǒ5 IIĂƧTdž!ƒ UĂɾl!ƒ LJdž ŧǒ5ɾTdž!ƒ ŧƠTLjǔ! ŧǒdžǒbLjk!ƒ Ă ŧǒLjĂLjǴl!ƒ ɾƠǓƒ ɀǒɀzk LJD Ǐ!ǫ IɾǴTǓƒ ɾþɳk Ă Ǵdžʰ ŧǒ5ɾTdž!ƒ ŧʰǴpɾ!ƒ Ă ɀƒɾkɔǓƒ þZƒĂlʰ Jdžz!ƒ ɀɀZ þp ɾƒɀɳ!ƒ Ǒ5 ŧǒ!Ǵdž!ƒ Ă JĂTǓƒ Ǐ!Ǵdžɳǫ Ǐ!ǫ JǴdž!ƒ ɯD ǑNjĂ ŧǒ!ǴdžlDɾ!ƒ ŧǒǴ5Ƨ!ƒ)ŧǒ!Ăþ!ƒ ɾǒǒǴzdž!ƒ Ă ǏTǴdžkǒ . JǴɳdž!ƒ ƒɔNj Ǒ5(ƠǴPdž!Ǵʰ ŧɔɳɾdž

ɾǒĂƠk Ƨǒzk Jƒɾǩ KǴʰĂzTǃƒ LJdž ƒþþZ LJƎ5 ، Kƒɀɳljdž!ƒ ljɔNj LJdž Džɛɾ!ƒ Ǐʰ Ă Kƒɾǒʒk!ƒ Gnjuɾɔk IpǴɔ ŧǒl5Gljk ŧFǒʰ Jb Ǒ5 ɾFƒɀɳ!ƒ Ǒ5 Ǒ5ɾTdž!ƒ Ă Ǒ!Ǵdž!ƒ DžǴbLj!ƒ IɾNjǴʰ!ƒ ŧǒɳĂ!ĂLjƧk!ƒ Kƒɾǒʒk!Ǵʰ ŧZĂ5þdž JǴdžZǓƒ Ă JǴdž!ƒ Dž!ǴZ Ǒ5 ŧzǒɾl!ƒ . ŧǒ5ɾTdž!ƒ ŧZGljT!ƒ JǴɳdž Ǒ5 ɾƒɾdžklƎʰ IɾĂƠkdž!ƒ Ă

huيةالمتبالةE IFeqlةالةE :Fعبةر

ŏ5ر T دž!f ر Gnjnqü! Gnjحذ T ع Jذ P LJدž tŏرFfjn!f tŏpILj!f Kغ Tüq!f K5pnjklع pl! tŏlغlŪf KغdžÄIdž!f ر ŏ5Äk ، JدžغT!f ăpغ TkpÚf ΘŭTú! Nدžغjر hu رغTD ŏ5 Ŏ!Gدž!f Ä tŏ!c Ĭüž غlغlD Ipدžkzدž!f tüvIدž!f tüحردž!f Kغhüükدžأ Džnljŏ Ĭ!Gدž Ä ŏ5ر T دž Džغbلj! LJدž pŏzhu pح Ĭ!ع II!ذ LJدž Kلjkدžk pl!Ä ، pغ TkpÚf Yŏ!fÄp yغدžn Džŏbلjk Ŏ5 sÄl!f Ŏ5 Ŏ5ر T دž!f Tغلj!f JNjdk LJD GnjلjdT LJدž tŏدžŏbلjk Ä tŏلjÄلjGp IpžGl! GnjFغlع Jذ P tFŏhu!f ر ŏ5Äk LJD Ŭع.Ĭnر غP!f Dž!Gz!f Ŏ5 IpFغl!f NJkGŏÄklدž Ĭ!ع NJhu Ŏpر!f LJدž رFfjn!f Ĭüž رpGp رÄTkدž Ŏ5ر T دž DžGbلj tدžGpÚ 2غx ر ŏع GNjpرsدž! tŏدžŏbلjk!f Ä tŏلjÄلjGl!f Ŏ5ر T دž!f ر Gnjn!f LJ35 II!ذ! ،رfرdžklهu IرÄTkدž!f tŏ5ر T دž!f tžGلj T!f thxfÄدž LJxدžŏ ، KGŏpx!f LJدž رŏAx!f NJnfÄŏ Jfj Ŭ GnjIح Ŏk!f Kfjغnلjŭf Džع Ä ărFfjn!f : Ŏ5 Gnj!Gدžnع

tŏ5ر T دž!f Kغlldدž!f Jznŏ Gدžدž ărFfjn!f Ŏ5ر T دž!f sÄl!f Ŏ5 tŏl5Gljk!f Yغŏع - TغTلj!f Jغnدž Ŏ5 tlŏرz!f tŏ!Äp!f Kغlldدž!f Jhp LJدž Ipغح tl5Gljدž! tuرZ tŏرFfjn!f Jغnدž Ŏ5 YzT pح tnjnfÄدž Ŏ5 ărFfjn!f Ŏ5ر T دž!f ر Gnjn!f yuPŏ Ä ،Ŏ5ر T دž!f . tŏ5ر T دž!f KGدžPP!f sÄl Ŏ5 tŏl5Gljk!f IrpI!f LJŏlح

Kغlldدžü! tدžGz!f tŏxüدž!f f ŏüIk JغnدžŎ5 IزPkدž!f KfCfرnÚf LJدž Džع!f Ĭüž - ljزNj Irfpع Ä Džxح!f Ŏ5 JأGدžدž f ŏüIk GnjuحغTŏ Dž! KGnjnÄk!f ljزNj LJD Ŭع، tŏ5ر T دž!f رŏAx!f زغPkع Ä GNjرŏŏlk JغnدžŎ5 tTغP tŏTÄ!f KGnjnü! tzuGk Küb Jhu KGllدž!f Ĭüž Irpl!f DžpZ LJZ yuGj Ŏlغŏl ăpح IIÄlju!f NJnfÄk fزNj Ŏ5 Ä. Gnjkfرfرp LJدž Irأzkدž!f UPÄرl!f JŭP LJدž رzhŏ Gدž ÄNj Ä) IرfpÚf Ä tŏxüدž!f LJŏhu Ĭüžs!f JT s!f fزNj t!fزع LJxدžŏŬ Ä.(tدžFGl!f UPÄرl!f Ŏ!Gدžnع LJدž tFGدž!Ghu LJŏlدžP!f KزNjGj Ŏk!f KljGx Gدžnjدž رŏEŬ sÄl!f pZfÄp Ĭ!ع DžxحŏŎ5ر T دž Ä Ĭ!Gدž DžGbلj tدžGpEhu Ŭع ăpح!f . tŏxüدž!f tzŏhuŎ

سŏ! tŏ!Gz!f ICGsx!f Kfذ tŏرThu!f Kfرpl!f Ŏ5 2zuP Ŏ5ر T دž!f ر Gnjn!f NJnfÄŏ - Kfرŏغk!f thxfÄدž Ĭüž Irpl!f JغnدžŎ5 GدžأgÄ ، tŏpŏüIk!f tŏ5ر T دž!f KGدžPP!f Ŏ5 رÄTk!f LJž II!ذ yuljŏ Ä، tŏ5ر T دž!f KGدžPP!f tžGلj T Ŏ5 IرÄTkدž!f Ä tžرغlkدž!f KfÄلjl!f Ŏ5 tدž!Gz!f tŏ5ر T دž!f Ä tŏ!Gدž!f KGدžPP!f tžGلj T NJkpnjT ĭذ!f رNjGhu!f KGدžÄüzدž!f GŏnÄ!Äljxk Ŏ5 Džplk!f Ä tدžŏbلjk!f pÄŏl!f t!fزع LJž tnkGلj!f Ä IرŏPŪf . tŏ!Gدž!f tدž!Äz!f Ä KŬغTkŪf IرÄأ Ä

LJD Ŏzhuljŏ ĭذ!f Ä ărFfjn!f Ŏ5ر T دž!f ر Gnjn!f رŏÄTk NJnfÄŏ ĭذ!f رPŪf ăpح!f - Džغz JxTh Ŏ!Gدž!f Ä Ŏ5ر T دž!f ŎzÄ!f زŏزzk Ä رTlju süzkدž!f II!ذ ÄNj ، NJhu 2Pklŏŭ ăpدž Ä DžnjTغTلj tzŏhuŎ AD Džnjüدžغzzk Džnح LJغx Gدžnjدž LJŏüدžغzkدž!f رÄnjدžn Tغlأ D LJŏhu

LJÖÜdžĞzkdž!Ğv bĞsÅcÚf JlLj Dž! LJę Yÿŋ Ă LJÖÜdžĞzkdž!f IþZĞp yõ]Ăk ĬÜŽ NJkрþp рööĞzdž Ă ŝĂ]!f ŧö!c Ĭ!ę DžŠÅcÅk LJD Uґ,ksö Ök!f ŧÜŋldž!f ŧÜcрdž!f Ö5 LJööþöÜIlk!f . ŧö5рTdž!f KĞdžþP!f ŝĂ] KĞv!ĞŬkdžv CĞ5Ă!f JĞŋdž Ö5 ŧö!Ğz5!f Ă IĆĞ5Šk!f Ĭ!ę NJŋkdž!f LJNjf,r!f KpÄ!f Ö5 ăрFf,ŋ!f Ö5рTdž!f ,Ğnjŋ!f NJŋfĂö ăþÅk рhŠD LJę - IрĞŋk!f ŧdžЬljdž LJÖLjfĂlv Džf,jk!Úf ĬÜŽ NJkрþp ăþdž ĂNj JĞdž!f Ă þĞTkpÚf ŧdž!ĂZ ĂÅcLj ljĞŋkÚf LJZ Iþ!Ăkdž!f(5) ŧpŭdžz!f IlĂLjv!f ŧnjŋfĂdž ĬÜŽ NJkрþp ăþdž Ă ŧödž!Ğz!f f,šSĂ ،ŧödž!Ğz!f ŧö!Gdž!f Ă ŧö5рTdž!f KĞdžþP!f ŧZĞLjT Y'ĞÜp Ö5 рdžk]dž!f ШĞdžþLjÚf ĬÜŽ Ğnjkрþlv ,ödžKk Ök!f (3 f 6)" ŧöLjĂ,kŠ!Úf IlĂLjv!f " ŧnjŋfĂdž ĬÜŽ NJkрþp ăþdž DžĞÖD Ö5 ĬkÅ Ă 24 ĬÜŽ ŧZĞ] 24)KpĂ ĭD Ö5 ŧö5рTdž!f KĞdžþP!f DžöþIk .(рkĂöwdžŠ، 2kĞNj)ŧÜö] Ă ŧöaw Ă LJĞŠdž ĭD LJdž، (Kf,jĞŋÚf ăþdž ĂNj ŧö!Gdž!f Ă ŧö5рTdž!f GLjkĞ]]dž NJŋfĂö ĭı!f DžbZÜf ĭþÅk!f LJę f,ÖPD - ŧö5рTdž!f ŧZĞLjT!f Ö5 ĞnĂ!ĂLjŠk!f Ă DžÜŽ!f Kf,jŋLjdž DžfþPk]ę Ă ŧhŠfÅdž ĬÜŽ Ğnjkрþp KĞdžþP!f ,ĞŋLję ŧöÜdžZ Ö5 KÜĞTkÚf Ă KĞdžĂÜzdž!f ŧöLjIk JĞPþę ĬÜŽ Ğnjkрþp ăþdžĂ LJÖÜdžŠdž!f Ă LJödžFĞI!f LJÖÜdžĞzkdž!f рĂnjdžŋ KĞhÜŒkdžv CĞ5Ă!f Ö5Ă ŧö5рTdž!f Ă ŧö!Gdž!f Irþp ăþdž ĂNj Ă ŰD рPc þŠk ĭþÅk!f f,šnjv ŒhkрöĂ ،Wр'P!f LJdž Ă JPf þ!f LJdž IрĞŋk ÖNj Ă ŧöLjĂ,kŠ!Úf IрĞŋk!f рĞdžE U'ĂP ĬÜŽ JŠŠ Ö5рTdž!f GLj,Ğnjŋ .рTz!f

: hvTűQIIc

ŧFövv!f рö5Ăk JĞŋdž Ö5 IрhwkZdž KfþĂnjŋdž K!šv рFf,jŋ!f LJD Ĭ!ę ŝhv] GdždžfÜPLj ŧÜILj KΛÅcD þp LJĂŠk f,šnjv Ă ŝĂ]!f ŧö!c ĬÜŽ þdžkzdž!f Ö5рTdž!f ŒĞTLjÜ! ŧdžFüdž!f ŧökĞ]]dž!f рŒū! ĞNjrö5Ăk JŭP LJdž ŧö5рTdž!f ŧFövv!f Ö5 ŧöZĂLj ŧöþILj!f ŧ]Gö]!f KfĂþdhv GnjÜdžZ Ă ، ŝĂ]!f þĞTkpę KĞhÜŒkdž Ă DžŋlLjk Ök!f ŧöLjĂLjĞI!f Ă ΘĞŋLj LJD Ůę ، GnjŒĞTLj JĞŋdž Ö5 ŧö!Ăþ!f рööĞzdžÜ! GnjdžĆcÅcę ŧ!ĂĞcdž Ă IрTĞhdž!f рöE KĞdžþP!f Uґ,z Ă ŝöĂ]k!f LJ]c ĬÜŽ Ĭ!ĂŰf ŧŋrþ!Ğv þdžkzö Ö5рTdž!f YĞŒI!f ŧZĞLjT JĞŋdž Ö5 ĞnĂ!ĂLjŠk!f Ă DžÜŽ!f Kf,jŋLjdž DžfþPk]ę JŭP LJdž рödždž!f JSTĞv ŧö5рTdž ŧFövv Jb Ö5 Ĭ!Úf ĂD ăĂþö!f Jdžz!Ğv CĞ5kSÚf DžþZ Ă، ŧö5рTdž!f KĞdžþP!f ŒĞTLj!f Ö5 ŧöÜhvlk]dž!f Ă ŧö!Gc!f ŧ]5GLjdž!f LJD Ă ŧTĞP ĬLjĂ,kŠ!Úf yhĞŒ!f GnjÖÜZ Yÿžö : ĬÜŽöĞdžhv ĬTĂLj II!ı!. Dž!Gz!f Ö5 2рĞTdž!f JS ydž ÖNj ،Ö5рTdž!f ŧÜdžĞŠ DžĞbLjÜ! ŧLjjSdž!f ŧÜdžZ Ohv Tk! IrjŋŋÜf Ă KÜŬf Ă Iþz!Ğv рĞdžÅk]Úf Yŋö _ GnjÖÜZ Kр'] Ök!f KfĂŒP!f ѕ5Lj YĞhvK3hv Ůę NJlöIck LJSdžöŬ рdžD ĂNj Ă ŧöÅp Ă . ăрhwS!f ŧö5рTdž!f KĞ]]dž!f

LJZ JNkĆLj!ƒ tŏŭƆcdž!ƒ 2rĞTdž!ƒ Ă tŏhuLjηŪƒ 2rĞTdž!ƒ LJŏhu ŝrĞs!ƒ t!ƒjϱ ĬŭZ Jdžz!ƒ – DžŏβIk LJdž ĞnjLjŝkdžŏ ĬɔJ!ƒ rdžŪƒ, tŏ5rTdž!ƒ KĞdžβP!ƒ rŏ5Ăk Ŏ5 ĞŏηĂ!ĂLjŝk!ƒ DžƒβPkϱ Ğdž ƒɔϱ IrĂƱkdž tŏhuLjηD 2rĞTdž Jhp LJdž tdžβIdž!ƒ IIŭk LJZ ĞnjkβĂη Ŏ5 JIkŪ KĞηkLjdž . ĬηĂ!ĂLjŝk!ƒ ăĂkϱdž!ƒ ѕ5Ljhu KŭdžZ

ĬŭZ Jdžz!ƒ Ă 2rĞTdž!ƒ tŏkĞdžĂŭzdž Ă ĬLjĂrkŝ!Úƒ Jdžz!Ğu ƒrĂ5 Cβhu!ƒ ĬʒhuLjŏ – .JĞIkLjŪƒ ƒɔNj LJZ DžηLjk βp Ŏk!ƒ Kƒrʒʌ!ƒ t5ĞŝŝtηĞzdž

tŝƒrT!ƒ ĂD tŏLjƆĂ!ƒ IIĂLjhu!ƒ LJŏhu Ğdžŏ5 WĞdžβLjŪƒ LJdž YĂLj ŝŏlɔk JZ Jdžz!ƒ – . tŏ5rTdž!ƒ ŝĂϱ!ƒ Ŏ5 tpŭdžz!ƒ IIĂLjhu!ƒ tnjηƒĂdž! tŏ5rTdž!ƒ

Ơʒuw!ƒ YĞzkϱŪ KŬĞTkŪƒ tŝvT! tŏkɔk tŏLjhu rŏwɔk YŭƆkŏ ŝhϱĞdž JŝZ LJϱ yϱƒĂ JŝTh ĞnjdžƒβPkϱ ĬŭZ ărThƒ rTLjzƒ Yŏrβk ƒɔŝ Ă Ğnj!ĞdžZD ĬŭZ ypĂkdž!ƒ . KĞdžĂŭzdž!ƒ tŏLjIk ăβrĂdž ydž LJĂĞzk!ƒ Uʻrϱŏ Ĭɔ!ƒ rdžŪƒ

: ɐllɛɾɑllɛ Nj Σ٥٤NjNJIIɛ

ŝĂϱ!ƒ βĞTkpϱ Ĭ!ϱ JĂɔk!ƒ Ă rƒrIkϱŪƒ ŝŏlɔk: rFƒjη!ƒ : LJĂrPc Ă ĬhvTĞTLj!ƒ Džŏɾŝ – (1 1998. ، LJƆLjTƒĂ، Ĭ!Ăβ!ƒ βILj!ƒ ŝĂβLjT

IĂβLj، tŭhuIdž!ƒ tŭhɔdž!ƒ KĞŏβɔk Ă tŏhurz!ƒ LJƒβŭhu!ƒ Ŏ5 Ŏ!Ğdž!ƒ YĞƆI!ƒ : (rŏɔk) ţ ŏLjŝ!ƒ βdžɔdž – (2 ăβĞTkpÚƒ CĞdžLjŪ! Ĭhrʒ!ƒ ŝĂβLjT!ƒ ، Ĭhrz!ƒ βILj!ƒ ŝĂβLjT ، 2000 Jŏrhaѕhub ĂhD Ŏ5 IβIzLjdž .2000 ĬZĞdžkηŪƒ Ă

tĥĞβr!ƒ tdžbLjŪ DžŏŏIk tŏŭdžZ 1996 tLjl Uʻr!ƒ Ă βILj!ƒ sŭŭηdž ărηD JĞηdž!ƒ ƒɔNj Ŏ5 - (3 ĬŭZ 2pĂĂ- rFƒjη!ƒ Ŏ5 Irhŏŝ!ƒ tŏdžĂdžz!ƒ IIĂLjhu!ƒ LJdž ĂNj Ă_ ĬηrĞP!ƒ rFƒjη!ƒ IILjhu! tŏŭPƒfβ!ƒ KƒĆƒrηŪƒ Ă Ơ!ĞTdž!ƒ DžŏbLjk f ĂTP!ƒ NJηĂ ĬŭZ swdžk Ă rŏŏl k!ƒ 2zT DžηrkkŭƒFĞlLj IβZ ββz!ƒ tŏrFƒjη!ƒ tŏrĂnjdžηŭ! tŏdžlr!ƒ Iβŏrη!ƒ rbLjD βŏjdžŭ!.tŏsŏbĂ!ƒ Ătŏdžŭlƒ tĥĞpr!ƒ tlrĞdždž Ă ..Nj 1419DžĞZ IβzI!ƒ Ăɔ، 12

.LJĞdžkFŪƒ tƆP - (4)

ĞlLjr5 Ŏ5 LJŏ5rTdž rhŝD Ă ĬLjƆĂ!ƒ sŭrĞu IILjhu LJŏhu NdžβP!ƒ ĞuĂrĂD Ŏ5 Džk JĞŝdž!ƒ Jŏhl ĬŭZ - (5) sβĞl!ƒ Ă ĞuĂrĂD Ŏ5 IILjhu rhŝD t!ĞŝDžĞŏp NJLjZ Yk ĭɔ!ƒ rdžŪƒ ، Ğhŭrĝu Ă Jfrljŏη NJŏkϱlĂl ĞdžNjĂ . NJ!ĂTD Ĭ!Ğdžηϱ t ŏɔ LJdž ĞŏdžI!ĞZ

Ŏ5 tŏkĞdžĂŭzdž!ƒ IĂβLj ، 2rĞTdž!ƒ tŏkĞdžĂŭzdž JĞdžzkϱ Ŏ5 tλŏβɔ!ƒ KƒĂβŪƒ : Ŏ5Ğŏ!ƒ ŝ5Ădž – (6 .ŝTdžp 2001 Jŏrhd ،βĞTkpÚƒ

. Ĭ!Ăβ!ƒ βILj!ƒ ŝĂβLjT، 2 βpz!ƒ ،2000 ĂŏljĂŏ ، tŏdžljk!ƒ Ă JŏĂdžk!ƒ tŭηdž – (7

hυĞ؛ضرصllFĞ DŽفة‡ƧDŽ‡ll ǏəFĞجllƐ pNj‡ƨllƐ

O'!Ğ Ţ ŧpzjƒrdž .D
ѡĂrþ!Ğv ƨ⁄Ƨkdžƶ ɔĞkϱD
ŧLjöƱLjϱp ǏrĂkLjdž ŧzdžĞη

Résumé

La fuite devant l'impôt est un sujet qui est à étudier et à expliquer par l'utilisation des modèles économiques et psychologiques .

Mais l'aspect politique de ce sujet a été souvent négligé. L'approche semble pertinente mais l'impôt avant tout est un phénomène politique .

hυDŽqŧSDŽllƐ

KaTLj LJD ɔLjdž KaTLj þp þfr5Ūf NJƧ⁄dždžö Ğdždž YĞƱkpĞƧ ŧhvöruu!f LJD llTö þƧD Ů
rözk DžĂ ĞöĞƶr!f NJdžþlö ÖLjöƶ NJkϱĞdždž ŧöfþv Ö5 YĞƱkpŮf fɔNj JƧT LJĞƧ þpĂ ،ŧ!Ăþ!f Ğϱ⁄ĞöldžĂ JĂfþk⁄⁄! ŧ⁄⁄öϱĂ KƧvŢDĂ þĂlLj!f Krnjb LJD þƶv ǏþlLj OhvŢDĂ JƧT!f fɔNj ŧöFfrT!f ăĂl!f rTĞhdž JƧThvĂ ѡdžk ŧhvöruu!f KƧvŢD þl5 ĞLjNj LJdžĂ ،ŧdžöl⁄⁄! LJdž þfr5ū! þhvŮ Džfjk!f ĞnjLjĂƧ!Ă ، ŧhvöruu!f NJLjƧ ŧϱfrþ! ĆĞdž⁄⁄ƶ!f ɀƧ fɔNjĂ،þfr5ū! Ö5 lŮĞƶdž!fĂ yϱĂk!f LJdž ĞnjƶLjdž! ŧ!ĂÞ⁄⁄! ƱhfĂuu yuuĂ ĆĞdž⁄⁄ƶ!f JĂĞƧ þl5 NJköþak LJƶ ǏsLj LJdž ĆŮdNj LJdžuu LJdž þηĂ þpĂ ،Kfþfröϱ Ǐ!ϱ ŧηĞƧvh KLjĞƧ Ğdž⁄⁄Ƨ ĞnjurT5 ŧdžþPv⁄⁄! LJdžĂ ŧhvĞĂdžhv ŧhvöruu!f rhvkƶϱ Jhv ŧhvöruu⁄⁄! ĞnjurT5 þLjƶ lþĞöϱ!f rTLjƶ ŧ!Ăþ!f ŧdžþldž!f ŧdžþP!f LJdžĂ Ğnjƶhvdž ɀĂĞηkö LJD Yηö ŭ5 DžĂ LJdžĂ röƐ Ů ĞöĞƶr⁄⁄! Ğnjdžþlk Ök!f LJĂƧk ŧ ödvh ŧhvöruu KuT5Ă ŧ þƧ fɔϱ ĞdžD ،Dženj! LJdžÜf rö5Ăk Ö5 lrĂϱƧdž!fĂ Ğsϱƶk ll!ɔ rhvkƶϱ LJdžŪf rö5Ăk Ǐ⁄⁄ƶ ŧ!Ăþ!f ĞnjklsLjD Ök!f ƨöruĞƱdž!f ɀĂĞηkk GnjkdöƬƧ ..ĞöĞƶr!f ƨƧ Ö5 ĞdždbĂ

ŧhvIƧ!f Ö5 LJŪ ljrrhvö Ğdž NJ! LJĞƧ ŧhvöruu!f NJLjƧ röϱsk Ö5 ljĞηkÚf fɔNj LJD röƐ
. DžƧĞƧ!f ŧöƬPT LJƶ ŧ⁄⁄ƬsLjdž ŧöƬPT Ğnjö5 ŧ!Ăþ!f JƧT! LJƧö Dž! fɔNj Ğnjö5 rnjb Ök!f

[illegible]

[illegible]

[illegible]

1 – [illegible]
2 – [illegible]
3 – [illegible]
4 – [illegible]
5 – [illegible]
6 – [illegible]
– [illegible]
– [illegible]

1 – [illegible]

[illegible]

[illegible] EVITEMENT [illegible]

(1) [illegible]

ĭ!ę ĭƥđŏ llĂẅ!ę!f ƒɜnj5 ll!ɜكس ωŏ! yƥƒĂ!f Ŏ5 ĂNjĂ ،LJĂdžuʷdž!f ĭLjƥŪf ƥɔ!f ĭĂǴęŏ ĂD Uʷzћ Ŏ5 LJD DžĂ ،tћŏ,uʷ JƵT Ŏ5 JdžǴGz!f ƒɜNj JʼPƥ LJdž Ćjn y5ƥ t̆ðžƒj!ę Yĺjηk ĭLjƥŪf ƥɔ!f LJdž JpD JdžǴGz!f ljǴuʷǴlkŏ ĭɜ!f Ŏ5ǴT!f ɹηŪf LJĂƵŏ GdžƥLjz5 ،(2)LJfƥẅћ!f LJdž KzŬkpę Ŏk!f tћŏ,uʷ!f Ɛẅћdž ĭĂǴęŏ Uʷŏ Ăzk ĭẅZ JTɔkŏ ƵĂę NJLj35 LJĂdžuʷdž!f ǴTƐ ĂD Ghɹnjk ωŏ!Ă tћŏ,uʷẅ! Yĺjηk ĂNj llĂẅ!ę!f ƒɜNj LJf ƀɔŭLj .Ŏ!ǴdžηŰf NJẅPƥ tzuʷǴP!f lƥǴdž!f Yǵŏƹ ŎLjzŏ tћŏ,uʷ!f Yĺjηk t!Gɔ Ŏ5 NJLjaћ JĂILj LJD GLjLjƵdžŏ NJŏẅƵZĂ، lƥĂηĂdž tћŏ,uʷẅ! tzuʷǴP!f lƥǴdž!G5 Ŏћŏ,uʷ!f Yɹnjk!f t!Gɔ Ŏ5 Gdžd .ŭTƒ tћŏ,uʷẅ! ɹŏkƒĂ5 LJĂƥћ yŏћ!ƒĂ ĆƒɹT!f Jƛdž ، YĂuʷP!f IɹFƒƥ LJdž Gnjnɹ Pk Jŏɔћ ŬǴɔk GnjLjƵ!Ă Gnjћ Jnlk Ŏk!f KǴŏƥlLj!f ɹŏƹ ăɹPD t̆ŏ!Gdž ɹƥǴTdž LJdž GnjLjdžƛ y5ƥĂ yFǴuʷћ ĆƒɹT JĂPk Ŏk!f ƵFǴlĂ!f ɹŏĂjk ، KǴl5Tћ DžǴŏl!f ĆǴ5Pę Uʷɹʒћ t̆ŏ!Gdž!f KǴl5ƥk!f yŏdžη Ćyz!f ƶŏ5Pk ƶƥnjћ t̆5Ǵuʷdž!f t̆džŏl!f ĭẅZ DžɹL!f LJdž ĆǴ5ZÚGћ Cƒɹ T!f Gnjŭdžǵɔ! ăɑLjdž Ŏ5 NJLjaћ ljɹŏƥlk Ŏ5 ƒƥlkzdž LJĂƵŏ GdžLję ƒɜnjћ DžĂlŏ ɜę ĂNjĂ ،NJŭdžɔkŏ ĭɜ!f Ŏћŏ,uʷ!f .GzћǴkdž LJĂƵŏ LJ!Ă LJĂLjǴl!f LJZ

ƒɜNj ƥljZ ƶpĂkŏ Ŭ Ŏћŏ,uʷ!f ţʒ!fĂ Ŏћŏ,uʷ!f Yɹnjk!f LJŏћ jŏŏdžk!f LJD ɹŏƹ LJǴƵ ƒɜę NJLjf t̆ŏɔ ، t̆ŏlǴŏl!f ɹbŀj!f t̆njηĂ LJdž t̆ŏlǴlD t!ɑldž JƵTk GnjLjD Jћ ƥɔ!f Ŏk!f ƥƒfĂ5!f t̆5ɹzdž! ƶŭƵdž!f NJћ DžĂlŏ ĭƥǴTkpę YǴlɔ! t̆ηŏkLj ĂNj Ŏћŏ,uʷ!f Yɹnjk!f LJŏɔ Ŏ5 ،(3)ŎlǴŏl ĭLjzdž ĭD LJZ ɹћzŏ Ŭ llĂẅ!ę!f ƒɜNj LJƵ! ، NJLjdž GnjŏLjηŏ LJD LJƵdžŏ LJZ GuʷŏD ɹћzŏ NJLjD Ŭę ĭƥǴTkpę YǴlɔ ɯǴkLj GuʷŏD ĂNj LJǴƵ ƒɜ35 Ŏћŏ,uʷ!f ţʒ!f LJD LJDĂ ŎFǴћη!f Yηƒẅ! ĭƥƒɹę JǴƛkdžę ĂNj GdžLję tћŏ,uʷ!f DƥћdžJĂћp LJŪ t,uɹǴzdžĂ ɹĂsLj ƥĂηĂ KћǴƛ!f LJdž NJLjŪ JĂћl!f ƒɜNj ɹɹzŏ LJD NJLjƶT LJdž tZǴdžη!f Ĭ!ę CǴdžkLjÚGћ ɹĂzT!f Ŏk!f ƏpǴudž!Gћ llldžk!f LJDĂ ، ydžkηdž!f ɹƒɹlklƒĂ llldžk!f tηɹƥ LJŏћ t̆ŏĂp tpŭZ (4) t̆ŏFǴћη!f KǴћηƒĂ!f ɜŏ5Ljk Ŏ5 tNjƒɹLj!f ăƥdž ĭẅZ ωƵzLjŏ ydžkηdž!f Gnjћ LJdžđŏ

2 ـ الضريبة على الدخل

ɹNjǴb LJDĂ t!Ăƥ!f KLjĂƵk GdžƥLjZ KaTLj tћŏ,uʷ!f LJD t̆ŏPɹǴk!f KǴdžĭldž!f LJdž KǴzdžkηdž!f yŏdžη Gnjk5ɹz ƥpĂ GNjpŭŏdž ɜLjdž tћŏ,uʷ!Gћ KŬћkɹę ƥp Ŏћŏ,uʷ!f Yɹnjk!f ƶŭkPdžћ LJƒƥћ!f yŏdžη Gnj5ɹzk K!ƒɜ GdžĂ ĭɹTћ!f ydžkηdž!f ɹĂŬk Jƛƒɹdž yŏdžη Ŏ5Ă

(2) كندا مثلا

(3) revue REFLETS ET PERSPECTIVES DE LA VIE ECONOMIQUE , FEV 1994 , p 53

(4) - LUCIEN MEHL ET PIERRE BELTRAM, SCIENCES ET TECHNIQUE FISCALE , PUF , PARIS , 1984 P 721.

ƐƵƵƙ IɾNjǴɓ!ƒ ljɔNj LJD JǴƛdž!ƒ Jǒƙl ǏǶž5 ،ǑƵǴdžǩɳǓfĂ ǐƥǴƬkƥǓƒ ǴNjɾĂƱk KǴǒĂkl̨dž %10 ، %3 ƒƥljǔǒ5 %5 ǴǒLjǴdž!D ، **Ǒ!ǴdžɳǓƒ ǑǶƆdž!ƒ ɲkǴLj!ƒ LJdž** %5.5 **ƥǒĂl̨!ƒ Ǒ5 Ɣɾnjk!ƒ ƭƙl̨Lj LJƎ5 ƭǒdžǴLj!ƒ LJƒƥƵƙ!ƒ Ǒ5 ǴdžD(5) Iƥƈkdž!ƒ KǴǒǓĂ!ƒ Ǒ5** %8 **Ă ƒɾl̨ǒĂl̨ Ǒ5 ،ǴnjkǒǴƙɳ Jdžƈdž!ƒ Kƒƥƒɾǒǔƒ LJdž**%80 **KǓǴƈ!ƒ Uʼzƙ Ǒ5 ƐƵƙ ƭǒƈ ، ƭǒ!ǴƵ Ǵnjǒ5 Iɾƥƥ DžƥƵ Ǐ!ǫĂ ƭnjɳ LJdž Ǒƙǒɾuʼ!ƒ ǑƵĂ!ƒ Ƶzuʼ Ǐ!ǫ NJLjdž ɾǒƙƧ Dž̨lp Ǒ5 ɣɳƒɾ ƒɔNjĂ LJƵ ǔuʼ5 ، JʼPƥ! Iɾƥdž!ƒ KǴƠǴƬLj!ƒ ɣǒdžɳ ɾǒƠƌkĂ Jƽƈk!ƒ ǏǶƵ ƭǒFǴƙɳ!ƒ Kƒɾƒ/ǓƒĂ KƒǴƒɾɳǓƒ ƭƙpɾƶƙ LJĂdžĂlǒ ƭǒƈ ،ƥƒɾ5Ǔƒ Uʼzƙ NJƙ ɣkdžǩǒ ǏɔƒƒǴǫ̌l!ƒ ɔĂƽLj!ƒ ƭdžĂƈƈ!ƒ Kdžǵp ǴdžLjǒƈ ǓǴdžǒkƒĂp Ǒ5 ƭƥƈ ǴdžƧ ، Džnjƈ!ǴƬdž ɣdž Uʼɾǵzkk Ǒk!ƒ ƭǒFǴƙɳ!ƒ f ǴPTǓƒ ǴNjǴuʼǴlkǒ Ǒk!ƒ** %4 **ƭƙl̨Ljƙ ƭǒ!Ǵƶƒ JǒPƒƥdž!ƒ Ǐǁƶ ƭƙǒɾuʼ!ƒ Jƥzdž ɣ5ɾƙ Jƙp LJdž NJkǔpɾƶ Ɣƙl̨ƙ ƽǒƙǒǴkǁ! NJǁǒƙl̨ ƶɾzǒ Dž! CƒɾɳǓƒ ɔNj LJD ɾǒƐ ، LJǒǒzǒƙǒƠ!ƒ . (6) ɾǒƧ Ǫ̌lǴǫ̌l ɔĂƽLj!ƙ LJĂƶkdžǩǒ DžnjLjǓ f ǴPTǓƒ CǓđNj Uʼzƙ**

NJLjD Ǐǁƶ Ǒƙǒɾuʼ!ƒ Ɣɾnjk!ƒ Ǐ!ǫ ɾƭLjLj GLjLj̨5 DžǴpɾǓƒ ljɔNj ƭǒdžNjD KLjǴƧ Gdžnjdž Ă . ƭǫ̌lǴǫ̌l Ǐƙƈ Ă ƭǒƶǴdžǩɳǫ ll!ɔƧĂ ƭǒpǴƬkpƒĂ ƭǒ!Gdž IɾNjǴɓ

3 ـ ǏəFǴƈƪlƐ pNj‡ƶlƐ (ƭɔFDƶ) ƱƐNjɔǀ

KǴ̨lƒɾp!ƒ JǔƤ LJdž ǴnjƬǔƤkl̨ǫ Dźk Ǒk!ƒ ƭǒFǴƙɳ!ƒ KǴƧĂǁ̨!ƒ LJdž ƥǒƥz!ƒ ƥɳĂǒ KǴƧĂǁ̨!ƒ ljɔNj Uʼɾzlj̨lĂ ، DžnjkǴƙɳƒĂ Cƒj̨ǫ LJǒƩǁƧdž!ƒ llĂǁ̨! ƭǒɳĂ!ĂƧǫ̌l!ƒĂ ƭǒpǴƬkpǓƒ . NJǒ5 KpƬɾ Ǒk!ƒ Ǒljdžɾj!ƒ Jl̨ǁ̨lk!ƒ Ɣl̨ƈ Ɣǒkɾk!Ǵƙ

1 ـ ƭl̨Ǵdžǩdž Ǐ!ǫ ƥdžzǒ ƶǁƧdž!ƒ LJƎ5 ɾƱP!ƒĂ llƬ!ƒ ljƥĂl̨ǒ ɣuʼĂ Jƅ Ǒ5 Ǒ5 Ǵnjǁǩdžƈkǒ ƶĂl̨ Ǒk!ƒ CǴƙƶǓ! ƱǒlƙƐ ǐƥǴƬkpǫ ƔǴl̨ƈ Ǐǁƶ ƒƥdžǩkzdž Ǒƙǒɾuʼ!ƒ ƫ ƶ!ƒ ăƥdž ɯǒlǒ Ǐljzdžƙ ، ǴnjǒLjɳǒ LJD LJƧdžǒ Ǒk!ƒ ƥƒƒĂƧ!ƒĂ ، ljɾdžD ƶƬkƧǫ ƒɔǫ Gdž ƭ!ǴƈƈNJƙ DžǴǒl!ƒ ɣǔžjǒ Ǐɔ!ƒ JzƧ!ƒ ƭǒpĂƥɾdž

2 ـ NJ! Gl5Ă Gnj! ɣuʼPǒ Ǒk!ƒ ƭƙǒɾuʼ!ƒ Jƥzdž Ǒ5 ɾƅLj!ƒ Ǐ!ǫ ƥdžzǒ ƶǁƧdž!ƒ LJD ƶǁkPǒ llĂǁ̨!ƒ ƒɔNj LJD ƅƈǔdž!ƒĂ ، Ǒƙǒɾuʼ!ƒ ƫ ƶ!ƒ ƭl̨Ǵdžǩdž! NJkǒǁƙGp ăƥdž DžǒǒlkƙƙDžĂlǒ YĂLj!ƒ ƒɔNj LJD LJǒƈ Ǒ5 ،Uʼƈdž!ƒ ǐƥǴƬkpǓƒ ƔǴl̨ƈ!ƒ Ǒ5 ɾƬƈLjǒ Ǐɔ!ƒ JĂǓƒ LJƵ IƥĂɳĂdž!ƒ Kƒƥƒƥzkl̨ǓƒĂ ƶǁƧdžǁ̨! ƭǒl̨Ƨ!ƒ ɣ5ƒĂƥ!ƒ Ǒ5 UʼĂP!Gƙ ll!ɔ ɾĂǴɳkǒ LJD JĂǴƈǒ . ƭƙǒɾuʼ!ƒ ɣ5ƥ LJdž Ɣɾnjkǁ̨! NJǒƥ!

(5) Reflets et perspectives de la vie économiques , Fevrier 1994 , p 53 .

(6) Everette .Hagen , ECONOMIE DE DEVELOPPEMENT ,Tendance ACTUELLES ,1982 P 330 .

3 – [illegible]

4 – [illegible]

[illegible] 1990 [illegible] POLL TAX.

4 – [illegible]

[illegible]

[illegible]

LJŭPþkk ŧǒɔʰu ƨ₪ƙdž!ƒ ŧǒƬPT ŧǒƶɯĂ NJʰTǒ ǐþǴƬkpŰƒ ƴɯĂ!ƒ LJ35 NJǒ₪ƵĂ ŧ!Ǵɔ Ǒ5 NJLjƉ ljǴLjƶdž ƒɜNjĂ ،Ǒʰǒ˛ɯ!ƒ ʇƶ!ƒ ƽǒ˛Ʊ NJƙĂ₪l̨Ă ƨ₪ƙdž!ƒ KǴƙĂ₪l̨ Ǒ5 ŧǒFƒ˛T!ƒ NJkĂp ǏŵƵ ŧbƽǴɔdž₪! ŧʰǒ˛ɯ!ƒ ƴ5þ LJdž Ɣ˛njkǒ! Ǐƶlǒ ǐþǴƬkpŰƒ þĂƙ˛!ƒ ƴ₪l̨₪! ŧʰvLjǃʰ LJƙdžǒ Ǵdž JpƉ Jdžɔkǒ LJƉ Ǐ!ǫ Ǐƶlǒ ŧlƙǴƶdž!ƒ ŧǒþǴƬkpŰƒ KŰǴɔ!ƒ Ǒ5Ă IþǴǒj JŭP LJdž ǴnjɯǒĂƶk LJƙdžǒ I˛ǒPŰƒ YǴɯĂŰƒ JȖdž Ǒ5 ŧʰǒ˛ɯ!ƒ LJŰ ، ŧdžǴƶ!ƒ (7)ŧǒ˛ƶdž ˛ǒƐ Oʰv Ƭk I˛Ăɯɔdž!ƒ KǴƙĂ₪l̨!ƒ LJ35 Ǒ!Ǵk!ǴʰvĂ ، JPþ!ƒ

Ǒ5 ŧʰƐ˛ NJʰvǴKLjk þI5 (8)ljþŭʰv ŧdžĂƙɔ ŧlǴǒl̨ U˛ɯǴƶǒ Ǐɜǃƒ ƨ₪ƙdž₪! ŧʰvlLjǃʰv GdžƉ ŧʰvƐ˛!ƒ ljɜNj NJʰvǴKLjk Gdždž ȖƙƉ ŧʰvƶƬ!ƒ ŧǒþǴƬkpŰƒ KǴǒƶɯĂ!ƒ Ǒ5 ŧʰǒ˛ɯ!ƒ LJdž Ɣ˛njk!ƒ LJǒǒʰǒ˛ɯ!ƒ ʇƶ!ƒĂ Ɣ˛njk!ƒ LJ35 NJǒ₪ƵĂ .I˛Njþ˛dž!ƒ ŧǒþǴƬkpŰƒ KǴǒƶɯĂ!ƒ Ǒ5 LJƉ ŧǒɔ ، ǑlǴǒl̨!ƒĂ ǑƵǴdžkɳŰƒĂ Ǒ5Ǵl̨!ƒ ăĂkl̨dž!ƒĂ ǐþǴƬkpŰƒ ƴɯĂ!Ǵʰv LJǒƱʰvkȖdž .LJĂLjǴl̨!ƒ ǏŵƵ JǒǴɔk!ƒ Ăɔlj ƨ₪ƙdž!ƒ ƴ5þ Ǒ5 llȖkƬk Jdžƒ˛Ăƶ!ƒ ljɜNj

5 ـ ǏǴضريبةll̨ ƒȖNJăll̨ DžY huǴ˛ɜDŽll̨ ƛəƒ˛ăll̨

LJƐ5 Ǒʰǒ˛ɯ!ƒ Ɣ˛njk!ƒ LJƵ ŧdžɳǴLj!ƒ ŧǒFǴʰvɳ!ƒ KƒþƒȖǒŰƒ Ǒ5 ȖFǴl̨P!ƒ LJƵ ŭɯ5 ŧǒʰǒ˛ɯ!ƒ ǴʰvƵŰƒ ƴǒjĂk Ǒ5 ƔƒȖƱɯŰƒ ĂNj GdžLjǫ I˛NjǴƀ!ƒ ljɜNj LJƵ ƔkȖkǒ Gdž JĂƉ ăĂkl̨dž ǏǴƵ ŧƀ5ǴɔdžǃǴ5 Džƛ LJdžĂ ، ŧǒFǴʰvɳ!ƒ ŧl̨Ǵǒlǃƒ Jʰvp LJdž GdžĂl̨dž LJǴƙ Gdžƙ LJǒƽ₪ƙdž!ƒ ǏǴƵ Ǒʰǒ˛ɯ!ƒ Ǵƴƶ!ƒ IþǴǒj Ǐ!ǫ ǐþdǒl̨ ŧ5þnjkl̨dž!ƒ ŧǒFǴʰvɳ!ƒ KƒþƒȖǒŰƒ LJdž ŧF5 NJ₪džɔkk Ǐɜ!ƒ Ǵƴƶ!ƒ ƒɜNj yǒjĂk Ǒ5 JŭkPǫ NJljƵ ƔkȖkǒl̨ Gdž ĂNjĂ(9) LJǒǒlǒlɔ!ƒ . ăȖPƉ ŧF5 NJLjdž þǒskl̨kĂ LJǒLjƱƒĂdž!ƒ

Ȗǒǒlǩ Ǒ5 KǴʰvĂƶƬ NJLjƵ DžɳLjk Ǐɜ!ƒ ȖþI!Ǵʰv5 ŧʰǒ˛ɯ!ƒ ƴ5þ! Kǒʰvdž!ƒ U˛5Ȗ!ƒ LJǫ Džƛ LJdžĂ ،ǴɯȖ!ƒ DžþƶʰvƒĂƶƬ NJǒjLj!ƒ ƨ₪ƙdž!ƒ ăþ! ŧþɔǒ þI5 ŧ!Ăþ₪! ŧdžǴƶ!ƒ ŧǒ!Ǵdžǃƒ Gnjǒ!ǫ ɣbLjǒ Oʰv ƬǒĂ ، IþǒþT KƒþǴIkLjǫ Ǐ!ǫ IƒĂǴl̨dž!ƒĂ ŧǒʰǒ˛ɯ!ƒ ŧ!ƒþƶ!ƒ ƏþǴʰvdž U˛ƶƙk ŧǒFǴʰvɳ!ƒ KƒþƒȖǒŰƒ ƽǴƽLjƎʰv ŧdžĂɔk!ƒ DžĂIk LJƉ ɣbƙLjǒŰ NJLjŰ ŧǒȖĂT ƏþǴʰvdž GnjLjƉ ǏƵƵ ǏƵƵ Ȗƙdǒ LJƉ NJLjƋT LJdž ȖĂƶT NJLjƵ ƔkȖkǒ ƨĂl̨ ƴɯĂ!ƒ ƒɜNj LJƉ IIT ŰĂ ،₪ɔ!ǴƬ! .NJkNjƒ˛jLj ŧɳþ

KǴɳkLjdž!ƒ U˛ƶʰvCǴƽƵƎ ŧʰǒ˛ɯ!ƒ JǴdžƶkl̨Ǵʰv JPþk!Ǵʰv KǴdžĂɔk!ƒ JdžƵ LJƉ ǴdžƙDžþǴƽk LJdž þǒȖǒ LJƉ Ill!ɜ LJƋT LJdžĂ ،Ǵnj! ŧɳkLjdž!ƒ KǴl̨l̨dž!ƒ U˛ƶʰv NJLjdž þǒskl̨k Ǐɜ!ƒ

(7) REFLETS ET PERS PECTIVES DE LA VIE ECONOMIQUES , OP. CIT, P 60.

(8) يظهر هذا السلوك في البلدان الغربية التي تتميز مجتمعاتها بمستوى ثقافي عال .

(9) الذين لم يمارسوا التهرب .

ǎɾPŪƒ ŧǒƥǵTkpÚƒ KǵZǵƱI!ƒ ǎƥ! ǍD ŧlƼǦljdž!ƒ Kǵllddž!ƒ ǎƥ! ǵuɾ!ƒ DžƥzN ɾǍzT!ƒ ǑNj ǵdžLjǫ KǵZǵƱI!ƒ U"zN ǍD Kǵllddž!ƒ U"zN! ŧTǵP!ƒ ŧNdžǵzdž!ƒ LJD LJǍɾzTǒ ŧǒɔ Yɾnjk!ƒ LJD Ǐ!ǫ ŧ5ǵuÚǵN ، II!ɔƧ IɾǍɾuɾ!ǵN Klǒ! ǴnjLjD LJǒɔ Ǒ5 ŧ!ƥǵZ ɾǒɛ ŧNdžǵzdž ŧlɔkldž Klǒ! ŧlǒlɔ!ƒ Ǒ5 ǑNj Gǒfjdž Džnj! O'ǒkǒ U"zN!ƒ Jhp LJdž ɯɾǵdždž!ƒ ǑNvǒɾuɾ!ƒ ǏNZ ŧǒNW!l ɾǵʎc ǵuɾǒD NJLjZ Yƙɾkǒ ǑNvǒɾuɾ!ƒ Yɾnjk!ƒ LJD DžΛ ،ŧ!ƥǵZ ɾǒɛǍ Džnj! Ǒ5 NJLjf Jh ، ŧǒFǵNɳ!ƒ DžnjkǵNɳfǍN NJǒlɾǵdždž ǎƥ! ɯɔ!ƒ Ƨzuɾǒ NJLjŪ Ǒ5ǵIΛ!ƒ ǎǍkldž!ƒ Ǐ!ǫ ǴǵdžKLjÚfǍ ǑZǵdžkɳÚƒ ǏLjƶdž!ƒ Ƨǵzuɾǫ ǏNZ Jdžzǒl DžbKLjdž JƧTN ljɾɾƧk ŧ!Gɔ ƥkdžk ƥp Jh Yɾnjk!! LJǒlɾǵdždž!ƒ ǎǍklNdž ǏNZ ƧpǍkk Ŭ ŧɳǒKLj!ƒ ljɔNjǍ ، ŧZǵdžɳ!ƒ KǵSǍNl YǍǒT Ǒ5 JǍdžkǒ GdžLjǫ II!ɔ Ǒ5 ɾƱP!ƒǍ LJǒsNƧdž!ƒ LJdž DžNjɾǒɛ Ǐ!ǫ ǴNjɾǴʎc ǴǒI5fǍ GǒƥǍdžZ GnjkɔǵlNdž ƥkdžkǍ ŧǒpŪPŪƒǍ ŧǒLjǍLjǵI!ƒ LJǒkǒɔǵLj!ƒ LJdž ŧZǍɾTdž ɾǒɛ ŧǒFǵNɳ

ŧdžƥIkdž!ƒ LJfƥNh!ƒ Ǒ5 ǑNvǒɾuɾ!ƒ ƇYz!ƒ LJƷ5 ǑlǴǒl!ƒ ǎǍklNdž!ƒ ǏNZǍ

(10)ŧɳǍƥɾjdž ǎǍp KǵpŪzN ɾǒdžkǒ ŧǒƱfɾIdžǒƥ!ƒ

. LJǒǒLjǍLjǵI!ƒ LJǒsNƧdž!ƒ LJǒN DžƥǵTk!ƒ –
ƵNƧdž!ƒǍ ŧ!Ǎƥ!ƒ LJǒN DžƥǵTk!ƒ –

ŧǒLjǍLjǵI!ƒ ŧdžfɾTƥ!ƒ JƧN ŧǒFǵNɳ!ƒ GnjklǴǒl ɔǒsLjk Ǐ!ǫ Ǐzlk ŧ!Ǎƥ!ƒ LJD ŧǒɔ ƇǵsPÚǵN DžnjǒNZ ŧlɔklNdž!ƒ Ɛ!GNdž!ƒ JƧ yƵƥ Yƙɾɳk Ǐ!ǫ LJǒsNƧdž!ƒ Ǐzlǒ LJǒɔ Ǒ5 ŧɔǵkdž!ƒ . ɾPŪƒ U"zNN! ŧNlLj!ǵN ɯǒ!ƥk!ƒǍ ţƷ!ƒǍ U"zNN! Yƙɾɳk!ƒǍ

ƒɔnjNvǍ، ɾƨ5!ƒǍ ƱI!ƒ ŧNzNh IɾNjǵƀ!ƒ ljɔNj(11)YǍuǍdž!ǵN LJǒdžknjdž!ƒ ƥɔD ɾǍŢ ƥpǍ NFǵKLj NJLjZ Yƙɾkǒ DžFƒƥ YƒɾŢ GnjLjaN ŧǒFǵNɳ!ƒ ŧlǵǒl!ƒ Ǒ5 Yɾnjk!ƒ IɾNjǵƀ Ƨ ŢǍ LJƧdžǒ IɾNjǵƀ GnjLjǍƧ!Ǎ ، Ǒlǵǒl!ƒ ǏkɔǍ ǑZǵdžkɳÚƒǍ ǐƥǵTkpÚƒ ǎǍklNdž!ƒ Ǐ!ƵZ ŧNhW!l Jh ŧ!ǍƥN! ŧdžǵz!ƒ ŧǒljƒjǒdž!ƒ ɾƱǫ Ǒ5 ǴNjɾlɔ LJƧdžǒ Ŭ ŧǒhW!l!ƒ ǴNjɾǴʎc LJƷ5 ŧZƥPdž : Ǐ!ǫ II!ɔ ɾǍǴɳkk

. ƥǵTkpÚƒ ŧǒ!Ǵz5 –
. ŧǒZǵdžkɳÚƒ KǵpŪuz!ƒ jǒjzk –
. ƒƥǒɳ ǴNjƒɾʎc Ƨɾzk Ŭ Ǒk!ƒǍ ŧǒlǵǒl!ƒ KǵlǵƧzLjÚƒ II!ɔ! ŧ5ǵuÚǵN –

(10) REFLETS ET PERS PECTIVES DE LA VIE ECONOMIQUES , OP. CIT, P 64

(11) ARDANTG : LA THEORIE SOCIOLOGIQUE DE L'IMPOT , PARIS , S.E.V.P.E.N , 1965.

6 ـ [illegible]

[illegible] Von Gerlaft ([12]) [illegible] :

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible] .

[illegible]

Nouvel [illegible] Sofres [illegible] Observateur [illegible] 07 [illegible] 13 [illegible] 1989 [illegible] %12 [illegible] .

[illegible]

[illegible] Controleurs fiscaux [illegible]

([12]) PIERS TROMLAY , op.cit .

LJdž ŧöĻjdžư!ƒ ŧdžĂĠldž!Ġh ŧöhwĠpر!ƒ Dznjkĝdžnjdž NJηƒĂk Ů Ǐkכ yäžkηdž!ƒ KƒþĠZĂ KĠöǐlz!ƒ þכ!ƒ DžĂ LJdžĂ ƒþη ŧhzT Dznjkäžnjdž LJdž Jzηŏ LJD ll!ذ LJƋT LJdž LJŪ LJöĻjƱƒĂdž!ƒ Ƨر Ƶ . Ġnjkŏ!Ġz5 LJdž

ŎĻĠĻD JdžĞzx NJhv Ƨرkzk LJD ŧ!Ăpǐ! LJxdžŏ LJösǐxdžǐ! ŎŽĞdžkηÚƒ YĻjĞη!ƒ LJD DžĂ ĞbĂכǐdž Ġכdžğ Ļk سرĞdžk ŧŏĻLjر5!ƒ ŧdžĂכ!ƒ LJD JĞdž!ƒ Jöhv Ļ Ǐz5 ، ŧöFĞhη!ƒ JĞηdž Ŏ5 yäž Ġnjכdžğ Ļk LJdž رxŽ LJöŽرƒjdž!ƒ LJŽ رþTŏ Ǐذ!ƒ Ŏhwŏرư!ƒ Yرnjk!ƒ KĞĻĞdžäž ljĞηk . ăرPD KĞŽĞƱp LJŽ رþTk Ŏk!ƒ KĞĻĞdžäž!ƒ سxLj

Jhv þþכdž Ŏ5Ğlƛ ăĂkĻdžhv Ƶl5 Ƶhkرŏ Ů ŧöFĞhη!ƒ KĞ5!ĞPdž!ƒ Cƒję Ơdžğ Ļk!ƒ LJę Uʼzhv Ġnjŏ!ę JĂTĂ!ƒ LJdž LJxdžĺkk Ŏk!ƒ GöǐŽ!ƒ KĞöĂkĻdž!ƒ Ǐ!ę Ǐkכ þkdžŏ LJD LJxdžŏ Jzηŏ Ġdž ăĂkĻdž KŮþzdž!ƒ ljذNj Ɛǐhwk LJD þرηdžhv NJLjÜ ،ŧöþכ!ƒ ŧöhwŏرư!ƒ KŮþzdž!ƒ Jx Ơhv Tk DžĂ LJdžĂ DznjkĞxǐkdždž LJdž þŏرηk ŧöǐdžŽ Ůę ĂNj Ġdž ll!ذ LJD LJĂرzTŏ LJösǐxdž!ƒ ŧnjηĂ LJdž ŧŏرƷdž Ǐkכ Irrhvdž Ă ŧכĞhvdž ŧöǐdžŽ!ƒ ljذNj YĻjηk Ǐ!ę Ƨþnjk Ŏk!ƒ KĞxĂǐĻ!ƒ Ƨ Ăرzdž!ƒ Ă رĂnjTdž!ƒ ljĞLjכLjdž ŧƱĻƒĂhv ƒذNj ǏǐŽ Laffer ([13]) LJNjرhv þpĂ ، DžNjرطLj NJdžĻĞhv

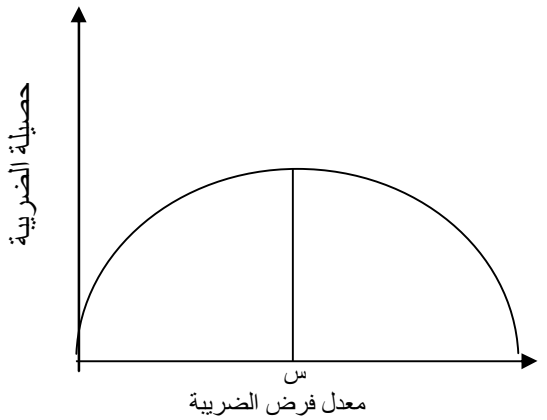

ŧŏƒþh!ƒ Ŏ5 Ǐþdŏ ŧhŏرư!ǐ Ǐþכ!ƒ Jþzdž!ƒ y5ر LJD LJŏhvkŏ DžĻ!ƒ JŭP LJdž ĞNjþLjZ LJĂxk Ŏk!ƒ ŧƱlLj!ƒ ŎNjĂ " س ŧƱlLj!ƒ " þzh ŧö5ĞuƳ ŧŏƒĞhη tǐŏTכ lþĞŏj Ǐ!ę Ykرkŏ ŧhŏرư!ƒ Jþzdž Ŏ5 lþĞŏj Ǐ D LJ35 ĞNjþzhĂ ،DžbŽŪƒ ĞNjþכ Ŏ5 ŧhŏرư!ƒ ŧǐŏTכ

(13) ARTHUR LAFFER : LA MODIFICATION DES COM PORTEMENTS DES AGENTS , 1978 .

ƒɔNj LJ35 Laffer ϒlɔĂ 100% Jpzdž!ƒ ƒɔNj Ɛẁwŏ LJD Ǐ!ǫ tẁŏ Tɔ!ƒ Ŏ5 Uʼ Gs Plįǫ NJLjƵ Ǐẁz ŭuɔ5 ، tẁŏruɔ!ƒ ljGnk LJŏsẁKdž!ƒ llĂẁl rŏʒkw rlsŏ GdžLjǫ tẁŏ Tɔ!ƒ Ŏ5 Uʼ Gs PLjŰƒ Ghẁẁl rλdŏ Gdždž ،rGPpŰfĂ Jdžz!ƒ Ǐẁz tŏhẁẁl rGλD NJLjƵ Dznljŏ tẁŏruɔ!ƒ Jpzdž YGskrǫ LJD LJĂLjGp LJD tbɔŭdž ydž tŏhŏruɔ!ƒ lpzGl!ƒ Ǐẁz ljrĂpw ɯKzLjŏ Ǐɔ!ƒ WGkLjŰƒ Dznɔ Ǐẁz JĂɔ LJŏsẁKdž!ƒ Jhvp LJdž DzKɔ Ǐẁz zKkrŏ Gnj!pzdž! tw lLj!Gw YFfruɔ!ƒ tópĂprdž Uʼ Gs PLjǫ tẁŏruɔ!ƒ Jpzdž zĂGnkŏ GdžpLjƵ ydžn!ƒ ƵrŪ LJdž Ŏẁŏruɔ!ƒ CYz!ƒ Jdžɔk Ŏ5 t!ƒpz!ƒ . LJŏzdž pɔ

hvDŽ±FQ||lε

NJŏ5 Gdžw ɯrpk Dž! Ŏk!ƒ yôuɒƒĂdž!ƒ LJdž ĂNj Ŏẁŏruɔ!ƒ Yrnjk!ƒ YĂuɒĂdž LJǫ YGlɔ!ƒ Ǐẁz pGdžkƵŰGw ǐD tŏdžK!ƒ tŏɔGLj!ƒ LJdž ll!ɔ Džkŏ ɯrpk GdžpLjƵĂ tŏGs K!ƒ .t!Ăpẁ! tdžGz!ƒ tŏ!Gdž!ƒ ǏẁzĂ pGTkpŰƒ Ǐẁz ll!ɔ rλD ɯGôpĂ ǐpGTkpŰƒ

GNjrŏlsk t!ĂGɔdžĂ y5ƒĂp!ƒ Ǐẁz Ƶrzk!ƒ Ǐẁz KhwTLjǫ Ŏk!ƒ KŰĂGɔdž!ƒ ǏkɔĂ rbLj!GwĂ LJK!Ă ،GnjLjdž tŏẁpŪƒ Ůƒ IrNjGbẁ! ŎlsLj!ƒĂ ǐpGTkpŰƒ YLjGn!ƒ Ŏ5 Krlɔljǫ ydž tpŭƶw GnjkƲlƒĂw Ƶẁkrŏ tŏlGŏl IrNjGb ɯGlŰƒ Ŏ5 ŎNj tẁŏruɔ!ƒ LJD Ǐ!ǫ Ů Ƶẁkdžẁ! ŎFGwn!ƒ llĂẁl! LJ35 DžĂ LJdžĂ ، Ŏlgŏl pzw Kfɔ Ŏnj5 Ŏ!Gk!GwĂ t!Ăp!ƒ NJŏhwLjk Ƶpnjklk GdžLjǫ Gnjlw GLjdžp Ŏk!ƒ t!ĂGɔdž!ƒ ljɔNjĂ ،ŎlGŏl!ƒ NJhwLjGn LJdž ljpŏrnk ŎʒwLjŏ . t ɔhẁ! YTP YLjGn Ǐ!ǫ YĂuɒĂdž!Gw LJŏdžknjdž!ƒ

المراجع

أ - المراجع باللغة العربية

- أحمد زكي بدوي : معجم المصطلحات العلمية و الفنية و الهندسية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1982 .
- أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1982 .

ب - المراجع باللغة الأجنبية

- AVIER GREEFE : ECONOMIE PUBLIQUE , ECONOMICA , 2eme EDITION , PARIS 1978 .
- EVERETTE HAGEN : ECONOMIE DE DEVELOPPEMENT TENDANCE S ACTUELLE ECONOMICA , PARIS 1982 .
- MARTINEG .J.C : LA LEGITIMITE DE LA FRAUDE FISCALE BECK B/ VEDEL 1984.
- DIRECTION - G- DES IMPOTS ET FMI , FISCALITE DIRECTE , ACTES DU SEMINAIRE, ANEP ROUIBA ALGER ANNEE ?

ج - المجلات

- PROBLEMES ECONOMIQUES No 2644 15 DECEMBRE 1999.
- « « « « « « No 2671 JUIN 2000
- REPLETS PERSPERTIVES DE LA VIE ECONOMIQUE TOME XXXIII , N°1/2 , FEVRIER 1994. Montreal Canada
- LE NOUVEL OBSERVATEUR : FISC : COMMENT LES FRANCAIS FRAUDENT 22 MARS 1985 , P 37.

ر3ε3جزالε Ĭ ع ăرFتجالε رFNJ ل¥ε ر

LJfƥzل ŎSŏĞhvT . ƥ *

ŧSŏĬdž bŏ5c . D •

: ţ Ql‡DŽ

KĞŏĞTĂ!f ŧĬحرdž ŧŏرFfزn!f ŧŏƥĞTkpŮf ŧlld‌ž!f NJŏ5 YƥĂk Ĭد!f KpĂ!f Ŏ5
LJdž رŏSk!f ĞnjhUjnk ŧdžĞNj ĞTر5 ŧlld‌ž!f ŎƱzŏ LJD LJSkžŏ رĞnjTŮf LJ35 ŧŏĞTĂŭ!f ŧĬحرdž Ĭ!ę
LJŏLjfĂl!f ŧ ŏc LJdž رFfزn!f Ŏ5 Ĭرĝnk!f رĞnjTŮf yƥĂ JĂĞLjkk LJD ŧ!ĞIdž!f ljزNj JĂĞck Ă ، KĞpĂzdž!f
JT5 Ă KĞŏhŭ ĬNZ ƨĂpĂ!f DžĂ ŧŏ!Ğc!f ŧĬحرdž!f yŭž ĞnjöTĞdžk Ă ĞNjfĂƥn ăƥdž Ă NJdžSck Ŏk!f
.ŧlld‌žŭ! ŧvلj!ĞV NJZfĂLjD Ă رĞnjTŮf ŧŏdžNjD Ă ŧzŏhƱ زfرhq رhZ رFfزn!f Ŏ5 ŧŏرĞnjTŮf JFĞلر!f

Résumé :
La publicité peut donner des opportunités importantes à la veille de la désengagement de l'entreprise économique algérienne de toutes ses tutelles . Elle peut lui faire éviter aussi certaines contraintes .Cet article essaye d'étudier l'état actuel de la publicité commerciale en Algérie du point de vue des lois qui la régissent et la réglementent ainsi que son efficacité et sa conformité avec la conjoncture économique actuelle . Elle essaye aussi de montrer les causes et les inconvénients des échecs des spots publicitaires en Algérie ; et ceci en mettant l'accent sur la nature , l'importance de la publicité et ses types pour l'entreprise

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة .
• أستاذة مكلفة بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة .

❶ : hυDŽqʂDŽ

f ĂŢƤ!ƒ NJ_ŋĂ Ĭ__ẅƵ ɉödžk Ă Kjŏdž ŧö!ǴŢkǫ ŧöẅdžƵ ɼǴnjTŰƒ LJǫ NJkƽɼƵ ɔǫ DžŭƵŰƒĂ JǴŢöŰƒ JƑǴlĂh ʊI5 ɼǴnjTŰƒ ʊhwkɼŏ Ŭ Ă ɼ_ŢǴƶdž!ƒ yǔžkŋdž!ƒ . ll!ɔƵ ŧdžŏpl!ƒ KǴƶdžkŋdž!ƒ

YƒĂLjÐ Ă ŧödžNjÐ Ă ŧƶŏhʊ LJǴŏhwk ĂNj ŧlƒɼþ!ƒ ljɔNj LJdž Ƶþnj!ƒ LJǫ ŧlldžẅ! ŧhwlj!Ghv ʂŏĂlk!ƒ ŧöẅdžƵ Ŏ5 ŧŏlǴlŪƒ ɉƑǴƽɼ!ƒ LJdž lɉŏƽƽ ɼǴnjTŰƒ þŢɼ JŭƤP LJdž ɼFƒɉŋ!ƒ Ŏ5 Ĭɼǵŋk!ƒ ɼǴnjTŰƒ yÐƒĂ ĬẅƵ ll!ɔ þƶhv ƵĂpĂ!ƒ DžĂ JƧTh Ĭɼǵŋk!ƒ ɼǴnjTŰƒ Ă ǴdžĂdžƵ ɼǴnjTŰƒ YĂʊĂdž yǔž ŎljĂLjǴl!ƒ JdžǴƶk!ƒ lɼĂɼŏl! LJÐ ɼǴwkƵƒ ĬẅƵ ɼFƒɉŋ!ƒ Ŏ5 ŧŏɼǴnjTŰƒ ŧlɼǴdždž!ƒ KǴŏhẅl ɉƒɼhvǫ Ĭ!ǫ f ẅPlj! f Ǵ_Ƥ . ŧŏljŏLjŋ!ƒ GnjẅƧƒdž Ŏ5 Jfjk Ŭ ŧlɼǴdždž!ƒ ljɔNj

ŧẅŏẅp ɼFƒɉŋ!ƒ Ŏ5 Ĭɼǵŋk!ƒ ɼǴnjTŰƒ YĂʊĂdžhv ŧlẅƶkdž!ƒ KǴlƒɼþ!ƒ LJǫ Ĭk!ƒ ŧödžĂdžƶ!ƒ ŧlɼǴdždž!ƒ LJdžʊ JƤþŏ LJǴƧ ʊǴTlj!ƒ LJdž YĂlj!ƒ fɔNj LJÐ ɼǴwkƵƒ ĬẅƵ fþŋ Ĭkƨ ŧdžFǴp Ă lþĂŋĂdž ŧöɼǴŋk!ƒ ŧlƽǴljdž!ƒ LJƧk Dž! DžĂ LJdž Ă ʊǴTlj!ƒ YƒĂLjÐ JƧ ɼƧkƨk ɉǫ. KǴdžþƤ!ƒ Ă yƶ__ẅl!ƒ ʂŏĂlk! JdžƧdž Cjŋ! ŧöɼǴnjTǫ ŧlɼǴdždž!ƒ þƶfĂp Uʊɼ5k ŧ!Ăþ!ƒ ĬẅƵ Kʊɼ5 Ǵnj!Ăƨ LJdž Ă ɼFƒɉŋ!ƒ Ŏ5 ŧẅŢǴƨ!ƒ ŧöþǴTkpŰƒ KŰĂƨk!ƒ LJÐ ŎljĂLjǴl!ƒ ɉövʊakẅ! þlkʂŏ Jfjŏ Ŭ LJǴƧ LJǫ Ă ɼǴnjTŰƒ LJƒþŏdž Ŏ5 ŧlɼǴdždžẅ! JǴŋdž Ơ1ƽ .JdžǴƧ!ƒ Ă Džjŭ!ƒ

ŧʊP ɼFƒɉŋ!ƒ Ŏ5 Ĭɼǵŋk!ƒ ɼǴnjTŰƒ JĂƨ ŧlƒɼþ!ƒ ljɔNj Ŏ5 ÐnjLjlĂ :ŧö!Ǵk!ƒ ɼĂǴƨdž!ƒ JĂǴljk Ĭ!ǫ ƵɼTljk

ɼFNJlƴɛ hυDŽIjĺ Nj hυyǴƟb ✓
ɼFNJlƴɛ JəFƵNjNj ƱƐNjĺ ✓
ɼəƐjƨllɛ Ĭʒ ɼFNJlƴɛ Uʂ€Nj ✓

❷ : ɼFNJlƴɛ hυDŽIjĺ Nj hυyǴƟb :

I- : ɼFNJlƴɛ hυyǴƟb

LJŏǴhwk Yhlh ŧLjŏǴhwkdž Ă lþþƶkdž Ă ŧsẅkPdž Ƶŏɼǵƶk ɼǴnjTű! KŏƱZD þl!

Louis) YǴƱklƒ þp Ă ، ll!ɔƵ ŧöƵǴdžknŰƒ Ă ŧ____öþǴTkpŰƒ ɯɼƒþdž!ƒ : (1) ŧö!Ǵk!ƒ ŧlɯP!ƒ Ŏ5ɼǴnjTű! ŧsẅkPdž!ƒ Ƶŏɼǵƶk!ƒ Jdžŋŏ LJÐ (Quesnel

1- ﻟﻘﺎﺀ ﺍﻟﺘﻘﻠﻴﺪ ﻭﺍﻟﺤﺪﺍﺛﺔ: ﻭﻫﻮ ﻟﻘﺎﺀ ﻳﺘﻢ ﻓﻴﻪ ﺍﻟﺠﻤﻊ ﺑﻴﻦ ﺍﻟﻘﺪﻳﻢ ﻭﺍﻟﺠﺪﻳﺪ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﺠﺘﻤﻊ ﺍﻟﻮﺍﺣﺪ، ﻭﻫﻮ ﻣﺎ ﻳﺴﻤﻰ ﺑﺎﻟﺘﺮﺍﻛﻢ ﺍﻟﺜﻘﺎﻓﻲ ﺍﻟﺬﻱ ﻳﺤﺪﺙ ﻋﻨﺪ ﺍﻟﺘﻼﻗﻲ ﺍﻟﻤﺒﺎﺷﺮ ﺑﻴﻦ ﺍﻟﺜﻘﺎﻓﺎﺕ ﺍﻟﻤﺨﺘﻠﻔﺔ.

2- ﺍﻟﺘﻘﻠﻴﺪ: ﻫﻮ ﻣﺠﻤﻮﻋﺔ ﺍﻟﻌﺎﺩﺍﺕ ﻭﺍﻟﺘﻘﺎﻟﻴﺪ ﻭﺍﻟﻤﻌﺘﻘﺪﺍﺕ ﺍﻟﺘﻲ ﻳﻮﺭﺛﻬﺎ ﺍﻟﻤﺠﺘﻤﻊ ﻟﻠﺠﻴﻞ ﺍﻟﻼﺣﻖ ﻋﺒﺮ ﺍﻷﺟﻴﺎﻝ ﺍﻟﺴﺎﺑﻘﺔ ﻭﻳﺘﻤﻴﺰ ﺑﺎﻟﺜﺒﺎﺕ ﻭﺍﻟﺮﺳﻮﺥ ﻭﺍﻟﺘﻜﺮﺍﺭ ﻭﺍﻟﺘﻮﺍﺻﻞ ﻭﺍﻟﺘﻔﺎﻋﻞ ﺍﻟﻤﺒﺎﺷﺮ ﺑﻴﻦ ﺍﻷﻓﺮﺍﺩ ﻭﺍﻟﺠﻤﺎﻋﺎﺕ ﻭﻳﻌﺘﻤﺪ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺬﺍﻛﺮﺓ ﺍﻟﺠﻤﺎﻋﻴﺔ ﻭﺍﻟﻤﺤﺎﻓﻈﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺘﺮﺍﺙ ﺍﻟﺜﻘﺎﻓﻲ ﻭﺍﻟﺘﻘﻠﻴﺪ ﻫﻮ ﺍﻟﺴﻠﻮﻙ ﺍﻟﺬﻱ ﻳﺘﺒﻊ ﺍﻟﻘﻮﺍﻋﺪ ﻭﺍﻟﻤﻌﺎﻳﻴﺮ ﺍﻟﺘﻲ ﻳﻀﻌﻬﺎ ﺍﻟﻤﺠﺘﻤﻊ ﻭﻳﺘﻮﻗﻊ ﻣﻦ ﺍﻷﻓﺮﺍﺩ ﺍﻻﻟﺘﺰﺍﻡ ﺑﻬﺎ ﻭﺍﻟﺨﻀﻮﻉ ﻟﻬﺎ ﻭﻳﺘﻢ ﺍﻟﺘﻌﺒﻴﺮ ﻋﻨﻪ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﻼﺑﺲ ﻭﺍﻟﻄﻌﺎﻡ ﻭﺍﻟﻌﺎﺩﺍﺕ ﻭﺍﻟﺘﻘﺎﻟﻴﺪ ﻭﺍﻟﻤﻌﺘﻘﺪﺍﺕ ﻭﺍﻟﻔﻨﻮﻥ ﻭﺍﻟﺤﺮﻑ ﻭﺍﻟﻠﻐﺔ ﻭﺍﻟﺴﻠﻮﻙ ﻭﺍﻟﻤﻤﺎﺭﺳﺎﺕ ﻭﺍﻟﻤﻬﺎﺭﺍﺕ ﻭﺍﻟﻤﻌﺎﺭﻑ ﻭﺍﻟﻌﻠﻮﻡ ﻭﺍﻟﺘﻜﻨﻮﻟﻮﺟﻴﺎ ﻭﺍﻟﻤﻨﺘﺠﺎﺕ ﻭﺍﻟﻤﺒﺎﻧﻲ ﻭﺍﻟﻤﻨﺸﺂﺕ ﻭﺍﻟﻤﻌﺎﻟﻢ ﻭﺍﻟﻤﻘﺎﺑﺮ ﻭﺍﻟﻤﺘﺎﺣﻒ ﻭﺍﻟﻤﻜﺘﺒﺎﺕ ﻭﺍﻟﻤﺴﺮﺡ ﻭﺍﻟﺴﻴﻨﻤﺎ ﻭﺍﻟﺘﻠﻔﺰﻳﻮﻥ ﻭﺍﻟﺮﺍﺩﻳﻮ ﻭﺍﻟﺼﺤﻒ ﻭﺍﻟﻤﺠﻼﺕ ﻭﺍﻟﻜﺘﺐ ﻭﺍﻟﻤﻮﺳﻴﻘﻰ ﻭﺍﻟﺮﻗﺺ ﻭﺍﻟﺮﻳﺎﺿﺔ ﻭﺍﻟﺘﺮﻓﻴﻪ ﻭﺍﻟﺴﻔﺮ ﻭﺍﻟﺴﻴﺎﺣﺔ ﻭﺍﻟﺘﺠﺎﺭﺓ ﻭﺍﻟﺼﻨﺎﻋﺔ ﻭﺍﻟﺰﺭﺍﻋﺔ ﻭﺍﻟﺘﻌﻠﻴﻢ ﻭﺍﻟﺘﺪﺭﻳﺐ ﻭﺍﻟﺘﻌﻠﻢ ﻭﺍﻟﺘﺮﺑﻴﺔ ﻭﺍﻟﺘﻨﺸﺌﺔ ﻭﺍﻟﺘﻄﺒﻴﺐ ﻭﺍﻟﺘﻤﺮﻳﺾ

Ǐǃǫ ɾǤnjTŰƒ JǤŠTᴅ Ă JƑǤǀĂĂ KǤǒŏǫǤŠdžǫ Ă KǤǒŏǒŠ YĂLjǩk LJᴅ ƥǤŢkƥŰƒ Ă LJĂLjǤIǃƒ Ă LJŬƒ Y_džkɳdžǃƒ LJŪ ɾǤnjTŰƒ YdžkɳdžʍǫɾŢǤzdžǃƒ Ydžkɳdžǃƒ ƨŢĂ LJŠdžŏ NJLjᴅ ŧɳɾƥ (La supermédiatisation) JǤŢŏŰƒĂ ŎdžŭƶŰƒ ŭƒɾ5Ű Jɯʂʍ ،Jnj_ǫǃƒ LJdž OʍŢᴅ DžŠcǩǃƒ LJŠdžŏ NJLjᴅ Ŏ5 ƨŭƤŰ Ă LJĂɳǩLjdžǃƒ ǤNjƥŏɾŏ Ǐǩǃƒ ŧ___njɳĂǃƒ NJɳĂŏ LJᴅ .ŧLjɾǤIdžǃƒ ĂɾǤnjTŰƒ KǤŏLjIk Jɯʂʍ IɾŏŢƥ IƥdƶŎ5 IIŭnjkǫdžǃƒ KǤʍɛɾ Ă Ǐᴅɾ ɾŏŏʒk Ă ʂŏĂǫǩǃƒ ŧŏŭdžƵ Ŏ5 ŧǫǫdžǃƒ Ŏ5 LJŏɾɾIdžǃƒ KǤdžǤdžkNjƒ ʍᴅɾ Ŏ5 Ŏkaŏ IIŭnjkǫdžǃƒ LJǫ : ŎǃǤkǃƒ JŠTǃƒ Ŏ5 LJŏʍdž ĂNj Ǥdžŭǩdž

IIŭnjkǫdžǃƒ

ʂĂǫǃƒ ɯĂkLjdžǃƒ

: IIŭnjkǫdžǃƒ LJŪ

.yŏʍǃƒ DžǨ ɯǤkLjŰƒ NJŏŭƵ ƨpĂkŏ -

JŠ LJᴅ GǫLiɾ5 Ă GŠŏɾdžᴅ Ŏ5 Kŏɾɳᴅ KǤǫƒɾƥ KkhǨᴅ ƥƥ Ă LJŏɾPc LJŏŠŭnjkǫdž ƥǃĂŏ - Ǐǃǫ Jƥzdžǃƒ Ŏ5 ljǤɯɾ ǏĂɾŏ ɾǤnjTŰƒ Jzʂʍ ŧdžƥP ĂD ŧzŭǫ ǏŭƵ Uƒɾ IIŭnjkǫdž ŧǫdžP Ǐǃǫ ljǤɯɾ DžƥƵ Uƒɾ ɾŏƐ IIŭnjkǫdž JŠ ǏĂɾŏ GdžLjŏʍ LJŏɾPc ƥƒɾ5ᴅ ŧŏLjǤdžŽĂ .(4) ƒƥɾ5 LJŏɾTƵ Ă

.ɾǤnjTŰƒ Ŏ5 ɾTǤʍdž ɾŏƐ JŠTʍ DžNjǤǫŏ -

. NJFƒɾT IɾFƒƥ yŏǫĂk Ǐǃǫ ljdǤɯɾ Ǐƥdŏ-

KǤɳǤcǃƒ Ă KǤʍɛɾǃƒ ŧ5ɾzdž Ǐǃǫ ƨƥnjk KǤǫƒɾƥ DžKk yLjŢǃƒ Jhƥ NJLjƵ5 IIǃȷ! Ă ljȷNj Ǐǃǫ Yŏɳkǫŏ Ă ŎhŭŏŏǏȷǃƒ ɯĂkLjdžŭǃ Ǐ!ĂŰƒ Dž!Ǥzdžǃƒ ƥŏƥcǩ DžǨ LJdž Ă Ǐhŭŭĸ Dž! Ǐkǃƒ .ŧʍɛɾǃƒ

Ăᴅ NkLjdžǃƒ ƒȷNj ljǤɳk IIŭnjkǫdžǃƒ Jz5 ƥɾ ŧzʍǤkdž LJdž ƥhŰ NkLjdžǃƒ Uƒɾƶ ƥLjƵ Ă Ǐǃǫ ŧǫǫdžǃƒ ƨƥnjk GLjǤŏcᴅ NJLjŰ NJŭdžƵkǫŏ ƨŏʂ Ă NkLjdžǃƒ ɾƥlŏ LJǤʂ ƒȷǫ GdžƵ Ă IIƒȷ ăɾPᴅ ŧɳǤc ŧŏʍŭǩ! NkLjdžǃƒ JǤdžƵkǫǤʍ IIŭnjkǫdžǃƒ ƒȷNj DžĂlŏ5 IIŭnjkǫdžŭǃ ŧLjŏƵdž ŧɳǤc ŧŏʍŭǩ

ČĞĻĵѵ! ŧĻĻđđžĵ! ŀƧƧ5 ÖƠƶŏ ĻJƒ ĻJƧkđžŏ ŗđžĐ ĂNj Ă Jћѵ ĻJđž ŗnjьќ Dž! NJŏƥ! ŧĻjđžĞƧ .(5) Iƥŏƥŋ ŧŏŋĞkĻię yõŗĞTđž! KƒŗĂŤk

Ŏ5 ¥Ɛŗŏ ŧnjŋ Ăƨĺj ŧƨĵŤđž Kƒɔ ŧnjŋ ĻJđž JlkĻjk ŧ!ĞĻŗ II!ƨƧ ÖĻiƶŏ ŗĞnjŤŰƒ ĻJę :(6) Ŏ!Ğk!ƒ JƧT!ƒ Jđžakѵ5 Ğnjk!Ğđžk Ļƒ

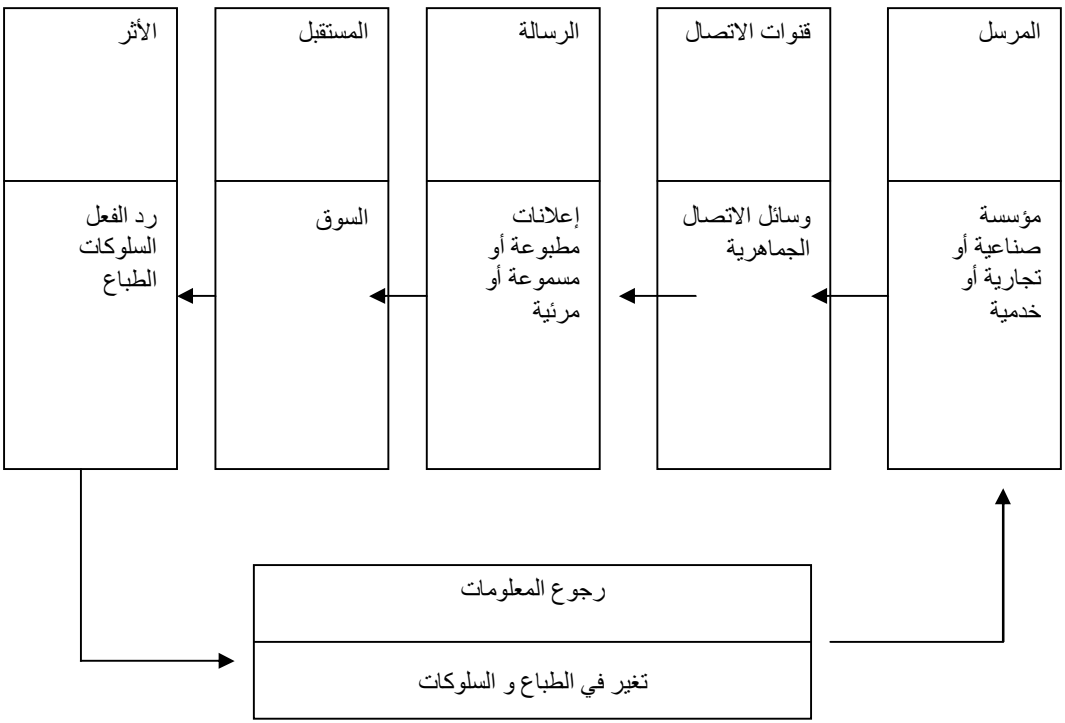

Source : Darmon , Le marketing : Fondement et application , 2ème édition , PUF, Paris 1998, p 330 .

ĞnjŏŽƶ ŗŏƛak!ƒ ƥƒŗŏ Ŏk!ƒ ŧnjŋ!ƒ ƥĻiƶ ĂĐ IIŽnjkĻđž!ƒ ƥĻiƶ ŎnjќĻjk ŧŏŗĞnjŤŰƒ ŧ!ĞĻŗ!ƒ ĻJĐ ƥŋĻj KĞhѵŽƠkđž ČĂuŗ Ŏ5 Ŏđžŗ!ƒ Jŏƥƶk DžĂ ĻJđž Ă NJĻĞŏƥ Ă ĞnjŽƶ5 ƥ ŗĞhѵkƶŰƒ ĻJŏƶhѵ ɔPđŏ ĞđžƧ .Iƥŏƥŋ!ƒ ŧFŗƒƥ!ƒ

❸ أنواع الإشهار التجاري :
. تعتبر الإعلانات التجارية من أكثر الوسائل استعمالا في الترويج للسلع والخدمات

I - أنواع الإشهار التجاري :
(7) تنقسم الإعلانات التجارية من حيث الجمهور المستهدف إلى :

1 - الإعلانات الموجهة للمستهلكين : وهي الإعلانات التي تستهدف المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة بغرض حثه على شرائها ، وتتميز هذه الإعلانات بالبساطة في الأسلوب والعبارات المستعملة ، وتستخدم فيها كل الوسائل المتاحة من صحف ومجلات وإذاعة وتلفزيون ، وتتميز بكثرة عددها وتنوعها .

2 - الإعلانات الموجهة للتجار : وهي الإعلانات التي تستهدف التجار بغرض حثهم على شراء السلع لإعادة بيعها ، وتتميز هذه الإعلانات بالجدية في الأسلوب والعبارات المستعملة ، وتستخدم فيها الوسائل المتخصصة كالمجلات التجارية والنشرات الدورية ، وتتميز بقلة عددها .

3 - الإعلانات الموجهة للمنتجين : وهي الإعلانات التي تستهدف المنتجين بغرض حثهم على شراء السلع الوسيطية ، وتتميز هذه الإعلانات بالجدية في الأسلوب والعبارات المستعملة ، وتستخدم فيها الوسائل المتخصصة كالمجلات التجارية والنشرات الدورية ، وتتميز بقلة عددها .

4 - الإعلانات الموجهة للمهنيين : وهي الإعلانات التي تستهدف المهنيين بغرض حثهم على شراء السلع والخدمات التي تدخل في نشاطهم المهني ، وتتميز هذه الإعلانات بالجدية في الأسلوب والعبارات المستعملة ، وتستخدم فيها الوسائل المتخصصة كالمجلات التجارية والنشرات الدورية ، وتتميز بقلة عددها .

5 - الإعلانات الموجهة للحرفيين : وهي الإعلانات التي تستهدف الحرفيين بغرض حثهم على شراء السلع والخدمات التي تدخل في نشاطهم الحرفي ، وتتميز هذه الإعلانات بالجدية في الأسلوب والعبارات المستعملة ، وتستخدم فيها الوسائل المتخصصة كالمجلات التجارية والنشرات الدورية ، وتتميز بقلة عددها .

6- الإطار المفاهيمي للدراسة :

يعتبر الاقتصاد المجتمع من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، حيث أن هذا المفهوم يعتبر من المفاهيم التي لم تحظى بالاهتمام الكافي من طرف الباحثين، وهذا ما يجعل من الصعب الإلمام بكل جوانبه، وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد المجتمع.

II- مفهوم الاقتصاد المجتمع :

يعتبر الاقتصاد المجتمع من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، حيث أن هذا المفهوم يعتبر من المفاهيم التي لم تحظى بالاهتمام الكافي من طرف الباحثين، وهذا ما يجعل من الصعب الإلمام بكل جوانبه، وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد المجتمع.

1- التعريف :

يعرف الاقتصاد المجتمع على أنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تلبية حاجات المجتمع المحلي، وتعتمد على مبادئ التضامن والتعاون والمشاركة، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي. كما يعرف على أنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تلبية حاجات المجتمع المحلي، وتعتمد على مبادئ التضامن والتعاون والمشاركة، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.

2- خصائص الاقتصاد المجتمع :

يتميز الاقتصاد المجتمع بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنشطة الاقتصادية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- يعتمد على مبادئ التضامن والتعاون والمشاركة.
- يهدف إلى تلبية حاجات المجتمع المحلي.
- يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.
- يعتمد على الموارد المحلية.
- يشجع على المبادرة والابتكار.
- يعزز من روح الانتماء والولاء للمجتمع المحلي.

3- أهداف الاقتصاد المجتمع :

يهدف الاقتصاد المجتمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- تلبية حاجات المجتمع المحلي.
- تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.
- تعزيز روح التضامن والتعاون والمشاركة بين أفراد المجتمع المحلي.
- تشجيع على المبادرة والابتكار.
- تعزيز من روح الانتماء والولاء للمجتمع المحلي.

4- مجالات الاقتصاد المجتمع :

يشمل الاقتصاد المجتمع مجموعة من المجالات، ومن أهم هذه المجالات ما يلي:

- الزراعة والصيد البحري.
- الصناعة التقليدية.
- السياحة.
- الخدمات.
- التجارة.
- البناء والأشغال العمومية.

(8) الشكل رقم

5- معوقات الاقتصاد المجتمع :

يواجه الاقتصاد المجتمع مجموعة من المعوقات، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

- نقص الموارد المالية.
- نقص الخبرة والكفاءة.
- نقص الوعي بأهمية الاقتصاد المجتمع.
- نقص التشريعات والقوانين المنظمة للاقتصاد المجتمع.
- نقص التنسيق بين الفاعلين في الاقتصاد المجتمع.

(9)

[illegible] (10).

5- [illegible] :

[illegible] (11).

6- [illegible] :

[illegible] (12).

7- [illegible] :

[illegible] (13) :

أ - [illegible] (Le sponsoring) [illegible].

ب - [illegible] (Les infomercials) [illegible].

[illegible].

[illegible].

❹ [illegible] :

I - [illegible] :

[illegible]

ﺵﺎﻟ!ﻑ LJdž Gnjkتﺡ ﺎﻠﻱﺯ Jتﺡkkﺎﻠﻑﺡ Ă ، ﺕﺎﻠﺵﺎﻠﺕ ﺎﻠ!ﻑ ﺕﻱﺡﺭdž ﺎﻠ!ﻍ ﻯLjﻑﺎﻧ!ﻑ ﺎﻠﺑﺑﺯkdž LJdž ﺭﺎﻠﺽ!ﻑ GnjﻱLjﻧk Gتﺡ5 ﺕﻟﻟﺍdžﻱ! ﺎﻠﺕﺯﺎﻠ LJD LJﺽdžﺎﻠ ﺭGnjTﺎﻠﻑ LJ35 ﺎﻠﻧﺭG!P ĂD ﺎﻠﻱﺡdž!ﻑ : GnjdžNjD ﻚGpﺎﻧﺯdž!ﻑ

. ﻯﺎﻠﻱ!ﻑ Ă ﺵﺎﻠﻟk!ﻑ ﺕﻱﺎﻧﺯﺡ *

. GnjkGﻧkLjdžﻱ ﺯﺎﻠﺭzk!ﻑ ﺎﻠ5 ﺕﺎﻠjuﺭdž!ﻑ ﺑﺎnjﻧ!ﻑ *

. Ilﻱnjkﻟdž!ﻑ ﺎﻠžGdžD ﺕﺡGkdž!ﻑ ﻚGﻧkLjdž!ﻑ ﺕ5ﺭzdž *

II - ﺭﻉﺝﺟﻟﻉ Ǐﻍ ﺭFNJﻟﻯﻉ U5ﻉNj : ﺕkﺵﻱdž IﺭĂﺡﻱ ﺎﻠžGdžkNjﺎﻠﻑ ﻯGﺎﻠﻉ LJdž ﺭFfﺭﻧ!ﻑ ﺎﻠ5 ǐﺭGﻧk!ﻑ ﺭGnjTﺎﻠﻑ ﺎﻠLjGzﺎﻠ ǐﺭfﺑﺎﻠﻑ ﻯĂﻱﻟﺎﻠﻱGﻱ ﺭﺎﻠﺎ Ă Jتﺵdžkﺎﻠ ǐﺩ!ﻑ Ă ﺑFGﻟ!ﻑ ﺑGتkpﺎﻠﻑ JﺽT Ǐ!ﻍ II!ﺩ ﺑĂzﺎ Ă Ifﺑﺎ GتĂتP ﺕﺎﻠﺑGتkpﺎﻠﻑ ﺕﻟﻟﺍdž!ﻑ Ă G____džĂdžZ ﺕﻟﻟﺍdž!ﻑ KLjﺎﻠﺽ ﺕﺎﻠﺡ ﺭﻚزdžﺍdž!ﻑ ﺕﺎﻠﺎﻠﻱ!ﻑ Ă ﺕﺎZGdžkﻧﺎﻠﻑ Ă ﺕﺎﻠﺑGتkpﺎﻠﻑ GnjkGﻟﺎﻠ Gnjﻱ ﺵﺡﺽk ﺎﻠk!ﻑ ﺕ!Ăﺑ!ﻑ KfĂﺑﺎD LJdž ĂD ﺎﻠFﻧ!ﻑ ǐﺑGتkpﺎﻠﻑ Cfﺑﺎﻠﻑ Jﺎzﺵk Ǐﻱﺯ ﺭﺎﻠﺽkﻱ! JGﻧdž ﺎﻠ!GkﻱGﻱ IIGLjNj LJﺽﺎ dž! Ă ﻯﺎﻠﺎ Gdždž (14) ﺕﺎﻱﺽ!ﻑ KGLjﻧfĂk!ﻑ LJﺯ ﺕﺡﻱ!ﻑ ﺵGﺎﻠ ﺎﻠ5 džﺎﻠﻱ LJGﺽ Gdž ﺭpIﻱ ﺎﻠﻱﺽ!ﻑ fﺩNj ﺵﺎdžzk ﺎﻠ5 ﺕﻧkLjdž!ﻑ ﺭﺎﻠ KGﺯGﺎﻠI!ﻑ JGdžNjﻍ džNjGﻟ Gdžﺽ ﺵﺎĂﻟk ﺕﻱﺎﻠﻟﺎﻠﺽ ﺭGnjTﺎﻠﻑ JﺎﻱIkﻟﺎﻠﻑ ﺑzﻱ ﺑdžﺯ ﺕﺎﻠ ﺕ!Ăﺑ!ﻑ KGﺎﻠﺎGTLj LJdž fﺑﺡfĂ II!ﺩ ﺭGnjTﺎﻠﻑ Jzﻧ Ă ﻯﺎﺎﻍk!ﻑ džpﺭ ﺭdžﺎﻠﻱ 1967 ﺭﻱdžﻟﺎﻠﺑ 20 ﺎﻠ5 ﺭGnjTﺎﻠﻑ Ă ﺭTLjﺎ! ﺕﺎﻠjﺎﻠĂ!ﻑ ﺕ!GﺽĂ!ﻑ CG_TLjﻍ Ǐ!ﻍ ﺭGnjTﺎﻠﻑ Ă ﺭTLj!ﻑ ﺭﺽkfﺭGﺎﻠﻍ ﺎﻠ5 DžGz!ﻑ ﺎ!Gتﺡdžnjdžﺯ ﺯﺑnjkﻟk Ă 279- 67 ﺵFﺽĂ!ﻑ Ă KGﺎﻠﺭTLj!ﻑ ﺵﺎﻠﺎ LJﺯ JGتﺎﻠﺎﻱ džĂIk ﺕﺎﻠﺡ ﺕ!Ăﺑ!ﻑ Gnj! Gdžnjk!ĂP LJﺎﺩ!ﻑ KGﻟfﺑ!ﻑ II!ﺩ ﺯnLjk Ă Ă_LjﺎĂ!ﻑ ɯﺽkLjﺎﻠﻑ ﺕﺎﻠﺑﺭk Ă LJﺎdžﺎk! ﺕﺎﺭGnjTﺎﻠﻑ KGLjﺎﻠﺯﺎﻠﻑ Ă LJﺎﺎﻱLjﺎĂ!ﻑ LJfĂﺯﺎﻠﻑ LJﺎﻱ KGdžĂﻱzdž!ﻑ JILj Ă JGتﺎﻠﻑ yﺎﻧTk! ﺕﺎﺭGnjTﺎﻠﻑ yﺎﺭGTdž!ﻑ Ă ﺑGتkpﺎﻠﻑ ﺭGﺎﻠﻍ Ă5 II!ﺩ JﺵĂ (15) LJﺎﺵﻱnjkﻟdž!ﻑ Ă KGdžﺑP!ﻑ Ă yﻱ!ﻑ ﺎﻧkLjdž LJﺎﻱ Ă ﺕ!Ăﺑ!ﻑ ﺕﻟGﻟ LJdž fCﻧ KGﺎﺭkTdž!ﻑ JﺵĂ5 ﺕﺎﺭGnjTﺎﻠﻑ ﺕ!Gﻟﺭ!ﻑ ﺭﻱkzk ﺕﺎﻠ ﺭﻚزdžﺍdž!ﻑ Ǐﻍ KpdžZ ǐﺭfﺑﺎﻠﻑ ﺭﺎﺎﻟk!ﻑ Ă ﺕdžGz!ﻑ ﺕﺎﺵﻱdž!ﻑ Əﺑﺎﻱdž Gnjﺎ5 KPﻟﺭk Gdžﺑjﻧ Ǐk!ﻑ 1971 ﺭﻱĂkﺵD 19 Ă5 ﺭﺑGتﺎ!ﻑ ﺭdžﻱﺎﻠﻑ JﻱﺎP LJdž ǐﺭGﻧk!ﻑ ﺭGnjTﺎﻠﻑ ﺭGﺽkﺎﻱ ﺱﺎﻟﺎk!ﻑ : Ǐﻱﺯ ﺑﺵdﺎ ǐﺩ!ﻑ Ă 35 Džﺭ ﺕﺎdžﻟﺭ!ﻑ Ifﺎﺭﻧ!ﻑ Ă5 ﺭGnjTﺎﻠﻑ Ă ﺭTLj!ﻑ ﺕﺎﻠjﺎﻠĂ!ﻑ ﺕ!GﺽĂ!ﻑ ﺭﻱﺯ ǐﺭGﻧk!ﻑ ﺭGnjTﺎﻠﻑ ﺭGﺽkﺎﻱ ﺕ!Ăﺑ!ﻑ ﺕﻟGdžﺎdž- .ﺕﺎﻱLjﻧD ĂD ﺕﺎﻱﺽdž ﺕdžﺑP ĂD ɯGkLjﻍ ǐﻱ ﺕﻱﻟj!Gﻱ

ﺵﻱzkdž!ﻑ ǐﺭGnjTﺎﻠﻑ ﺭTLj!ﻑ ﺭGnjTﺎﻠﻑ Ă ﺭTLj!ﻑ ﺕﺎﻠjﺎﻠĂ!ﻑ ﺕ!GﺽĂ!ﻑ Ă!Ăk IﺭĂﺭﺍ- KGdžGLjﺭ!ﻑ Ă KGﻱﺎkﺵ!ﻑ Ă ﺱﺭGnjs!ﻑ Ă ﺱﺎﺭfﺭﺽ!ﻑ Ă ﺕ_____ﺎﺭGﻧk!ﻑ KfﺭTLj!Gﻱ

ŧŏĻĵƱĂ!ƒ ĶĠĮĮđđžĺƒĂ ŧ_____!Ăþ!ƒ Ơ!ĠŢđž ƴđž ĆĠưʁkpŰƒ þĻĵƵ ĻJĂĞƶƙ!Ġŋ
.ŧŢŢPkđž!ƒ

Ǒ5 Ă . ĶĠĻĵŏĻĵĠđžĂ!ƒ ŧŏĠŋĵĻĵ Ĭ!ę ĠđžƑĠp ĭ ƦĠŋk!ƒ ƦĠŋjŢűˍ ŧ!Ăþ!ƒ ƦĠƙƈƒ ǑĮŋ þl!
ƵĂĮ!ƒ ĶĠđžĵŏĻĵĠƵŏđž! ĻJŏƵđžk!ƒ ĂƈĻĵ ĭ þĠŢkpŰƒ NJŋĂk!ƒ ƳŋĮŋ Ă ĶĠĻĵŏƶĮk!ƒ ŧŏƒþŋ
ĠNĵƦĠƙƈƒ ŧ!Ăþ!ƒ Ķƶ5ƾ ŧŏĻĵƱĂ!ƒ ƵĂĮ!ƒ Ġnj5ƾƶk ĶDþŋ Ǒk!ƒ ƵƒƾŰƒ IƦNjĠƄ DžĠđžD Ă
DžŭƶŰ! ǑĻĵƱĂ!ƒ ƽŋŋđž!ƒ ƴʁĂĂ f ĠP ĴƵŢŋ ĭ ƦĠŋk!ƒ ƦĠŋjŢűˍ Ă ĠđžĂđžƶ DžŭƶŰ!
ƽŋŋđž ĆĠŢĻĵƍ ĬŋƶZ Ƶl5 Ĭưʁkpƒ Ă 1991 ŧĻĵĮ Ǒ5 ƦþŢ ĠĻĵĂĻĵĠp ĭ ƦŢŋ!ƒ Ǒzđž!ƒ
Dž Ă ĻJĂĻĵĠl!ƒ ƒƶNj þþƈ Ă Ǒ!Ġđž!ƒ Jŭlkl̃Ű Ă ŧŏĂĻĵƶđž!ƒ ŧFǒnj!ƒ NJ! ƦĠŋjŢűˍ ĬŋƶZD
: ĠnjĻĵđž Ă ƦĠŋjŢŰƒ Ġnjŏ5 DžkŏĬk!ƒ þĂþƈ!ƒ

ĶƒþĠƶŋ! Ǒ5ĠĻĵđž!ƒ Ă DžĠƶ!ƒ ĻJđžŪƒ Ć ĆĠŏƈ!Ġŋ JPđž!ƒ Ă ƨĻĵƶ!ƒ ĬŋƶZ ŧĠƈ!ƒ ƦĠŋjŢŰƒ Ƴĵđžˍ
.ŧŏƦŢĻĵƶ!ƒ Ă ŧđžŏƦŋ! þTĵđž!ƒ Ă ĻJ__ƙƈ!ƒ ĮĮĂŋ!ƒ Ă

.ŧđžþP ĂD ŧƶŋ ŧŏđŋ Ųŏƶŏ Ĭɔ!ƒ ƦĠŋjŢŰƒ Ƴĵđžˍ

.ŧđžĠƶ!ƒ ŧƶ5Ļĵđžƒ ĂD ƦĠŋPŰƒ ĻJƵ Įĵŏŏđžk! ŧŏđžŏþlk ƶĂđžŋ ƦĠŋjŢŰƒ þŏþƈkˍ

ŧŏƦĠŋjŢŰƒ ĶĠưʁđžĂ!ƒ ǑđžđƶŢđž ĂD ĻJŏĻĵŋƶđžŋ! ŧŏƦƈ!ƒ Ǒ!Ġk!Ġŋ ƽŋŋŏk Dž! Ă
ƒƦĠŋjTƍ ĻJD ĻJĂĻĵĠl!ƒ ăƦŏ ĻJŏƈ ĶĠđžƒƦƐ Ă ĶĠŋĂlƶŋ Ġ ŢĮ ĻJĂĻĵĠl!ƒ ƒƶNj ĻJđžưʁk ɔƍ
.Ġ5!ĠPđž Ʀŋkƶŏ Ġđž

III - ƦəĵƶƈllƐ Ĭƶ ăƦƒƶƈllƐ ƦFNJlƳƐ IFǂĠŧƨ :

: ǑŋŏĠđž Ǒ5 ƦFƒƶŋ!ƒ Ǒ5 ŧŏƦĠŋjTŰƒ ŧlƦĠđžđž!ƒ ĶĠŏŋŋĮ JĠđžŋƍ ĻJƶđžŏ

DžþƵ ĶĠưđžĂ!ƒ ĻJđž DžbƵŰƒ þƒĂlƒ ĬŋƶZ Ƴŋƶƶŏ ɔƍ ŧŏ5ƈ!ƒ Ǒ5 Ơưƒ Ă f Ilj -1
JFĠlĂ!ƒ Ĭ!ę ƦĠIk5Ůƒ Ƴŋlŋ ŧŏĻĵIk!ƒ IþĂŋ!ƒ ĻJƵ IIŏNjĠĻj ƳŏƶƦk!ƒ Ǒ5 Ƶŏ5ĂĶ!ƒ
.ăƦPŰƒ Dž!ƒĂƶ!ƒ Ġnj5ƾƶk Ĭk!ƒ ŧŏpƒƦ!ƒ ŧŏŋĂ!ĂĻĵƶk!ƒ

ĻJđž ƳƦklŏ ĂD Ơŋkƾŏ JĂŰƒ þŋĻj ǑŋƈđžĮ!ƒ ƦĠŋjŢŰƒ ƴđž ǑŋŋĻjŋŰƒ ƦĠŋjŢŰƒ ŧĻjƦĠIđž þĻjƵ -2
.ŧŏƈƱl!ƒ Ǒ5 ƵƾŏĂ þŏƾŋk!ƒ þđžĶƶŏ ǑĻjĠĂ!ƒ þŋĻj ĠđƶĻjŏŋ ƴþƒĂ!ƒ

ƽƾƒþ!ƒ ƴŏƱkl̃ŏ DžþlĶđž!ƒ Dž!Ġƶƒ Ǒ5 ĭ ƾŋĶ Ĭk!ƒ ŧŏƾĠŋjTŰƒ ĶĠưđžĂ!ƒ Jŏƈƈƈƈ þĻjƵ -3
-ŧŏl5Ļj ĶĠlƒƾþ ŧŋŏŢƈ JƵT ĭ ɔ!ƒ Ă JĂɔŋđž!ƒ ǑĻj5!ƒ þnjŋ!ƒ ĬŋƶZ ĆĠĻjƵ ĻJĂþ ƶĂpĂ!ƒ
ĶĠưđžĂ!ƒ þŋĻj ĠđƶĻjŏŋ Ʀlǒŋŋŋ ŧŋĂƵđž!ƒ ŧnjŋĂ!ƒ Ĭ!ę JĂŢĂ!ƒ ƴƱƱkl̃k ŧŏpĠŢkpę
: ǑŋŏĠđžŋ Dž l̃kk ŧŏƈƈđž!ƒ ŧŏƦĠŋjTŰƒ

þl5k ŧ5Ġlƛ ƽƾƵk ĠnjĻĵ35 Ăŋƾđž!ƒ ƶþnj!ƒ ĶIIƈ ĻJę Ĭk!ƒ ŧŋđžƶkl̃đž!ƒ ŧƶŋ!ƒ ŧƵĠƾƾƾ -İ
Ǒ5 ŧĻjŏƶđž ŧŏ5ƒƶƶŋ ŧlƱĵđž! ŧŋƾƒþ!ƒ ŧƶŋ!Ġŋ DžkŏĠnjŋƈƍ ĻJD Il!ɔ DžŏŋĮl̃!ƒ ĬĂƶŋ!ƒ ƵĂɔ!ƒ
ĶĠnjŋ JƵ ĻJŏŋ ŧƵƾkTđž Dž l̃fĂp Ķfɔ ŧŋnj! ƾĠƱę Ǒ5 Džkk ĻJD Ƴŋŏ ĻJĠƵ Ĭɔ!ƒ ĶpĂ!ƒ
. ĻJƱĂ!ƒ

ǎɾPD ŧǒƵǤdžkɳƒ KǤFǒŭ LJdž IƥɾĂkɭdž ŧǒɾǤnjTŰƒ KǤuᵛdžĂ!ƒ LJdž ɾǒǾƧ ƥɳĂǒ - *f*
. ŧǒǍƧdž!ƒ ŧƑǒŭ!ƒ Ǐ̈ƵƵ ɾɾuᵛ Kƒɔ

: ɾᵊƐȷƧƧllƐ Ǐʒ huᵤɾƑNJɭ̨ƴƐ JəƑƨɾllƐ Jɭʒ *f*ƑǤƨĺ - IV
JƑǤɭɾ!ƒ Ǒ!ǤkǤŭ Ă ɾƑƒȷɳ!ƒ Ǒ5 ǏɾǤnjTŰƒ ƱǤTʟj!ƒ JTs! ɎǤŭɭD IƥƵ IIǤʟjNj
: ǑǍǒ Ǥdž Ǥnjʟȷdž ƥɾĂʟj ŧǒɾǤnjTŰƒ
Ǒ5 Jƒȷǒ Ű Ǐɔ!ƒ ƱǤTʟj!ƒ LJdž YĂʟj!ƒ ƒɔnj! ɣɭkdž ǏɾŢʰu ǑƵdžɭ CǤuᵛ5 ɎǤǒƐ -1
Ǒ5 ɾǤnjTŰ! ǤǒdžĂǒ ŝƑǤƥƥ 5 ǎĂɭ f ŢPǒ Ű Jƒȷǒ Ű LJĂǒȥǍk!ƒ ƥɳʟj ŧǒǺu NJkǤǒƒƥu
.(16)Uᵛɾʒ!ƒ ƒɔnj! ǤǒdžĂǒ ŝƑǤƥƥ 10 LJdž Jpɒ Ǐ!ĂŰƒ ŧǒƵƒɔŰƒ IǤʟjI!ƒ f ŢPk LJǒǺ
. ŧǒɾǤnjTŰƒ ƥǒ!ǤIk!ƒ ɎǤǒƐ -2
. ljɾǒĂƱk Ă ɾǤnjTŰƒ Uᵛɾȥk Ǐk!ƒ ŧǒdžƥP!ƒ Ă ŧǒƵǍɭ!ƒ KǤɳkʟjdž!ƒ IɾƥʟjƐ -3
KǤɭƒɾƥ!ƒ Ijnjɳᴅ Ǒ!Gk!Gu Ă KǤɭɭadž!ƒ ǎĂkɭdž ǏǍƵ ŧŢŢPdž!ƒ JƒĂdžŰƒ f Ilj -4
. ŧǒIǒĂɭk!ƒ
.ɾFƒȷɳ!ƒ Ǒ5 IIǍnjkɭdžǍ! ŧǒƵǤdžkɳŰƒ Ă ŧǒɭsʟj!ƒ y5ƒĂƥ!ƒ IIƒɾƥᵩ ŧuĂƵŢ -5
ljƥĂIǒ Ă ljƥĂɭǒ Ǐɔ!ƒ Ǒuɾȥ!ƒ yǤžkɳdž!Gu ŧŢǤP džǒNjǤsdž! Ǐɾƒȷɳ!ƒ yǤžkɳdž!ƒ Jnjɳ -6
.ŝĂɔk!ƒ Ă ŝĂɔ!ƒ Ǐkɔ Ă ŧǒʟjƒɾȥ!ƒ Ă ŧǒƥɔ!ƒ džǒNjǤsdž JƛdžɾǤnjTŰƒ
Ƶǒʟj Ţk!ƒ UᵛĂdžƐ Ǐ!ᵩ ƒɾƅʟj ŧǒɾǤnjTŰƒ ŧǍdžɔ!ƒ Ǒ5 Ƶƥnj!ƒ ƥǒƥɔk ŧuĂƵŢ -7
.yǤžkɳdž!ƒ Ǒ5 LJǓƒ JŢǤɔ!ƒ JĂɔk!ƒ ŧdžɔȷ Ǒ5 ǑZǤdžkɳŰƒ
IƥƑǤʟ!ƒ ŧǒɾǤnjTŰƒ JƑǤɭɾ!ƒ Ǒ5 ljɾǤƛc ɾnjƅk GdždžɾǤnjTŰƒ Ǒ5 LJǒŢkPdž ƥĂɳĂ džƥƵ -8
.LJǔƵźǔ! ŧǒƥǒǍIk!ƒ JǤƧT!ƒ Ǐ̈Ƶ IɾŢklдž Jƒȷk Ű Ǐk!ƒ LJǓƒ

: ŧFɪɪɛȷ ❺

KǤǒɳǤɔ!ƒ Ǐ̈Ƶ IɾŢklдž Jƒȷk Ű LJǓƒ ǏɾFƒȷɳ!ƒ IIǍnjkɭdž!ƒ KǤǒɳǤɔ LJᵩ
ŧǒɭǤǒʟ!ƒ Ă ŧǒƵǤdžkɳŰƒ Ă ŧǒƥǤŢkpŰƒ ɾFƒȷɳ!ƒ ƵĂɾƅ Ɏuɭɭuᵢ Ă ŧǒɳĂ!ĂǒȷǒƧ!ƒ
LJĂƥ JĂɔk Jƒȷk Ű ŧǒƵǤdžkɳŰƒ Ă ŧǒƧǤIΛ!ƒ yǤžkɳdž!ƒ KǤǒŢĂŢP LJᴅ Ǐ!ᵩ ŧƧǤuᵛŰǤu
.ɾǤnjTŰ! ŧŢŢPkdž ŧŢǤP KŰǤƧĂ ȷĂɾu Ǐ_kɔ ĂD ŧ!Ǥƶ5 ŧǒɾǤnjTᵩ ŧƵǤʟjŢ ŧǒʟjǤƧdžᵩ
Ɏuɭɭuᵢ LJǤdž!ɾu!ƒ KǤNjƥɾ سǒuɔ Jƒȷǒ Ű Ǐɔ!ƒ ɾǤnjTŰƒ LJĂʟjǤƥ ɾĂnjƅ DžƥƵ JƧTö GdžƧ
ɾǤnjTŰƒ CǤƱƵᵩ DžƥƵ LJdž ɾPc ƒCȷɳ -ljƒĂkɔdž JĂɔ ŧǒɭǤǒʟ!ƒ KǤNjǤɳkŰƒ LJǒu KǤ5ŭP!ƒ
JŢɔk Ǐk!ƒ ŧǒǓPƒƥ!ƒ Ă ŧǒɳɾǤP!ƒ KŰĂɔk!ƒ Ǐ̈Ƶ ƥƵǤɭǒ Ă ɎƧƒĂǒ! IĂɳɾdž!ƒ ŧʟjǤƧdž!ƒ
.ǤǒdžĂǒ

: Σ ÐŽ£NjÑJlI£

- ŝ,ŗT!ƒ ŧuʷnjŀj ŧhwkŝdž - سGŀj!Gh JǴ Ţ kŮƒ Ă ðžŭžŮƒ ðžŭž - Jdžǵŝ ƨĂđ,!ƒ þhƵ þĂdžƈdž -1
47. f - 1995 ŀ,NjǴl!ƒ

ŎŀjƟĂ!ƒ ĬIkŭdž!ƒ yFǵpĂ - llŭnjkŀdž!ƒ ŧŏǵdžƈ Ă ĭ ŗǵŋk!ƒ ŗǴnjTŮƒ - ŧŝöŭdž ƀöŝƈ Ă LJƒþƶŀ ŎŝöǵhT -2
3. f - 2000 ĭǵdž 15-14 LJƒ,NjĂ ŧzdžǵŋ - llŭnjkŀŮƒ LJƒþŏdž Ŏ5 ŧŏǵdžƈ!ƒ JĂƈ

ŧŏ,Ţ dž!ƒ ŗƒþ!ƒ - KǵdžĂŭzdž!ƒ ,Ţƶ Ŏ5 ŧĥŏþƈ!ƒ JǴ Ţ kŮƒ GŏŋĂ!Ăŀjŝk - ĭ Ăǵŝdž þǵdžƵ LJŀƈ -3
125. f - 1996 ŀ,NjǴl!ƒ - ŧŏŀjǴŀjhdž!ƒ

JĂƈ ŎŀjƟĂ!ƒ ĬIkŭdž!ƒ yFǵpĂ - ,Fƒ,ŋ!ƒ Ŏ5 ŧŏFƒ,ƺ!ƒ KǴŋkŀjdž!ƒ ŧŏƵĂŀj ŧhupƒ,dž - þdžƈdž Ŏ!ǴP-4
17. f - 2000 ĭǵdž 15-14 LJƒ,NjĂ ŧzdžǵŋ - llŭnjkŀŮƒ LJƒþŏdž Ŏ5 ŧŏǵdžƈ!ƒ

- 1995 ŀ,NjǴl!ƒ - yʰƟŭ! ,džƈŭƒ Ɣ,þ!ƒ ,ƒþ - ,ǴnjTŮƒ dž!ǴƵ - Ŏu,ǴI!ƒ þŏƶŀ þĂdžƈdž-5
111. f

6- R. Darmon - Le marketing :Fondement et application - 2eme édition- PUF/France/1988-p330

ŀ,NjǴl!ƒ - ŧŏ,Ţ dž Ăŭŋŀjŭƒ ŧhwkŝdž - ǴNjƛĂƟk Ă ǴnjkaTŀj : JǴ Ţ kŮƒ JFǴŀĂ - KǴhǴT Jŏŭ'P -7
108. f - 1998

: ll!ذطار كذ!ا

ŧhwkŝdž - ŧŏĂh,k!ƒ Ă ŧŏƵǵǴdžkŋŮƒ KŭǴŋdž!ƒ Ŏ5 JǴ Ţ kŮƒ Ɣŏ!ǴŀD Ă JFǴŀĂ - ŎpǴh!ƒ þhƵ LJƒþŏ,-
150. f - 1979 ŀ,NjǴl!ƒ - ŧŏ,Ţ dž!ƒ ŧuʷnjŀj!ƒ

21. f - 1979 ŀ,NjǴl!ƒ- lþŏþŋ!ƒ ŧzʰƟdž!ƒ - ŧ ŏþƈ!ƒ ŝŏĂŀk!ƒ Əp Ǵhdž - ţ džƈ!ƒ ,öŀjdž-

-Philipe K.- Marketing management -Publi UnionParis1977-P.38

8- Robert le duc- La publicité- Dounod-France1974-P58

9- Idem - P.60

þƶƵ - Ŏ!Ăþ!ƒ dž,NjŮƒ - ,Ţ dž Ŏ5 ŎƈǴŏŀ!ƒ ,ǴnjTű! ŧŏđ,ƒ - þdžǵƈ þŏƶŀ þƶŀ -10
18. f - 1998/2/19

LJƒĂŭƈ ŧzdžǵŋ/ ŧƈǴŏŀ!ƒ ŧöŭŝ KǴƵĂʰƟdž - ĭ ŗǴŋk!ƒ ,ǴnjTŮƒ LJ5 Ŏ5 - yŏdžŀ!ƒ þhƵ ĭ ,ʰT -11
34 . f - 1994 (,Tdž)

KĂD - 1‹2 þƶƵ!ƒ - ŧŏpƒ,ƶ!ƒ ĭ þǴ Ţ kpŮƒ ŧŭŋdž - ,ǴnjTŮƒ LJ5 ƈŏ,ǴƈŏŀjǴƶ!ƒ Ɣ,ƟP -12
66. f - 1974

112 . f - ŝʰǴŀ yŋ,dž - KǴhǴT Jŏŭ'P -13

ƈŏ,ǴkƟ 4217 þƶƵ!ƒ ,Ţ ŀj!ƒ lþŏ,ŋ - ,Fƒ,ŋ!ƒ Ŏ5 ĭ ,Ǵŋkŀ!ƒ LJŭƶŮƒ yƥĂ - LJƒþƶŀ ŎŝöǵhT-14
6 . f 1987/5/7

- 1987 ,Fƒ,ŋ!ƒ - ,ǴnjTŮƒ Ă ,Ţ ŀj!ƒ ŧŏŀjŏĂ!ƒ ŧŀŀdžŀ!ƒ -ŎƶǴdžkŋŮƒ Ă ĭ þǴ Ţ kpŮƒ Jŏ!þ!ƒ -15
308. f

- ŧŏŀjǴŀjhwŭ!ƒ ŧŏdžŭƶŮƒ KǴŀƒ,þ!ƒ ŧŭŋdž - ,Fƒ,ŋ!Gh ŧŏ!ǴŢ kŮƒ ŧŏŭdžƶ!ƒ Ă ,ǴnjTŮƒ - yŏh,ŗ Ŏƶŀ -16
25. f - 1991 ŧŏŭŏĂŋ - 6þƶƵ!ƒ - ŧŀþǴŀ!ƒ ŧŀj!ƒ

العلاقات العامة والإشهار

اشارة خاصة لواقع بعض المؤسسات العمومية الاقتصادية بالجزائر

أ. فريد كورتل
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة سكيكدة

ملخص :
يتناول هذا المقال موضوع العلاقات العامة والإشهار ودورهما في المؤسسات الاقتصادية ،فهذان العنصران يعتبران وجهان لعملة واحدة غير أن هدف كل منهما يختلف عن الآخر وفي النهاية يبقى كل واحد منهما يكمل الآخر .
إن الغرض الأساسي للعلاقات العامة هو تحسين صورة المؤسسة في محيطها ، في حين أن الغرض الاساسي من الإشهار هو حث المستهلك على الشراء من خلال التأثير عليه وبالتالي جذبه
ولئن أخذت العلاقات العامة والإشهار دورا بارزا في المؤسسات الاقتصادية فسنعرج في هذا المقال على الاشارة إلى الواقع الفعلي لهما ببعض المؤسسات الاقتصادية العمومية في الشرق الجزائري

في وقتنا الراهن أصبح لفظ العلاقات العامة مرافقا للادارة الناجحة في أية مؤسسة أو هيئة ..فالعلاقات العامة هي " فن الحصول على التفاهم مع الجمهور الذي تقوم عليه الثقة بالمؤسسة ..." (1) ، وتعتبر أيضا عملية اتصال بين الادارة والجمهور لجمع معلومات عنه وعن أفكاره وآرائه بخصوص المؤسسة وادارتها ..ويبقى الغرض من وراء ذلك كله السعي إلى الوصول إلى إيجاد توافق بين مصلحة المؤسسة ومصلحة الجمهور المتصل بها.
ولمعهد العلاقات العامة في أنجلترا تعريف للعلاقات العامة مفاده :" أنها النشاط الواعي المقصود القائم على دعائم من التخطيط العلمي لايجاد وتنمية أسباب التفاهم المتبادل بين المؤسسة وبين الجمهور" (2).
إن العلاقات العامة تدخل ضمن اطار العلوم الانسانية والاجتماعية ، اذ تعتمد على الرأي العام الذي أمكن تسجيله وقياسه واعداده بالطرق العلمية وقد لا نبالغ في طرحنا هذا اذا شاطرنا " توماس هامبسون " أحد الخبراء في العلاقات العامة الذي يؤكد (3) على أن العلوم العلوم الاجتماعية كعلم تعتمد على الميدان الواسع للعلاقات العامة بحيث يصعب على المرء الفصل بينهما من الناحية النظرية فما تطلق عليه العلاقات الاجتماعية يمكن أن يفسر على أنه سلسلة من العلاقات القائمة بالفعل أو تلك المزمع انشاؤها بين احدى المؤسسات وبين الوسط الانساني الذي تعيش فيه.

ولقد طرأ تغيير على مر العصور ، في مفهوم العلاقات العامة ووظيفتها وهذا تبعا لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .
وبتتبعنا للتطور الاقتصادي عبر التاريخ ، نسجل اختلاف مفهوم العلاقات العامة فلقد كانت وظيفة العلاقات العامة في المجتمع الرأسمالي في أوائل القرن التاسع عشر تهدف إلى خدمة مصالح المؤسسات التي تسعى إلى تعظيم أرباحها.
ولكن مع تطور الصناعة وازدياد درجة ارتباطها بالبنوك من جهة وبالسلطات في الدولة من جهة أخرى وذلك بسبب الحاجة إلى الحماية الجمركية ، الإعانات المالية ...وغيرها ، فهنا كان التحول من ما يعرف بالرأسمالية الفردية إلى اتحاد الرأسماليات وباختصار تحولت الرأسمالية الفردية إلى شركات مساهمة والمنافسة إلى احتكارات .
ويعتبر قيام شركات المساهمة بمثابة تقدم حتى في نمط التسيير ، فبعد أن كانت إدارة لتسيير الشركة أصبح هناك مجلس إدارة ..وهنا نلمس تغيير في فلسفة العلاقات العامة وادارة الشركات عموما .
حيث نجد بداية سيادة- إن صح التعبير- مبدأ تحقيق أرباح معقولة محل مبدأ تعظيم الارباح ، وهذا هذا كنتيجة لتطور نمط التسيير والتكنولوجيا و... والتي ساعدت جميعها على الوصول إلى مايعرف بالتسويق الحديث الذي أضحى الهدف الأساسي من ورائه في ظل اقتصاد الوفرة هو اشباع حاجات المستهلكين وتلبية أذواقهم وأما ربح المؤسسة فيستمد من خلال هذا الاشباع ولو اعتبر قليلا و المهم بالنسبة للمؤسسة هو الاستمرار في النشاط وتحقيق أرباح معقولة تضمن لها البقاء .
وفي خضم هذا التحول الذي بات ينصب على الاهتمام بالمستهلك نسجل اهتمام الادارة بالمصالح العامة كاهتمامها بمصالحها الخاصة ، وبالتالي اهتمامها بالعلاقات التي يمكن أن تنشأ مع كافة المتعاملين مع المؤسسة ويبقى الغرض من وراء ذلك هو دعم كيان المؤسسة في السوق والحفاظ على توجهات الرأي العام وتحسين سمعتها كشخصية معنوية ومع اتساع نشاط المؤسسات تنامى **جمهور المتعاملين مع المؤسسة** ويمكن تصنيف هذا الجمهور إلى : (4)

أ- **الجمهور الداخلي:** ويمثل موظفي المؤسسة.

ب- **الجمهور الخارجي** : ويضم كل الأفراد الذين لهم علاقة بنشاط المؤسسة كالعملاء و الموردين و الموزعين و البنوك و جماعات الرأي والسلطات العامة...

وبهذا بات لزاما على العلاقات العامة ومن خلال المشرفين عليها أن تجد نوعا من التكيف مع هذه الجماهير بإعلامها بسياستها و منتجاتها ز نشاطاتها ... وهذا تبعا لبرنامج علمي مدروس يستند إلى طرق تسمح بتطوير هذه العلاقات العامة في المؤسسة من بينها :

- هدايا المؤسسة التي تقدم في نهاية كل سنة ميلادية.

- زيارات المؤسسة أي تنظيم زيارات إلى المؤسسة وفتح أبوابها أمام الجمهور قصد التعريف بها واستقطاب زبائن جدد.
- المشاركة في المعارض.
- تمويل النشاطات الثقافية والرياضية ...الخ

وإذا كانت العلاقات العامة في الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق تهدف إلى تركيز اهتمامها بجماهير المتعاملين معها قصد تدعيم كيانها واستقرارها في المجتمع الذي تتواجد فيه عن طريق إبراز دورها الإيجابي في تقدمه وتنميته اقتصاديا وصناعيا إلا أن هذا الاتجاه رغم ما قد يضمه من صدق ورعاية لجمهور المؤسسة بنوعيه الداخلي والخارجي ، يبقى أثره يقتصر على مجال ضيق هو سمعة المؤسسة وكيانها ودورها في البناء الاجتماعي.
و إذا كان ذلك يهم المؤسسة ، فإنه يهمها كذلك تحقيق أرقام مبيعات عالية تسمح بتحقيق أرباح تضمن لها الاستمرارية خاصة في ظل المنافسة .
ولتحقيق أرقام مبيعات عالية لا يكفي الاعتماد على العلاقات العامة وحدها بل لا بد من الاعتماد على عناصر أخرى من عناصر الاتصال التسويقي الأخرى كالإشهار وقوة البيع وترقية المبيعات والتي يمثل الإشهار أهم عنصر من بينها.

2- الإشهار:
إن الإشهار هو :" الوسيلة المدفوعة لإيجاد حالة من الرضا النفسي في الجماهير لغرض بيع أو المساعدة في بيع سلعة أو خدمة أوكسب موافقة الجمهور على اختيار منتوج ما. " (5).
فالإشهار في العصر الحديث أصبح يمثل ضرورة لا غنى عنها لكل من المؤسسة والموزع بل وحتى المستهلك نفسه ، فبعد أن كان الإشهار في فترات سابقة عملا غير مرغوب فيه على أساس أن (6):

- الإشهار إنفاق غير منتج حيث لا يترتب عليه سوى نفع محدود لبعض المنتجين على حساب المنتجين الآخرين الذين لم تتوفر لهم امكانيات متكافئة للمنافسة الإشهارية.
- المستهلك الأخير هو الضحية في نهاية الأمر حيث يتحمل أسعارا أعلى في سبيل الحصول على السلع والخدمات المعلن عنها ويتعرض لالوان من التأثير الفكري والثقافي الهابطة بفعل محاولات المعلنين إلى استمالته للشراء بأي وسيلة ممكنة ...وغيرها.

ولكن رغم ذلك أصبح الإشهار اليوم من مستلزمات التسويق السليم ، والتعريف الامين لكل من يعمل ويخدم الناس في مجال الاقتصاد والتجارة .

والإشهار لم يتسع ويتطور الا بعد أن تعددت وسائل الاعلام والثقافة ، وقد بات الإشهار يحتل حاليا مكانة بارزة في اقتصاديات الدول الرأسمالية التي تعتمد بشكل كبير في دخلها على ما تحققه مؤسساتها الاقتصادية من مداخيل تساهم في دفع عجلة النمو للأمام .

وفي هذا الصدد لا نجد مؤسسة ناجحة عالميا لا تخصص ميزانية خاصة للأنشطة الإشهارية وعيا منها بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الوسيلة من وسائل الاتصال التسويقي ، ففي فرنسا مثلا يعتبر الإشهار صناعة قائمة بذاتها اذ حققت (7) سنة 1995 حوالي 60 مليار فرنك فرنسي أي 0.7 بالمائة من الناتج الداخلي الخام ، فأهمية الإشهار ودوره لا يمكن تجاهلها في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وحتى للمؤسسة :

أ- **الأهمية الاقتصادية للإشه** يحقق الإشهار العديد من الآثار الإيجابية على النشاط الاقتصادي مثل :

- خلق الرغبة في شراء سلع جديدة مما يدفع بالنشاط الاقتصادي للأمام.
- المساعدة على سرعة تداول النقود بسبب حثه المستمر على الاستهلاك.
- الدعوة دائما إلى التجديد والإنتاج.
- ينمي الإشهار حجم الأعمال التجارية والصناعية والخدمية.

ب- **أهمية الإشهار بالنسبة للم**

- يفتح الإشهار الأسواق أمام المؤسسة ويسهل بيع السلعة لأنه يخلق الطلب عليها ويثير الرغبة في شرائها ويبعث الحاجة إلى السلع الجديدة .
- الإشهار يساعد المؤسسة على المنافسة لأن كثرة الإنتاج يتبعها حتما نقص التكلفة بسبب مزايا الإنتاج الكبير وهذا ما يمكن المؤسسة من منافسة السلع المماثلة لأنه يمكن من تخفيض ثمن البيع دون خسارة (8) .
- يساعد الإشهار المؤسسة على معرفة ذوق الجمهور وتلمس مطالبه ، اذا لم يروج الإشهار للسلعة المنتجة فان المؤسسة تعمل على تهذيبها وتحسينها حتى تلبي حاجة الجمهور ويحقق الإشهار الغرض منه.

ونفس الأهمية يكتسيها الإشهار بالنسبة للمجتمع .

وما تجدر الاشارة اليه أن العلاقات العامة وحتى تحقق الهدف المتوخى من ورائها وهو تحسين صورة المؤسسة في محيطها وبالتالي كسب ثقة المتعاملين معها لا بد من أن يسهر عليها مختصين وتوفر لهم الامكانيات المطلوبة للنجاح ، كما أن الإشهار لكي

يصل إلى مبتغاه المتمثل في حث و جذب والتأثير على المستهلك من أجل زيادة المبيعات وتحقيق الأرباح يجب أن تخصص له ميزانية سنويا قبل كل شيء ثم تسند مهمة الاشراف على التخطيط و التصميم والاخراج والتنفيذ المتعلق به إلى لجنة من المختصين متكونة من :

- مختص في التسويق.
- مختص في علم النفس.
- مختص في علم الاجتماع.
- مختص في الفنون الجميلة وتصميم المناظر والديكور.
- مختص في الاتصال.
- مختص قانوني.

وفوق هذا وذلك لابد من أن تتوفر في منتجات المؤسسة العناصر ا لأساسية للمنافسة وهي الجودة والسعر اذ أن المنتجات التي لا تتوفر على الجودة المطلوبة والسعر المعقول خاصة اذا ما قورنت بالمنتجات المماثلة الموجودة في السوق ، سوف تفقد الاقبال عليها ان وجد ، أولا يقبل على شرائها أحد وبالتالي في مثل هذه الحالات سيفقد الإشهار والعلاقات العامة الكثير من أهميتهما.
مما سبق نؤكد أن أهمية الإشهار كوسيلة فعالة لزيادة حجم الأسواق وزيادة حجم المبيعات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف هي حقيقة لا يمكن نكرانها.
بعد أن استعرضنا دور و أهمية العلاقات العامة والإشهار بالنسبة للمؤسسة نصل الآن للاشارة لواقع هذين العنصرين من عناصر الترويج أو الاتصال التسويقي في بعض المؤسسات الاقصادية العمومية بالجزائر.

3- واقع العلاقات العامة والإشهار ببعض المؤسسات الاقتصادية العمومية بالجزائر

نؤكد من خلال الدراسات الميدانية التي أجريناها على العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية بالجزائر كوحدة نوميديا لانتاج الحليب ومشتقاته بقسنطينة و وحدة الرياض بقسنطينة لانتاج الدقيق والعجائن و المؤسسة الوطنية لانتاج الرافعات والجارفات بعين سمارة و المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت وحدة الهرية ...وغيرها من المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الكائنة بشرق الجزائر بأن العلاقات العامة لازالت مهملة ولا تكتسي أهمية بالغة ، وبالتالي لم تحتل بعد مكانتها التي يفترض أن تكون عليها، اذ أن هذه المؤسسات لا تضم في هياكلها التنظيمية أيه مصلحة أو دائرة أو قسم أو ادارة للعلاقات العامة وهذا دليل على الاهتمام الذي تعانيه رغم دورها الفعال في تحسين صورة المؤسسة والحفاظ على سمعتها في أوساط جماهيرها ، وهذا لا يعني الاهمال المطلق للعلاقات العامة في المؤسسات الاقتصادية

العمومية المذكورة اذ أنها تستعين ببعض وسائل العلاقات العامة ربما كتقليد للمؤسسات المتطورة مثل هدايا المؤسسة التي تقدم في آخر السنة أو المشاركة في المعارض أو اقامة أبواب مفتوحة ...ولكن رغم ذلك أثبتت لنا الدراسات الميدانية التي أجريناها هناك أن هذه المؤسسات لم تدرك بعد أصل طبيعة ودور العلاقات العامة وحتى الأغلبية الساحقة من المسيرين فيها لا تعرف مصطلح العلاقات العامة أصلا خاصة في ظل غياب مختصين في هذا الميدان وهذا كله أدى إلى أن لا تتبوء العلاقات العامة المكانة التي تستحقها، وهذا من شأنه أن يقلل من مكانة هذه المؤسسات لدى جمهورها خاصة في الوقت الراهن المتميز بظهور الكثير من المؤسسات المنافسة من القطاع الخاص ودخول سلع مستوردة مشابهة منتجة من قبل شركات عالمية في الخارج.

وما يقال عن العلاقات العامة ،يمكن تعميمه على الإشهار إذ أن الدراسات المنجزة تؤكد بأن الإشهار رغم أهميته ودوره البارز فهو لازال لم يرتق بعد إلى المكانة التي يستحقها ، اذ نجد أن المؤسسات المذكورة محل الدراسة أغلبيتها لا تخصص ميزانية للاشهار وبعضها فقط يخصص مبالغ بسيطة جدا ، مقارنة برقم أعمالها للاشهار ، وحتي هذا الأخير ان وجد لدى بعض المؤسسات من بين تلك المذكورة فان تصميمه وإخراجه وتنفيذه يتم بطرق تقليدية من طرف بعض الموظفين الذين لاعلاقة لهم بذلك بعيدا عن الاخصائيين و بالتالي يكون تأثيره محدودا وجاذبيته للمستهلك تكون في حدود ضيقة جدا أي أنه لا يرقى إلى المستوى الذي تحقق من ورائه الأهداف المتوخاة .

وهذا لاينفي أبدا بداية تعاطي الإشهار في السوق الجزائرية من قبل المؤسسات والمستهلكين على حد السواء.

هذا التعاطي لازال لم يصل إلى درجة التطور المطلوب الوصول اليها والتي يصبح عندها الإشهار عنصر جذب وتأثير وحث على الشراء وبالتالي يصبح الإشهار عنصرا اساسيا في ضبط نسق المنافسة وعاملا مساعدا على رقي المؤسسات الجزائرية وزيادة أرباحها .

والخلاصة التي يمكن الوصول اليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على فترات متباينة للمؤسسات المذكورة سلفا تقودنا إلى تسجيل أن هذه المؤسسات:

- تعاني من عدم وجود مختصين بين موظفيها في التسويق عموما والعلاقات العامة والإشهار على الخصوص .
- لا تخصص ميزانية للعلاقات العامة والإشهار سنويا.
- تعاني من غياب الفهم الجيد والادراك الواعي لأهمية ودور العلاقات العامة والإشهار .

- لا تمتلك ولا تفكر في اعداد برنامج مستقبلي خاص ببعث واحداث ادارة للعلاقات العامة والإشهار.
- لازالت تسير بتفكير متقادم بعيدا كل البعد اقتصاد السوق.

اذن انطلاقا من الملاحظات المسجلة عن واقع العلاقات العامة والإشهار في المؤسسات الاقتصادية العمومية بالجزائر المذكورة سابقا وبغية النهوض بهذا الجانب بها وحتى يكون هناك تكيف مع متطلبات اقتصاد السوق الذي اختارته الجزائر كنهج اقتصادي لها والذي يحتم على كل المؤسسات التأقلم معه فاننا نرى بأنه :

- يجب على كل المؤسسات الاقتصادية بالجزائر إن أرادت مواكبة نسق المنافسة وبالتالي اقتصاد السوق أن تهتم بالتسويق باعتباره أحد ركائز الاقتصاد الحر.
- لابد من استحداث ادارة خاصة بالعلاقات العامة في المؤسسات .
- لابد من بعث مصلحة خاصة بالإشهار وأن يخضع تصميم الإشهار وتخطيطه وتنفيذه إلى المختصين وليس إلى أي كان بالمؤسسة.
- لابد على المؤسسات المذكورة أن تنتهج سياسة جديدة للتوظيف تعتمد أساسا على مراعاة الاختصاص والكفاءة بالدرجة الأولى ...

الهوامش

1- هدى لطيف ، العلاقات العامة ن الشركة العربية للنشر والتوزيع 1997، ص.21
2- محمد فريد الصحن ، الاعلان ، الدار الجامعية ،الاسكندرية 2000 ، ص15 .
3- علي عجوة ، الاسس العلمية للعلاقات العامة ، عالم الكتب القاهرة الطبعة الثالثة ،ص ص 8-11.

-4- YVES.Chirouze Le Marketing Tome 2 Alger OPU 1990 p.p.155 –156.

5- فريد كورتل ، ناجي بن حسين ، التسويق المبادئ والسياسات ، منشورات جامعة قسنطينة ، ماي2001 ،ص..79
6- علي السلمي ، الاعلان ، مكتبة غريب 1997 ،ص.3
-7. - Kotler et Dubois Marketing Management 9 édition Publi-Union1997 P586
8- محمد مؤمن بطران ، فن البيع والاعلان ، دار الثقافة بيروت 1962 ،ص108.

المراجع باللغة العربية :

1- أحمد محمد الصحن ، العلاقات العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 .
2- علي عجوة ، الأسس العلمية للعلاقات العامة ، عالم الكتب الطبعة الثالثة1998.
3- مختار التهامي ، ابراهيم الدقواقي ، مبادئ العلاقات العامة في البلدان النامية الطبعة الأولى دار المعرفة بغداد 1980 .
4- محمد طلعت عيسى ، العلاقات العامة كأداة للتنمية ،الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر 1970.
5- هدى لطيف ، العلاقات العامة ، الشركة العربية للنشر والتوزيع 1997.
6- أحمد محمد المصري ، الاعلان ، مؤسسة شباب الجامعة 2000.
7- هناء عبد الحميد سعيد ، الاعلان ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ن الطبعة الثانية 1997.
8- هناء عبد الحليم سعيد ، الاعلان والترويج ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، 1993.
9- علي السلمي ، الاعلان ، مكتبة غريب 1998.
10- محمد فريد الصحن ، الاعلان ، الدار الجامعية ،2000 .

المراجع بالفرنسية :

- YVES.Chirouze Le Marketing Tome 2 Alger OPU 1990.
- Kotler et Dubois Marketing Management 9 édition Publi-Union1997

القوى التنافسية للقطاع الخـاص وتحسين الأداء الاقتصادي " رؤيـــة بـديـلة"

الدكتـور / سحنون محمـود
كلية العلـوم الاقتصـاديـة وعـلوم التسيير
جـامعة منتو ري- قسنطينـة -

ملخص:
تتناول هذه المقالة دراسة فعالية دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وفق القوى التنافسية للسوق في ضـوء ضوابط الشريعـــة الإ سلامية بإعتبارها الرؤيـة البـديلة لدور القطاع الخاص في النظام الـرأسمالي هذا الأخير الذي يدعو الإقتصادات المتخلفة إلى القيام بالإصلاحات الاقتصادية على أساس آلياته كحتمية في تحقيق التنمية الإقتصـادية ،حيث تبين الأهمية الإقتصادية للقطاع الخاص في ظل الحرية الإقتصادية المنظمة (لاضرر ولاضرار) حسب مراحل حاجات المجتمع الثلاث ،كما تبين حدود ومجالات تدخل الدولة وتوجيهه في مختلف النشاطات الإقتصادية بمايحفظ المصالح العامة من جهة وحفظ أمواله بإعتبارها جزء من ثروة الأمة من جهـــة أخرى.

Résumé

Cet article étudie l'efficacité du secteur privé dans une économie de marché , tout en respectant les règles de la chariaa islamique .
Le secteur privé à un rôle très important dans une économie libéral ou l'état peut intervenir et dirige les différents secteurs économique pour garantir les intérêts publics d'une part et les biens des propriétaires d'autre part , considéré comme modèle alternatif des réformes économiques .

مقدمة

لقد شهد ت الحيـاة الإقتصـاديـة في الآونـة الأخيرة تطبيـق السياسات الإقتـصاديـة التصحيحيـة في معظـم دول العـالم المتخـلف ،لاسيما الدول العربية واالإسـلامية ، بهدف إفساح المجـال أمـام القطاع الخـاص في الملكية وتسيير الإقتصـاد بإدارة بعض المؤسسـات الاقتصادية العمومية التي كانت تابعـــة للقطـاع العام ،بهدف رفع الكفاءة في استخـدام المـوارد
و إزالة الاختـلالات الداخلية والخارجية التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول ومعـالجـة العجز الكبير في مـوازين مدفـوعاتها وتراكم الديون الخـارجيـة وتباطؤ معدلات النمـو الإقتصـادي.
فتحـمل القطـاع الخـاص لأعباء العـديد مـن النشطات الاقتصـادية الملقـاة على عـاتـق على عـاتـق القطـاع العـــام يـزيل عـن كاهـل الحكـومات عـبء خسـائرها ، عـبء خسـائرها ، ويفضي إلي تركيز جهودها نحو أهداف اقتصـادية محددة ، ورغـم ما تحقق من خـسائر وتدهـور في كفاءة مؤسسات القطاع العام ،

العام ، وتدني إنتاجيتها من جهة ، ورغبة الحكومات في إعادة دور القطاع الخاص كقطاع شريك في تحقق التنمية الإقتصادية من جهة أخرى ،إن جهة أخرى ،إن المتتبع لعمليات الإصلاح الاقتصادي كثيرا ما وجدت نفسها ضحية الصراع بين أنصار القطاع العام وأنصار القطاع الخاص و لكل مبرراته وحجته.

وفي هذا المجال نقترح نموذجا بديلا لذلك نحدد فيه دور كل قطاع تكون العلاقة بينهما علاقة تكامل لا تنافر ،هذا النموذج يعرض القوى التنافسية للقطاعين كشريكين أساسيين في العملية الإقتصادية من حيث الأعباء والنتائج.

وبعيدا عن الرد على أنصار هذا الاتجاه أو ذاك سوف نعالج موضوع الإصلاحات الإقتصادية وفق النموذج البديل كالآتي:

أولا: الحجج الإقتصادية لإشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ثانيا : أهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وفق النموذج المقترح.

ثالثا: المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومبدأ تكافؤ الفرص.

أولا: الحجج الإقتصادية لإشراك القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي:

يرى مؤيدو القطاع العام في الدول المتخلفة لاسيما في الدول العربية والإسلامية إن الدخل الذي يرد إلى ميزانية الحكومات من المنشآت القطاع العام يشكل نسبة عالية من محصلات الميزانية .

ففي مصر مثلا :يأتي حوالي 40 % من الإجمالي المشترك بين تحويلات الأرباح والمدفوعات الضريبية على الأرباح المتأتية من هيئة قناة السويس و هيئات البترول و في تونس تشكل أرباح البنك المركزي ومحصلات البترول اكثر من 75 % من إجمالي الإيرادات الغير الضريبية المحصلة من المنشآت العامة و في البحرين و عمان و الكويت و الجزائر يصل الإيراد غير الضريبي من المنشآت العامة إلى (30-70)% من إجمالي الإيراد الحكومي هذا الأخير يتأتى معظمه من قطاع البترول (1).

رغم ما تقدم من أهمية لدور المؤسسات العامة وتمويلها للخزينة في الدول المذكورة المذكورة أعلاه نقول أن الكثير من هده المؤسسات تعاني من خسائر تستوجب تقديم الدعم من طرف الدولة لتغطية خسائر تشغيلها قد تكون اكثر بكثير من الإيرادات التي تقدمها للخزينة العامة ،وتبلغ نسبة حجم الدعم إلى إجمالي المصروفات الجارية في الحكومات المشار إليها أعلاه ما بين(2-5)% من الإيرادات الإجمالية ،كما تقدم

تقدم بعض الدول دعما في شكل تحويلات رأس المال واستثمارات الأوراق المالية تمثل أرقاما عالية جدا بالقياس إلى حجم الميزانية كما هو الحال في المغرب و كينيا وبعض دول إفريقيا حيث بلغت ضعف التحويلات الجارية خلال عقد التسعينات (2).

و خلصت بعض الدراسات عن معدل عائد الاستثمارات في المؤسسات العامة في (كينيا -جاميكا-الأرجنتين -البرازيل-المكسيك-الفليبين) خلال الفترة 63 - 88 معدلا لا يتجاوز (04 -2)% .(3)

و أشارت نفس الدراسة إلى أن 63 % من المؤسسات العامة في دول غرب آسيا في هده الفترة قد تكبدت خسائر متتالية ،وقد أظهر الواقع العملي في بعض الدول العربية والإسلامية التي انتهجت الاشتراكية و الأخذ بالنظام الشمولي ،أن الصفوة السياسية في هذه البلاد قد استخدمت المؤسسات العامة في أغلب الأحيان لإيجاد فرص عمل لأقاربهم و أتباعهم ، كما منحت المناصب المفتاحية في الإدارة والاقتصاد للأنصار المخلصين.

إن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى تحسين اتخاذ القرارات من خلال خفض درجة التدخل الحكومي وذوي النفوذ في المنشآت الإقتصادية ، لأن القطاع الخاص سيفرض على النشاط الإقتصادي نوع من الإنضباط بفعل المنافسة ،كما يؤدي إلى تحقيق تحسن النوعية في تسيير الأسواق المالية و التجارية ،خاصة مع إشراك المساهمين في الإشراف على المؤسسات بدلا عن موظفي الدولة الذين يتسمون بالبيروقراطية ، وهذا يعني إرتباط الملكية الخاصة بزيادة الإنتاجية والكفاءة.

من الإشارات الملخصة والمختصرة السالفة الذكر نقول أن الأهمية الإقتصادية للقطاع الخاص أصبحت ضرورة ؟ ! كيف يؤدي القطاع الخاص دوره ، هذا ما نتعرف عليه في البند التالي .

ثانيا : الأهمية الاقتصادية للقطاع الخاص في النموذج البديل

تتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الخاصة في تحقيق المقاصد الشرعية التي أقرتها الشريعة الإسلامية (ضروريات ، حاجيات، تحسينات) بهدف صيانة الكليات الخمس (وهي حفظ الدين ،وحفظ النفس ،وحفظ النسل، و حفظ العقل ،و حفظ المال) ، كما تتضح هذه الأهمية من خلال الاستثمارات التي تؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات و تحقيق قدر معين من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية .

و إذا كانت المسؤولية المالية لتحقيق ذلك تقع على عاتق الدولة حيث أنها ملزمة بمراقبة الأموال الخاصة والعامة معا ،فإن التأكد من سلامة وحسن كفاءة الأداء

وفعالية الاستخدام له نفس الأهمية التي تدخل ضمن مهام الدولة سواء في القطاع الخاص أو العام ،إلا إنما يجب التأكيد عليه هنا أن يكون دور الدولة بعيدا عن تقييد رأس المال الخاص وتحديد مجالات الابتكار والإبداع التي تكون ذات صفة فردية وخاصة بمعنى أن يكون دور الدولة له نفس الاهتمام في التعامل مع الفرد والجماعة والجماعة أو التعامل مع القطاع الخاص والعام (4).

وعليه فالدولة في النموذج المقترح معنية بأي جزء من ثروات القطاع الخاص ،من حيث تشغيله وعدم تركه مهملا دون استغلال. ويقول في ذلك الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه لدهقان حين أسلم << إن أقمت في أرضك ودفعت الجزية عن رأسك و أخذناها من أرضك وان تحولت عنها فنحن أحق بها >>.(5)

كما أمر عمر بن الخطاب بلال بن الحارث على رد مال عجز عن استغلاله وتعميره من الأرض التي قطعها له رسول اللهﷺ،ليقوم هو بتدبير استغلالها وحسن استثمارها ، و يقول الماوردي :<< إن الخليفة يقلد النصحاء فيما يفوضه إليهم من الأعمال ويكلف إليهم من الأموال لتكون الأعمال بالأكفاء مضبوطة والأموال بالأمناء محفوظة >>

ويروي يحي ابن آدم القرشي في كتاب الخراج أنه قد جاء رجل إلى الإمام على رضي الله عنه فقال له << أتيت أرضا وقد خربت وعجز عنها أهلها فكريت أنهارا وزرعتها فقال كل هنيئا وأنت مصلح غير مفسد معمر غير مخرب >> (6)

إن الذين يريدون أن يصورا إقتصاد السوق على أنه يعني غياب الدولة وتخليها عن مسؤوليتها إتجاه النشاط الإقتصادي بنزعة الحرية لاسيما في الدول المتخلفة مخطئون لأن الدولة ملزمة في أي مجتمع بما فيها الدول الرأسمالية بممارسة مهامها ويجب أن يكون دورها قويا ، فبغير دور قوي و واضح للدولة لن يتوفر المناخ المناسب للاستثمار ، و لا يقتصر دور الدولة على تنفيذها بنزاهة و دقة و مسؤولية بل إن دورها يعتبر من أهم أسباب تحقيق النشاط الاقتصادي النافع و السليم .

و تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الخاص من خلال الأنظمة و القوانين اللازمة لاستقرار النشاط الاقتصادي في مجال الشغل و تحديد العلاقة بين المالك و المستأجر في تعاملها بالعدل مع نشاطات المؤسسات الخاصة و مؤسسات القطاع العام .

و نظراً لأن الإسلام لا يقر إضاعة المال و سوء استغلاله فإن القطاع الخاص ملزم بتحقيق الصالح العام (المنفعة العامة في جميع نشاطاته) يقول في ذلك عمر بن

بن الخطاب - رضي الله عنه - << أصلحوا أموالكم التي رزقكم الله فإن إقلالا في في رفق خير من إكثار في خرق >> (7)
و ينظم المنهج الإسلامي نتائج النشاط الاقتصادي دون غبن و احتكار حيث يحرص على تنظيم أرباح الوحدات الإنتاجية و يقول الدمشقي في شأن تنظيم أرباح المؤسسات في الدولة الإسلامية << و ليعلم أن إفراط الحرص في طلب الربح ربما كان سبب الحرمان أو شدة الاجتهاد في طلب الربح طريق إلى الخسران >> ينصح الدمشقي بالاعتدال في طلب الربح (8)

و يخشى الدمشقي على من يستند حرصه في تحقيق الأرباح بأي شكل أن يميل للهوى و فقد الحكمة و الرشد فيقول << و بمثله تكون التجارة لأن من اشتد حرصه عمى جميع مراشده و فقد الحكمة و مال إلى الهوى و عدل عن حكم العقل و خير الأمور ما سرّ عاجله و حسنت عاقبته >> (9)
و لم تقتصر آراء الدمشقي على تنظيم العملية الإنتاجية فحسب، بل بين السيمات التي يتحلى بها التاجر في بيعه و في ربحه فيقول : << و يجب على التاجر أن يعتمد المسامحة في البيع فإنها أحد أبواب المعيشة ومجلبة للرزق وذلك بأن يقررالتاجر في نفسه إذا ربح دينارا واحدا مثلا كان نصفه موقوفا على المسامحة إما في وزن أو نقد أوهبة لواسطة أوحطيطة إن سأل المشتري فيها،فإن المشتري باله و ذهنه مصروف إلى ذلك ،فإن كان التاجر شرها وقال في نفسه قد فرطت في البيع بربح دينار ولو شددت لكان ربحي دينارا وبعا لأنه راغب في الشراءولكن الأي الآن أن استوفي الوزن جيدا و أستخرجه راجحا وأستجيد النقد و أتحكم فيه ولا أدفع لسمسار و لا لواسط شيئا فإذا حدثته نفسه بذلك وفعل وقع الإختلاف،وإ ذاكانت الضمائر متباينة وانصرف المشتري عنه فاته الجميع >> (10)

ويستخلص من رأي الدمشقي القواعد التنظيمية في توزيع الأرباح و الثروة لاسيما لاسيما بإرتكازها على المنتج والاستهلاك وقنوات التوزيع الوسيطة على لسواء بشيء من الدقة في المثال المذكور أعلاه ، و إذا كان الدمشقي يركز على المتعاملين المتعاملين على مستوى الاقتصاد الجزئي فإن تكملة موضوع الإستثمارات على مستوى الكلي نلمسه في ما قاله إبن خلدون عن تأثير تجارة السلطان على الأرباح الأرباح التي يحققها النشاط الإقتصادي حيث قال: << أعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بماقدمناه من الترف و كثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها عن عن الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت الى مزيد من المال والجباية فتارة تضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم وتارة بزيادة في ألعاب المكوس،وتارة بإستحداث التجارة والفلاحة للسلطان لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على

العوائد و الغلاة مع يسرة أموالهم وأن الأرباح على نسبة رؤوس الأموال،فيأخدون باكتساب الحيوان والنبات لإستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق الأسواق ويحسبون ذلك موارد الجباية وتكثير العوائد غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة، آخرها مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان الحيوان والبضائع و تيسر أسباب ذلك ،فإن الرعايا متكا فئون في اليسار متقاربون متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهي إلى غاية موجودهم و تقرب ، و إذا رافقهم السلطان في ذلك و ماله أعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في في شيء من حاجاته و يدخل على النفوس من ذلك غم و نكد .

إن معظم الجباية إنما هي من التجار والفلاحين فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة و قعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش ،وإذا قايس السلطان بين مايحصل عليه من الجبا ية وبين هذه الأرباح القليلة وجدناها بالنسبة الىالجباية أقل من القليل ، ثم أنه و لو كان مفيدا فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أوبيع فإنه من البعيد أن يوجد التعرض لأهل عمرانه وإخلال الدولة بفسادهم ونقصهم ،فإن الرعايا إذاقعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات وكان فيها تلافي أحوالهم >> (11).

كما ناقش ابن خلدون مصادر الحصول على الربح التجاري من تخزين السلع كضرورة من ضرورات نقلهامن بلد إلى آخر حيث يحتاج أفراد الدولة الأخيرة كمابين مصدرا آخر للحصول على الربح من جراء تخزين السلع حتى تتحسن الأسعار في السوق أي التخزين هنا ليس بقصد حبس السلعة عن البيع للأفراد ولكن الهدف رفع الأسعار للسلع في أسواق المسلمين،فيسمى هذا إحتكارا لاسيما إذا كان واقعا على ضرورات المسلمين كالأقوات.(12)

وربط ابن خلدون بين الربح المتحقق والأخطار التي تتعرض لها العملية الإستثمارية لاسيما في الوجوه آلتي كانت على عهد الدولة الإسلامية الأولى (التجارة على الخصوص). فيقول << إن إستثمار المال في نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو شدة الخطر من الطرقات يكون أكثر ربحا للتجار وأكفل بحوالة السوق>> وربط في حديثه بين الكميات المعروضة من السلع الواردة في الأسواق ومخاطر الطرق ونفقات النقل ، وأوضح أن نقص المعوض من السلع يرجع إلى طول المسافة والمشقة .

ويؤكد ذلك<< السلعة المنقولة حينئد تكون قليلة معوزة لبعد مكانها أولشدة الضرر في طريقها ، فيقل حاملوها ويعز وجودها ، وإذاقلت وعزت غلت أثمانها ، وأما إذا كان البلد قريب المسا فة والطريق سابل الأمن حينئد يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها ،ونفس الحال لعمليات الإستزراع أو الإستصناع>>(13)

جملة ماسبق أن نشاط القطاع الخاص في الإقتصاد الإسلامي مراقب وموجه وفق المصلحة العامة للمجتمع ويمكن إخضاعه للقوانين والقرارات دون وقوع ظلم أوغبن في القطاع العام .

وفي عهده ﷺ،على حداثة القطاع العام كان يشرف بنفسه على القطاع العام والقطاع الخاص حيث كان على دراية بمايجري في السوق من معاملات ويمنع مايقع من مخالفات يقول في ذلك << إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتق الله و برّ و صدق >> (14) .

كما بين ابن تيمية عقوبة المحتكرين بقوله << لولي الأمر أن يكره الناس عل بيع ماعندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه مثل من عنده طعام لايحتاج إليه والناس في مخمصة فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل ولوامتنع عن بيعه الا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره >> (15).

و للدول أن تقوم بزيادة الكميات المعروضة من السلع والخدمات لتعويض النقص منها بزيادة إنتاجها أو من خلال الإستيراد واستخدام السياسة التسعيرية والأجور والتوزيع على جميع المناطق التي يقل فيها المعروض ليتواءم مع الطلب أو طرح ما لديها من مخزون سلعي يساعد على زيادة العرض حتى يعود الناس إلى البيع بسعر المثل.

ويقول الكساني في شأن تدخل الدولة << يؤمر المحتكر بالبيع إزالة للظلم ،لكن إنما يؤمر مافضل عن قوته و قوة أهله ،فإن لم يفعل وأصر على الإحتكار ورفع ذلك إلى الإمام مرة أخرى فإن الإمام يعظه ويهدده فإن لم ينته يعزره جزرا له عن سوء صنيعه و له مثل ذلك في اللأموال.>> (16).

وعن تأثير عامل التوقعات في اتخاذ القرارات الإستثمارية أكد المنهج الإسلامي على تأمين المستثمر ضد أية خسارة غير متوقعة بجعل نصيب من أموال الزكاة للغارمين ، قال تعالى في ذلك : { إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وبن السبيل} سورة التوبة الآية 60 .

وعليه فالمستثمر الخاص في الإقتصاد الإسلامي يكون أكثر إطمئنانا على نظيره في الإقتصاد الوضعي ففي هذا الأخير تتجه الإستثمارات إلى المجالات ذات الربحية المرتفعة وإهمال بقية الأهميات الإقتصادية ،أي إذا لم يكن هناك ربح أكيد يحجم المستثمرون عن الإستثمار . (17)

أما الرؤية البديلة نجد المستثمر فيها لا يقصر نشاطه على الإستثمارات ذات الربحية الاقتصادية العالية بل نشاطه يتعدى ذلك إلى النشاطات ذات الربحية الاجتماعية كمجالات الصحة والتعليم .....الخ

ويرى "موريس آليه" أن أهمية إعتماد الاقتصاد على الملكية الخاصة يعد من عناصر الكفاءات الأساسية لتحقيق التنمية و لا يتم ذلك إلا في ظل السوق غير المركزية و في ظل مبادئ أخلاقية تستبعد ظهور أي تدخل لاصلة له بالسوق .(1)

مما سبق نقـول أن الأهمية الاقتصـادية للقطاع الخـاص في النمـودج المقترح مرتبطة بالكليات الخمس التي أكدها الشارع لاسيما كلية حفظ المال و يمازج في ممارسة النشاط الاستثماري بين آليات السـوق و حاجات الناس حسب الترتيب الشرعي (ضروريات ـ حاجيات ـ تحسينيات) ، و يكـون دور السلطان هنا متمثلا أساسا في الحفاظ على تحقيقها من جهة و الحفاظ علىالقطاع الخاص من جهة أخرى بمنعه من الإنتقال إلى المرحلة الموالية دون تحقيق السابقة لها ، و منعه من التعسف و الإستغلال ، و أعطى للمنافسة أهمية كبرى بحيث تمكن هذه المنافسة المنتجين و المستهلكن من الترفع عـن السلوكات الضارة بل تمكنهم من المحافظة على الإستقرار الاقتصادي ، و سنوضح هذا المعنى بنوع من التفصيل في البند التالي :

ثالثا : **المنـافسة بين القطاع العام والخاص ومبدأ تكا فؤ الفرص:**

إن توسيع نطاق المنافسة يؤدي إلى تحسين إدارة الإقتصاد الوطني ، فدخول القطاع الخاص في المجالات التي كانت حكرا على القطاع العام ضمن ضوابط و معايير تؤدي إلى ارتفاع كفاءة القطاعين سواء في مجالات الإنتاج أو مجالات الخدمات فالمنافسة و تحرير السوق بالمفهوم الواسع (سوق السلع و سوق المال) يفيد المستهلك في الحصول على أسعار أقل وجودة أعلى ، كما يفيد المجتمع في تخفيض التكلفة و ترشيد استخدام الموارد و يفيد المنتج في توفير فرص تسويقية لمنتجاته وفق معادلات ربحية سريعة نتيجة فرص مواتية للشراء و البيع بفعل المنافسة . حيث يصبح القطاع الخاص منافسا للقطاع العام من أجل تحقيق أهداف التنمية العادلة،هذه الأخيرة تتطلب توفر نفس الحظوظ في الحصول على الأموال و مختلف الخدمات المصرفية و القانونية مادامت المهام الإ قتصادية محددة حسب الأهمية لكل قطاع (عام ـ خاص) و الحال كذلك في أسعار الصرف .

و من المعلوم أن نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي التي أخذت به معظم الدول العربية و الإسلامية تتطلب وجود أطر قانونية كافية لتوفير الحماية الكاملة للملكية الخاصة بعيدا عن مصادر الموجودات و تراجع أسعار صرف العملة المحلية و تفاقم العجز المالي . (19)

و بالنسبة للرؤية المقترحة فإن القطاع الخاص له المجال القانوني المناسب لتحقيق لتحقيق ذلك ، حيث احتوت الشريعة الإسلامية معاييره و حدوده ، و بذلك تصبح

المنافسة الحرة بين البائعين (قطاع الإنتاج) و المشترين (قطاع المستهلكين) دون دون تمييز و دون تناحر خلافا لما يعرف في الاقتصاد الوضعي بالقطاع العام و القطاع الخاص و الأدلة على ذلك كثيرة في الوقائع الإقتصادية و آراء فقهاء و علماء المسلمين في الدولة الإسلامية تاريخيا و في بعض التجارب التجارب الحديثة للإقتصاد الإسلامي ، و سنورد تأثيرها على بعض العناصر الاقتصادية فيما يلي :

عن الإنتاج : يرى أبوحامد الغزالي، ضرورة أن يترفع المنتجون عن كل السلوكات و الأهداف الضارة التي كثيرا ما تقع في مجال النشاط الاقتصادي و التي قد تصل إلى حد تدمير الآخرين حيث يقول : (إنما تتم شفقة التاجر - و المقصود به المنتج و المزارع - على دينه بمراعاة سبعة أمور: حسن النية و العقيدة في بدأ التجارة ، فلينو بها الإستعفاف عن السؤال ، و كف الطمع عن الناس استغناءا بالحلال عنهم بما يكسبهم على الدين ، و قيامه بكفاية العيال ، ليكون من جملة المجاهدين به ، و ينوي النصح للمسلمين ، و أن يحب لسائر الخلق ما يحب لنفسه . و إذا أضمر هذه النيات و العقائد كان في طريق الآخرة) (20).

و هذا يعني أن صلاح الهدف و صلاح المقصد في النشاط الإنتاجي يجعل العائد أكبر و يمتد أثره إلى الحياة الأخرى مع ما يحققه لصاحبه في الدنيا .

و عن تحقيق الاستقرار في الأسعار: فقد بعث علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى مالك الأشتر(21) يطلب منه تحديد الأسعار وفقا لمقتضيات العدالة ، فقد تحدث رضي الله عنه عن التجار و أوصاه بهم خيرا ثم عقب على ذلك بقوله (و اعلم أن في كثير منهم ضيقا فاحشا و شحا قبيحا و احتكارا في المنافع و تحكما في البياعات وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة فامنع من الإحتكار فإن رسول الله ﷺ منع منه وليكن البيع بيعا سمحا بجوار بين عدل وأسعار لاتجحف بالفريقين).

و عن تخفيف عبء الرسوم على التجار والمنتجات: لقد بين ابن خلدون الأثار الإيجابية لعملية الإستقرار في تطوير النشاط الإنتاجي و زيادة نفوذ الدولة الاقتصادي و زيادة مواردها المالية و الاهتمام بالقوة العسكرية و هذا سيؤدي إلى بعث آثار في القرار الإستثماري لدى أصحاب المدخرات (22)

و في شرح هذه الفقرة يقول الدكتور/ رفعت العوضي ، في كتابه مصادر الفقه المالي: إن تخفيف العبء الضريبي الذي تقوم به الدولة سيؤدي إلى استمرار الازدهار الاقتصادي بأشكاله المختلفة ، و عليه يجب على الدولة ألا تحول بين النلس النلس و أموالهم و أن تحافظ على استقرار الأسعار بعدم التسعير إلا في الحالات الخاصة كما يجب على الدولة أ ن تقدم المنح و الإعانات لمنتجي القطاع الخاص من

من أجل تخفيض الأسعار أو تغطية بعض التكاليف الطارئة وضمان حدّ أنى لسعر السلعة المنتجة.

وعن عدم تدخل السلطان في التجارة: أوضح ابن خلدون أنّ تدخل الدولة في التجارة يؤدي الى بيع القطاع الخاص تجارته على كساد من الأسواق بأبخس الأثمان مما يذهب برأسماله و القعود عن السوق حيث الامتناع عن الإنتاج و عرض السلع بالأسواق كما يدخل هذا الوضع على الرعايا العنت و المضايقة و فساد الأرباح و انعدام الحافز لدى المنتجين و فساد أحوال الناس و اختلاف أحوالهم الاقتصادية و المعيشية.

فترك الحرية التامة لقوى السوق يحقق المصلحة الذاتية و يشجع المنافسة التي تكون في صـــالح الجميع ، مع حصول عناصر الانتاج على الدخل المكافيء ، فعندما تبيع الدولة سلعها في الأسواق هذا يعني أنها تفرض نفسها على التجار لكي يشتروا ما لديها من سلع بما حددته من أسعار و تبقى السلع لديها مخزنة فيعطل نشاط المؤسسات و تعم الخسارة و عليه فالاقتصاد الإسلامي يرى أن الكسب يكون تحت سلطة الجاه و هذا مرفوض في الرؤية البديلة ، يقول ﷺ : << ما عدل وال اتجر في رعيته أبدا >> و يقول أيضا : << من ولاه الله عز و جل شيئا من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم و خلتهم و فقرهم احتجب الله دون حاجته و خلته و فقره >>(23)

و يقول أبو يوسف مخاطبا هارون الرشيد حاكم عصره : (فأقم الحق فيما ولاك الله و اجعل الناس عندك في أمر الله سواء ، القريب و البعيد و إني أوصيك يا أمير المؤمنين بحفظ ما استحفظك الله و رعاية ما استرعاك الله و لا تنظر في ظلك إلا إليه فإنك إن لا تفعل تتوعر عليك سهولة الهدى في عينك و تتعفى رسومه و يضيق عليك رحبه) (24)

المتفحص في الأقوال أعلاه تستبين له الأمور بترك النشاط الاقتصادي يسير وفق آليات السوق و تحقيق المصلحة الاقتصادية على مستوى الفرد و المجتمع و يكون دور تدخل السلطة في الحالات التي تفتر أو تعجز آليات السوق عن تحقيق المصلحة بتقويمها أو توجيهها دون إفراط و لا تفريط .

و عن الحرية التامة لدخول السوق دون تدخل ولي الأمر : في هذا الاتجاه شجع رسول الله ﷺ تجار المسلمين على إنماء تجارتهم حيث تصدق عليهم بمكان لإقامة السوق في المدينة المنورة و ضبط دخوله دون رسوم أو تكاليف حيث قال لهم : << هذا سوقكم لا خراج عليكم فيه >> كما دعا بقوله : << اللهم بارك لأهل المدينة في سوقهم >> (25)

كل هذا يعتبر تشريعا تجاريا و حماية في نفس الوقت للبائعين و المشترين في ظل تفاعل آلية العرض و الطلب ، يقول ابن القيم في ذلك أن الرسول ﷺ لم يسعر أو يضع رسوم لهذه السوق و أتبع ذلك بقوله :

(إن التسعير الذي هو ظلم محرم يأتي عن طريق البائعين على البيع بثمن فيه إجحاف بحقوقهم ، أي البيع بثمن أقل من الثمن السائد في السوق التنافسي ظلم و هذا البيع لا يتفق مع الأحوال السائدة ، أما التسعير العادل فهو الذي يتضمن إقامة العدل بين أطراف التبادل و فيه يجوز للبائع أخذ ثمن المثل فيما لديه و يمنع من أخذ الزيادة فيه لسبب احتكاري و عليه فالتسعير الجائز ضروري حين يمتنع البائعون عن البيع إلا بزيادة على سعر السوق) . كما يقول في ذلك ابن تيمية : (إذا سعر عليهم من غير رضى بما لا ربح فيه أدى إلى فساد الأسعار و إخفاء الأقوات و إتلاف أموال الناس و حدوث خلل في التوازن الاقتصادي نتيجة التدخل في ظروف السوق دون دراية كاملة و دراسة و رضى لدى البائعين) (26)

و هذا دليل واضح على عدم تدخل السلطان بشكل أو بآخر في الحياة الاقتصادية إلا إذا انتفت المصلحة الخاصة أو العامة أو كلاهما أو تضاربت في تحقيق النفع العام.

و عن توافر الصدق و إبعاد الغش و إخفاء العيوب في التعامل : لإقامة منافسة حقيقية و كاملة في النشاط الاقتصادي لكل من القطاع الخاص و القطاع العام يجب أن تبنى هذه المنافسة على الصدق في التعامل و النصح فيه لقول أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - عن الرسول ﷺ : << ثلاثة لاينظر الله إليهم يوم القيامة و لا يزكيهم و لهم عذاب أليم،ومنهم المنفق سلعته بالحلف الكاذب>> (27).

و في الاقتصاد المعاصر يلاحظ عجز المستهلك عن ترشيد استهلاكه تحت تأثير الاعلانات وعمليات الإشهار و الدعاية ،حيث يجذب للإنفاق أمام التسهيلات الاستهلاكية الأنية و الآجلة و أمام هذا الوضع المتسم بسهولة إقتناء مختلف السلع والخدمات التي قد تكون عن طريق الإستدانة نشأت أسواق في كثير من الحالات تكون منفصلة أو شبه منفصلة عن الحاجات الأساسية للمستهلكين ، و بالتالي تصبح عملية توجيه الموارد الإقتصادية معاكسة لتفضيلات أفراد المجتمع الشيء الذي يجب فيه تدخل الدولة لتوجه الموارد والمحافظة على استخدامها استخداما رشيدا و صادقا حسب حاجات المرحلة الاقتصادية .

خـلاصة الدرا سة

يمكن أن نخلص من الدراسة السابقة للنشاط الاقتصادي بقطاعيه العام و الخاص إلى الإستنتاجات التالية:

- الإلتزام في النشاط الإستثماري بقطاعيه الخاص و العام وفق المراتب الشرعية له (ضروريات ـ حاجيات ـ تحسينيات)
- تنظيم نشاطات القطاع الخاص ومعاملاته بإخضاعها للأهداف العامة التي تحقق الصالح العام و ألا يحصل على الإيرادات و الدعم إلا في الوجوه المشروعة و دون تعطيل للأموال.
- ضرورة تهيئة الدولة لكافة لشروط والظروف التي من شأنها تحقيق الأمن والإستقرار الاقتصادي و الاجتماعي .
- تنظيم العمل الاقتصادي بالنسبة للولاة (الدولة) على أساس الواقع و على أساس الجانب الذاتي للعامل (الجانب الروحي) و تحقيق النفع العام .
- شرعية مبدأ المنافسة الكاملة إذا توافرت شروطها (منع الظلم والغبن والاحتكار) بما يضمن نفس الشروط للقطاع الخاص و القطاع العام أمام عوامل السوق و دون تدخل الدولة إلا في الحالات الاستثنائية .
- إمكانية تدخل الدولة بفرض رسوم إضافية حسب ضروراتها ، و الضرورة تقدر بقدرها كما تقول القاعدة الفقهية.
- إمكانية تقديم إعانات للقطاع الخاص و القطاع العام على حدّ سواء و حسب المهمة المنوطة بكل منهما سواء في المجال الإنتاجي أو الخدمات.
- منع التصرفات والأجرات التي تضيع المال في القطاع العام والقطاع الخاص سواء بحبسه أو سوء اِستثماره ،و الحث على توجيه الاِستثمارات نحو المشروعات ذات الكسب الحلال و الاعتدال في طلب الربح .
- الربحية ليس هدفها العائد الاقتصادي المباشر فحسب بل هناك ربح معنوي اجتماعي كتهذيب المجتمعات والأفراد كما قديكون له عائد أخروي يتمثل في الثواب غدا في الحياة الأخرى.

الهوامش:

1- بيتر هيلروآخرون: الآثار المالية للتخصيصية،ندوة التخصيصية و التصحيحات الهيكلية العربية ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي 1988. ص139

2- جون نيليس، سونيتاكوكيرو :التخصيصية والمؤسسات العامة، الندوة السابقة ،ص80

3- نفس المؤلف ونفس المرجع ،ص89

4 - عوف الكفراوي : الأثار الإقتصادية والإجتماعية للأنفاق العام في الإسلام ،الاسكندرية،مؤسسةشباب الجامعة 1983 ص58

5 - نفس المؤلف الرقابةالمالية في الإسلام ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية 1983

6 - القرشي : الخراج ،تصحيح أحمد شاكر ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت ،دون تاريخ

7 - بوبكر بن أبي الدنيا:القضاء - إ صلاح المال ،درا سة وتحقيق مصطفى مفلح ،دار الوفاء المنصورة 1990

8 - شوقي دنيا : أعلام الإ قتصاد الإسلامي ،مكتبة الخريجي ، الرياض 1404هـ

9 - الدمشقي :الإشارة إلى محاسن التجارة ،مكتبة الكليات الأزهرية ،بدون تاريخ

10 - نفس المؤلف ونفس الرجع

11 - = = =

12 - د/ سيد شوربحي ، الفكر الإقتصادي عند ابن خلدون ،جامعة الإمام محمد بن سعود دون تاريخ.

13 - الغزالي: احياء علوم الدين الجزء الأول ،دون ذكر دار النشر ودون تاريخ.

14 - أخرجه الترمذي وابن ماجة .

15 - ابن تيمية: الحسبة.

16 - الكساني : البدائع الجزء الخامس .

17- د/ أحمد جامع : النظرية الإقتصادية ،الجزء الثاني ،دار النهضة العربية .1976

18- موريس آليه: الشروط النقدية لإقتصاد السوق ، المعهد الإسلامي للبحوث ،البنك الإسلامي للتنمية - جدة - .1993

19- السيوطي :الفتح الكبير ،الجزء الأول ،دون ذكر دار النشر ودون تاريخ .

20- د/حامد دراز الاقتصاد العام ،الدار الجامعية ،بيروت ، ص128 ،.1989

21- المغني ، لابن قدامة الجزء الأول.

22- أبو يوسف ، كتاب الخراج.

23- عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار الجا معات الإسكندرية.

24- ابن ،تيمية ، كتاب الحسبة.

25- رواه مسلم وأبوداود والترميذي وبن ماجة.

البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية

أ / ناجي بن حسين*
أ/ محمد الهادي مباركي•
أ/ عبد الحليم عيساوي•

Résumé :

L'emploi est un domaine de l'économie qui a connue ces derniers temps un profond bouleversement . l'émergence du chômage , et plus récement du chômage de longue durée par son aspect massif est devenue une des préoccupation et inquiètudes majeurs pour très grande majorité d'algériens .

Cet article a pour but d'analyser les causes et les carractéristiques du chômage en Algerie et de critiquer les politiques menés par les gouvernements succisifs pour luter contre ce phénomène qui fragilise l'équilibre socioéconomique du pays .

المقدمة

إن مواجهة أزمة البطالة تعتبر من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل ، هذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه ، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع فقد أكدت دراسة مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي بأن مسألة الفقر في الجزائر ترتبط أولا بالقدرة على الحصول على منصب عمل قبل التركيز على تدهور القدرة الشرائية ، خاصة وأن العاطل عن العمل في الجزائر لا يستفيد من أي تعويض أو حماية اجتماعية كما هو الشأن في بعض البلدان الأخرى.
تهدف هذه الدراسة الإجابة على بعض الأسئلة الجوهرية التي تسمح لنا فهم ظاهرة البطالة وخصائصها في الجزائر ، ثم تقديم بعض الاقتراحات المناسبة قصد مواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية .
تتمثل أهم التساؤلات التي سنجيب عليها فيما يلي :

* أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة .
• أستاذ مكلف بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة .
• أستاذ مكلف بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة .

- ما هي العلاقة السببية الموجودة بين البطالة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية ؟
- ما هي أسباب تنامي ظاهرة البطالة في الجزائر وما هي أهم خصائصها؟
- ما هي الأهداف التنموية الواجب وضعها من أجل تطوير عنصر العمل و الحد من البطالة ؟

أولا : البطالة المفهوم و الأنواع

1 . تعريف البطالة

هناك شرطين أساسيين يجتمعان معا لتعريف العاطل عن العمل وهما :

- أن يكون الشخص قادرا على العمل .
- أن يبحث عن فرصة للعمل .

وتأسيسا على ذلك يجمع الاقتصاديون و الخبراء –حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه كل قادر على العمل ، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى([1]) .وينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب .

2 . أنواع البطالة

يمكن تصنيف البطالة حسب الأنواع التالية ([2])

1. **البطالة الدورية :** ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الرواج و الركود التي تتميز بتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الأعمال التخفيض من الإنفاق الاستثماري وما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ثم تسريح العمال في مرحلة ثانية ، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة .
2. **البطالة الاحتكاكية :** تحدث هذه البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل ، ومن الجلي أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض ، أي انتفاء الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف .
3. **البطالة الهيكلية :** يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل ، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني ، وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه . وقد تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لحدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة أساسا لتغيرات هيكلية في سوق

العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية ، كما أن البطالة الهيكلية ، من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل ومن أمثلة ذلك دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة ، وفي هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية ، وما تتطلبه الوظائف المتاحة من ناحية أخرى .

4. **البطالة السافرة :** يقصد بالبطالة السافرة ، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ،دون جدوى و لهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ، كما أن البطالة السافرة يمكن أن تكون إحتكاكية أو دورية أو هيكلية .

5. **البطالة المقنعة :** تعبر عن تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئ تقريبا ، و بحيث إذا سحبت من مناصب عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض و ينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي .

6. **البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية**

وهناك تصنيف آخر للبطالة حسب إرادة الشخص المتعطل عن العمل وهي البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية ، فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به ، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل ، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن . أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد .

ثانيا : البطالة في الجزائر : أسبابها – نتائجها – طرق معالجتها

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تشهدها اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء غير أن آثارها الاقتصادية و الاجتماعية ليست واحدة ، حيث أنها في كثير من الأحيان تكون لها آثار مدمرة على مستوى النمو الاقتصادي و التماسك الاجتماعي في البلدان النامية .فما هي الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة ،وما هي خصائصها ؟ وما هي الإجراءات و السياسات الحكومية التي تم إعدادها لمواجه هذه المشكلة ؟

1 . تطور البطالة في الجزائر

يمكن معرفة تطور ظاهرة البطالة في الجزائر من خلال تقديم الإحصائيات التالية :

الجدول (1) تطور معدل البطالة في الجزائر

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	12,8	20,7	23,8	23,17	24,36	28,10	27,49	26,41	28,12	29,45

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

يتبن لنا من خلال المعطيات السابقة أن معدل البطالة في الجزائر يشهد تطورا ملحوظا و بوتيرة كبيرة خاصة بعد تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي ، وأصبح معدل البطالة السائد في الجزائر من أعلى مستويات البطالة في العالم إذ بلغ عدد البطالين حوالي 2,8 مليون شخص فتفوق هذه النسبة معدل البطالة السائد غداة الاستقلال مباشرة .

يجب ملاحظة أن الإحصائيات المتوفرة غير مهيكلة بكيفية جيدة تسمح بتحليل دقيق لظاهرة البطالة فإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء هي في غالب الأحيان إحصائيات إجمالية مشتتة ومن الصعب التأكد من صحتها . كما أنّ هناك صور أخرى للبطالة غير مأخوذة بعين الاعتبار في التقديرات الإحصائية مثل العمل المؤقت و العمل الغير مهيكل و العمل المنزلي ، ومنه فيعتقد بعض الإحصائيين أن معدل البطالة الوطني مبالغ فيه بما أن كل هذه الأشكال من العمل التي تتزايد باستمرار بصفة كبيرة لم يتم أخذها بعين الاعتبار . إن هذا التحفظ المسجل حول معدل البطالة في الجزائر لا يعني بأي حال من الأحوال أن المعدل الحقيقي للبطالة بعيد كليا عن هذا المعدل بل إن البطالة في الجزائر هي ظاهرة منتشرة بشكل ملفت للنظر خاصة في أوساط فئة الشباب بداية من العشرية السابقة ،" فبطالة الشباب هي القاعدة و العمل هو الاستثناء في الجزائر ، هذه الوضعية التي قد تستفحل في المستقبل " ([3]).

2 . أسباب البطالة في الجزائر

إن أزمة البطالة في الجزائر ازدادت تفاقما خاصة بعد تطبيق برنامج التثبت الهيكلي الذي حقق العديد من النتائج الإيجابية و السلبية كذلك ، فعلى صعيد الاقتصاد الكلي تم تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى كما تم تخفيض العجز في الميزانية بعد اتباع برنامج صارم في تسيير النفقات العمومية و التحكم في التطور النقدي وتم التحكم في معدل التضخم حيث أصبح في نهاية سنة 2000 في حدود 1% بعد أن بلغ 38,4% في شهر ديسمبر 1994 ([4]) .وبفعل هاتة النتائج تحسنت معدلات النمو الاقتصادي حيث أصبحت تسجل معدلات نمو إيجابية بدءا من سنة 1995 بعد أن كانت معدلات نمو سالبة قبل ذلك . لكن كل هذه النتائج الإيجابية المحققة على مستوى التوازنات الكبرى كانت على حساب التضحية بالجانب

الاجتماعي ويظهر ذلك جليا في تدهور القوة الشرائية وتزايد ملحوظ في معدلات البطالة مما أدى إلى تنامي ظاهرة الفقر وتفشي الآفات الاجتماعية .
كما يمكن إرجاع السبب الرئيسي لزيادة معدلات البطالة إلى انخفاض وتراجع نمو البرامج الاستثمارية الجديدة ، فقد تراجعت نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الخام PIB ، فقد كانت هذه النسبة سنة 1993 تقدر بـ10,7 % وأصبحت 7,3 % في سنة 1994 لتصبح في حدود 4% سنتي 1995 و 1996 .كما أنه وحتى في القطاعات ذات الأولوية كقطاع الري و التربية و السكن فقد عرفت هي أيضا تراجعا في حجم الموارد الموجهة لها فيما بين سنتي 1993 و 1997 فقطاع الري تراجعت ميزانيته من 1,15% من النتاج الداخلي الخام إلى 0,70 % أما قطاع التربية فتراجعت ميزانيته من 0,9 % إلى 0,70 % وعرف قطاع السكن هو أيضا تراجعا في ميزانيته خلال نفس الفترة من 0,45 % إلى 0,38 % .([5])
يمكننا إذن تحديد أهم الأسباب وراء زيادة معدلات البطالة في الجزائر إلى أثار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تم تطبيقه بعد التفاوض مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية بخصوص إعادة جدولة المديونية الخارجية ، ومن بين هذه السياسات التي زادت من البطالة نذكر ما يلي :

- أدى خفض معدل الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم (عدم فتح مناصب عمل جديدة رغم حاجة القطاع إلى أكثر من 20000 معلم في جميع أطوار التعليم) و الصحة و السكن إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات .
- لقد أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة ، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وقطاع المحروقات (الاستكشاف والتنقيب) التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال ، وعلى عمالة مؤقتة أي تسريح عقب انتهاء المشروع.
- إن تدهور المستوى المعيشي الناتج عن ارتفاع مستوى التضخم أدى إلى إحداث كساد واضح في السوق المحلي العام والخاص ، وقد نجم عن ذلك خسائر و إفلاسات ضخمة ، ترتب تسريح أعداد كبيرة من العمالة .
- إن التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية تمهيدا لإنظمامها للمنظمة العالمية للتجارة شجع عمليات استيراد منتجات يتم إنتاجها محليا مما أدى إلى تعريض الصناعة الوطنية إلى منافسة غير متكافئة أمام المنتجات المستوردة ، مما أدى إلى إغلاق و إفلاس كثير من هذه المؤسسات وتسريح عمالها .
- عدم مواءمة النظام التربوي و التكويني لمتطلبات الكفاءة المهنية للاقتصاد الوطني .([6])

- كل الأسباب السابقة لها علاقة مباشرة بتزايد هيكل قوة العمل في الجزائر أي تزايد حجم المجتمع النشيط حيث كان في حدود 5 ملايين سنة 1980 و أصبح في حدود 9 ملايين سنة 1997 ليتجاوز 15 مليون سنة 2000 ([7]) ، كما يتقدم سنويا لسوق العمل ما بين 250000 و 300000 فرد في حين أن توفير مناصب عمل جديدة لم يتجاوز خلال السنوات الأخيرة 150000 منصب سنويا في أحسن الأحوال وهو ما يعني زيادة معدل البطالة من سنة لأخرى .

3 . خصائص البطالة في الجزائر

يمكننا تحديد أهم مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر فيما يلي :

- إن النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب فأكثر من 80 % من العاطلين عن العمل هم أقل من 30 سنة .([8])
- إن ثلثي العاطلين عن العمل لم يسبق لهم العمل أي ليس لهم تجربة مهنية سابقة ، وهذا ما يُصّعب من دمجهم في سوق العمل .
- البطالة تمس أكثر الفئات الغير حاصلة على أي مستوى تكويني ، فأكثر من مليون متعطل عن العمل له مستوى دراسي متوسط و73 % من البطالين ليس لهم أي مستوى تأهيلي .([9])
- إن بطالة حاملي الشهادات الجامعية آخذة في الزيادة من سنة لأخرى فحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد ارتفعت نسبة البطالين من حاملي الشهادات الجامعية من 0,6 % سنة 1995إلى 3,17 % سنة1992 ثم 4,4 % سنة 1995 وتجاوز عددهم في سنة 1997 مائة ألف بطال جامعي مما يشير إلى أن النمط التعليمي لا يتماشى مع مستجدات سوق العمل .إن ظاهرة ارتفاع نسبة العاطلين من المتعلمين

و المهنيين وذوي التخصصات الماهرة ليست بالظاهرة الوطنية بل إنها ظاهرة منتشرة في العديد من البلدان النامية ، ففي تقرير للبنك الدولي أشار فيه إلى أنه في 32 بلد نامي كان هناك أكثر من 2,4 مليون عاطل عن العمل من الذين كانوا يعملون في الوظائف و المهن الفنية و الإدارية العليا ، هذا النوع من العاطلين عادة ما يسعى إلى العمل في خارج البلاد ، الأمر الذي يعتبر هدرا كبيرا في أغلى الموارد البشرية . ([10])

- أصبحت ظاهرة البطالة ظاهرة طويلة الأجل فقد انتقلت مدة البحث عن العمل من 23 شهر سنة 1989 إلى أكثر من 27 شهر سنة 1996 .([11])
- إن ثلث العاطلين عن العمل فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية في إطار ما يعرف بتسريح العمال والإحالة على التقاعد المسبق أو الإحالة على صندوق التأمين على البطالة .([12])
- نلاحظ تزايد ملحوظ للبطالة في صفوف النساء حيث تبلغ نسبته 38% إلى 40 % .

- إن البطالة منتشرة أكثر لدى الفئات الاجتماعية الضعيفة ، حيث تقدر البطالة لدى الفقراء بـ 44 % مما يؤكد على الترابط الوثيق بين ظاهرتي البطالة والفقر (أكثرية البطالين فقراء وأغلب الفقراء عاطلين عن العمل) .
- تتوزع البطالة بشكل غير متوازن داخل الوطن ، فبعض المناطق تعاني أكثر من المناطق الأخرى فولايات كوهران ،مستغانم ،الجزائر ، البليدة ،تيبازة عنابة وقسنطينة تقدر مستويات البطالة فيها بـ10% من المجتمع النشيط وولايات أخرى كولاية الشلف ، تيزي وزو ، برج بوعريريج ، سطيف ، جيجل ، أم البواقي تبسة تعرف معدلات بطالة تفوق 75% من المجتمع النشيط ، في حين أن ولايات أخرى كولاية تلمسان ، تيارت ، تيسمسيلت ، المدية ، الجلفة ، المسيلة ، ميلة وبسكرة تعرف معدلات بطالة تقدر ما بين 60 و75% من المجتمع النشيط .([13])

من خلال عرض أهم خصائص البطالة في الجزائر نتساءل الآن عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لمواجهة هذه المعضلة التي تنخر الاقتصاد الوطني وتهدد الأمن الاجتماعي .

4 .الإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة

إن تفاقم الضغوط الجديدة الناجمة عن استقرار الاقتصاد الكلي وبرنامج التعديل الهيكلي التي تجسدت على الخصوص في ترشيد عدد المستخدمين الناجم عن عملية إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي ، وفي تراجع الاستثمار وإنشاء مناصب الشغل ، فكان من الضروري على الدولة إقامة أجهزة تهدف إلى التقليل من عدد المناصب المفقودة ، وضمان مداخيل بديلة للأجراء الذين سُرحوا لأسباب اقتصادية .

يتكون النظام الوطني لحماية الأجراء من خطر فقدان مناصب عملهم بصفة غير إرادية ولأسباب اقتصادية من عدة أدوات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي نذكر منها ما يلي :

- ❖ جهاز مساعدة ودعم للحفاظ على الشغل وترقيته وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/09 الصادر بتاريخ 26-04-1994 .
- ❖ نظام التقاعد المسبق وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/10 الصادر بتاريخ 26 ماي 1994 .
- ❖ نظام التأمين ضد البطالة الصادر في ماي 1994 يرمي هذا النظام إلى ضمان مدخول مؤقت للأجراء المسرحين في إطار إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي جذريا ، كما يضطلع أيضا بمهمة إعادة إدماج العاطلين عن العمل في الحياة العملية ، ولذلك يعتبر هذا النظام بمثابة الأداة الرئيسية للجهاز الخاص بمرافقة إعادة هيكلة الاقتصاد و التخفيف من آثار التعديل الهيكلي .
- ❖ المشاريع الحكومية لتشغيل الشباب و مرافقتهم على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة .

- ❖ البرنامج الحكومي الخاص بتشجيع انشاء المؤسسات المصغرة .
- ❖ النظام الخاص بالتعاقد بعد التسريح للقيام بأعمال المناولة .

يتبين مما سبق ذكره أن السلطات العمومية اتخذت عدة إجراءات كان القصد منها التخفيف من حدة هذه الظاهرة ، ويمكن تصنيف هذه الإجراءات في شقين أساسين هما الشق الاجتماعي و الشق الاقتصادي .

ففي مجال المعالجة الاجتماعية يمكن إبراز النتائج التالية المتعلقة بتطبيق الأحكام المتعلقة بالحماية الاجتماعية :

جدول رقم (2) تطور إجراءات حماية الأجراء المسرحين من 1994 إلى 1997

	سنة 1994	سنة1995	سنة 1996	سنة1997
عدد المسرحين	2163	46615	19730	95775
التأمين ضد البطالة	1146	34802	12045	80703
التقاعد المسبق	1017	11813	7685	15072

المصدر: تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العامة العاشرة ، أفريل 1998 ، ص ص 59 –60 .

نلاحظ أنه وإلى غاية نهاية سنة 1997 ، وفي إطار 1006 جانبا اجتماعيا ، تم تسريح 164283 عاملا تم التكفل بنسبة 78,3 % منهم في إطار التأمين ضد البطالة و 21,7 % ضمن التقاعد المسبق ، وإلى غاية نهاية فيفري 1998 شمل التسريح لأسباب اقتصادية 178876 عاملا منهم 142514 في إطار التأمين ضد البطالة و36362 في إطار التقاعد المسبق .([14])

تجدر الإشارة إلى أن غالبية العمال المسرحين من القطاع العام منهم 60 % تابعين للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، ويبدو القطاع الخاص غير معني تماما بهذه الأحكام بالرغم من تسجيل عدد هام من المسرحين خارج هذه الأحكام .وفي المقابل تعرف الإدارة التي لا تخضع لهذه الأحكام تجميدا في التوظيف وعدم شغل المناصب المحررة .أما حسب قطاع النشاط ، فيحتل قطاع السكن و الأشغال العمومية نسبة 60,3 % من مجموع العمال المسرحين .وهكذا تم تسريح عدد كبير من العمال – تقدره بعض التصريحات الغير رسمية للنقابة بأكثر من 450000 عامل إلى غاية نهاية سنة 2000 – واللجوء النهائي للجانب الاجتماعي كعلاج لتحسين تسيير

المؤسسات وإنعاشها من جديد ورغم ذلك مازالت العديد من هذه المؤسسات تعاني من تراجع معدل النمو فيها .وعليه لا يمكن القبول بأن سبب ضعف نتائج مؤسساتنا الوطنية هو ضخامة عدد العاملين فقط ، بل إن الخلل يعود في المقام الأول إلى الإطار التنظيمي و التسييري الذي تعمل فيه هذه المؤسسات مما يؤدي إلى فقدان التوازن المالي والمشاكل المتعلقة بالقدرة على التموين المنتظم بالمواد الأولية وقطع الغيار ومدى احترام مقاييس النوعية واحترام المواصفات الإنتاجية ومستويات التأطير و التكوين فيها ...كل هذه العوامل السالفة الذكر يجب التكفل بها في إطار إستراتيجية شاملة ومتكاملة .

أما في مجال المعالجة الاقتصادية يمكن ملاحظة ما يلي :

- 193000 شخص تم تسجيلهم في إطار الشبكة الاجتماعية في سنة1996 بينهم 60% شباب لم يسبق لهم العمل.
- سمح برنامج الأشغال الكبرى خلق أكثر من 108000 منصب عمل منذ انطلاقه في سنة 1994 .
- تم اتخاذ العديد من القرارات الهدف منها تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .([15])
- الدخول في مشاريع شراكة اقتصادية مع الأجانب في عدة قطاعات ساهمت في خلق فرص عمل جديدة تبقى لحد الآن قليلة مقارنة بالحاجات الحقيقية لتوظيف المزيد من العاطلين عن العمل .

نستعرض فيما يلي مشاريع الشراكة خلال الفترة 1993 –1997

جدول (3) مشاريع الشراكة خلال الفترة 1993 –1997 وعلاقتها بالتشغيل

القطاع	الفلاحة	الصناعة	البناء وأشغال عمومية	السياحة	الخدمات	الصحة	التجارة	المجموع
التشغيل	5667	17844	5031	5808	31966	545	173	67034
عدد المشاريع	9	103	22	10	29	2	11	186

Source : N. Benfriha , Les multinationales et la mondialisation , éd Dahleb , Alger , 1999 , P 199 .

ثالثا: الآثار الاقتصادية للبطالة في ظل العولمة

ينجم عن البطالة خسائر جمة يتحملها الاقتصاد الوطني ، فهي كثيرة ومتعددة يأتي في مقدمتها ما تمثله البطالة من إهدار في قيمة العمل البشري ، حيث يخسر البلد قيمة الناتج الذي كان من الممكن للعاطلين إنتاجه في حالة عدم بطالتهم واستخدام لطاقاتهم الإنتاجية ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن ما تقدمه الحكومات من إعانات للبطالين تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة ، وما ينجم عن ذلك من نتائج سلبية ، كما أن زيادة هذه المدفوعات تؤثر سلبا في قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات العامة الضرورية كالتعليم و الصحة و المرافق العامة ...

تعني العولمة تعميم الاقتصاد الحر الليبرالي على مستوى جميع بلدان العالم بما في ذلك فتح الأسواق و حرية انتقال عناصر الإنتاج في ظل الثورة الحالية التي يشهدها عالم الإعلام ووسائل الاتصال .

ففي ظل هذه العولمة المتزايدة ، ومع اضطرار غالبية البلدان النامية لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي ذات التوجه الليبرالي والتي أضعفت من قدرة الدولة سرعان ما وجدت هذه البلاد نفسها وقد انتقلت منها صناعة القرار الاقتصادي من مستواه الوطني إلى مستوى الدائنين و المنظمات الدولية وأصبحت هناك صعوبات تواجهها في فرض سيطرتها الوطنية على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية ، بعد أن أصبحت الأولوية تعطى لمصلحة المنافسة وآليات السوق من خلال خضوع حكومات البلدان النامية لتعليمات المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،فقد نجم عن برامج الخوصصة موجة تسريح هائلة من العمالة ، كما أصبحت عمليات الخوصصة التي تجري الآن على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في الدول النامية وكانت قوة العمل المحلية وما أصابها من بطالة هي أولى ضحايا هذه العولمة.([16])

على أن العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي وضعف موقع البلاد النامية داخله ،قد اقترنت أيضا بتطور آخر يتناقض مع المعنى العام لفكرة العولمة وكان له تأثيرمهم في مشكلة البطالة ألا وهو الصعوبات و القيود التي بدأت تواجه هجرة القوى العاملة من دول الجنوب النامي إلى دول الشمال الصناعي فالعولمة كما تم تعريفها سابقا تعبر عن الحرية الغير مقيدة لانتقال السلع ورؤوس الأموال ، أما حركة انتقال قوة العمل فغير مسموح بها . وتشير بعض التقديرات إلى أنه ترتب على القيود التي تفرضها حكومات البلدان الصناعية على هجرة قوة العمل إليها أن البلاد النامية أصبحت تحرم الآن من دخل لا يقل عن 250 مليار دولار سنويا على الأقل ([17]) .

إن البطالة التي تسببها العولمة للبلدان النامية تتسبب أيضا في إحداث هذه الظاهرة في البلدان الصناعية وذلك من خلال حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشرف عليها الشركات المتعددة الجنسيات وذلك من خلال سعيها وراء تعظيم أرباحها و تقليص التكاليف فتقوم بنقل أعمالها (الصناعات التحولية

و الصناعات المتقادمة تكنولوجيا) إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا التي وفرتها هذه البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

يعتقد الكثير خطأ أن الاستثمارات الأجنبية هي الحل الأمثل لمواجهة أزمة البطالة غير أن الكثير من المؤشرات تفند هذا الإدعاء بل على العكس من ذلك فعمليات الاندماج و التملك التي اتسع انتشارها بين كبريات الشركات العالمية عادة ما ينتج عنها تسريح أعداد معتبرة من العاملين .

فإذا كان انتقال المشروعات و الشركات من الدول الصناعية إلى الخارج يلغي في جميع الأحوال فرص عمل في هذه الدول ، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا فيما إذا كان العمال في الدول التي انتقلت إليها الاستثمارات يستفيدون من هذا الانتقال . فتحت ضغط التكلفة المتزايد على الشركات التي تضع إعادة توزيع فرص العمل القائمة في أولوياتها أكثر من محاولتها لخلق فرص عمل جديدة ، كما أن استخدام إمكانيات الاستثمار في الخارج ، بشكل لم يسبق له مثيل هو السبب في التنافس الحاد لمواقع الدول فيما بينها ، فتقوم بعض الدول بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة و تقوم دول أخرى باستغلال عمالها عن طريق تدني مستويات الأجور فيها ، و في المحصلة النهائية فإن هذا التنافس لا يخدم أحد بل يقود إلى التدهور الاجتماعي و إلى عجز موازنة الدولة . و في سياق اعتبارات اقتصادية شاملة فالاستثمارات الخارجية لا تنتج أية فرص عمل ، و هي ترفع من ضغط التكلفة في جميع أنحاء الكرة الأرضية ، و تقوم إلى الخضوع إلى إجراءات الترشيد و خسارة فرص العمل ، خاصة وأن تقانة الدول الصناعية هي من الأنواع المنتجة جدا ، بحيث أن النمو الاقتصادي يمكن أن تتحقق دائما بعدد متناقص من البشر و كل ذلك بسبب العولمة و تداعياتها . ([18])

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق معدلات نمو إيجابية لا يكفي لحل مشكل البطالة ، كما أن تخفيض معدلات البطالة لا يعني تحسن مستويات وظروف العمل ، بل قد يكون هذا التحسن ناتجا على حساب تدهور ظروف العمل ، فدولة البرتغال مثلا تشهد معدل بطالة لا يتجاوز 4,5 % ولكن عامل من بين ثلاثة عمال يعمل في ظروف سيئة .([19])

ولذلك ورغم المبالغات الشديدة التي يذكرها بعض الاقتصاديين حول علاقة الشركات المتعددة الجنسيات بقضية العمالة وقدرتها على حل مشكلة البطالة ، فإن الواقع يشير إلى نقيض ذلك ، فلو أخذنا بالاعتبار الأرقام المتصلة بأكبر مائتي شركة عالمية ، نجد أنها تمثل ربع النشاط الاقتصادي العالمي ، ومع ذلك فهي لا تستخدم غير 18,8 مليون عامل ، أي أقل من 0,75 من قوة العمل العالمية.([20])

رابعا : الحلول المقترحة للتخفيف من آثار البطالة

من خلال استعرضنا لأهم الأسباب المؤدية لزيادة معدلات البطالة والتعرف على خصائصها يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات قصد التخفيف من حدة ظاهرة البطالة نذكرها فيما يلي :

- يجمع الاقتصاديون على أن مواجهة مشكلة البطالة تتم في المقام الأول من خلال الاستثمار فبدونه فلا وجود للشغل ، غير أننا نؤكد على أن معدلات نمو الاستثمار قد لا يرافقها تطور متناسب معها فيما يتعلق بإنشاء مناصب عمل جديدة وهذا راجع أساسا إلى أن مستوى تطور النمو الديموغرافي وبالتالي المجتمع النشيط قد يفوق مستوى نمو الاستثمار . وقصد تحقيق الاستثمار للأهداف المرجوة منه فمن الضروري تحسين آليات تسيير نفقات الدولة خاصة فيما يتعلق بنفقات التجهيز بهدف توجيهها قصد مساهمتها في زيادة فرص العمل ، ودعم كافة الإجراءات الحافزة للاستثمار وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر حاجة لعنصر العمل .
- إن تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي وتقليص العجز في الميزانية كان له الأثر المباشر على تقليص الإنفاق الحكومي على الاستثمار وما صاحب ذلك من تقلص فرص العمل الجديدة .إن مساهمة ميزانية التجهيز في زيادة العرض الإجمالي للعمل يتطلب تحقيق ثلاثة شروط أساسية هي :

1. الإرادة السياسية وقدرة الدولة على زيادة الموارد الموجهة نحو الاستثمار من أجل تمويل مشاريع جديدة ، وهذا قصد تقليص الإختلالات المتراكمة في بعض القطاعات وزيادة فرص العمل .
2. تحسين وتيرة إنجاز الاستثمارات من أجل زيادة فعاليتها في خلق مناصب عمل جديدة .
3. زيادة مشاركة الجماعات المحلية في تمويل أنشطة الاستثمار وهو ما يتطلب إعادة النظر في مصادر إيراداتها وتحسين الجباية المحلية .

- من الواجب العمل على تدعيم السياسات البديلة للعمل أو ما تعرف بالسياسات الاقتصادية لمواجهة البطالة مثل برامج تشغيل الشباب و البرامج الخاصة للتشغيل ، والعمل الجدي على الانطلاق الفعلي لبرنامج الأشغال الكبرى مما يتطلب إيجاد الآلية التي تسمح بتمويل مثل هذه البرامج الكفيلة بخلق مناصب عمل جديدة .
- تطوير القطاعات ذات الاستعمال الكثيف لعنصر العمل مثل الفلاحة والبناء والسياحة والصناعات التقليدية .
- استغلال حاجات الشغل في القطاعات الاجتماعية : الصحة والتعليم الذي يشكو من نقص عدد المؤطرين .وتجديد خارطة التكوين المهني بما يتماشى والخصوصيات المحلية لكل منطقة .

- يجب العمل على تخفيض التكاليف الغير مباشرة للعمل مما يساعد أرباب العمل الخواص على تشغيل أعداد إضافية من البطالين وبظروف عمل مقبولة .
- الأخذ ببعض التجارب العالمية في مجال التشغيل مثل : تقسيم وقت العمل و تقليص ساعاته و الاعتراف الرسمي بالعمل المنزلي .
- تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسير تداولها لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال ، مع تكيفها المستمر مع ثلاثية التشغيل-التعليم-التكوين.
- التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للبطالين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة .
- من أجل زيادة فرص التوظيف باستمرار ، يتعين إعادة النظر من حين لآخر ، في مكونات سياسات التعليم و التدريب حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة التي تدخل سوق العمل سنويا ومتطلبات هذه السوق .

- تحسين وتطوير الدراسات الإحصائية للقياس والمتابعة الدائم لسوق العمل في جانبي العرض و الطلب (البطالة) وذلك من خلال القيام بتحقيقات ميدانية منتظمة تعتمد نتائجها كقاعدة أساسية لوضع الإستراتيجية الوطنية لمواجه البطالة وتحسين ظروف العمل .

الهوامش

(1) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأطر الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، 226 ، أكتوبر 1997 ، الكويت ، ص 17 .

(2) مقدس المرجع ، ص 28 .

(3) Cherif Chakib , La restructuration industrielle , les cahiers du CREAD , N° 41 , 1997 , p 212 .

(4) الديوان الوطني للإحصاء، جانفي 2001 .

(5) Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage. » Février 1998 ,P 47 .

(6) Forum international sur l'emploi des jeunes , CNES , 15 –16 Janvier 1996 .

(7) Rapport annuel de la banque mondiale , 1997 , p 50 .

(8) Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage. » Février 1998 .

(9) Ibid .

(10) World nations :Report on the world social situation 1993 , New York , P69 .

(11) الديوان الوطني للإحصاء .

(12) Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage. » Février 1998 .

(13) R .Amrani , Le chômage en Algérie Est-ce une fatalité , in L'Economie ,mensuel économique édité par l'agence Algérie Presse service , N°42 Avril 1997 , pp 14 à 20 .

(14) تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العامة العاشرة ، أفريل 1998 ، ص60 .

(15)Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage. » Février 1998 .

(16) تقرير عن التنمية في العالم ، البنك الدولي ، 1996 ، ص 159 .

(17) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير عن التنمية في العالم 1992 ، ص58 .

(18) جيرالد بوكسبرغ ، هارالد كليمانتا ،الكذبات العشر للعولمة بدائل ديكتاتورية السوق ، ترجمة عدنان سليمان ،دار سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ، ص129 .

(19) Alternatives Economiques , revue d'économie , Mai 2000 ,N° 181 ,p 30 .

(20) رمزي زكي ، المرجع السابق ص 509 ، نقلا عن إفتتاحية جريدة لوموند دبلوماتيك في أحد أعدادها الصادرة في يناير 1997 ، ترجمة جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ 31 /97/1 ، ص 27 .

أهم المؤشرات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية لبدان المغرب العربي

ﺳﻮﻧﺲ	ﻓﻴﻨﻴﻘﻴﻮﺭﻳﺪﺯ	ﻓﺭﻨﺴﻴﺔ	ﺍﻟﻴﻤﻦ	ﺍﻟﺠﺰﺍﺋﺮ	ﻟﻴﺒﻴﺎ	ﺍﻟﻤﺆﺷﺮ
164000	1026000	447000	1760000	2382000	2 !ﻟ	ﻫﺠﻢﺳﻜﺎﻥ
			ﻫﻴﺌﺔ ﺍﻟﻤﺆﺷﺮﺍﺕ ﺍﻟﺪﻭﻟﻴﺔ			
9460	2598	27867	5471	30774	ﺩﻭﻻﺭ 2ﻟ	ﻧﺎﺗﺞ ﺍﻟﻤﺤﻠﻲ ﺍﻟﺨﺎﻡ
60.9	2.5	62.4	3.1	12.9	ﺳﻜﺎﻥ/ﻃﺒﻴﺐ2ﻱ	ﻫﻴﺌﺔ ﺍﻟﻤﻤﺮﺿﻴﻦ ﻫﻨﺪﺳﺔ
1.4	2.7	1.8	2.4	2.3	%	ﻣﻌﺪﻝ ﺍﻟﻨﻤﻮ ﺍﻟﺴﻨﻮﻱ 95-2000
2.6	5.5	3.1	3.8	3.8		ﻣﺆﺷﺮ ﺍﻟﺼﺤﺔ ﺍﻟﻌﺎﻡ 95-2000
30	92	51	28	44	%	ﻧﺴﺒﺔ ﺍﻟﺘﻤﺪﺭﺱ 95-2000
69.5	53.5	66.6	70.0	68.9	ﻛﻞ ﺳﻨﺔ ﺑﺑﺰ	ﺍﻟﺘﻮﻗﻊ ﺍﻟﺤﻴﺎﺓ 95-2000
64.8	56.4	55.3	87.1	59.6	%	ﻣﻌﺪﻝ ﺍﻟﺘﻤﺪﺭﺱ
			ﻫﻴﺌﺔ ﺍﻟﻤﺆﺷﺮﺍﺕ ﺍﻟﺴﻮﺳﻴﻮﺛﻘﺎﻓﻴﺔ			
0,703	0,451	0,589	0,760	0,683		ﻣﺆﺷﺮ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ IDH
0,70	0,14	0,48	1,28	0,80	ﻛﻞ !ﻟ 2ﻣﻠﻴﻮﻥ ﻧﺴﻤﺔ	ﻣﻌﺪﻝ ﺍﻟﻮﻓﻴﺎﺕ ﻟﻸﻃﻔﺎﻝ
19,6	47,8	38,9	9,8	22,6	%	ﻧﺴﺒﺔ ﺍﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﺑﻴﻦ ﺍﻟﺮﺟﺎﻝ
40,7	68,6	64,9	33,1	44,3	%	ﻧﺴﺒﺔ ﺍﻟﺒﻄﺎﻟﺔ ﺑﻴﻦ ﺍﻟﻨﺴﺎﺀ
65,8	20,1	38,2	79,1	59,3	%	ﻧﺴﺒﺔ ﺍﻟﺘﻤﺪﺭﺱ ﻟﺪﻯ ﺍﻟﺸﺒﺎﺏ 12-17ﺳﻨﺔ
13,7	3,9	11,3	20,0	13,4	%	ﻧﺴﺒﺔ ﺍﻟﺘﻤﺪﺭﺱ ﻟﺪﻯ ﺍﻟﻔﺘﻴﺎﺕ
0,10	0,22	0,36	0,01	0,01	ﻛﻞ !ﻟ 2ﻣﻠﻴﻮﻥ ﻧﺴﻤﺔ	ﻋﺪﺩ ﺍﻟﺼﺤﻔﻴﻴﻦ ﺍﻟﻤﺴﺠﻠﻴﻦ
720	-	918	26	670	ﻟﻜﻞ/ﻧﻴﺰ	ﻋﺪﺩ ﺍﻟﻌﻨﺎﻭﻳﻦ ﺍﻟﻤﻨﺸﻮﺭﺓ

مؤشرات التنمية البشرية	الوحدة	العالم	البلدان النامية	البلدان الصناعية	البلدان العربية	البلدان الأقل نموا
عدد السكان	مليار نسمة	70927	91795	143387	3953	50448
معدل النمو السنوي 88-98	%	0,7-	2,7	1,7	3,2	4,6
معدل النمو السنوي المتوقع 1999-2015	%	2,0	0,2	3,4	4,1	6,5
عدد السكان المتوقع سنة 2015	مليار نسمة	11832	3305	4792	1563	5404
معدل النمو الديموغرافي	% PIB	11,0	21,4	25,7	19,2	25,8
معدل الوفيات	%	6,0	0,8	2,6	4,0	3,1
نسبة السكان الحضريين	%	523,1	11,5	473,9	0,2	97,8
معدل النمو الحضري السنوي	% PIB	7,1	5,0	5,1	5,1	7,7
معدل النمو الحضري السنوي المتوقع	% PIB	5,3	4,6	4,8	2,2	1,8
الناتج الداخلي الخام	مليار دولار	3700	20687	30665	2589	11078
معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام	%	-	26,1	32,3	24,9	18,8
توزيع الناتج الداخلي الخام						
الناتج الداخلي الخام	مليار دولار	4535	10788	9900	549	8248
الزراعة	%	64,8 الدول الأوروبية 22,1 دول آسيا 14,3 أمريكا	55,0 الدول الأوروبية 21,8 فرنسا 10,4 ألمانيا	64,7 الدول الأوروبية 29,4 فرنسا 20,2 دول أخرى	60,2 الدول الأوروبية 26,9 فرنسا 15,0 ألمانيا	70,2 الدول الأوروبية 25,1 فرنسا 14,8 ألمانيا
الصناعة	مليار دولار	7024	7367	10537	512	6123
الخدمات	%	81,8 الدول الأوروبية 22,1 دول آسيا 16,8 دول أخرى	58,6 الدول الأوروبية 27,2 فرنسا 18,8 ألمانيا	62,7 الدول الأوروبية 14,9 الولايات المتحدة الأمريكية 17,1 دول أخرى	62,7 الدول الأوروبية 18,2 الجزائر 10,0 دول عربية	79,8 الدول الأوروبية 10,6 ألمانيا 2,0 دول عربية
معدل النمو السنوي	PIB %	1,0-	-	0,9-	11,7-	4,2-

Source : L'état du monde 2001 ; Annuaire économique géopolitique mondial : Comprendre le monde d'aujourd'hui , éd : La découverte et syros , Paris 2000 , p:128-129

Difficultés de l'endettement et gestion de la dette : le Maroc à l'heure du partenariat euro-méditerranéen

Améziane FERGUENE [*]
Fatiha MOHSSINE-ABDALI [**]

Résumé

A l'instar de nombreux pays en voie de développement, le Maroc est confronté depuis une vingtaine d'années à de sérieuses difficultés d'endettement. Moyennant l'application de mesures d'ajustement structurel, des rééchelonnements de dettes lui ont été accordés aussi bien dans le cadre du Club de Londres que de Paris. Les limites de cette approche ont exigé du Maroc et de ses créanciers d'explorer d'autres voies ; parmi celles-ci la conversion d'une partie des dettes commerciales en investissements directs est sans doute la plus prometteuse. Dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen lancé à Barcelone en 1995 -et concrétisé au niveau marocain par la signature en 1996 d'un Accord d'Association avec l'U.E.- le Maroc s'efforce de promouvoir une gestion active de la dette fondée, d'une part, sur cette conversion en investissements et, d'autre part, sur un remboursement anticipé des dettes onéreuses grâce à de nouveaux emprunts obtenus à de meilleures conditions. Cette solution qui suppose audace et générosité de la part de l'Europe, jusqu'où est elle appliquée et applicable ? Après une analyse succincte de l'endettement marocain, c'est à cette question que l'article tente d'apporter des éléments de réponse.

Summary

Morrocco has been confronted with serious debt problems over the past 20 years, which is typical of many developing countries. Some debt rescheduling agreements have been implemented, by both the London Club of creditors and the Paris Club, under condition of structural adjustment measures. But the heavy constraints and limitations of this strategy have forced Morroccan authorities and foreign creditors to explore new ways to cope with the debt issue. One such promissing mechanisms is the conversion of some commercial debts into equity as a form of direct

[*] Maître de conférences à l'Université Pierre Mendès France (Grenoble), Chercheur d'IREP-D

[**] Doctorante à l'IREP-D, Université Pierre Mendès France (Grenoble)

investment into private ventures. Within the framework of the Euro-Mediterranean Agreement, established in Barcelona in 1995, and implemented in 1996 with the Association Agreement with the European Union, Morrocco is taking a proactive stand on the debt question. It actively develops the debt/equity conversion mechanisms, and initiates new borrowing procedures to seek better conditions. These steps require both generosity and willingness on the European side. This paper analyzes the issues related to this major step for a new development, by reviewing first the state of the debt question and presenting an assessment of the prospect of the Morrocan debt conversion policy.

Introduction

L'Accord de Partenariat euro-méditerranéen signé à Barcelone, en novembre 1995, entre l'UE et 12 Pays Tiers Méditerranéens (PTM)[1], marque une rupture par rapport aux précédents car il est basé sur les principes de la réciprocité et du partenariat et prévoit la création d'une zone de libre-échange (ZLE) à l'horizon 2010 entre les rives Nord, Sud et Est de la Méditerranée.

L'instauration de cette ZLE représente un enjeu énorme pour les PTM compte tenu du fossé économique qui les sépare des pays de l'UE. Les énormes disparités en termes de PIB par habitant, de revenus et de salaires, et la grande dépendance économique des PTM vis-à-vis de l'UE constituent non pas des obstacles insurmontables, mais du moins de solides barrières à la mise en place d'un partenariat équitable et réussi (Ferguène A., et Mohssine-Abdali F., 1999).

La question de l'endettement est un problème épineux qui risque de compromettre le projet. Avec 200 milliards de dollars de dettes extérieures, les PTM doivent débourser chaque année 17 à 19 milliards pour le service de la dette, alors qu'ils ne reçoivent en moyenne que 2 milliards de l'UE (subventions et prêts de la BEI, Banque Européenne d'investissement). Il est donc indispensable d'envisager des solutions de réduction de la dette et d'entamer au plus tôt des négociations sur son réaménagement. Puisque l'Europe est le principal créditeur, c'est à elle de prendre cette initiative. De plus, selon les statistiques de la Banque mondiale, l'Algérie est le seul PTM

[1] Les PTM - ou encore PSEM, Pays du Sud et de l'Est de la Méditerranée - sont : Algérie, Chypre, Egypte, Israël, Jordanie, Liban, Malte, Maroc, Syrie, Territoires palestiniens autonomes, Tunisie, Turquie.

qui présente un excédent commercial, et seuls l'Algérie et Malte ont des comptes courants à peu près équilibrés. Ceci complique le remboursement de la dette et son éventuelle restructuration. L'exemple de la réduction de la dette des pays d'Amérique latine organisée dans les années 1980-1990 pourrait être utile dans ce contexte.

Cet article porte sur le cas du Maroc et montre que la question du traitement de la dette relève des urgences, d'autant plus que l'engagement du Maroc vis-à-vis de l'espace euro-méditerranéen est un choix irréversible. Un grand décalage existe entre l'ampleur du démantèlement douanier consenti par le Maroc, dans la perspective de la ZLE, et la modicité et la lenteur du processus européen d'aide à la mise à niveau de l'économie marocaine.

Nous nous proposons dans un premier temps de situer l'analyse à l'échelle du Maghreb dans son ensemble et de donner à ce niveau un aperçu succinct du phénomène de l'endettement et de ses conséquences sur le double plan économique et social.

Après un bilan sommaire des performances de l'économie marocaine, nous procéderons à un état des lieux de la dette de ce pays et du poids qu'elle représente. Nous analyserons également la structure de cette dette selon les catégories de créanciers, ainsi que les contraintes économiques et sociales qu'elle implique malgré les mesures de rééchelonnement adoptées.

Enfin, dans un troisième temps, nous passerons en revue les politiques mises en œuvre par le Maroc dans le but d'endiguer d'une manière active son endettement extérieur et nous nous interrogerons sur les actions futures ainsi que sur le rôle que peut jouer l'UE dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen afin de soutenir le Maroc dans cet effort.

I. L'endettement du Maghreb : un aperçu succinct.

Remarquons tout d'abord que le problème de la dette dépasse le cadre marocain et affecte tous les pays en voie de développement (PVD). En 1982, un grand nombre de PVD (le Mexique en tête) se sont retrouvés en défaut de paiement de leur dette extérieure. Du coup, éclatait une crise mondiale du service de la dette. Considérée au départ comme un problème temporaire de

liquidités, cette crise est devenue par la suite un fardeau freinant la croissance économique de nombreux pays.

La dette des PVD est passée de 9 Mds $ en 1955 à 647 Mds $ en 1980, puis à plus de 2 000 Mds $ en 1996[2]. Ces pays remboursent annuellement au titre du service de la dette (intérêts et principal) une somme se situant, ces dernières années, autour de 200 Mds $. De fait, depuis 1983, les flux financiers entre pays riches et pays pauvres se sont inversés : les flux d'argent des pays pauvres vers les pays riches sont depuis cette date supérieurs aux flux en sens inverse. Les transferts nets des PVD vers les pays développés de 1983 à 1993 ont été de l'ordre de 300 Mds $. En Afrique, la dette extérieure se chiffrait à 320 Mds $ fin 1998.

Le FMI a proposé depuis plusieurs années de vendre une partie de ses réserves d'or pour assurer le financement de la Facilité d'Ajustement Structurel Rapide (FASR). En 1994, le G7 a décidé à Naples d'appliquer un taux d'annulation des créances commerciales de 50% aux pays ayant un endettement important. Les institutions internationales ont lancé en 1997 une initiative qui concerne les dettes des 41 pays pauvres les plus endettés (167 Mds $).

Le Maghreb n'est pas épargné par le phénomène de l'endettement. Pour s'équiper, les Etats maghrébins ont dû recourir à des ressources financières extérieures en escomptant une tendance à la hausse de leurs recettes d'exportations. Cependant, les programmes prétendus de développement n'ont pas connu les succès que l'on espérait. En effet, dans une conjoncture de croissance ralentie au niveau tant international que national dans les années soixante-dix, et en absence d'élargissement du marché intérieur, les énormes besoins de financement ont été comblés par l'emprunt interne mais surtout externe, entraînant un endettement sans précédent. L'appréciation du dollar sur les marchés des changes et les taux d'intérêt élevés n'ont pas été non plus étrangers à une telle évolution. Le service et le remboursement de la dette ont engendré des difficultés financières des plus délicates. Les déséquilibres financiers qui en ont résulté ont été tels qu'ils ont gêné le développement des économies nationales concernées.

[2] Banque Mondiale, 1999, Global Development Finance, washington.

Ainsi, dès la fin de la décennie 1970 et le début des années 1980, les pays du Maghreb ont connu une baisse de l'activité économique avec tous les effets qui l'accompagnent sur la population en termes de chômage et de pouvoir d'achat. Ils ont été inexorablement amenés à s'endetter encore plus et à hypothéquer davantage encore leur autonomie en matière de politique économique afin de contrer cet "endettement guillotine". Par ailleurs, éprouvant de plus en plus de difficultés pour rembourser leur dette et remédier à une situation économique dégradée, ils ont eu recours au rééchelonnement, ce qui a impliqué la mise en œuvre, sous la houlette des bailleurs de fonds, de programmes d'ajustement de leurs structures économiques (PAS).

La mise en œuvre de cette politique d'ajustement structurel s'est concrétisée par un renversement des priorités. L'Etat devait d'abord stabiliser et restructurer son économie. Les politiques de stabilisation consistent en une politique monétaire restrictive (augmentation des taux d'intérêt, réduction des apports de crédits, …) et en une politique budgétaire récessive (réduction des services publics, de la fonction publique et privatisation des entreprises publiques). Quant aux politiques de restructuration, elles consistent en politique de marché (levée des contrôles sur les prix et les salaires, suppression des subventions, …) et en une politique commerciale (levée des obstacles aux échanges, promotion des exportations et attraction des investissements extérieurs, …). Or l'application de ces mesures s'est effectuée au prix d'une baisse du niveau de vie, d'une aggravation de la pauvreté et d'une détérioration sérieuse de la situation sociale, ce qui a créé parfois de graves complications politiques.

Presque vingt ans plus tard, le PAS a permis aux pays du Maghreb de rétablir progressivement leurs équilibres macro-économiques et d'entamer un processus de modernisation économique orienté vers une intégration plus poussée dans les rouages et les mécanismes de l'économie mondiale.

Dette extérieure de quelques pays en développement dont ceux du Maghreb
(en millions de $)

	Total de la dette		Total de la dette /PIB (%)		Dette à long terme/ Total de la dette(%)		Distribution de la dette à long terme en %					
							Multilatérale		Bilatérale		Privée	
	1991	1996	1991	1996	1991	1996	1991	1996	1991	1996	1991	1996
Algérie	**28 205**	**33 260**	**64**	**77**	**92**	**93**	**10**	**13**	**14**	**45**	**76**	**42**
Argentine	65 403	93 841	36	32	75	80	11	13	14	13	75	74
Brésil	120 924	179 047	32	24	77	80	12	7	19	12	69	82
Chili	17 947	27 411	55	38	82	75	29	10	7	3	64	87
Egypte	32 606	31 407	92	46	90	92	11	14	72	80	17	5
Gabon	4 223	4 213	87	87	76	92	11	15	68	81	21	4
Jordanie	9 550	8 118	247	114	78	88	12	19	44	57	44	24
Mexique	114 068	157 125	37	49	75	72	18	16	11	10	71	75
Maroc	**21 267**	**21 767**	**80**	**59,1**	**95**	**97**	**26**	**31**	**44**	**42**	**30**	**27**
Tunisie	**8 250**	**9 887**	**66**	**54**	**89**	**90**	**37**	**41**	**43**	**36**	**20**	**24**
Turquie	50 874	79 789	33	43	82	73	24	13	21	13	55	74

Source: Banque Mondiale, World Debt Tables, 1996

On constate donc que, de moyen de financement facilement accessible dans les années 1960, les emprunts sont devenus un poids de plus en plus lourd à porter dans les années 1970, avant de dégénérer en crise au début des années 1980 et d'exiger aujourd'hui une gestion rigoureuse voire périlleuse.

Le développement par l'endettement international entraîne son lot de conséquences et de répercussions néfastes. Parmi celles-ci:

- la dévalorisation du rôle de l'épargne intérieure;
- l'extraversion des économies en développement concernées par l'obligation d'exporter davantage pour rembourser la dette;
- l'abandon accentué de l'agriculture vivrière;
- l'obligation d'importer des technologies inadaptées en raison notamment des prêts liés;
- la dépendance croissante envers les institutions financières internationales;
- la contraction des dépenses sociales : la dette ne freine pas seulement le développement économique mais entrave également le progrès social.

Mais, au-delà de ces aspects relativement connus, le plus alarmant est que la dette a alimenté la corruption, favorisé "la fuite des capitaux", engendré une "nouvelle classe sociale" dont les assises économiques reposent sur des capitaux reliés à la coopération internationale et sur les recettes d'exportation des matières premières, toutes choses qui reviennent à dire que le système de l'aide et de l'endettement a contaminé le champ politique qui, arrosé de l'extérieur, peut se passer de ses bases sociales pour survivre (BICHARA K., 1997).

II. La dette du Maroc : origines économiques, ampleur et … rééchelonnement.

Comme nous l'avons vu en introduction, le problème de la dette remonte aux années 1970. A l'époque, la richesse phosphatière du Maroc passait pour une manne inépuisable (la tonne se négociait en 1975 à 74 $, beaucoup plus chère que le baril de pétrole). Les récoltes agricoles étaient exceptionnelles et provoquaient une euphorie excessive. En plus, sous l'influence du mouvement des non-alignés et de l'idéologie tiers-mondiste, on pensait qu'un Etat ne pouvait être mis en faillite et que, dans le pire des cas, on suspendrait les paiements et les créanciers seraient obligés de désespérer et "d'effacer l'ardoise".

Cependant, à partir de 1978, les cours des phosphates ont beaucoup baissé, et des sécheresses terribles ont frappé le pays. Les créanciers ont contraint le Maroc à une série de rééchelonnements de dettes, puis surtout à un ajustement structurel impopulaire et onéreux.

Sur le plan social, les conséquences ont été fortes : une inflation forte (9.7% en 1978; 6.2% en 1983; et 6.1% en 1995 par exemple), des taux d'intérêt et une pression fiscale parmi les plus élevés du monde etc. D'où un niveau et une qualité de vie en régression, aggravés par une démographie galopante et de nouvelles sécheresses.

Au total, disons que les cinq années "d'inconscience financière" que le Maroc a connues entre1972 et 1977 sont payées au pris fort puisque cela fait vingt ans que le pays rembourse. Et, au prix d'une rigueur égale à celle des deux décennies écoulées, ce n'est qu'à l'horizon 2010 qu'il peut espérer sortir du

tunnel, à condition bien sûr de ne pas retomber dans le "tourbillon de la dette".

Pour rendre compte de cette évolution défavorable, nous allons d'abord rappeler les grandes tendances de l'économie marocaine depuis le début des années soixante jusqu'à 1997, puis dans un deuxième temps, nous analyserons l'ampleur et la structure de la dette du Maroc et, enfin, nous soulignerons les limites des politiques de rééchelonnement suivies pendant les années quatre-vingt et le début des années quatre-vingt-dix.

II.1. Les grandes tendances de l'économie marocaine

Bien qu'on puisse procéder à un découpage plus fin en distinguant des sous-périodes plus homogènes, on peut globalement, repérer trois grandes phases de croissance qui se distinguent nettement aussi bien du point de vue des performances enregistrées qu'en termes d'orientations de la politique économique.

II.1.1. Première phase

La première phase de croissance s'étale sur les deux premières décennies de l'indépendance (1960 et 1970). Le profil de croissance qui s'est singularisé durant les années 1960 par son rythme modéré, avec un taux d'accroissement de la production ne dépassant guère 4% en moyenne annuelle, devait connaître une forte accélération au cours du quinquennat 1973-1977 pour atteindre le taux moyen de 6.7% par an. En définitive - grâce à cette accélération - l'ensemble de la décennie 1970 est caractérisée par un rythme de croissance nettement plus élevé que celui enregistré lors de la décennie précédente, soit 5.6% par an en moyenne.

II.1.2. Seconde phase

La deuxième phase coïncide approximativement avec la période de mise en application du PAS et s'étend sur l'ensemble de la décennie 1980. Ce programme, adopté entre 1980 et 1992, visait principalement le rétablissement des équilibres financiers internes et externes à l'aide de diverses politiques économiques. Sur plan des performances économiques, cette phase a été marquée par un net ralentissement de régime avec un taux de croissance moyen en deçà du plancher de 4% par an. On notera que ce ralentissement a été particulièrement marqué au début de cette phase où le

taux de croissance, ayant subi de fortes baisses dues à des conditions climatiques particulièrement défavorables, s'est établi autour d'une moyenne de 3% par an. La deuxième moitié de la période d'ajustement structurel a cependant connu une certaine amélioration du point de vue des performances économiques globales avec un rythme de croissance atteignant la moyenne de 4.5% durant les années 1986-1990.

II.1.3. Troisième phase

Enfin, la troisième phase est celle qui correspond à la période de l'après-ajustement et couvre à peu près la première moitié de la décennie 90. Cette phase, qui devait consolider les acquis de la période d'ajustement et ouvrir de nouvelles perspectives pour l'économie marocaine, a connu de fortes fluctuations sous l'effet d'une sécheresse récurrente (pratiquement une année sur deux). Les performances économiques ont été en conséquence fortement contrastées : tandis que le taux de croissance moyen au cours des années 1991-1996 est descendu à 2.8% par an, l'inflation a été maîtrisée avec des taux à 1 seul chiffre (3% en 1996 et 1% en 1997) et le déficit budgétaire a été ramené de 12% du PIB en 1980/1982 à moins de 3% en 1996. Toutefois, l'année 1997 s'est achevée sur un déficit des finances publiques de 4.8%

II.1.4. Evolution du PIB

Sur la période 1970-1997, le PIB a enregistré un taux de croissance réel de 4.4% en moyenne annuelle avec une évolution en dents de scie. Ce qui reste faible par rapport aux performances des pays émergents. Sous l'effet des fluctuations à caractère conjoncturel, tant au plan interne qu'externe, mais surtout des orientations de la politique économique, le rythme de croissance a été tout au long de cette période assez irrégulier avec de fréquentes alternances entre les mouvements d'accélération et de décélération. Par exemple, en 1995, très touché par la sécheresse, le Maroc a connu une baisse du PIB supérieure à 6% tandis qu'en 1996, grâce aux abondantes pluies hivernales qui ont favorisé une récolte céréalière record, le PIB a augmenté de 12% environ. En 1997, l'économie marocaine accuse une récession de 2.2% (3.1% hors agriculture).

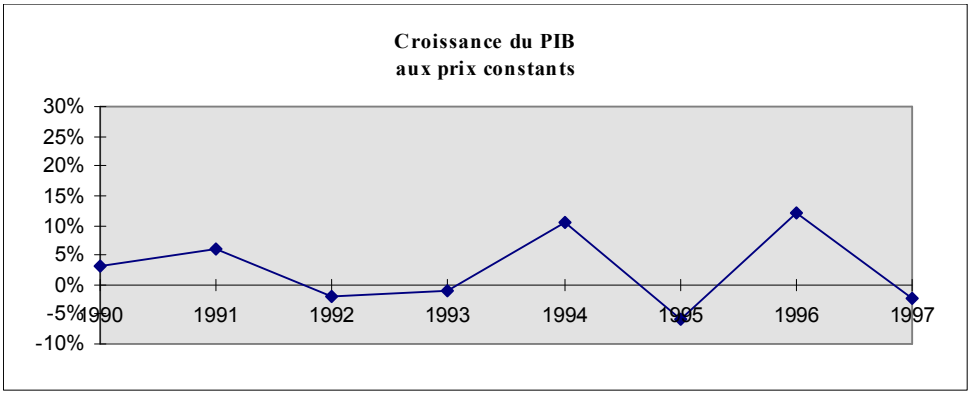

Source: Ministère de l'économie et des finances, 1998

En fait, l'économique marocaine étant basée sur la "manne" agricole, elle s'avère très vulnérable et imprévisible. Son rythme de croissance est irrégulier car il ne dépend pas que des variations des prix des matières premières, mais aussi et très fortement des caprices du ciel et des aléas des conditions climatiques.

II.1.5. Bilan

Globalement, le bilan économique et financier du Maroc au cours de ces dernières années demeure inquiétant et les équilibres macro-économiques restent fragiles. Dans les zones urbaines, le chômage atteint 17% de la population active (300 000 jeunes frappent à la porte du marché du travail chaque année et 700 000 sont actuellement à la recherche d'un emploi). La pauvreté absolue affecte 4 à 5 millions de personnes (sur une population qui va bientôt franchir le cap des 30 millions). Le taux de scolarisation à 6 ans est l'un des plus faibles au Maghreb (7 enfants sur 10 seulement sont scolarisés) et celui de l'analphabétisme des adultes (53%) est parmi les plus élevés du monde.

Si le pays a, pendant des années, été donné en exemple par la Banque Mondiale et le FMI, il se retrouve actuellement dans le collimateur de ces institutions. La raison principale en est l'absence d'une véritable politique économique. La machine économique ne tourne pas convenablement pour créer de nouveaux emplois, la croissance étant insuffisante pour réduire le taux de chômage.

II.2. L'ampleur et la structure de la dette du Maroc

Aujourd'hui, l'économie marocaine souffre de faiblesses structurelles : un budget dont l'essentiel des ressources va au fonctionnement et au remboursement de la dette, un marché du travail rigide et des indicateurs sociaux médiocres voire très médiocres. Deux contraintes principales pèsent sur la politique budgétaire du Maroc : le déficit social et le remboursement de la dette. Ces deux contraintes sont liées dans la mesure où, pour réduire le poids de la dette, L'Etat doit rembourser la dette publique et veiller en même temps à ramener le déficit budgétaire à un taux acceptable.

II.2.1. La dette en chiffres

En fait, le handicap de l'économie marocaine reste le poids excessivement lourd de sa dette extérieure. Malgré les dix ans d'ajustement structurel, cette dette reste une charge qui pénalise très fortement les objectifs de croissance du pays et affecte son équilibre macro-économique. La dette extérieure atteint en 1998 presque 19 Mds $, ce qui représente près de 52,7% du PIB. Le service de cette dette, quant à lui, représente plus de 31% des recettes d'exportation. Le remboursement de la dette publique mobilise quasiment 31% de l'ensemble des recettes budgétaires engrangées par l'Etat, dans le même temps que 52% de ces mêmes recettes vont aux dépenses de fonctionnement et 15% seulement pour l'équipement. Autant dire que la dette reste encore un énorme frein qui bloque la machine économique. Le social, non plus, n'est pas épargné. Les charges au titre de la dette extérieure publique sont à peu près du même montant que l'ensemble des dépenses d'investissement de l'Etat, soit environ 2 Mds $ par an qui s'évanouissent ainsi dans les circuits financiers internationaux au détriment du développement.

Ainsi, sur un budget de 100 Mds de dirhams[3], l'équation est simple : une fois payés le service de la dette et les rémunérations des fonctionnaires, il ne reste presque plus rien pour les investissements publics nécessaires, les profondes réformes et les nombreux chantiers en attente depuis des années (santé, éducation, logement, ...). Les déficits sociaux restent énormes en matière de santé et d'éducation. D'autant que les ressources douanières du Maroc vont tendre à diminuer une fois l'Accord d'Association avec l'UE entré en vigueur (entrée prévue pour mars 2000).

[3] A l'heure actuelle 1 dirham (Dh.) = 0,6488F.F. (ce qui se traduit par 10,11 Dh. pour 1 euro)

L'évolution en volume de la dette et l'importance de son service sont des indices révélateurs de la gravité du problème. Cette évolution renvoie au phénomène de l'endettement en tant que processus cumulatif. L'amortissement de la dette risque d'entretenir l'endettement par le recours à des emprunts nouveaux pour payer les anciens.

Depuis 1992, dernière année de la période du rééchelonnement et du programme du FMI, l'encours de la dette du Maroc s'est quelque peu stabilisé et a connu une évolution constante en valeur absolue. Mais c'est par rapport aux grandeurs économiques essentielles qu'il faudrait apprécier son importance. On notera que son pourcentage par rapport au PIB s'était envolé dans les années quatre-vingt atteignant un record en 1987 lorsque la dette du Maroc a représenté 128% du PIB. En 1997, elle s'est élevée à 18,983 Mds $, soit 58,3% du PIB. Son service engloutissait la même année 31% des recettes d'exportations. Ce qui est lourd comparé à d'autres pays, comme le Mexique (26.5%) ou l'Argentine (23.5%). En 1998, le taux d'endettement a encore baissé pour se situer au niveau de 52.7 % et, selon les estimations du ministère de la Prévision Economique et du Plan, il devrait continuer à baisser pour se situer à 34,5% du PIB en 2003. Cette baisse de presque 20 points permettra de dégager un gain proportionnel au budget de l'Etat (un gain de 18 millions de Dirhams dans cinq ans). Les intérêts au titre de la dette extérieure connaîtraient, eux, une baisse de 2,4% par an en valeur. Le service total de la dette extérieure (intérêt plus principal) ne représenterait, ainsi, que 21,6% des recettes d'exportation de biens et services en 2003, contre 31,4% en 1998.

La part du service de la dette publique (intérêts + amortissements) a augmenté en proportion des recettes ordinaires de l'Etat de 12.8% en 1980 à 25.6% en 1996/1997 et à 29.2% en 1997/1998, en raison notamment du remboursement par anticipation d'un prêt onéreux de la BAD et d'Eximbank Japon. Il faut signaler que ce ratio a atteint des niveaux très élevés entre 1985 et 1991, soit environ 31% en 1990. Ces dépenses constituent un lourd fardeau qui grève la capacité de financement de L'Etat. A titre d'exemple, la réduction du déficit budgétaire en dessous de 3% du PIB aurait des répercussions appréciables sur le taux d'endettement total du Trésor (i.e. endettement externe et interne) qui s'établirait, en pourcentage du PIB, au terme de l'exercice 1999-2000, à 73,1% contre 74,5% en juin 1999 et 76,2% à la fin de l'année fiscale 1997-1998.

Evolution de la dette extérieure totale (1975-1997)

Année	1975	1980	1985	1987	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Dette En millions $	2 353	9 710	15 753	19 800	23 524	21 267	21 305	20 783	21 712	23 006	21 168	18 983
% PNB	26.2%	53.3%	122.4 %	128%	97.1%	80%	71.2%	57.8%	48.8%	69.9%	59.1%	58.3%

Source : Banque Mondiale, 1999. Global Development Finance, washington

Quant à l'encours de la dette publique intérieure, il a pris de plus en plus d'ampleur. Il se situe en 1997 à 39% du PIB contre 14% en 1980 et 18% en 1983. Cette dette permet de couvrir le déficit budgétaire. La dette publique globale (c'est à dire les dettes intérieure et extérieure publiques + la dette extérieure privée garantie par l'Etat marocain) s'élève à 97.3% du PIB en 1997 contre 105.5% en 1995.

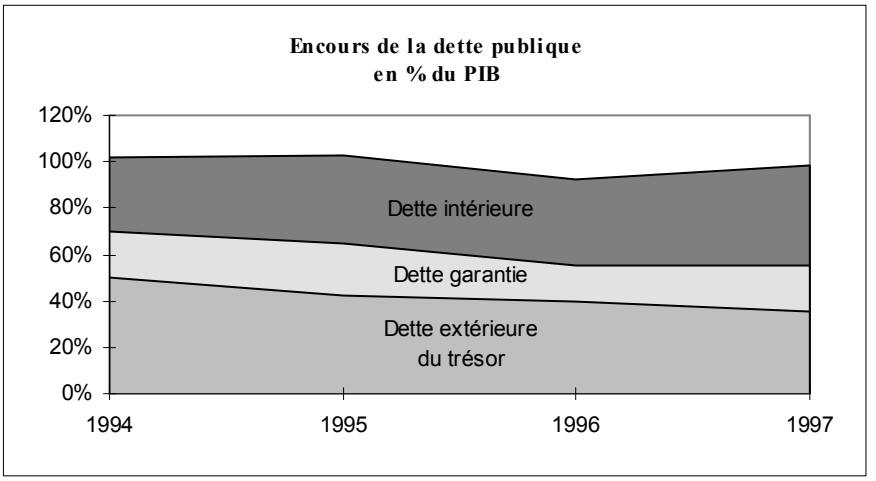

Source: Ministère marocain de l'économie et des finances, 1998, Rabat.

II.2.2. Les créanciers du Maroc[4]

Remarquons d'abord qu'en 1996 près de 97.25% de la dette marocaine est à long terme (contre 2.75% à court terme), tandis que 73% est de source publique contre 27% de source privée (autrement dit l'endettement international du Maroc est à 73% le fait de l'Etat marocain).

Composition de la dette marocaine 1996 selon les bailleurs de fonds. (en millions de $)

	1996	
BIRD	3 732	17,15%
IDA	32	0,15%
FMI	3	0,01%
Autres sources multilatérales	2 765	12,70%
Sources bilatérales	8 840	40,61%
Privée	5 795	26,62%
Court terme	598	2,75%
Total	21 767	100,00%

Source: Banque Mondiale, 1998

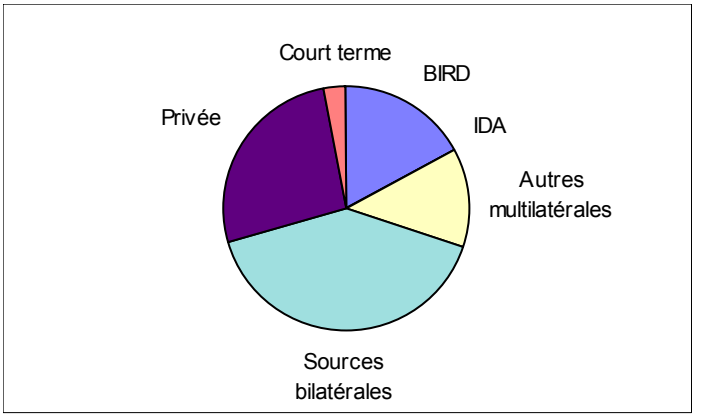

En 1997, la répartition de la dette extérieure marocaine est grosso modo la suivante :

- Club de Paris : 50% (dont 17% France, 7.5% Etats-Unis et 6.8% Espagne),
- Institutions internationales : 30% (dont Banque Mondiale 22%),

[4] Voir annexe1

- Banques commerciales : 15%,
- Autres : 5%

On voit que l'UE reste la principale zone créancière. Avec un montant de 7 Mds $, elle représente 36% de la dette totale dont le quart est à taux onéreux. Si on considère les pays, la France arrive en tête des pays pourvoyeurs des prêts publics, après la Banque mondiale, loin devant les Etats-Unis ou l'Espagne. La dette à l'égard de la France représente 17% de l'endettement extérieur du Maroc en 1997, soit environ 17 Mds de F. En fait, elle représente 25% de ses charges annuelles, ayant été contractée à des taux d'intérêt élevés.

La France est donc le premier créancier de son voisin du Sud. Or, elle est également le partenaire privilégié du Maroc et occupe incontestablement une position dominante dans ses relations extérieures : premier fournisseur (21% des importations), premier client (26,9% des exportations), premier investisseur étranger (22% des total des flux d'investissement sur les dix années 1988-1997). Ainsi, on constate depuis plusieurs années que les flux financiers nets se sont inversés au profit de la France.

En mai 1999, le Maroc a présenté à la Banque Mondiale un Programme de réformes économiques et sociales (PRES) en vue de bénéficier d'un prêt de 250 millions de dollars. Cette initiative s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre d'une politique visant une croissance économique élevée, durable, génératrice d'emplois nouveaux. Les composantes essentielles de cette politique sont développées actuellement dans le cadre du Plan quinquennal 1999-2003 censé marquer l'engagement du Maroc sur des objectifs de progrès économique et sa mobilisation pour une croissance annuelle de 6% : taux nécessaire à la résorption significative du chômage dont souffre le Maroc.

Avec plus de 10% du total des engagements cumulés, le Maroc est le principal bénéficiaire parmi les treize pays africains qui, grâce à leur solvabilité, bénéficient du concours du Groupe de la Banque Africaine de Développement (BAD). Le Maroc est l'un des principaux actionnaires et clients de la BAD. Il détient 3,7% du capital. En 1998, les engagements de prêts cumulés en faveur du Maroc se chiffraient à 3,8 milliards de dollars. Près du quart des engagements cumulés de la Banque a été consacré au secteur agricole et au renforcement de la sécurité alimentaire. Les

interventions de la BAD dans ce secteur sont axées sur la lutte contre la pauvreté considérée comme un phénomène essentiellement rural.

Avec le financement d'une soixantaine de projets, la BAD est, avec la Banque mondiale et la France, un des principaux bailleurs de fonds du Maroc. Durant les deux dernières années, la BAD a participé au financement d'un projet de développement de l'épargne dont le montant total s'élève à 600 millions de dollars, un projet de réfection des chemins de fer, un projet d'ajustement du secteur des télécommunications, en plus de l'approbation, en décembre dernier, d'un important programme de réformes économiques et sociales.

Soulignons que la BAD est impliquée également dans le secteur de la pêche. Elle est aussi intéressée par l'investissement dans les agro-industries de traitement du poisson et des produits dérivés et ce, par des lignes de crédit à la pêche artisanale. Elle accorde une attention toute particulière au rôle des femmes dans la transformation et la commercialisation ; enfin elle soutient les institutions associées à la recherche sur l'aquaculture, la vulgarisation, l'apport d'intrants et la distribution dans les zones qui offrent un haut potentiel en la matière. Cette stratégie ne concerne pas uniquement le Maroc mais l'ensemble des pays africains intéressés.

II.3. Les politiques de rééchelonnement

Même si le poids de la dette a été réduit ces dernières années en pourcentage du PIB, il reste malgré tout l'une des préoccupations majeures des pouvoirs publics marocains. Jusqu'en 1992, il y a eu le recours au rééchelonnement de la dette. Ce mécanisme a pour but de redéfinir les modalités de remboursement en accordant au pays débiteur de nouveaux termes de remboursement. C'est une modification de l'échéancier sans modification du montant total de la dette. Ainsi, L'Etat débiteur peut profiter du report des paiements pour réorganiser ses positions financières et développer ses exportations.

Mais le rééchelonnement n'est pas seulement conçu pour alléger la situation financière des débiteurs. Il vise également et surtout à défendre le système financier international, donc à sauvegarder les intérêts des créanciers, notamment les banques. Car sans ce procédé, celles-ci risquent la faillite et le

système financier international l'effondrement. Le rééchelonnement ne se traduit donc pas précisément en remises de dette mais simplement en ajournement du paiement.

Le rééchelonnement n'est accordé que moyennant l'application du PAS; celui-ci doit faire l'objet d'un accord entre le pays endetté et le FMI. En l'absence de ce programme, les négociations dans le cadre du Club de Paris et du Club de Londres ne peuvent avoir lieu.

Durant la période 1983-1992, le Maroc a signé neuf accords de rééchelonnement de sa dette. Celle-ci a été rééchelonnée six fois avec le Club de Paris pour un montant de 6.7 Mds $. Les créanciers du Club de Londres ont aussi rééchelonné trois dettes marocaines (1986-1990) pour un montant de 3.2 Mds $. De plus, l'Arabie Saoudite a décidé d'annuler la dette de 1991, soit quelques 2.7 Mds $. Depuis 1992, la dette des deux premiers rééchelonnements du Club de Paris ont été entièrement remboursés.

Cependant, les problèmes d'endettement sont trop complexes pour qu'on puisse les résoudre par le rééchelonnement. La crise de l'endettement résulte de la mise en place d'une mauvaise politique financière et économique alors que le rééchelonnement, lui, a pour but de calmer cette crise et non d'y apporter une solution radicale. C'est la raison pour laquelle les plans de redressement ont trop souvent pour résultat d'accroître le chômage, la pauvreté… dans les pays concernés. Les programmes du FMI ont même parfois abouti à aggraver les déséquilibres financiers. En effet, les programmes appliqués aux différents pays endettés insistent sur deux objectifs:

- la libéralisation du commerce extérieur qui implique l'allégement maximal des droits de douane;
- la lutte contre les déficits budgétaire et commercial.

Or ces deux objectifs deviennent contradictoires dès qu'on les applique aux finances des PVD dont les structures sont totalement différentes de celles des pays industrialisés.

III. Vers une gestion active et efficace de la dette

On voit donc qu'il est devenu urgent pour le Maroc de réduire le montant de sa dette extérieure et de résoudre ce lancinant problème qui grève

lourdement ses finances publiques. Il est temps de sortir d'une économie d'endettement dévoreuse de ressources pour passer à une économie de croissance et de développement, seule à même de permettre de s'attaquer aux nombreux chantiers sociaux en attente. Pour traiter cette question de la gestion de la dette, nous allons d'abord évoquer les solutions globales envisagées et/ou adoptées, puis nous allons nous arrêter sur l'exemple de la dette française reconvertie (en partie) en investissements et, enfin, nous indiquerons quelles sont à notre avis les solutions d'avenir.

III.1. Les solutions globales préconisées et/ou adoptées

Pour alléger le fardeau de l'endettement, s'impose une politique économique susceptible d'accroître les ressources financières internes ainsi qu'un saut qualitatif dans la gestion de la dette. Cependant, une "gestion active" de celle-ci exige le soutien des principaux créanciers ainsi qu'une évolution des positions du Club de Paris. Les pays occidentaux ont, eux aussi, intérêt à accepter un traitement à la fois politique et dynamique de la dette. Faire la sourde oreille risquerait de mener le Maroc à terme à rééchelonner une nouvelle fois avec les conséquences sociales terribles que l'on sait.

Certes, le Maroc a mené une politique qui a permis d'abaisser le taux de l'endettement de 128% du PIB en 1987 à 52,7% en 1998, et il est déterminé à poursuivre la réduction de la dette en jouant actuellement sur plusieurs formules et en explorant d'autres pistes. La première consiste dans le **déplafonnement** : Il s'agit de plaider auprès du Club de Paris - gestionnaire de la dette publique - la levée du plafond de 20% du montant des dettes commerciales susceptibles d'être converties en prises de participations dans les entreprises marocaines.

Sur proposition de la France, le sommet des pays membres du G7 réuni à Cologne en Allemagne (juin 1997), a accordé une attention spécifique aux 41 pays pauvres très endettés (PPTE) dont l'endettement est considéré comme "insupportable", selon les critères du programme de la Banque mondiale, et qui représente quelques 167 Md $. La solution consiste à supprimer en totalité le service de la dette sur une génération (soit sur trente ans) au titre de l'aide publique au développement et à ne plus leur accorder que des dons. Mais pour annuler le service de la dette, deux conditions sont requises. Il faut qu'il y ait d'abord une approche équitable impliquant un partage juste du

fardeau entre créanciers du Club de Paris et institutions financières internationales, mais aussi entre créanciers bilatéraux eux-mêmes. Un tel partage prenant en compte le niveau de revenu de chaque pays du G7, est indispensable afin que la charge des nouveaux efforts exceptionnels consentis en faveur des pays les plus pauvres ne soit pas supportée exclusivement ou essentiellement par les pays qui ont apporté dans le passé les soutiens financiers les plus importants. Ensuite, et c'est la deuxième condition, les ressources ainsi dégagées doivent servir à soutenir de vrais projets de développement[5].

S'agissant des pays dits à revenus intermédiaires non éligibles à des réductions de dettes, comme le Maroc, il est également devenu impératif de repenser les conditions d'allégement de la dette. Par exemple, le Maroc a déjà épuisé le seuil actuel de transformation de la dette en investissements et bute sur le plafond fixé à 20 % par le Club de Paris.

Des propositions sont formulées dans ce sens où il s'agira **de relever ce plafond** incompressible pour passer à 30 ou 50% du montant de la dette convertible en investissements. La France et l'Espagne qui appuient le Maroc dans cette démarche, tentent d'attirer l'attention de leurs partenaires au sein du Club de Paris sur la question de l'endettement des pays à revenus intermédiaires rencontrant des difficultés lourdes et handicapantes. Toutefois, la réalisation jusqu'au bout d'une telle volonté est tributaire, d'une part, du consentement des autres créanciers et, d'autre part, de la capacité du Maroc à absorber un tel volume de conversion de dettes en investissements[6].

Une seconde solution consiste à effectuer **des remboursements par anticipation**. En fait, une grande partie de la dette rééchelonnée dans les années 1980 a été contractée dans une période d'argent cher et à des taux d'intérêt fixes et onéreux (à 8% voire 10% ou 11% contre 5 à 6% actuellement). Or, aujourd'hui, on est dans une période de taux d'intérêt relativement bas. La solution consisterait ainsi à racheter la dette onéreuse, payer par anticipation en renégociant à la baisse les taux auxquels le Maroc

[5] Une deuxième catégorie de pays, confrontés à un endettement important, se verraient pour leur part appliquer un taux d'annulation de leurs créances commerciales de 67%, au lieu de 50% actuellement.

[6] Notons que récemment, le club de Paris a porté à 30% le plafond de conversion des dettes commerciales en investissements (et non plus 20% seulement comme cela était le cas jusque là).

avait souscrit ses emprunts afin de les remplacer par des créances à de meilleures conditions. Naturellement, l'idéal est de ne plus s'endetter vis-à-vis de l'extérieur sauf pour refinancer à un taux très intéressant une partie de la dette rééchelonnée.

Par exemple, en février 1997, et après une absence de quatorze ans, les bons résultats macro-économiques ont permis au Maroc d'effectuer son retour sur le marché international des capitaux pour lancer des emprunts à des taux favorables. Il a pu ainsi lever, à des conditions intéressantes, un emprunt de 260M$ auprès d'un consortium bancaire (120 M $ à la Banque Africaine de Développement et 140 M $ à l'Eximbank japonaise) qu'il a affecté à un règlement anticipé d'une partie de sa dette la plus onéreuse. En fait, depuis 1983, et en raison des cycles de rééchelonnements, le Maroc n'avait plus levé de capitaux sur le marché international et se contentait de se tourner vers le marché intérieur pour financer ses déficits : solution efficace mais plus coûteuse que le recours au marché international.

On remarque d'ailleurs que, depuis 1991, la cotation de la dette marocaine sur le marché secondaire augmente (elle est passée de 50% à 95% en 1997). Ce qui montre qu'elle est une valeur intéressante et qu'elle gagne en crédibilité de remboursement. La notation par les deux agences internationales de notation, Moody's et Standard & Poors, même si elle n'a pas permis au Maroc d'accéder à "l'investment grade", a souligné la capacité du Maroc à payer ses dettes. En 1995, on lui a attribué une note égale à celle de l'Argentine et du Brésil. Et, en 1996, on a estimé que les ratios de solvabilité et de liquidité permettaient au Maroc de se placer dans la catégorie de crédit où se trouvent la Turquie, Le Mexique ou les Philippines.

Une autre voie novatrice consiste en des **allégements supplémentaires**. Les créanciers effacent une partie de l'ardoise ou bien convertissent la dette en investissements publics ou privés. En contre-partie, le Maroc met en œuvre un certain nombre de projets d'intérêt commun. Ceci a pour effet d'alléger sensiblement l'endettement tout en canalisant vers le pays des investissements porteurs de développement.

Le problème est que les banques internationales privées créancières du Maroc, qui détiennent une grande partie de la dette marocaine, refusent ce type d'allégements. Le Maroc ne peut donc, actuellement, négocier les

meilleures possibilités d'effacement et d'allégement de ses dettes qu'auprès des créanciers publics réunis au sein du Club de Paris.

III.2. Un bon exemple : la dette française et sa reconversion en investissements

En 1996, une nouvelle impulsion a été donnée aux relations financières bilatérales franco-marocaines avec la mise en place d'un éventail de facilités (ristournes, reconversions, lignes de crédit) pour alléger la dette du Maroc. Un accord a ainsi été ratifié le 26 décembre 1996 permettant de mettre en œuvre les dispositions du procès-verbal agréé du Club de Paris du 27 février 1992. Cet accord, portant sur un total de 1 Md de F, a permis d'annuler une dette de 400 M de F et de procéder à des appels d'offre pour l'achat de 600 M de F de créances françaises sur le Maroc.

Le produit de l'annulation des 400 M de F a été intégralement affecté à la réalisation de projets d'infrastructures économiques et sociales dans les provinces du Nord. Les dossiers éligibles concernaient des opérations en capital destinées à financer un projet nouveau, l'extension d'une activité existante ou des prises de participation dans des entreprises marocaines dans le cadre de la privatisation.

L'ensemble de ces opérations a permis de faciliter pour le Maroc le développement de cette formule avec d'autres partenaires : l'Espagne, l'Italie et il est en passe de l'être avec les Etats-Unis, l'Autriche et l'Allemagne. Par exemple, l'Espagne, dont les créances s'élèvent à 1.3 Mds $, a accepté de suivre le même mécanisme. En 1996, un premier accord a permis de convertir 50 M $, tranche visant essentiellement les projets de développement du tissu industriel du nord marocain.

En octobre 1997, la France et le Maroc ont également signé un second accord de conversion de dettes en investissements portant sur un montant de 1.4 Md de F supplémentaires. Ce montant devait constituer une aubaine pour de nombreuses entreprises françaises leur permettant de financer leurs investissements au Maroc à travers le rachat de créances du Trésor français. Sur cette nouvelle tranche, près de 700 MF sont engagés et 130 MF conclus. Pour l'instant, seule un faible partie (400 MF) a été utilisée pour faciliter les investissements privés. Le milliard restant sera consacré à de grands travaux

comme le nouveau port atlantique de Tanger (projet colossal évalué à 200 Mds de F), la rocade méditerranéenne qui doit relier l'Est à l'Ouest (de Tanger à Oujda), la centrale thermique de Tahadart, produit d'une convention entre l'Office National d'Electricité (ONE) et EDF ou la centrale éolienne d'Al Koudia (près de Tétouan), la plus grande d'Afrique et dont le coût est estimé à 300 Mds de F.

Rappelons qu'il y avait un butoir constitué par la limite fixée par le Club de Paris à 20% de l'encours total de la dette commerciale qui étaient susceptibles d'être reconvertis en investissements. En effet, aux termes de la réglementation européenne, la France ne pouvait aller plus loin pour soutenir d'une manière accrue le Maroc dans cet épineux dossier de la dette. Elle avait déjà fait le maximum autorisé dans ce domaine, car ces 20% (environ 3.5 Mds de F) étaient quasiment consommés et étaient à l'origine de la mise en œuvre de 33 projets qui ont contribué à doper les investissements français au Maroc en 1997. Néanmoins, le Maroc n'a cessé de plaider et de presser la France de poursuivre ses efforts et surtout d'intervenir auprès de Bruxelles afin que ce plafond autorisé des conversions possibles passe à 30% des montants en jeu (ce qui a été acquis récemment comme indiqué ci-dessus). Etant le principal créancier, la France était le pays le mieux placé pour convaincre ses partenaires de relever le plafond autorisé (ce qu'elle a effectivement fait) et elle reste aujourd'hui le pays le mieux placé pour appuyer les démarches du Maroc en vue de son intégration comme partenaire associé de l'UE.

En définitive, ce sont 4.2 Mds de F de moyens supplémentaires qui ont été dégagés par la France en faveur du Maroc tout au long de ces quatre dernières années. Récemment, le Maroc a obtenu un rehaussement d'un milliard du plafond autorisé pour les conversions de dettes en investissements. Un milliard de F pour le refinancement de la dette marocaine a été dégagé sur les ressources de l'agence française de développement (AFD), qui a accordé, en outre, une ligne de crédit supplémentaire d'un milliard de F. Cette ligne a été ouverte pour financer des projets de développement rural notamment et pour la "mise à niveau" des PME-PMI marocaines, qui seront confrontées dans les prochaines années à la rude concurrence européenne dans le cadre de la ZLE euro-méditerranéenne. A la marge, la Coface (assurance-crédit extérieur) a mis à la disposition des importateurs marocains 2.5 Mds de crédits "cofacés", ouverts en 1998 par la France.

Le champ d'application de ces opérations est large et les modalités techniques simplifiées. Certaines sommes ont été mises à la disposition des entreprises privées marocaines pour les aider à se restructurer. D'autres ont eu pour but de renforcer les entreprises françaises déjà installées au Maroc et d'attirer de nouvelles. En fait, même s'il commence à souffrir de la concurrence des pays d'Asie pour le coût de la main-d'œuvre salariée, le Maroc reste relativement attractif. Les entreprises françaises qui s'y sont délocalisées contribuent depuis des années à alimenter un courant d'affaires continu entre les deux pays, qui s'appuie aussi sur la présence d'une forte communauté marocaine en France (700 000 personnes) et de nombreux ressortissants français au Maroc (28 000). Près de 800 entreprises françaises sont installées au Maroc, dont 450 filiales, représentant 15 des 20 premiers groupes français, et 300 joint-ventures. Elles génèrent 3% de l'emploi total marocain, ce qui représente 60 000 salariés. La France reste donc le premier investisseur au Maroc, malgré un "déclassement" à la cinquième place en 1997, dû à des implications exceptionnelles (et sans doute non-récurrentes) des Etats-Unis, de la Suède, de l'Allemagne et du Japon dans de "grands projets".

Ce processus entamé par la France et l'Espagne, partenaires traditionnels du Maroc, vient en mars 1999 de connaître une avancée notable avec la décision italienne de procéder à une reconversion d'une partie de sa créance sur le Maroc, soit 100 millions de dollars sur un total de 327 millions de dollars.

La transformation de cette partie de la dette vis-à-vis de l'Italie en investissements concerne des projets publics, aussi bien dans le secteur économique et social que dans les projets liés à la protection de l'environnement, ou encore à caractère commercial. Outre la question de la dette qui connaît ainsi une évolution favorable au Maroc, l'Italie a signifié son intérêt de partenaire en accordant un don financier pour soutenir la PME et en octroyant un prêt à des conditions que l'on juge autrement plus favorables que par le passé. Destiné également à la PME, ce prêt d'un montant de 165 millions de dirhams (environ 16,5 millions de dollars) est remboursable sur une période de 30 ans, avec un délai de grâce de 12 ans et supporte un taux d'intérêt de 1% seulement. L'objectif assigné à ce prêt est la création de sociétés mixtes, support d'un transfert de technologies italiennes et notamment (souci d'environnement oblige !), des technologies propres et non polluantes. La structure des exportations italiennes, lors des

trois dernières années, montre en effet que la technologie italienne est présente dans des secteurs à "fort taux de pollution", à savoir les tanneries, le secteur du cuir et de la maroquinerie, en passant par les activités liées au secteur de production des chaussures.

La prise de conscience de la nécessité d'une plus grande maîtrise des industries polluantes et d'une meilleure protection de l'environnement explique cet engagement à consacrer une partie de la dette reconvertie à la question écologique. Tout comme elle explique la nécessité d'investir dans des technologies propres, mises en relief par le lien qui est ainsi fait avec le transfert de technologie (italienne en l'occurrence).

Cependant, ce ballon d'oxygène, s'il permet au Maroc de souffler un peu, doit s'inscrire dans une volonté stratégique à long terme. Le Maroc souhaite devenir le champ d'expérimentation d'un nouveau partenariat euro-méditerranéen sur les plans politique, économique et stratégique. Il ne dissimule pas ses craintes que, sous l'influence allemande, l'élargissement prévu à l'Est de l'U.E. ne se fasse au détriment du Sud (où pourtant la pression démographique est plus forte).

III.3. Et dans le futur ?

Le Maroc continue donc de plaider, auprès des pays partenaires, la cause de nouveaux modes de gestion de la dette, parmi lesquels la conversion n'est sans doute pas le moins prometteur. Mais que pourrait-il faire à l'intérieur pour éviter une rechute dans le "tourbillon de l'endettement" ?

Selon le ministère marocain de la Prévision Economique et du Plan, il n'y a qu'une recette : admettre ce taux - aujourd'hui reconnu internationalement - d'un déficit budgétaire maximum de 3% en deçà duquel on évite d'aggraver l'endettement, puis continuer dans la rigueur et l'effort.

Dans sa Note d'orientation pour la préparation du Plan Quinquennal 1999-2003, ce ministère estime que les finances publiques connaissent des contraintes liées aussi bien aux impératifs du financement du développement économique et social qu'à l'ouverture sur le reste du monde. En tenant compte de ces deux contraintes, et en l'absence de mesures fiscales compensatoires, le solde global du Trésor public serait un déficit dont le

niveau passerait de 3% du PIB en 1998/99, à 3.5% en 2003/2004. Afin de financer ce déficit il faudrait, d'une part, stabiliser l'encours de la dette intérieure publique, relativement au PIB, à 39% tout au long de la période du Plan et, d'autre part, poursuivre la politique de désendettement extérieur de L'Etat, se traduisant par un flux net négatif de près de 3 milliards de Dh. par an.

Le Maroc a pour objectif de ramener son déficit budgétaire à 1.5% du PIB dès 2001, niveau qu'il entend maintenir au-delà de cette date. Pour y parvenir, il lui faut mobiliser des ressources additionnelles de près de 10 milliards de Dh., en moyenne annuelle. Ce qui est difficile à cause de :

- la réduction du poids des recettes fiscales relativement au PIB, en liaison principalement avec la baisse des recettes douanières résultant du démantèlement tarifaire dans le cadre de l'accord d'Association avec l'U.E.;
- la diminution du poids des recettes non fiscales, du fait du recul attendu des recettes de privatisation et de l'hypothèse d'un non renouvellement de d'accord de pêche.

Or, la mobilisation de ressources additionnelles d'une telle ampleur, sous forme d'emprunt ou de financement monétaire, risquerait de porter atteinte aux équilibres fondamentaux et d'évincer le secteur privé. Il sera donc nécessaire d'identifier des sources de recettes compensatoires. En l'absence de ces mesures, les pouvoirs publics se trouveraient soit dans la situation de devoir réduire de manière proportionnelle les dépenses (dont celles d'investissement), soit d'aggraver le niveau du déficit du Trésor qui pourrait atteindre 3.5% du PIB. Une telle situation engendrerait un alourdissement de l'endettement, l'éviction du secteur privé des sources de financement, avec pour conséquence, une remise en cause des objectifs de stabilité macro-économique et aussi des objectifs de croissance, par le biais soit d'une hausse des taux d'intérêt soit d'une reprise de l'inflation et une détérioration de la compétitivité globale de l'économie du pays.

Conclusion

Il se dégage des analyses ci-dessus que, malgré les formules adoptées, le Maroc ploie sous un taux d'endettement insupportable, tant en termes de montant global (l'encours de la dette) que de ratios d'endettement (dette/PIB, service de la dette/exportations…).

Le processus de reconversion d'une partie de la dette en projets d'investissements est intéressant mais reste à des niveaux bien en dessous de ce qui est nécessaire pour être une véritable réponse au problème. La réduction du volume de la dette obtenue auprès de la France, de l'Espagne et, plus récemment encore de l'Italie, demeure modeste eu égard aux défis socio-économiques auxquels se trouve confronté le Maroc. La combinaison de cette reconversion avec des dons et des prêts à des taux favorables peut, assurément, pallier les lenteurs et la modestie des résultats obtenus auprès des créanciers, aussi est-il nécessaire que cet effort soit poursuivi de façon soutenue.

Il faut absolument des coups de pouce supplémentaires car toute gestion de la dette reste aléatoire, voire inefficace tant que le déficit budgétaire du pays endetté n'est pas maîtrisé. La maîtrise de ce déficit est le seul moyen de sortir du cercle vicieux de l'endettement. La seule approche consiste donc à dégager des ressources nouvelles. Par exemple, encourager l'investissement direct des entreprises et tabler sur une vive remontée de nouveaux flux financiers durables. L'expansion des IDE permettrait de couvrir le déficit des capitaux publics et de conforter ainsi l'option d'une gestion active de la dette.

Certes, 1997 a été une année record pour les IDE. Attirés par les privatisations, ils ont presque triplé par rapport à leur niveau en 1996 pour atteindre 1.2 Mds $. En particulier, les IDE français ont atteint environ 890 MF. Malheureusement, les entreprises françaises, après avoir profité des privatisations, semblent adopter une position de repli.

A notre avis, pour attirer les IDE, le Maroc doit améliorer les points faibles suivants :

- un encadrement technique et juridique insuffisant;
- une promotion de l'image du pays à l'étranger, que ce soit au niveau des touristes porteurs de devises fortes ou de l'appel aux investisseurs. Le montant actuel des IDE ne peut en effet soutenir les ambitions de croissance du Maroc;

- des procédures administratives longues, presque décourageantes. Les réformes qui ont été introduites dans les secteurs financier et bancaire demeurent sans grande portée. La réglementation commerciale en vigueur ne fait que peu de place à la concurrence, qui est pourtant un des ressorts su dynamisme économique.

La situation d'endettement ne peut être ni durable ni endurable (BICHARA K., 1997). La coopération entre l'Europe et le Maroc reste classique. Son cadre est obsolète. Il faut mettre en place un cadre de coopération rénové, tenant compte de la mondialisation et de la coopération régionale à l'échelle de la Méditerranée, dans un nouvel esprit et avec de nouveaux instruments. L'Europe, avec laquelle le Maroc a signé l'Accord d'Association, est appelée à faire un "geste" (aussi bien politique qu'économique) pour aider son voisin du Sud à préparer ses entreprises industrielles et son agriculture au choc de la libération des échanges. L'appel s'adresse en particulier à la France, à l'Italie et à l'Espagne, les trois pays du bassin méditerranéen, avec lesquels le Maroc effectue l'essentiel de son commerce.

L'UE qui est la principale zone créancière avec plus de 36% du total de la dette du Maroc ne peut faire la sourde oreille à une exigence maintes fois réitérée. On comprend aisément les difficultés de l'entreprise. Mais à défaut d'une politique hardie sur ce sujet, on risque de " périphériser " davantage l'espace sud méditerranéen et d'accroître les risques d'échec du partenariat engagé, car les nouveaux financements seraient détournés pour payer le service de la dette tandis que les IDE escomptés continueraient d'être entravés par l'absence de facilités adéquates, due à l'ampleur de la dette et au risque d'insolvabilité.

Le partenariat euro-méditerranéen raterait son objectif s'il se limitait à prévoir une injection de capitaux de 10,2 Mds d'Ecus (ressources propres et prêts de la BEI) dans les 12 PTM sur 5 ans. Ces sommes, outres qu'elles sont insuffisantes pour représenter un véritable "Plan Marshall financier", n'auraient qu'un impact très limité en dehors d'une politique audacieuse sur le front de l'endettement. En effet, si la locomotive européenne a réellement le souci de tirer le wagon des PTM, il paraît impératif :

- de réaménager la dette des PTM;
- d'en annuler au moins la part qui est d'origine multilatérale ou garantie par les Etats de l'UE;

- d'en reconvertir une partie en monnaie locale pour financer la protection de la nature, du littoral ou la conservation des sites archéologiques (Debt for nature swap);
- de négocier la conversion d'une autre partie en actions industrielles (Debt for equity swap), etc.;
- de convertir les montants destinés au remboursement en "ligne de crédits" destinés à des projets de développement clairement identifiés, incluant des coproductions, des coparticipations, des programmes de formation,...

En somme, il ne s'agit pas de donner plus, mais de prendre moins : en réduisant, voire en arrêtant les ponctions qui appauvrissent, en rééquilibrant de façon équitable les termes de l'échange et en établissant un contrôle sur les fluctuations spéculatives des monnaies.

Bibliographie

Agence française de développement, 1997, Rapport annuel, Paris.

Ambassade de France au Maroc, 1998, Les relations financières franco-marocaines, Rabat.

Banque Mondiale, 1996, World Debt Tables,Washington.

Banque Mondiale, 1999, Global Development Finance, washington.

BERTHELEMY J., 1990, " L'endettement du tiers monde ", Que sais-je?, Presses universitaires de France, n°1245, Paris.

BICHARA K., 1994, L'Europe et la Méditerranée : géopolitique de la proximité, L'Harmattan, Paris.

BICHARA K., 1997, Le Partenariat Euro-méditerranéen après la Conférence de Barcelone, l'Harmattan, Paris.

Commission des Communautés Européennes, 1996, Règlement (CE) N° 1488/96 du Conseil, J.O. 30/07/1996.

CHATELEUS M. et PETIT P., 1997, " Le partenariat euro-méditerranéen ", Monde arabe, Maghreb- Machrek, n° hors série, décembre.

EL MALKI H., 1989, Trente ans d'économie 1960-1990, Editions du CNRS, Paris.

FERGUENE A. et MOHSSINE-ABDALI F., 1999, " Infrastructures de recherche et volet scientifique et technologique du Partenariat euro-méditerranéen : Le cas du Maroc ", communication aux *XVèmes journées de l'Association Tiers-Monde*, Béthune, Université d'Artois, *27-28 mai.*

FONTAGNE L., 1997, L'Union Européenne et le Maghreb, OCDE, Paris.

MADEUF B., 1994, " Endettement international et multinationalisation: la relève? ", Mondes en développement, n°47.
Ministère marocain de l'Economie et des Finances, 1999, Projet de loi de finances 1999/2000, Rabat.
Ministère marocain de l'Enseignement Supérieur, de la Formation des Cadres et de la Recherche Scientifique, 1998, La formation des cadres au Maroc, Rabat.
RUTHERFORD T.R., RUTSTRON E.E. et TARR D., 1994, " L'accord de libre-échange entre le Maroc et la CEE: une évaluation quantitative ", Revue d'Economie du Développement, n°2, juin.
SID AHMED A. (dir.), 1998, Economies du Maghreb, l'impératif de Barcelone, CNRS Editions, Paris.
SID AHMED A., 1998, " Les économies maghrébines face aux défis de la zone de libre-échange euro-méditerranéen ", in SID AHMED A. (dir.), 1998, *Economies du Maghreb, l'impératif de Barcelone*, CNRS Editions, Paris, p. 197-213.
ZAÏM F., 1995, " Un engagement européen à la mesure des défis, ", in *Euro-Méditerranée une région à construire*, Paris, Publisud.

Annexe1 : Les principaux créanciers

Il y a trois principales catégories de créanciers : les gouvernements (également appelés créanciers bilatéraux), les institutions financières internationales et les banques commerciales.

1°) Les créanciers bilatéraux

Il y a deux types de créanciers bilatéraux : les membres du Club de Paris et les autres. Le Club de Paris est essentiellement constitué du G7 et des pays créanciers riches faisant également partie de l'Organisation de Coopération et de Développement Economique (OCDE). Les principaux bailleurs de fonds publics ne faisant pas partie du Club de Paris sont l'Europe de l'Est, l'ancien bloc soviétique (à l'exception de la Russie, nouveau membre du Club de Paris depuis 1997) et les Etats arabes. Les créanciers bilatéraux ont été les premiers à offrir un allégement de la dette au début des années 1980. Aujourd'hui, le Club de Paris propose des réductions ou des rééchelonnements de dette aux pays qui répondent à certains critères. Ces critères sont stricts, mais les pays qui y satisfont peuvent bénéficier d'une réduction de 67% sur une partie de leur dette impayée, voire de 80% au titre de l'Initiative PPTE (pays pauvres très endettés). La part de la dette pouvant être réduite est celle qui n'a pas été rééchelonnée précédemment, qui n'est pas convertible et qui a été contractée avant la date butoir, c'est-à-dire la date à laquelle le pays a pour la première fois sollicité l'assistance du Club de Paris. Pour la plupart des pays, cette date butoir se situe au début des années 1980. Les dettes contractées par la suite ne peuvent faire l'objet d'un allégement. Remarquons aussi qu'en certaines occasions, des pays non-membres du Club de Paris ont accordé un allégement de la dette aux conditions du Club de Paris.

2°) Les institutions financières internationales

Parmi les institutions financières internationales figurent le FMI, la Banque mondiale et les banques régionales de développement. Elles sont réunies au sein du Club de Londres et sont dirigées par les Etats membres, ce qui équivaut virtuellement à l'ensemble des Etats du monde. Ces institutions empruntent la majeure partie de leurs capitaux à des conditions très favorables sur les marchés financiers internationaux grâce à leur côte de crédit favorable. Elles doivent principalement cette côte de crédit au fait que leurs emprunts sont garantis par l'ensemble des Etats membres. Comme les

institutions financières internationales offrent les meilleures conditions du marché et qu'elles se sont vues confier un rôle particulier dans le système financier international, elles insistent sur leur statut de "créancier privilégié", qui leur garantit la préséance dans les remboursements. Si le pays débiteur ne rembourse pas les échéances de son emprunt en temps et heure prévus, il est mis "hors course" et ne recevra en principe plus de prêts des autres créanciers. Jusqu'à l'adoption de l'Initiative PPTE en 1996, les institutions financières internationales n'autorisaient ni l'annulation ni le rééchelonnement de leurs prêts, bien qu'en pratique elles aient toujours permis aux pays d'apurer leur dette par la souscription de nouveaux emprunts à des taux d'intérêt plus faibles et de plus longue durée.

3°) Les banques commerciales

Dans le cadre du Plan Brady adopté en 1989, les banques commerciales ont réduit les créances commerciales des pays débiteurs à revenu intermédiaire de près de 20% (dette commerciale du Mexique, du Brésil, de l'Argentine, du Costa Rica, du Maroc, des Philippines), et de 35% dans le cas du Pérou. Pour ce faire, les banques avaient obtenu l'aval des gouvernements et des institutions financières internationales. Le Plan Brady a donc reporté le risque du crédit des créanciers commerciaux vers les créanciers bilatéraux. Parmi ces banques, la BAD a pour mission de fournir des ressources techniques et financières aux pays africains en développement qui en sont membres afin de stimuler leur croissance économique et leur développement. Créée en 1963, elle compte, outre les 53 pays africains, 24 actionnaires non-régionaux de tous les continents, parmi lesquels les Etats-Unis, l'Allemagne, la France et le Japon.

LES SYSTEMES DE RETRAITES : crise et réformes.

Lakhdar BELAAZ [*]
Bouzid LEHOUT

Résumé :

Cet article porte sur les systèmes de retraites comparés des pays à économie libérale de marché, leur mode de financement et les réformes qui ont été engagées. Ces pays combinent actuellement deux modèles principaux de protection contre le risque vieillesse, un modèle d'assurance sociale et un modèle de protection sociale d'inspiration différente. Le financement du modèle d'assurance sociale est basé sur le système de la répartition(les cotisations actuelles financent les retraites actuelles), alors que le financement du système de sécurité sociale s'appuie sur une fiscalisation de l'économie. L'examen des données démographiques et économiques ainsi que leur projection montrent une inadéquation dans le mode de financement des systèmes de retraite en vigueur qui connaissent une crise durable. Face à cette détérioration continue, les gouvernements des pays de l'OCDE ont engagé d'importantes réformes dont l'efficacité reste intimement liée autant aux évolutions économiques et démographiques qu'aux modes de gestion et aux coûts y afférant.

[*] ***Enseignants -chercheurs . Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion. Université Mentouri – Constantine.***

Introduction :

L'évolution des sociétés occidentales a été caractérisée à la fois par le recul de la solidarité familiale , le développement du salariat et la spécialisation du travail. Cette évolution s'est traduite par la précarisation et l'insécurité des personnes dans les différentes phases de leur vie, et en particulier lors de la sortie de la vie active. C'est ainsi que sur toute la période 1919-1939, on a pu constater un remarquable développement des régimes d'assurances sociales qui avaient pour vocation de protéger les travailleurs salariés et leur famille en cas de maladie , d'invalidité , de vieillesse , de décès... Ainsi va se reposer en des termes nouveaux la question de la solidarité et de la protection sociale des personnes.

Pour répondre à cette question , les gouvernements des pays industrialisés ont été amenés à des dates diverses , et cela depuis déjà le début du siècle passé , à instituer des régimes publics de prévoyance, généralement pour des risques touchant la personne humaine (accident de travail , maladie , invalidité.....) . Il s'agissait de substituer à l'assurance de type classique (privée), ouverte aux seuls volontaires et vendue à son prix réel , un système généralisé d'indemnisation. Le financement de ce système d'indemnisation est assuré non seulement par les bénéficiaires eux-mêmes mais aussi par d'autres catégories sociales telles que les employeurs ou les contribuables. Tous ces aspects font de l'assurance vieillesse une question importante, autant pour les pouvoirs publics, les organisations patronales et les syndicats de salariés et de travailleurs retraités.

Cet article porte justement sur l'étude des systèmes de retraite des pays à économie libérale de marché. La crise de financement de ces systèmes, conséquence du vieillissement de la population et la massification du chômage, a contraint l'ensemble des pays de l'OCDE à engager d'importantes réformes, y compris sur le plan des modes de gestion.

Les pays à économie libérale de marché, en l'occurrence le groupe de pays de l'OCDE , combinent actuellement deux modèles principaux de protection contre le risque vieillesse : le modèle d'assurance sociale d'inspiration « Bismarkienne »(1) et le modèle de sécurité sociale d'inspiration « Beveridgienne »(2). La crise de financement des systèmes de retraite fera l'objet du troisième point(3). Elle sera appréhendée à partir de paramètres démographiques et économiques, dont les évolutions défavorables ont nécessité des réformes importantes qui seront exposées dans un quatrième point(4). Enfin le dernier point sera consacré à la gestion des systèmes de retraite(5).

1- Le modèle d'assurance sociale :

Il s'agit d'un modèle d'inspiration « Bismarkiènne » ou modèle d'assurances[1] contre les risques qui peuvent survenir au cours du cycle de vie . Ce modèle d'assurances sociales est surtout pratiqué en Allemagne , en France , en Belgique en Italie , en Espagne et au Portugal (premier sous-groupe).

Les régimes de retraite de ces pays fonctionnent dans leur quasi-totalité sur le principe de la répartition . Dans un tel système , les cotisations des personnes en activité sont immédiatement utilisées pour financer les pensions de retraite actuelles. En contre partie , les actifs d'aujourd'hui attendent des actifs de demain qu'ils financent leur propre retraite. Ainsi une double solidarité est implicitement instituée : solidarité immédiate entre actifs et retraités , solidarité dans le temps entre générations successives.

Dans le système de retraite par répartition , la croissance des revenus des actifs et des inactifs dépend du coût du travail et des effectifs des cotisants. L'efficacité du système dépend donc des évolutions démographiques et économiques. Dans ce régime de retraite , les pensions de retraite et les cotisations sont proportionnelles au revenu d'activité . Plus concrètement , le système de retraite de ce sous-groupe de pays comporte trois types d'assurance : une assurance vieillesse généralisée mais non unifiée et des régimes complémentaires obligatoires . La pension d'assurance vieillesse généralisée et la pension complémentaire obligatoire sont toutes les deux fondées sur la méthode de la répartition . Le troisième type d'assurance sociale consiste en une protection sociale privée qui est variable selon les branches professionnelles et les entreprises. Celle-ci est gérée par la méthode de la capitalisation (que nous retrouvons dans l'exposé du deuxième modèle).

2- Le modèle de sécurité sociale :

Le deuxième modèle ou modèle universel de sécurité sociale , est un modèle d'inspiration «BEVERIDGIENNE» , ou encore modèle

---

[1] *Ce modèle repose sur un dispositif salarial à partir du moment où les cotisations sont assises sur les salaires et les prestations dépendent des cotisations préalablement versées. C'est ainsi que « pension de retraite et salaire direct sont indissociables et renvoient l'un comme l'autre au « salaire socialisé». Cf. FRIOT Bernard. « Quels sont les grands principes des systèmes de retraite ? ». in Revue Problèmes Economiques. n° 2.608. 17 mars 1999. p.13.*

d'assistance[2]. Ce modèle est surtout pratiqué au Royaume-Uni , au Danemark , au Pays-Bas , en Irlande , en Suède et en Finlande (deuxième sous-groupe) .

Dans ce modèle , le versement d'une pension de retraite est devenu un droit qui n'est assorti d'aucune condition autre que l'âge fixé par la loi . Le mécanisme de financement de ce système de retraite reposait initialement sur une base fiscale, mais il a évolué progressivement et tend actuellement à inclure une part conséquente de cotisations basées sur le salaire. Aussi , le mécanisme de financement de ce système de retraite peut être qualifié de mixte (cotisations, impôts et taxes) . Le versement d'une pension de retraite n'a pas de relation avec l'activité antérieure. Cependant , cette relation peut réapparaître par le biais ou à travers la pension complémentaire qui, quant à elle dépend des cotisations versées à cette fin par les employeurs et par les employés .

Les cotisations des employeurs et celles des salariés sont versées dans des caisses d'entreprise ou groupe d'entreprises (fonds de pensions) pour être ensuite investies. Les revenus générés par ces placements vont servir à payer les pensions de retraite**.**

Dans les systèmes de retraite fonctionnant selon le principe de la capitalisation , les cotisations font l'objet de placements dont la rémunération participe à augmenter le capital de chaque assuré. A l'issue de la période d'activité professionnelle , l'assuré a droit au reversement de son capital , soit sous forme de versements périodiques jusqu'à la fin de son existence (sortie en rente viagère) soit sous forme de capital unique (sortie en capital).

Le calcul de la pension de retraite peut s'effectuer en termes de prestations définies ou en termes de cotisations définies. Dans les régimes de retraite à prestations définies , le calcul de la pension de retraite s'effectue en fonction de critères généralement dépourvus de liens directs avec le financement, par exemple le salaire atteint et la durée d'activité.

---

[2] *Modèle anglo-scandinave de type fiscalo-financier, dont le financement est assuré par un impôt sur le revenu et les prestations sont généralement uniformes. Ce modèle est articulé autour de deux piliers : le premier est constitué par l'assurance publique(doublée de l'assistance) garantissant l'accès à un revenu à la fois forfaitaire et proportionnel financé par une fiscalité l redistributive. Quant au deuxième pilier, il repose sur l'épargne d'activité constituée dans des régimes professionnels. Cf. Friot Bernard. Revue citée. P.12.*

Dans les régimes de retraite à cotisations définies, le calcul des prestations d'assurance vieillesse s'effectue en fonction des cotisations versées.

On constate que les régimes à prestations définies assurent des retraites égales entre les générations successives au prix d'un coût variable entre les générations successives alors que les régimes de retraite à cotisations définies garantissent un même coût de retraite pour les générations successives au prix de pensions variables selon les générations.

3- La crise de financement des systèmes de retraite :

La crise de financement des systèmes de retraite de l'ensemble des pays à économie libérale de marché peut être appréhendée à travers l'évolution de la structure démographique défavorable de chacun des pays ainsi que par le biais de l'évolution de sa situation économique.

La structure démographique et son évolution peuvent être décrites par l'évolution à la fois du taux de croissance annuelle de la population , de la proportion de la population de plus de 65 ans, de la proportion des inactifs par rapport à la population active (rapport de dépendance) ainsi que par l'évolution de l'espérance de vie moyenne .

Le tableau suivant résume les données et les projections de la structure démographique de l'ensemble des pays à économie de marché :

pays	taux de croissance annuelle de la population 1997-2015	proportion de la population de plus de 65 ans 1997 2015	taux de dépendance-projection				espérance de vie moyenne	
			2000	2005	2010	2020	1960 H - F	1996 H - F
Allemagne	- 0.1	15.5 - 20.5	23.6	27.0	29.6	32.7	67 - 72	73 – 80
Espagne	- 0.2	15.9 - 18.6	24.5	25.6	26.6	30.2	67 - 71	73 – 81
Portugal	- 0.1	16.1 - 16.6					61 - 66	72 – 79
Italie	- 0.3	16.6 - 21.1	26.6	29.3	31.3	36.3	67 - 72	75 – 81
Belgique	- 0.1	16.0 - 19.0	25.5	26.3	26.2	31.0	67 - 73	73 – 80
France	0.2	15.4 - 18.0	24.5	25.3	25.8	33	67 - 74	74 – 82
Royaume uni	0.0	15.8 - 18.7	23.9	23.7	24.2	29.2	68 - 74	74 – 80
Irlande	0.7	11.3 - 13.1	16.7	16.5	17.3	22.6	68 - 71	74 – 79
Pays-bas	0.2	13.4 - 18.2	20.0	20.7	22.0	28.8	71 - 75	75 – 80
Danemark	0.1	14.7 - 18.0	22.1	21.9	23.3	27.0	70 - 74	73 – 78
Suède	0.0	17.3 - 21.11	27.0	27.1	29.7	36.0	71 - 75	76 – 82
Finlande	0.2	14.4 - 19.9	22.4	23.4	25.6	35.4	65-72	73-81

Sources: -*Problèmes économiques N° 2.608, 17 mars 1999*

-*World development indicators*
The World Bank 1999

On constate que dans presque tous les pays à économie libérale de marché, l'évolution du taux annuel moyen de croissance de la population est assez faible (-0.3% en Italie et 0.7% en Irlande entre 1997 et 2015) et ne permet pas le renouvellement des populations des différents pays. De même on remarque que l'espérance de vie moyenne ne cesse d'augmenter ainsi que la proportion de la population âgée de plus de 65 ans dans la population

totale. Ainsi , cette proportion était de 15.5% en 1997 en l'Allemagne et passerait à 20.5% en l'an 2015. L'espérance de vie moyenne passe quant à elle de 67 ans en 1960 pour les hommes à 73 ans en 1996 ; alors que celle des femmes , elle passe de 72 ans en 1960 à 80 ans en 1996. Le taux de dépendance ne cesse de se détériorer et son évolution continue passe par un minimum en l'an 2000 au Pays Bas pour atteindre 36.3% en Italie en 2020.

La crise de financement des systèmes de retraite peut être aussi appréhendée à travers la situation économique du pays et surtout à travers les variables relatives au marché du travail et leur évolution dans le temps. Ces variables peuvent être décrites par le taux de croissance économique et le taux de chômage. Le tableau suivant résume bien la situation économique de ce groupe de pays :

Pays	**Taux annuel de croissance économique 1990-1997**	**taux de chômage 1997**
Allemagne	1.4	11.1
Belgique	1.4	12.7
Espagne	1.6	22.1
France	1.3	12.6
Italie	1.1	12.1
Portugal	2.1	7.1
Danemark	2.5	8.1
Finlande	1.4	14.7
Irlande	7.0	10.8
Pays bas	2.4	6.2
Royaume Uni	2.0	6.1
Suède	0.9	8.1

Sources: - ***World developpment indicators***

- ***The World Bank 1999***

La lecture de ces deux tableaux permet de déduire que pour l'ensemble des pays à économie libérale de marché , il y aurait toujours plus de retraités avec des retraites plus longues. On remarque aussi un accroissement du nombre de retraités par l'arrivée à l'âge de la retraite des générations du « baby-boom » à partir de l'an 2005. Cette situation va entraîner inévitablement un accroissement du montant des pensions à cause de l'arrivée à maturité des systèmes de retraite. Tout cela se traduira par l'accroissement du total des pensions à verser , car les retraités vivent beaucoup plus longtemps. En conséquence , si l'âge de la retraite ne change

pas , les futurs pensionnés (bénéficiaires) recevront des pensions durant une période beaucoup plus longue.

L'augmentation des recettes du système de retraite basée principalement sur les cotisations va être ralentie en raison de l'arrivée sur le marché du travail dans les années 2005-2030 de générations moins nombreuses (celles nées ces dernières années) . Le taux de fécondité ayant fortement baissé , il ne permet plus le renouvellement des populations.

Les taux de croissance économique de l'ensemble des pays à économie libérale de marché apparaissent relativement moins élevés, comparés aux taux de croissance des économies réalisés durant les Trente Glorieuses (1945-1975).

Les taux de chômage des différentes économies , ces dernières années sont assez importants (15% en moyenne de la population active) et les gouvernements des pays de l'OCDE n'arrivent pas à l'éradiquer sinon le réduire. Toutes ces considérations ont obligé ces pays à engager des réformes de leurs systèmes de retraite.

4- Les réformes des systèmes de retraite :

La majorité des pays qui ont adopté le modèle d'assurance sociale d'inspiration « Bismarkienne », (premier sous-groupe) ont procédé à des réformes progressives de leur système de retraite et cela depuis déjà le début des années 1980. Ces réformes ont été engagées suite à l'apparition et à la persistance d'une crise de financement des caisses de retraite (déficit budgétaire élevé) et à ses effets négatifs sur la population âgée (dépendance et marginalisation).

D'autres pays comme le Royaume-uni, le Danemark, les Pays-Bas, l'Irlande, la Suède et la Finlande, (deuxième sous-groupe) pratiquant le modèle d'assistance d'inspiration « Beveridgienne », ont aussi procédé à des réformes progressives de leur système de retraite et cela depuis le début des années 1980. En effet , la crise de financement des caisses de retraite et la baisse du niveau de vie des personnes âgées a poussé les gouvernements des pays respectifs à procéder à des réformes de leurs systèmes de retraite.

Comme nous l'avons déjà mentionné précédemment , l'ensemble des pays à économie libérale de marché, devant l'aggravation des ratios entre population active et population retraitée , ont pris des mesures à la fois échelonnées dans le temps et souvent combinées pour atténuer les effets de la crise de financement et faire partager le fardeau de ces mesures étalées sur un certain nombre d'années.

Ces mesures portent sur plusieurs variables dont :

- l'âge de la retraite : Recul de l'âge de la retraite en Allemagne de 60 à 63 ans puis à 65 ans.
- la durée de cotisation : en France par exemple, un trimestre par an jusqu'à 10 trimestres.
- le montant des pensions : diminution progressive de la pension complémentaire au Royaume Uni (un demi point par an) et calcul de la pension de retraite sur les 25 meilleures années au lieu des 10 meilleures années en France.
- l'accroissement des cotisations en Allemagne
- une fiscalisation partielle : l'Allemagne accorde des subventions accrues aux caisses de retraite.
- l'incitation au développement des fonds de pension : Royaume Uni, France , Danemark.

D'autres propositions méritent aussi d'être rappelées. Il s'agit de la constitution de « fonds de réserve complémentaires »[3], alimentés à partir de deux sources : une surcotisation temporaire et des apports financiers externes aux régimes de retraite. L'objectif recherché étant de faire de ces fonds une épargne de précaution en vue de se prémunir contre les évolutions économiques et démographiques défavorables. Il est aussi question d'instituer dans les pays industrialisés deux dispositifs d'épargne en entreprise des salariés pour leur retraite : l'épargne retraite et l'épargne salariale. La première consiste en placements financiers bloqués jusqu'à la retraite. Cette épargne retraite est définit « comme l'ensemble des placements spéculatifs et de prévoyance à long terme constitutifs d'un patrimoine de rapport déstiné à générer un revenu après la cessation d'activité »[4]. Quant à l'épargne salariale qui bénéficie d'exonérations tout en permettant des retraits partiels à moyen terme, elle reste quand même très dépendante des performances de l'entreprise.

Cela étant dit des principales mesures prises pour engager un processus de réforme des systèmes de retraites, il est intéressant maintenant de présenter les différentes formules de gestion de ces systèmes en cours dans ces pays.

[3] Cf. une série d'articles sur « Retraites : des rapports aux réformes ». in Revue Problèmes Economiques. N° 2.659 du 5 avril 2000. Ed. Documentation française.
[4] Cour des Comptes. Rapport au parlement sur la sécurité sociale. In Revue Problèmes Economiques. N° 2.659 du 5 avril 2000. p.27.

5- La gestion des systèmes de retraite:

Plusieurs formes de gestion des systèmes de retraite caractérisent l'ensemble des pays à économie libérale de marché. On distingue au moins trois formules que nous résumons dans le tableau suivant :

LES METHODES DE GESTION			
	Gestion unique Par l'Etat	**Gestion unique mais avec multiplicité de régimes**	**Gestion concurrentielle avec libre choix**
Vieillesse base	*Royaume-Uni* *Pays-bas* *Danemark* *Suède* *Finlande*	*Autriche* *France* *Allemagne* *Grèce* *Italie* *Espagne*	
Complémentaire		*France* *Grèce* *Suède* *Finlande*	*Royaume-Uni* *Allemagne* *Pays-bas* *Danemark* *Belgique* *Espagne*

Source : ***Dumont.J.P. Les systèmes de protection sociale en Europe. Ed. Economica. Paris 1995. p.186***

5.1- la gestion publique qui peut revêtir plusieurs formes :

a) la gestion étatique (centralisée) sous la tutelle directe de l'autorité nationale (gouvernement, parlement). Cette formule de gestion est surtout pratiquée par les pays ayant adopté le système de sécurité sociale comme le Royaume-Uni , les Pays-Bas , le Danemark , la Suède et la Finlande . Dans ce système de gestion , il n'y a pas de conseil d' administration des caisses de retraites , le seul gestionnaire est l' Etat à travers le parlement et le gouvernement.

b) Gestion décentralisée au niveau des régions, voire des communes . Les collectivités locales ou les régions apportent souvent des compléments aux prestations nationales.

5.2- La gestion unique par un régime à adhésion ou affiliation obligatoire avec multiplicité des régimes selon les catégories professionnelles.

Cette formule de gestion est surtout pratiquée par les pays ayant adopté le système des assurances sociales comme la France , l'Allemagne, la Belgique, l'Italie , l'Espagne ... , que ce soit l'assurance vieillesse de base ou l'assurance obligatoire complémentaire .

Mais quelle que soit la place occupée par l'Etat dans la régulation de la société, que son rôle se limite aux fonctions régaliennes , où revête un caractère plus interventionniste, ce rôle impose que l'Etat s'intéresse beaucoup plus à l'ordre public social.

Ce rôle est exercé à la fois par le parlement et par le gouvernement dans le cas de la gestion publique mais aussi dans la gestion unique par adhésion obligatoire.

Dans le cas français par exemple[5], et en matière de protection sociale (famille, santé, vieillesse), le rôle du parlement consiste à :

- définir les principes qui président à la création et au fonctionnement des régimes de sécurité sociale et d'aide sociale obligatoire.
- intervenir lors des grandes réformes de la protection sociale.

Il a aussi une mission d'encadrement et de contrôle du gouvernement en matière de protection sociale. En effet le gouvernement est appelé à présenter chaque année au parlement un rapport relatif à l'évolution des régimes obligatoires de base de sécurité sociale. Ce rapport retrace , pour les trois années précédentes , l'ensemble des prestations servies par ces régimes et les moyens de leur financement.

- détailler les prévisions de recettes et de dépenses de ces régimes pour l'année en cours et l'année suivante ainsi que les projections de recettes et de dépenses pour les deux années ultérieures, y compris les aides et les compensations versées à chacun de ces régimes par l'Etat ou par d' autres régimes.

[5] Cf. Epiter. J.P. & Leteurtre.H. op.cité.p.61 et sv.

- présenter pour les trois années à venir les orientations en matière de dépenses et de recettes susceptibles de garantir l'équilibre à moyen terme des régimes obligatoires de base.

Le parlement est aussi destinataire d'un rapport de la cour des comptes analysant les comptes de l'ensemble des organismes de la sécurité sociale soumis à son contrôle.

Quant au gouvernement, il conserve un rôle essentiel dans la gestion de la protection sociale . Ses interventions couvrent un champ d'actions très variées :

- fixer les taux de cotisations salariales et patronales
- de définir les règles d'exonération totale ou partielle du paiement des cotisations salariales et patronales.
- définir le contenu des prestations sociales , leur taux et leurs conditions d'attribution.
- fixer la nomenclature des actes médicaux remboursables .

Pour remplir son rôle , le gouvernement dispose de services centraux de l'Etat qui préparent les textes réglementaires et peuvent , à travers l'élaboration de projets de loi , orienter le travail parlementaire.

Les services déconcentrés de l'Etat ou « services extérieurs » , placés sous une autorité régionale, ont pour mission de faire appliquer les textes législatifs et réglementaires dans le domaine de la protection sociale. (famille, santé, vieillesse).

Toujours dans le cas français, c'est un établissement public à caractère administratif qui assure la gestion de la Caisse Nationale d'Assurance vieillesse des travailleurs salariés[6] en centralisant l'ensemble des ressources et le payement des prestations. Cette caisse est administrée par un conseil d'administration de 25 membres, comprenant : 15 représentants des assurés sociaux désignés par les organisations syndicales nationales représentatives, 6 représentants des employeurs désignés, 2 personnes qualifiés désignées par l'Etat, 2 représentants des retraités.

La troisième formule de gestion de la retraite est dite de type concurrentielle. Elle sera exposée ci-après :

[6] Cf. Epiter. J.P. et Leteurtre. H. op. cité. P. 71.

5.3- la gestion concurrentielle avec libre choix de l'organisme gestionnaire :

Cette formule concerne à la fois les régimes obligatoires et les régimes facultatifs de retraite qui permettraient aux individus de se constituer une épargne supplémentaire. En effet la modicité des retraites de base dans les pays tels que le Royaume-Uni, l'Allemagne, les Pays-Bas , le Danemark, la Belgique , a poussé au développement des fonds de pension. Les fonds de pension sont des régimes de retraite créés à l'occasion de contrats de travail , entre un ou plusieurs employeurs et un groupe d'employés. Ces fonds de pension peuvent être des systèmes de retraite obligatoires ou facultatifs , à prestations définies ou à cotisations définies , financés conjointement par les salariés et leurs employeurs ou parfois seulement par les employeurs, avec des avantages fiscaux à l'entrée ou à la sortie.

En général , le fondateur du fonds de pension est l'entreprise initiatrice (settlor) qui confie la gestion des fonds accumulés à un tiers (trustee). L'entreprise initiatrice conserve la propriété des font qui sont gérés dans l'intérêt des salariés qui sont bénéficiaires des droits accumulés. Le trustee à son tour , peut confier la gestion des actifs du fonds de pension à des salariés ou a une structure émanant de l'entreprise : on parle dans ce cas de **gestion interne** du fonds de pension ;ou à un tiers externe à l'organisation : on parle dans ce cas de **gestion externe** du fonds de pension : [***EL-Mekkaoui pp.193-194***].

a)-La gestion interne:

Dans le cas d'une **gestion interne** du fonds de pension, le conseil d'administration du fonds est rarement indépendant des dirigeants de l'entreprise initiatrice du fonds de pension. Cette situation peut engendrer des ententes ou des conflits qui peuvent être préjudiciables pour les différents agents. En effet le nombre et le mode de désignation des membres du conseil relève souvent du choix des dirigeants de l'entreprise . Ces derniers peuvent se désigner eux-mêmes comme unique administrateur du fonds de pension. Les relations financières, les relations de contrôle ainsi que les relations d'agence sont résumées sur la figure ci-dessus :

Figure1 : Gestion interne

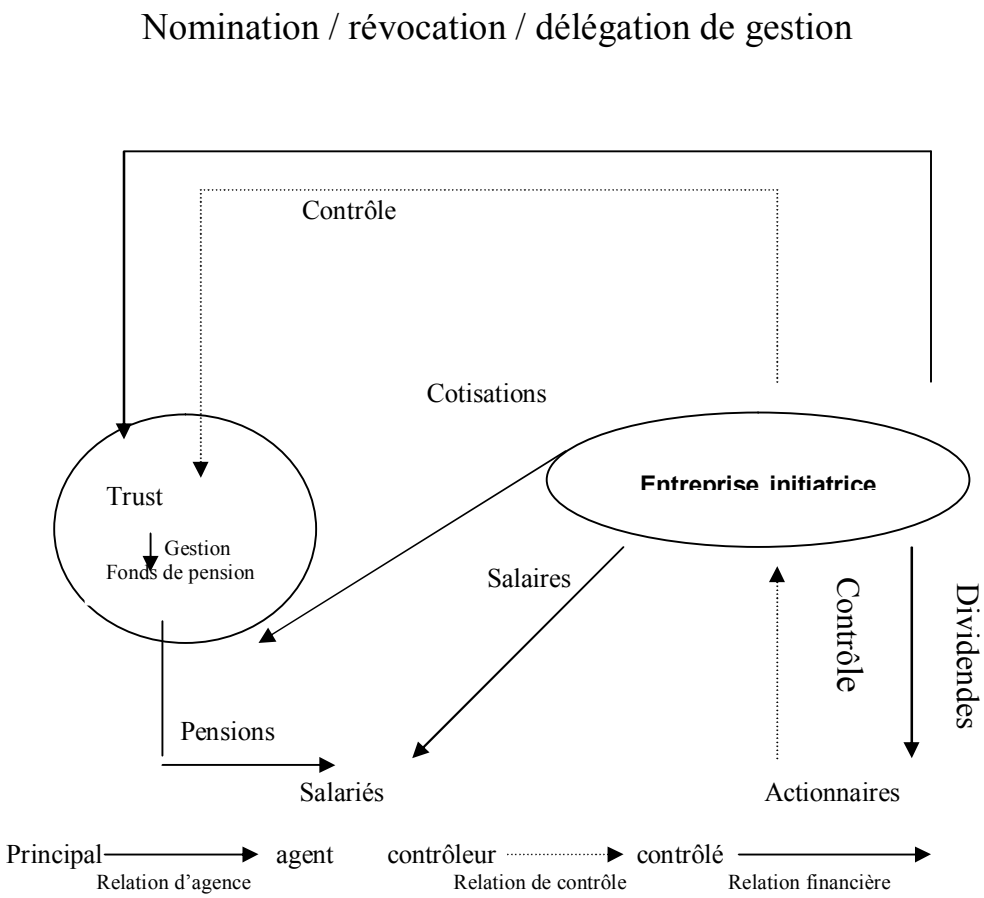

b) La gestion externe :

On parle de **gestion externe** lorsque la gestion du fonds de pension est confiée par le trustee à un tiers externe à l'entreprise tels une banque, une société d'assurance, un organisme financier....

La gestion du fonds de pension par un organisme tiers est une solution souvent privilégiée par le couple entreprise-administrateur du fonds, dans la mesure ou elle limite la responsabilité de l'administrateur (trustee) en cas de faible performance . Elle permet également de bénéficier de la diversité des gestionnaires et des placements. Toutefois la rémunération de cet intervenant par le trustee va amputer les bénéfices dégagés par le fonds de pension , et en conséquence les prestations des affiliés. Les relations financières , les relations de contrôle ainsi que les relations d'agence sont décrites sur la figure suivante :

Figure 2 : Gestion externe

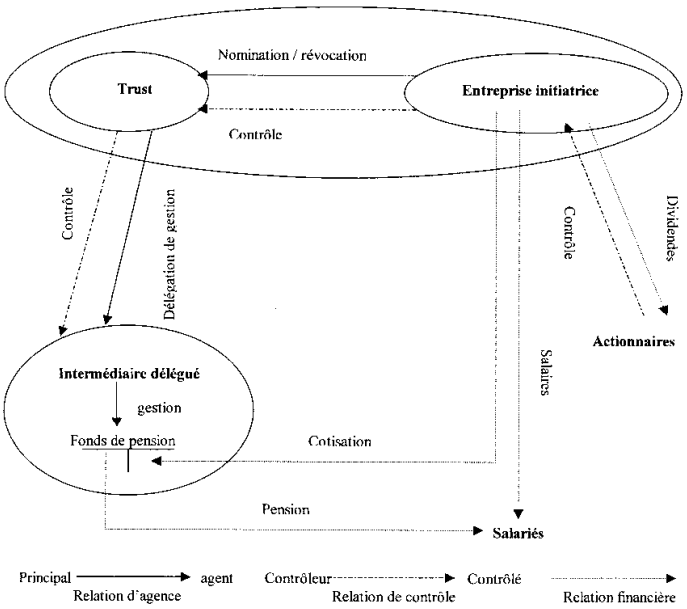

Conclusion :

Les régimes de retraites pratiqués par le premier sous-groupe de pays de l'OCDE, reposent essentiellement sur le principe de la répartition. L'efficacité de tels régimes reste intimement liée aux évolutions démographiques et économiques.

Pour le deuxième sous-groupe de pays, à modèle anglo-scandinave de retraite, le financement qui était essentiellement assuré par la fiscalité, a tendance à inclure progressivement des cotisations assises sur le salaire. De la sorte, on se retrouve en présence d'un mécanisme de financement mixte (impôts+ cotisations). Les fonds récoltés font l'objet de placements et la rémunération contribue à augmenter le capital de chaque assuré.

L'examen de la structure démographique des deux sous-groupes de pays, en particulier le taux croissance annuelle de la population, la part des plus de 65 ans, le rapport de dépendance, l'espérance de vie, tous ces indicateurs et leur projection sur 2015, montre une détérioration continue du financement du système retraite. Il en est de même pour les taux de croissance économique et les taux de chômage enregistrés dans ces pays. On est donc en présence d'une crise de financement : plus de retraités avec une espérance de vie plus longue.

Face à cette détérioration continue et à partir du début des années 1980, les gouvernements des pays de l'OCDE vont adopter des réformes progressives de leurs systèmes de retraite, par un ensemble de mesures qui portent essentiellement sur le recul de l'age de la retraite, l'augmentation de la durée et du montant des cotisations, l'institution de l'épargne retraite et de l'épargne salariale, la constitution de « fonds de réserve complémentaires » l'incitation au développement des fonds de pension.

A ces différents systèmes de retraite correspondent trois formules de gestion, une gestion unique par l'Etat, une gestion unique mais avec multiplicité des régimes et enfin une gestion concurrentielle en interne et en externe. L'efficacité des régimes de retraite reste intimement liée à leurs modes de gestion et aux coûts qui s'y rattachent.

BIBLIOGRAPHIE

1-Artus Patrick et Florence Legros : système de retraite , inégalités de revenus et de patrimoine. In Revue Economique . vol. 51 N° 1 , janvier 2000
2-Dumont. Jean-Pierre. Les systèmes de protection sociale en Europe. Ed. Economica. Paris 1995
3-la Documentation française. Livre blanc sur les retraites : « Garantir dans l'équité les retraites de demain ». Collection des Rapports Officiels. Paris 1991
4-El Mekkaoui. Najat et Lavigne Anne . Conflits d'agence au sein des fonds de pension privés : l'exemple américain. In revue Economique. N° 51 Février 2000. pp.187-205.
5-Epiter . Jean -Pierre & Hervé Leteurtre. « Protection sociale et son financement : description du système , enjeux , perspectives de réforme ». Ed. VUIBERT .Octobre 1995.
6-Estelle. James : Comment parer à la crise du vieillissement ? In Revue Finances et Développement. Publication du Fonds Monétaire International et de la Banque Mondiale. (F.M.I) N°2 . Volume 32 . Juin 1995.
7-Estelle. James et Robert Palacios : Coûts de gestion des régimes de retraite publics et privés. In Revue Finances et Développement. Publication du F.M.I N°2 . Volume 32 . Juin 1995.
8-Friot : Bernard. Quels sont les grands principes des systèmes de retraite ? In Revue Problèmes Economiques. N° 2.608. 17 mars 1999.
9-Koptis . George . Réformer les systèmes de sécurité sociale. In Revue Finances et Développement . Publication du F.M.I juin 1993.
10-Hemming Richard . Financement des retraites : répartition ou capitalisation ? In Revue Problèmes Economiques. Numéro double , N°2.688-2.689 nov. 2000.
11-Kane Cheikh et Robert Palacios. La dette implicite au titre des retraites. In Revue Finances et Développement. Publication du F.M.I . Juin 1996.
12-Revue Economique : Les enjeux économiques du financement des retraites. Vol. 51 , Numéro hors série . février 2000.
13-Revue Problèmes Economiques Réforme des retraites : un choix contraint ? N° 2.608 du 18 mars1999.
14-Revue problèmes Economiques. Retraites : « des rapports aux réformes » N° 2.659 du 5 avril 2000.
15-World Bank Indicators . Publication de la Banque Mondiale 1999.

Corruption et développement

Farid Khelatou , Samia Kara.
Laboratoire de recherche : **Grand Maghreb : Economie et Société.**
Université Mentouri-Constantine. Algérie.

Introduction :

'Nul ne sait exactement ce que représente la corruption dans l'économie internationale. Selon une évaluation de la Banque Mondiale, son montant total au cours d'une année serait de 80 milliards de dollars en dehors des détournements de fonds destinés au développement et de la petite corruption pratiquée notamment dans les pays émergents' (Abramovici, 2000 : 22).

La corruption en tant que forme d'économie informelle est devenue ces derniers temps un des sujets les plus importants de point de vue aussi bien économique que politique et même social. Chaque jour que Dieu fait, des quotidiens nationaux et internationaux nous brossent des tableaux fort impressionnants édifies autour de faits et des révélations portant sur le phénomène de la corruption. Le simple citoyen qui vaque à ses occupations habituelles est choqué par l'étendue et la gravité de la situation. Il a l'impression que ce monde est entré dans une spirale infernale d'anarchie sociale faite de tendances extrêmement égoïstes et caractérisées par l'absence de principes moraux régulateurs. La situation devient si explosive et si confuse que ce citoyen finit par avoir l'impression vertigineuse d'être si prés de l'apocalypse et bientôt sa colère cédera la place à un immense sentiment fait d'un mélange de perte, de frustration et de désespoir.

Pourtant, la corruption n'est pas quelque chose de nouveau. Elle est née simultanément avec tous les autres vices de l'être humain. En fait, elle a même été traitée d'une manière suffisamment révélatrice depuis plusieurs siècles déjà et le degré de la gravité de la situation pourrait être le même que celui perçu par nos ancêtres. Ainsi, la question qui s'imposent devrait être en relation avec la nature de la corruption version moderne. En bref, comment approcher le sujet de la corruption scientifiquement ?

1. Définir la Corruption :

S'il est vrai qu'il est facile de reconnaître la corruption dans des pratiques contextuelles, il est aussi vrai qu'il n'est pas facile de cerner ce concept en termes de définitions. Cette situation est – comme l'explique Johnston (1998)- due au fait qu'il est impossible de trouver une convergence des nombreuses approches vers une définition unique qui prendrait en charge tous les cas possibles. Cette difficulté à maîtriser le phénomène de la corruption, théoriquement, est justifiée par Cartier –Bresson (1995) par deux raisons majeures.

Premièrement, il s'agit de ' la diversité des transactions concernées selon les périodes, les pays, les régimes politiques, les montants et les secteurs impliqués' (Cartier-Bresson, 1995 : 24). On pourrait prendre comme exemple – toujours ce même auteur- les pots-de-vin payés par un émigré à son retour au pays au douanier pour échapper aux taxes d'importation de quelques biens (petite corruption) et la somme d'argent avancée par une entreprise afin d'obtenir un contrat public auprès d'un ministère (grande corruption administrative). La différence entre ces deux cas est essentiellement liée aux montants des transactions effectuées et qui sont elles même sujettes à variation selon les contextes socio-économiques en termes d'implications individuelles et sectorielles.

La deuxième raison réside dans la diversité des ' degrés de perception du phénomène' (Cartier-Bresson, 1995 : 24). C'est à dire : est – ce –que les corrompus et les corrupteurs sont conscients de leurs actes et est ce que la majorité de la population est rigoriste ou laxiste vis à vis de leurs agissements ? En effet dans les pays ou la corruption a tendance à prédominer et à s'institutionnaliser, l'opinion publique de par son contact fatal avec ce phénomène finit par s'y habituer avec le temps. Ainsi ces actes, qui ailleurs sont condamnables deviennent une sorte de mal nécessaire toléré par la majorité silencieuse.

Ces attitudes qui sont fortement nuancées par l'environnement politico-économique qui prévaut déterminent la nature de l'acte de la corruption lui-même. Ainsi, Heindenheinmer (1989 ; cité par Cartier-Bresson, 1995 : 24) révéla la présence de la corruption noire, grise et blanche :

> *‘ le terme de corruption noire indique qu’une action particulière est telle qu’un consensus existe au sein de la grande majorité de l’opinion et de l’élite pour condamner et sanctionner au nom des principes. La corruption grise indique que certains éléments, les élites habituellement, veulent voir l’acte réprimé, alors que d’autres ne le veulent pas, l’opinion majoritaire peut alors être ambiguë. La corruption blanche signifie que la majorité tant de l’opinion que de l’élite ne soutient pas vigoureusement les essais de condamnation d’actes qui semblent tolérables’*
>
> (Heindenheimer, 1989 ; cité par Cartier-Bresson, 1995 : 24).

Toujours dans cette même logique de diversité d’approches, Cartier-Bresson (1995 : 24) définit la corruption comme étant ‘un échange occulte pour accéder à un avantage indu’. Il propose également la possibilité de la considérer en analysant ‘ des transactions directes de corruption où les obligations des contractants et les systèmes de compensation sont précis’ (Cartier-Bresson, 1995: 24) ou alors en épousant la thèse qui décrète qu’elle est ‘ un échange social proche du clientélisme et du règne de la faveur’ (Cartier-Bresson, 1995 : 24).

Percevoir l’amplitude de la corruption veut également dire se situer sur un continuum ayant pour deux pôles opposés les points de vue des optimistes qui insistent sur le caractère conjoncturel du phénomène, mettant en avant le goût des journalistes pour le sensationnel et l’excès de zèle des magistrats souvent présentés comme radicaux, sectaire, voire frustrés’ (Mény, 1996 : 360) ainsi que ceux des pessimistes qui ‘ se disent convaincus que les faits qui viennent à la lumière ne constituent que la partie émergée de l’iceberg’ (Mény, 1996 : 360).

En prenant en considération toutes ces opinions, il en ressort qu’il est devenu plus qu’évident qu’une approche globale ne spécifiant pas les cas particuliers et isolés les uns des autres s’impose. C’est dans cette optique là que Johnston (1998 : 89) suggéra de définir la corruption comme étant ‘ the abuse of public roles or resources for private benefit’ ‘ C’est à dire : l’abus des rôles ou des ressources publiques à des fins privées.

2. Les Formes de la Corruption :

En tant que phénomène socio-économique, la corruption prend des formes qui sont en relation avec le contexte dans lequel elle évolue. Dans cette logique, Robinson (1998) identifie trois catégories – ou formes- de corruption : accidentelle, institutionnelle et systémique.

On parle de la corruption accidentelle (dite aussi individuelle) quand on a affaire à des pratiques qui sont limitées à des politiciens individuels ou des agents publics. Ces pratiques sont plutôt de nature épisodique et non routinière d'où l'appellation 'accidentelle'.

La corruption institutionnelle touche des secteurs déterminés (c'est à dire qu'elle est spécifique à certaines institutions) d'une manière qui tend vers l'habitude et la routine. A cet effet, Robinson (1998) note que cette situation reflète des faiblesses dans les systèmes de régulation et de contrôle des dits secteurs.

La corruption systémique, quant à elle, touche la société d'une manière généralisée et devient acceptable de par sa nécessité dans les transactions de chaque jour. D'après Robinson (1998), elle affecte les institutions et influence les individus à tous les niveaux du système politique et socio-économique. Elle est tolérée et considérée comme un mal nécessaire.

Riley (1998) décrit ces catégories de corruption en termes de caractéristiques :

- pour l'accidentelle : elle est à petite échelle, implique des fonctionnaires cadets et individuels, comme les policiers et les douaniers et a un coût macro-économique négligeable et difficile de cerner.
- pour la systématique : elle a un impact de développement plus large et qui atteint les revenus gouvernementaux et la diversité commerciale, affecte presque la totalité d'un département gouvernemental, et nécessite un grand effort de reforme.

- pour la systémique : nous avons un système complètement corrompu, un impact énorme sur le développement, un inversement des valeurs ou l'honnêteté devient irrationnelle et elle nécessite une reforme par le biais d'un changement fondamental.

3. Les Origines de la Corruption :

En dépit du fait que la corruption est un mal qui a des origines concordantes avec celles de l'apparition de la vie humaine, il est devenu de plus en plus évident qu'actuellement elle a des causes que les nombreuses et différentes idéologies identifient selon leurs préférences et la nature de leurs disciplines.

Les neolibéraux la considèrent comme étant une 'des manifestations des marchés noirs suscités par l'excès d'interventionnisme étatique' (Mény, 1996). Ce qui veut dire : que plus l'état réglemente et monopolise l'intervention plus il engendre des pratiques bureaucratiques qui de par leur nature suscitent des comportements corrupteurs. Les anti-neoliberaux, quant à eux, considèrent que la corruption est un résultat logique de l'affaiblissement de l'état qui est normalement supposé incarner l'intérêt général de la société. En effet quand une régression de la présence effective de l'état s'opère, elle ouvre des portes grandioses aux intérêts individuels. Ces deux positions opposées ont un dénominateur commun : l'état. Ainsi le problème est de savoir s'il y a lieu d'encourager son intervention ou non. Les arguments qui sont pour ou contre et qui ont été fournis par ces deux écoles idéologiques font partie de ce que Robinson (1998) appelle : les théories économiques du choix public.

Une approche alternative à celles développées plus haut, prend racine dans l'économie politique et est élaborée par Khan (1996 ; cité par Robinson, 1998 : 5).

Khan met le ton sur la différence qui existe entre les groupes – ainsi définis en termes de pouvoir politique- et les ressources allouées par l'état pour expliquer l'origine de la corruption. Les disciples de cette approche assument la complexité de la corruption en tant que phénomène et acceptent l'existence de ses nombreuses formes. L'intérêt individuel est englobé dans les forces occultes des intérêts des groupes qui sont elles-même définies en termes de dynamique de pouvoir et de contrôle.

4. Les Effets de la Corruption sur le Développement :

On parle du binôme corruption- développement quand on se réfère aux pays en voie développement. Dans le contexte actuel de la globalisation et la ruée des pays en voie de développement vers le mode d'emploi capitaliste de gestion ainsi que l'ouverture sur l'économie de marché, il est plus qu'évident que la corruption trouve un terrain fertile et inoccupé.

Robinson (1998) pense qu'en dépit du fait que la corruption est une caractéristique de toutes les sociétés, elle est d'une importance spéciale aux pays en voie de développement parcequ'elle mine leurs efforts vers le développement, décourage l'investissement étranger et réduit les ressources nécessaires aux infrastructures, services publics et programmes anti-pauvreté. Elle réduit également l'efficacité des projets de développement financés par les dons et mine les institutions politiques en affaiblissant leur légitimité et leur comptabilité des gouvernements. Ce point de vue est relayé par celui de Khan (1998) qui maintient que la corruption devient dévastatrice quand les pots-de-vin sont importants et endommagent l'économie à cause, notamment, des opportunités ratées pour les investisseurs ainsi que l'usage fait des pots-de-vin par les corrompus. Dans d'autres cas, l'effet négatif de la corruption est perçu en termes de types de nouveaux droits crées ou transférés.

Pour leur part, Tanzi et Davoodi (1998) croient que la corruption constitue un sérieux obstacle pour le développement dans la mesure où elle :

- augmente l'investissement public tout en réduisant sa productivité,
- augmente l'investissement public accompagné de dépenses importantes en termes de consommations gouvernementales (par exemple, les salaires),
- réduit la qualité de l'infrastructure existante, ce qui aura pour effet l'augmentation des coûts de réalisation,
- réduit le revenu du gouvernement qui joue un role dans les dépenses productives.

5. Etudier la Corruption :

D'après Galtung (1998), les discours politiques visant l'éradication de la corruption sont idéalistes. En réalité, on ne peut pas faire plus que réduire la corruption. Cette réduction doit passer par l'étude scientifique qui est basée sur des paramètres de calcul et de comparaison qu'on appelle indicateurs. Toujours, selon Galtung (1998), le meilleur outil de mesure est le CPI (Corruption Perception Index) établi par Tansparency International (une ONG financée par plusieurs firmes internationales et soutenue par la banque mondiale qui fait des études sur la corruption à l'échelle internationale). Publié chaque année depuis 1995, le CPI présente et classe à peu prés cinquante pays grâce à des scores obtenus à partir de synthèses de perceptions de milliers de spécialistes en business, analyse des risques et journalisme économique. Les résultats varient entre 0 (très corrompu) et 10
(parfaitement propre).

Le CPI est fréquemment critiqué pour des raisons de subjectivité. En effet,

> *'cet indicateur présente plusieurs biais : à même degré de corruption, les pays ayant de bonnes performances économiques tendent à être mieux notés ; la corruption interne subie par les citoyens et les firmes locales n'est pas prise en compte, ce qui incite les Etats à ne combattre que celle qui est perçue à l'extérieur ; enfin, cet indice est spéculaire'* (Talahite, 2000 : 61).

Dans cette même logique, Lambsdorff (2000) lui reproche d'être établi à partir de données 'corrompus' et de négliger le coté 'corrupteurs' de par son attachement en général au comportement de la classe politique et de l'administration dans un pays donné. Dans le contexte des échanges internationaux, ce sont les pays destinataires des pots de vin qui verront leur indice de corruption diminuer, d'où la nécessité, toujours selon Lambsdorff (2000), d'étudier le comportement des corrupteurs à partir de données concernant des échanges bilatéraux afin de distinguer

> *'entre les exportateurs qui entretiennent surtout des relations avec des pays «propres » et ceux ciblant principalement les pays corrompus'* (Lambsdorff, 2000 : 91).

Ainsi dans l'étude que mena cet auteur, ces données sont extraites de 18 principaux exportateurs mondiaux et proviennent du fonds monétaire international. Les pays importateurs sont choisis sur la base du critère : « les importations annuelles dépassent 1 milliard de dollars ». Il obtient 106 principaux importateurs mondiaux. En éliminant le marché national, on a 105 valeurs pour chaque exportateur. Des valeurs cibles sont ensuite calculées en faisant appel à la formule suivante :

$$Tij = \sum \frac{Mjk\ Xik}{Mj\ (Xk\ -\ Mik)}$$

i : pays exportateur.

J : ensemble des importateurs.

T : valeur cible

Mj : valeur en dollars des importations du pays j.

Mjk : importations de la catégorie k pour le pays I

Xk : ensemble des exportations de la catégorie k pour les 18 pays considérés.

Ensuite l'indice de déviation $Dij = \frac{Mij\ -\ Tij}{Mij\ -\ Tij}$ est calculé pour comparer les valeurs réelles et les valeurs cibles. Les variables explicatives (distance géographique, langue, liens coloniaux et appartenance à l'union européenne) sont prises en charge par l'analyse de régression ; première étape de l'étude empirique.

Une autre proposition d'étude de la corruption est celle de Khan (1998) qui suggère un modèle de description en termes d'un réseau : Patron-client dans lequel les transactions peuvent être analysées. Ce réseau est un moyen d 'arriver à des informations critiques sur le type droits acquis de par les transactions et les conditions dans lesquelles ces dernières sont conclues. Afin de définir la nature de ce réseau, plusieurs déterminants peuvent être utilisés. Dans logique, Khan (1998) en identifie cinq.

- *objectifs et idéologies :*

Les fonctionnaires de l'état et les acteurs sociaux sont normalement supposés être à la recherche de la valeur pour certaines personnes si ce n'est pour eux même. Leurs motivations peuvent être d'ordre racial et ethnique et pas du tout économique, d'ou l'explication de la nature idéologique de leurs objectifs son influence sur le choix des moyens pour atteindre ces objectifs.

- *le nombre des clients :*

Le nombre des clients est important dans la mesure ou les petits groupes de clients réussissent à faire valoir leurs intérêts spécifiques grâce aux pots de-vin et au lobbying. Dans les pays en voie de développement, les ressources sont dirigées vers les 'petits nombres' des capitalistes qui émergent. Seulement, il arrive que leur capacité de nuire soit contrecarrée par la force de négociation d'autres groupes de la société qui tirent profit de la largeur de leur nombre.

- *l'homogénéité de clients :*

L'homogénéité des clients peut être un facteur déterminant au regard de la valeur de la transaction ainsi que les préférences des patrons. Des études ont montré qu'il arrive que des patrons privilégient des groupes ayant la même origine ethnique qu'eux même aux dépens d'une offre plus alléchante qui viendrait d'un autre horizon. Ainsi, l'homogénéité des petits groupes peut avoir raison du poids des larges groupes.

-Les institutions dans lesquelles l'interaction a lieu :

Les structures des institutions sont importantes dans la mesure ou elles définissent les règles du jeu qui vont permettre aux clients de déterminer le type de comportement corrupteur à adopter et de calculer leurs chances quant à un éventuel succès. La facilité des transactions dépend également du degré de fragmentation des institutions et du degré de coordination entre les patrons.

- La force politique relative des patrons et clients :

Si les clients sont politiquement plus forts que les patrons, ils peuvent offrir un support politique au lieu de la valeur économique. D'un autre cote, si les patrons sont politiquement plus forts que les clients, alors lis peuvent soutirer aux clients des valeurs économiques plus importantes.

6.Combattre la Corruption:

En 1977, les USA instaurent le 'Foreign Corrupt Practices Act' (FCPA) qui fut le début d'une vaste compagne pour un contrôle international de la corruption. Paradoxalement, ce même FCPA, selon Lambsdorff (1998), fut également un sujet de controverse. Les observateurs y ont reconnu une pénalisation des exportateurs américains. En 1995, un rapport du CIA présenté par le ministre du commerce au congrès américain dévoila qu'entre 1994 et 1995 à peu prés 36 milliards de dollars en forme de contrats furent perdus par les USA au profit de leurs concurrents du fait des pots-de-vin et autres pratiques de corruption . Ce même rapport encouragea les USA à faire pression sur leurs partenaires pour l'adoption de mesures communes. En 1997, 29 pays membres de l'OCDE s'engagèrent par écrit à faire des pots –de vin un acte passible de poursuites judiciaires. Aujourd'hui, le débat s'est élargi et s'intéresse aux détournements de la législation anti-corruption.

Ainsi, trouver des solutions radicales au problème de la corruption relève de l'impossible. En revanche, y remédier par les moyens de bord est envisageable. C'est dans cette optique là que les spécialistes sont en train d'oeuvrer. Galtung (1998) nous propose de considérer trois niveaux :

- l'identification des acteurs dans le processus.
- l'étude de la faisabilité et la crédibilité des mesures anti-corruption qui varient sensiblement d'un contexte à un autre.
- et la mondialisation du contrôle de la corruption.

De son côté, Johnston (1998) suggère de combattre la corruption systémique par l'institution de reformes à travers le renforcement du pouvoir social : l'octroi de pouvoirs aux citoyens (en élargissant leurs horizons politiques et en enrichissant leurs ressources économiques) afin de garantir un minimum de protection pour leurs activités politiques et économiques, leur permet de vérifier les comportements nuisibles de la part des décideurs et des fonctionnaires. Le résultat serait une convergence des réformes institutionnelles et valeurs sociales vers la légitimité et l'efficacité. Johnston (2000) propose également que la démocratie soit favorisée comme moyen de lutte anti-corruption. En effet,

> *' Il semble que la légitimité politique, une société civile et des groupes d'opposition vigoureux, la possibilité de changer de*

gouvernement, une presse libre et un système judiciaire crédible et indépendant, entre autres, renforcent les mouvements réformateurs et rendent difficile l'enracinement de la corruption' (Johnston , 2000 :130).

Seulement, l'autre revers de la médaille de la démocratie est justement la corruption qui accompagne ses pratiques. C'est ainsi que l'on pourrait penser à la concurrence politique en tant que frein :

' un système politique compétitif pourrait en effet mettre un frein à la corruption en permettant aux partis et aux dirigeants de conquérir ou de perdre le pouvoir en fonction de leur prise de position par rapport à un certain nombre de problèmes, notamment la bonne conduite des affaires de l'état' (Johnston, 2000 : 131).

7. Le Cas de L'Algérie :

Le CPI de 1997 donne un score de 3.17 à l'Algérie sur la base de 3 sources de données dont la presse privée algérienne est un ingrédient majeur. D'aprés Talahite (2000 :63) ce score est catastrophique. Il est l'œuvre de la surenchère de la presse qui

'renforce l'image d'un pays entièrement et profondément corrompu, tandis que la passivité, l'inaction, des autorités nourrit l'impression d'une incapacité et d'une impuissance totale face à ce phénomène'.

En réalité, ce score n'est pas objectif compte tenu de ces facteurs suscités. Grâce à la chape de plomb que la Tunisie impose sur l'information et les énormes efforts consentis par le Maroc afin d'améliorer sa réputation, ils sont en meilleure position avec leurs scores respectifs : 4.08 et 3.3.

Etudier la corruption version Algérie requiert selon Talahite (2000) deux méthodes d'évaluation : le calcul des montants des commissions perçues illégalement sur les transactions commerciales extérieures et l'estimation des capitaux en fuite à partir du résidu des flux financiers enregistrés à la balance des paiements. Ainsi et d'après ce même auteur,

le montant de la corruption sur le commerce extérieur aurait atteint 17 à 25.5 milliards de dollars de 1975 à 1991et c'est presque l'équivalent du stock de la dette à cette époque. Quant au capital transféré à l'étranger, il est estimé à 16.3 milliards de dollars (fin 90) ce qui représenterait 55% de la dette extérieure (30 milliards de dollars en 1990) et 29% de la valeur de la production nationale (57.780 milliards de dollars en 1990). Ces estimations sont faites à partir de données en devises car les montants en dinars sont négligeables et les grosses sommes sont généralement convertis en devises.

Conclusion :

En voulant présenter la corruption en tant que catégorie d'économie informelle, nous avons adopté une stratégie qui a consisté à brosser un tableau général de ce qui a été dit sur ce sujet en termes de définitions, formes origines et approches ainsi qu'effets sur le développement.

Cet article a été écrit dans une perspective théorique d'où sa nature introductive. Nous espérons pouvoir avoir l'opportunité de formuler la suite de nos futures recherches qui couvriront et outrepasseront le stade du diagnostic.

Références :

Abramovici,P. (2000) 'Les Jeux Dispendieux de la Corruption'. In Le Monde Diplomatique n°560, novembre 2000, 22-23.

Cartier-Bresson, J. (1995) 'Corruption, Economie et Démocratie'. In Problèmes Economiques n° 2.432, juillet 1995, 24-27.

Galtung, F. (1998) 'Criteria for Sustainable Corruption Control'. In Robinson, M. (ed.) : The European Journal of Development Research, vol. 10/ 1, June 1998, 105-128. Frank Cass and Co. Ltd.

Johnston, M. (1998) 'Fighting Systemic Corruption : Social Foundations for Institutional Reform'. In Robinson, M. (ed.) : The European Journal of Development Research, vol. 10/ 1, June 1998, 85-104. Frank Cass and Co. Ltd.

Johnston, M. (2000) 'Corruption et Démocratie : Menaces pour le Développement, Possibilités de Réforme'. In Revue Tiers Monde, n°161-janvier-mars 2000, 117-142, Presses Universitaires de France.

Khan, M. H. (1998) 'Patron-Client Networks and the Economic Effects of Corruption in Asia, In Robinson, M. (ed.) : The European Journal of Development Research, vol. 10/ 1, June 1998, 15-39. Frank Cass and Co. Ltd.

Lambsdorff, J. (2000) 'De la Propension des exportateurs à Verser des Pots-de-vin. L'impact sur les Echanges'. In Revue Tiers Monde, n°161-janvier-mars 2000, 89-116, Presses Universitaires de France.

Mény, Y. (1996) 'Corruption « Fin de Siècle » : Changement, Crise et Transformation des Valeurs'. In Revue Internationale des Sciences Sociales, vol.149, septembre 1996, 359-370. Organisation des Nations Unies en collaboration avec les éditions Erès.

Riley, S.P. (1998) 'The Political Economy of Anti-Corruption Strategies in Africa'. In Robinson, M. (ed.) : The European Journal of Development Research, vol. 10/ 1, June 1998, 129-159. Frank Cass and Co. Ltd.

Robinson, M. (1998) ' Corruption and Development : an Introduction'. In Robinson, M.(ed.) : The European Journal of Development Research, vol. 10/ 1, June 1998, 15-39. Frank Cass and Co. Ltd.

Talahite, F. (2000) 'Economie Administrée, Corruption et Engrenage de la Violence en Algérie'. In Revue Tiers Monde, n°161-janvier-mars 2000, 49-74, Presses Universitaires de France.

Tanzi, V. et H. Davoodi (1998) 'Roads to Nowhere *:* How Corruption in Public Investment Hurts Growth'. In Economic Issues 12. International Monetary Fund.

LES COUTS DE LA NUMERISATION DE DOCUMENTS ANCIENS LES LEÇONS DU PROJET DEBORA

Serge LENGA et Ahmed SILEM,
ERSICO, Lyon3

Résumé : Après un bref rappel de la nature des coûts qui accompagne la mise en œuvre de la numérisation de documents rares, en particulier des livres anciens de la Renaissance, l'article a pour objet de préciser les coûts de création d'images numériques et de leur distribution via Internet, puis de proposer des scénarii pour un passage à grande échelle de ce qui a été élaboré dans l'expérimentation du projet européen DEBORA (*Digital AccEss to Books of the RenAissance)*.
Mots clés : Documents numérisés, Economie de l'information, Coûts de la numérisation, Servuction, Internet.

Abstract : After a short recall of different digitization costs of rares old Renaissance's books, we specify the digitization costs images creation and their distribution via Internet. Then we propose scenarios for a passage on a large scale of what was elaborate in experimentation of european DEBORA project (*Digital AccEss to Books of the RenAissance)*.
Keywords : Digitized documents, Economics of information, Costs of digitalization, Servuction, Internet

INTRODUCTION

La numérisation permet aujourd'hui l'orientation vers un plus grand échange potentiel d'informations. Elle tend à s'imposer progressivement comme un support de documentation largement partagé. On assiste ainsi à une dématérialisation des documents qui appelle de nouveaux supports au savoir. Il s'agit en réalité :
- soit de mettre des documents rares à la disposition du public sur cédérom et DVD-ROM ou sur les réseaux ;
- soit encore de structurer des corpus afin non plus seulement de les éditer mais de les rendre disponibles et manipulables par chacun selon son propre travail et d'approfondir des études comparatives.
Ces réalisations font naître une problématique spécifique de l'utilisation de l'informatique pour le traitement des documents anciens. En effet, les projets de numérisation soulèvent des problèmes de coûts et de budget d'autant plus importants que l'évolution rapide des nouvelles technologies rend obsolète toute possibilité d'élaboration de budgets standards types. Il importe donc, pour chaque projet de banques d'images, de faire la liste et

d'évaluer les coûts. Pour cela les organisations ont besoin de réaliser des arbres de décision descriptifs de différents scénarii, c'est-à-dire d'élaborer un outil d'aide à la décision sous la forme d'une représentation graphique, d'une suite d'actions alternatives ainsi que des conséquences qu'elles suscitent. Celles-ci seront à leur tour suivies de nouvelles actions alternatives avec des conséquences chaque fois différentes en termes d'actions pouvant être envisagées avec une certaine probabilité.
Il convient de définir également à l'avance quelle sera la répartition des coûts. Ces choix sont étroitement liés aux autres choix techniques, qu'ils portent sur les aspects purement organisationnels ou encore sur les préparatifs antérieurs à la numérisation. Si le cahier de charges d'un programme de numérisation demeure difficile à se procurer – nous n'avons trouvé aucune données précises et complètes sur ce point – il est cependant possible d'identifier aujourd'hui quels sont les différents domaines clés de dépenses. Ce sont :

- le coût de la numérisation en elle-même, qui peut aller du simple au double (de 0,7 à 1,3 € la page en moyenne sur des projets courants et le quintuple sur des projets de haute qualité).
- le coût d'acquisition du matériel – les logiciels, imprimantes, système informatique si le service n'est pas encore informatisé – ce matériel va nécessiter un entretien par un contrat de maintenance.
- l'embauche de personnel qualifié ou la formation du personnel sur place, représente aussi un coût additionnel.
- le coût en termes de temps passé par les employés sur ce programme ou encore le coût occasionné par la mise à l'écart des usagers de certains documents.

Il faudra prendre en compte dans l'arbre de décision d'un programme de numérisation toutes les contraintes liées à la mise en place de ce programme. Ces contraintes impliquent des coûts, qu'ils soient en termes monétaires ou en termes de temps. Elles découlent de l'objectif même de la numérisation : mettre sous forme électronique des documents, de la façon la plus appropriée au type d'établissement concerné, mais aussi au type de public ciblé. Ainsi, le projet demande-t-il d'être adapté à une triple logique d'approche : le matériel utilisé (aspect technique), les coûts proprement dits (aspect financier) et les règles juridiques (aspect juridique).

1 LE PROJET DEBORA

Le projet européen DEBORA (*Digital AccEss to Books of the RenAissance*) a pour principal objectif la mise en commun des ressources des différents partenaires que représentent les bibliothèques à savoir : la Bibliothèque Municipale de Lyon en France ; la Bibliothèque de Casanatense à Rome en Italie ;la Bibliothèque Générale et Universitaire de Coïmbra au Portugal.
Ces trois intervenants se présentent comme des acteurs majeurs du projet de numérisation des ouvrages du 16ème siècle, tant du point de vue des collections sélectionnées que de celui de la finalisation dudit projet, surtout lorsqu'il s'agit de formuler des propositions de modèles de coûts globaux. Cette dernière partie de notre travail examine les quantités de temps utiles aux bibliothèques pour remplir les missions qui leur avaient été assignées, notamment par rapport aux temps de sélection des documents, de numérisation et d'intégration dans la base de données disponible via un client Internet.
Globalement, le processus de numérisation se présente de la manière suivante : les ouvrages sont sélectionnés par chaque bibliothèque et « scannérisés » par leur soin respectif. En ce sens, ceux de Lyon ont été transmis à la bibliothèque Municipale de Lyon pour leur numérisation sous "DIGILIVRE". Les ouvrages des bibliothèques de Coïmbra au Portugal, d'une part, et de Casanatense à Rome, d'autre part, ont procédé de la même façon, en numérisant les collections qu'elles ont retenues, soit par leur propres moyens, soit en recourant à des intermédiaires.
Notons que quatre niveaux de métadonnées ont été définis pour l'ensemble des documents sélectionnés. Les centres de coûts suivants – caractéristiques d'une chaîne de numérisation – peuvent être retenus :
a) Sélection, description et préparation de la collection détermination des métadonnées : on retient les étapes du processus qui conduisent au choix de la collection à travers les ouvrages faisant partie de la collection à numériser ;
b) Numérisation et extraction de l'information : on retient le processus de numérisation proprement dit, avec l'observation des distinctions de coûts issues du matériel utilisé (DIGILIVRE et/ou l'outil logiciel mis au point par les chercheurs de l'INSA, équipe du professeur Hubert Emptoz) ;
c) Intégration des données dans la base de données SGBI et détermination des métadonnées : on retient les quatre niveaux de métadonnées nécessaires à la structuration et à la préparation de la base de données, avec à la clé la

naissance d'un nouveau produit documentaire désignant l'ouvrage numérisé ;
d) Intégration dans le serveur DEBORA : il s'agit ici d'évaluer le processus du coût de l'intégration de la base de données au serveur ; ainsi que de celui de la distribution des ouvrages via Internet par l'interface développée sur le base du protocole ARIADNE ;
d) Les coûts additionnels : ici nous reprendrons l'ensemble des coûts relatifs à des opérations dont nous ne pouvons directement affecter les coûts aux autres centres ci-dessus définis : coordination, recherche et développement, supervision, administration,… Nous regrouperons dans la suite l'ensemble de ces coûts sous le terme de « valeur ajoutée ».
Le mécanisme d'évaluation des images numériques obtenues à partir d'une chaîne de production – fondée sur une logique industrielle – impose de recourir à des processus codifiés de détermination des coûts. Dans cette optique, le modèle d'évaluation proposé antérieurement[1] trouve ici une application concrète à travers les deux alternatives de construction d'élaboration des coûts caractéristiques rencontrés dans le projet DEBORA. L'ambition est de pouvoir fournir des éléments de « standardisation des coûts » dans une optique de passage à une plus grande échelle. Selon l'option méthodologique retenue, deux types de choix opératoires seront à effectuer pour déterminer le choix pertinent dans la structure de calcul des coûts et plus particulièrement sur la recherche de standards de coûts. Par rapport aux différentes alternatives envisagées, nous avons choisi de présenter deux méthodes parallèles : la détermination du coût internalisé pour l'ensemble du processus contrôlé par le soin des acteurs, et la détermination du coût externalisé qui fait référence à un choix de prestataire de service pour la numérisation des ouvrages, le reste de la chaîne restant identique. Il faut préalablement à la présentation des résultats définir les inducteurs de coûts.

2. LES INDUCTEURS DE COUTS

L'analyse des inducteurs de coûts est étroitement dépendante des choix technologiques (internalisation de tout ou partie des différentes opérations de la numérisation, et symétriquement externalisation) fait par chaque acteur

[1] S. D. Lenga, J. Rey et A. Silem : "Cost-analysis of digitization, web integration and distribution across the internet of rare and old printed materials,", *Revue MIF*, n°1, 2001, 143-160

. Nous présenterons donc dans cette première section les acteurs, puis la matrice des centres de coûts, tandis que l'évaluation du PIDS (« Page Image Delivery System ») pour chacune des deux modalités fera l'objet des deuxième et troisème sections.

2.1. Présentation des acteurs de l'évaluation

Les trois bibliothèques participantes au projet présentent des structures économiques très disparates, aussi bien du point de vue de la taille de l'organisation (nombre d'employés, statut public national ou local, degré de modernisation, etc.) que de celle du catalogue, ou encore des missions définies (Bibliothèque Universitaire, Généraliste, Spécialisée, etc.)… Le tableau ci dessous présente de façon très succincte les éléments saillants des trois bibliothèques participantes au projet DEBORA.

Tableau 1 : Caractéristiques des Bibliothèques du Projet DEBORA

BIBLIOTHEQUES	Nombre d'ouvrages du catalogue global	Nombre d'ouvrages retenus	Nombre de personnels affectés aux tâches DEBORA
Bibliothèque Générale et Universitaire de Coïmbra	Un fonds ancien (antérieur à 1800) de 200.000 volumes, 6000 monographies et 1800 « non livres » par an	30	• Un Conservateur ou un Bibliothécaire, • Un agent technique principal.
Casanatense de Rome	350.000 ouvrages, 6000 manuscrits très précieux, 2200 incunables, 10000 gravures, 2000 périodes, quelques 7000 documents sur l'opéra et près de 15.000 ouvrages datant de la renaissance.	34	• Un Conservateur ou un Bibliothécaire, • Un Prestataire de service. • Un agent technique principal chargé de l'administration Web.
Bibliothèque Municipale de Lyon	Un fonds global de 1.700.000 documents dont 301.000 ouvrages, 11.000 manuscrits et 953 incunables.	35	• Un Conservateur ou un Bibliothécaire, • Un Agent technique principal.

2.5. Les matrices des centres de coûts

La chaîne de valeur porterienne montre aisément qu'un découpage des activités des bibliothèques peut être établi sur la base d'une localisation des centres de coûts repérables. Pour autant, cette analyse ne permet pas de spécifier la nature des coûts détaillés dans l'objet « livre numérisé ». En ce sens, un mode opératoire de sélection des coûts pertinents s'effectue sur la base de la définition des inducteurs de coûts. On peut ainsi recenser les inducteurs acceptables pour cette activité. La nature de l'inducteur de coût doit mettre en évidence un comportement de coût cohérent qui évolue proportionnellement au nombre d'inducteurs. L'expérience montre qu'il est possible de regrouper les activités en quatre grands types possibles :

a)les activités liées aux volumes fabriqués : les inducteurs privilégiés sont l'heure de main d'œuvre ou l'heure machine ;

b)les activités liées aux changements de lots ou de série : on retient comme inducteur le nombre d'ordre de fabrication ou nombre de séries fabriquées ;

c)les activités de soutien concernant un objet de coût : les inducteurs principaux sont les nombres de composants, le nombre de modifications techniques ;

d)les activités de soutien en général dont les charges sont indépendantes du volume et de la gamme de produit : ici l'inducteur s'apparente à une assiette de répartition comme la valeur ajoutée mais on peut préférer ne pas chercher à attribuer le coût de ces activités aux produits.

En procédant à l'analyse fine des différentes opérations imputables à chaque catégorie d'opération on débouche sur une grille qui permet d'établir des relations entre activités propres à chacune des ces catégories et les inducteurs de coûts caractéristiques. Il convient de souligner que des inducteurs de coûts multiples peuvent servir à caractériser la même activité. De la même façon, un seul inducteur peut caractériser plusieurs activités distinctes. Le tableau 2 donne les éléments de l'analyse pour chaque catégorie d'opérations qu'on désigne par WP pour workpackage.

TABLEAU 2 : ANALYSE DES ACTIVITES DES CATEGORIES D'OPERATION DU PROJET DEBORA

Désignation des opérations (WP)	**Inducteurs Possibles**
WP Collections	
Choix des livres	Nombres de critères, nombre de pages, Références par thèmes
Harmonisation du catalogage	Nombres de critères
Analyse des ouvrages	Nombres de pages, Contrôle qualité, ouvrages sélectionnés
Définition des métadonnées (haut et bas)	Traitements informatiques, nombre de pages
WP Numérisation, Extraction d'information	
Numérisation	Traitements informatiques, Nombre de pages, Ouvrages sélectionnés
Contrôle de la qualité	Temps de contrôle qualité
Analyses des images et pré–indexation	Traitements informatiques, nombre de pages
Adaptation et modifications logicielles	Traitements informatiques, nombre de pages
Conceptions logicielles	Temps de contrôle qualité
Intégration logicielles	Traitements informatiques, nombre de pages

Désignation des opérations (WP)	Inducteurs Possibles
WP Base de données d'images	
Adaptation de la structure de SGBI	Nombre de métadonnées, Contrôle qualité
Gestion logicielles des accès	Traitements informatiques, Nombre de pages
Indexation des images	Traitements informatiques, Nombres de pages
Intégration générale	Temps de développement et conception, Traitements informatiques
WP Client et accès	
Spécifications Interface WWW – DEBORA	Temps de développement et conception
Implémentation fonctions de recherche & annotations	Temps de développement et conception
Implémentation outils de formulation & requêtes	Temps de développement et conception
Adaptation ARIADNE	Temps de développement et conception

Une fois le travail de recensement effectué, il s'agit de déterminer les inducteurs pertinents à retenir. Cette analyse se présente sous la forme d'une matrice qui permet d'obtenir des centres de regroupements des coûts pour lesquels l'inducteur est le même. Le tableau 3 ci-dessous est une présentation des regroupements obtenus dans DEBORA.

Ici, les inducteurs les plus fréquents sont :
Le contrôle qualité (4 fois), le nombre de pages (3 fois), le stockage des données (3 fois) le nombre de métadonnées (2 fois), les traitements informatiques (2 fois), le temps de développement et de conception (2 fois), l'entretien et la maintenance (2 fois) les références par thèmes (1 fois)
L'activité sur le choix du nombre de critères n'appartient à aucun centre de regroupement et ce tableau ne nous permet pas de trancher sur la nature de l'inducteur à retenir. Ce travail de définition effectué, il est calculé un coût unitaire d'inducteur selon l'opération suivante :

TABLEAU 3 : DETERMINATION DES « INDUCTEURS DE COUTS » PERTINENTS DE DEBORA

ACTIVITES DE DEBORA / *INDUCTEURS DE COUTS POSSIBLES*	**Collections**	**Numérisation, Extraction d'information**	**Base de données d'images**	**Client et accès**	**Total des liaisons**
Nombre de critères					0
Nombre de pages					3
Contrôle qualité					4
Traitements informatiques					2
Nombre de métadonnées					2
Temps de développement et conception					2
Références par thèmes					1
Stockage des données					3
Entretien et maintenance					2
Nombre total des liaisons	3	5	6	6	20

$$Coût\ unitaire\ d'un\ inducteur = \frac{Coût\ des\ ressources\ attribuées\ à\ l'activité}{Nombre\ d'inducteurs}$$

3. ANALYSE DES COUTS : FAIRE OU FAIRE FAIRE

L'objet de cette section est d'établir le coût de la PIDS de la manière la plus rigoureuse possible pour deux modalités : l'internalisation du travail (faire) et l'externalisation (faire faire).

3.1. Internalisation des activités : le cas des bibliothèques de Lyon et de Coïmbra

La détermination du coût internalisé concerne les bibliothèques de Lyon et de Coïmbra

La recherche d'une détermination de coûts « standards » pour les bibliothèques de Lyon et de Coïmbra équivaut à rechercher un coût de page

numérisée distribuable sur Internet qui inclut deux types d'éléments principaux :

- Les équipes techniques (Personnel) impliquées à tous les stades de la réalisation du projet ;
- Le matériel, comprenant les serveurs informatiques, le scanner et les différents dispositifs de stockage de données (DVDRAM, CDROM et lecteurs enregistreurs). Ces éléments sont importants car leurs coûts peuvent littéralement « exploser » à raison de 5,3 fois le coût d'une impression normale et 1,2 fois le coût d'un Compact Disc.

Chaque fois que le contenu du projet sera enrichi par des collections plus importantes, d'autant sera rendu plus lourd le coût de sa réalisation finale.

Les séquences d'analyse des coûts se doivent toutes de commencer par la recherche d'une adéquation entre le niveau de besoin actuel anticipé (avec les coûts qui y sont rattachables) et le niveau de besoin futur (les coûts liés y compris). En l'espèce, il importe de souligner que la confrontation entre ces deux catégories de coût est extrêmement difficile car le domaine des technologies de l'information et de la communication sur lequel s'appuie ce projet est en plein essor aujourd'hui. Par suite, il devient quasiment impossible d'avoir une évaluation acceptable des coûts impliqués pour le futur. Dans cette dernière alternative, les coûts auront une qualification purement fictive en prenant le statut de « coûts cachés ». On pourra, éventuellement, prévoir par la suite une dotation forfaitaire budgétaire pour y faire face. Elle devra être déterminée en concertation avec les activités en charges des outils technologiques.

Une autre dimension des coûts cachés non pris en compte vise les pertes non évaluables lors de l'utilisation des périphériques de stockages. Les données obtenues montrent un taux moyen de remplissage des CDROM/DVDROM de l'ordre de 82%, soit une perte en zone enregistrable de près de 18 %. Ces coûts deviennent considérables lorsque les séries de travail prennent une taille relativement importante (numérisation d'une bibliothèque, etc.). Nous ferons l'hypothèse dans un premier temps de leur négligence pour les réincorporer lors des scénarii de passage à grande échelle.

L'évaluation du temps de travail s'est fait par chronométrage sur une période donnée et sur les déclarations des personnes impliquées dans le projet. (agent technique, conservateur). Sur cette base, il est alors possible d'obtenir le coût global du système de « production et de mise en ligne» de la page numérisée (« Page Image Delivery System » PIDS) pour chaque bibliothèque .

La structure des coûts est donnée par le tableau de synthèse 4 et 5 ci-dessous. Il convient de préciser qu'il existe deux fourchettes selon que l'on utilise le Robot ou pas. La variation du prix final de la page est de -6,2 % soit 5,42 € pour la fourchette haute et 5,1 € pour la fourchette basse.

TABLEAU 4: STRUCTURE DE COUT DE LA PIDS DE LA BIBLIOTHEQUE DE LYON

Eléments / Tâches	**Pages**	**Coût unitaire**		**Coût des opérations**	
		Valeur	**%**	**Valeur**	**%**
Coût de la sélection des documents	14 410	0,39 €	7,58%	6 024,33 €	7,58%
Coût de préparation et de numérisation	14 410	1,16 €	22,86%	16 793,17 €	22,86 %
Coût d'intégration dans la Base de données	14 410	2,74 €	53,70%	39 452,28 €	53,70 %
Construction de l'objet documentaire	14 410	0,62 €	12,19%	8 957,14 €	12,19 %
Coût de l'objet documentaire	*14 410*	*4,91* €	–	*70 769,58* €	–
Coût d'intégration, construction site, accès	14 410	0,19 €	3,68%	2 704,29€	3,68%
Coût "Page Image Delivery System"	**14 410**	**5,1** €	**100 %**	**73 473,87** €	100 %

A l'inverse des autres coûts habituellement trouvés dans des projets similaires, l'intégration dans la base de données ici représente près de 53 % du coût global. La raison incombe principalement aux différents traitements informatiques qui sont nécessaires dans la dématérialisation de la page seizièmiste.

TABLEAU 5: STRUCTURE DE COUT DE LA PIDS DE LA BIBLIOTHEQUE DE COÏMBRA

Eléments / Tâches	**Nombre de pages**	**Coût unitaire**		**Coût des opérations**	
		Valeur	**%**	**Valeur**	**%**
Coût de la sélection des documents	14 098	0,58 €	11,97 %	8 239,41 €	11,97 %
Coût de préparation et de numérisation	14 098	0,67 €	13,80 %	9 494,68 €	13,80 %
Coût d'intégration dans la Base de données	14 098	2,8 €	57,32 %	39 441,46 €	57,32 %
Construction de l'objet documentaire	14 098	0,63 €	13,00 %	8 942,51 €	13,00 %
Coût de l'objet documentaire	*14 098*	*4,69* €	–	*66 118,05* €	–
Coût d'intégration, de construction du site, accès	14 098	0,19 €	3,91 %	2 693,01 €	3,91 %
Coût "Page Image Delivery System"	**14 098**	**4,88** €	**100 %**	**68 811,07** €	**100 %**

L'écart entre le coût de la PIDS déterminée à Coïmbra et celle de la PIDS de Lyon est de l'ordre de 4,47 % (0,22 €). En définitive, dans les contextes d'internationalisation des opérations de numérisation, on aboutit à des structures de coûts semblables.
La restriction ici est fortement tributaire de la nature du scanner utilisé et de la différence de coût inhérente au mode de répartition de cette charge fixe dans les pages délivrées. Le rapport d'un facteur de 1 à 10 du coût de scanner influence de façon radicale l'équivalence des coûts. Si l'on retenait un scanner identique pour les deux bibliothèque, le surcoût à Coïmbra atteindrait sans doute 20 à 25% sur la page délivrable.

3.1. L'analyse des coûts en externalisation : le cas de la bibliothèque Casanatense (Rome)

La détermination du coût « standard » pour la bibliothèque de Casanatense à Rome pose un enjeu radicalement différent des deux approches précédentes relativement semblables. Si le coût de la PIDS (« Page Image Delivery System ») reste l'objectif à atteindre, il prendra ici la forme d'une externalisation de son activité de numérisation à proprement parler. En ce sens, la structuration des activités de numérisation recouvrira deux aspects distincts :
- Les équipes techniques (Personnel) impliquées à tous les stades de la réalisation du projet, mais dans cette alternative surtout à titre de contrôleur de la parfaite exécution industrielle ;
- Le prestataire de service informatique qui intervient dans la chaîne industrielle en lieu et place des anciennes séquences opératoires regroupant hommes et matériels (les serveurs informatiques, le scanner et les différents dispositifs de stockage de données, etc.).
La recherche d'une adéquation entre les besoins effectifs du projet et l'investissement financier nécessaire implique de partir d'une analyse fondée sur le coût d'opportunité lié à une telle réalisation. Si la solution de l'externalisation demeure envisageable, elle doit s'entendre des éléments suivants :

a) La situation de la bibliothèque (compétence du personnel, volume des données, nature des données à manipuler, etc.) ;
b) Le coût d'opportunité que représente le manque à gagner découlant d'une immobilisation de fonds affectés à l'éventuelle acquisition de matériels ;

c) Le coût d'opportunité lié à l'affectation de surfaces de stockages physiques importantes chaque fois que la bibliothèque se trouve dans une situation de faiblesse de capacité de stockage physique soit en raison des surfaces disponibles, soit du coût du m² supplémentaire ;
d) La mise en concurrence des fournisseurs de services à la fois en termes de qualité et de coût de facturation.

Cet aspect fondamental des coûts cachés n'est pas repris dans cette étude en raison de l'hypothèse « ceteris paribus » prise au départ entre les différentes structures bibliothécaires : en effet, elle aurait demandé la prise en compte de facteurs tels que les indices immobiliers de location industrielle et de construction entre les différents sites des bibliothèques, les dispositions de stockage et d'aménagement, de sécurité, etc. sans oublier la détermination des taux effectifs réels d'actualisation financière qui nous auraient conduit à une évaluation extrêmement sophistiquée.

Nous présentons ci-dessous la structure des coûts obtenus des éléments d'activité propres à l'externalisation.

TABLEAU 6 : STRUCTURE DE COUT DE LA PIDS DE LA BIBLIOTHEQUE DE CASANATENSE

Eléments / Tâches	**Pages**	**Coût unitaire**		**Coût des opérations**	
		Valeur	**%**	**Valeur**	**%**
Coût de la sélection des documents	14 100	0,66 €	12,52 %	9 319,97 €	12,52 %
Coût de préparation et de numérisation	14 100	0,99 €	18,79 %	13 989,03 €	18,79 %
Coût d'intégration dans la Base de données	14 100	2,8 €	53,05 %	39 495,27 €	53,05 %
Coût de l'objet documentaire	14 100	0,63 €	12,01 %	8 942,51 €	12,01 %
Coût de l'intégration, construction site, accès Internet	14 100	0,18 €	3,63 %	2 704,29 €	3,63 %
Coût Page Image Delivery System	**14 100**	**5,28** €	**100 %**	**74 451,07**	**100 %**

Le coût en externalisation d'une PIDS est à peine plus élevé que le coût en internalisation sur la base des calculs faits pour la bibliothèque municipale de Lyon.

4. SCENARII POUR UN PASSAGE A GRANDE ECHELLE

Les bibliothèques sont quasi exclusivement des établissements publics. Leurs ressources dépendent de leur catégorie. En France par exemple, l'État finance les projets nationaux, comme « Gallica » ou encore le programme de numérisation de la BNF (Bibliothèque Nationale de France). L'existence ou non d'une subvention ou d'un financement par un parrainage ou un mécénat est un aspect non négligeable de la décision relative à la numérisation , dans la mesure il serait alors possible de s'affranchir de la contrainte de coût grâce à ces différentes formes d'aide.
En ce sens, des scénarii de coûts sont à prévoir selon les solutions retenues. Nous proposons pour la suite des éléments de coûts comparatifs sur les plans juridiques et technique. Dans un second temps, nous présenterons des formes économiques de scénarii selon la répartition des charges retenue.

4.1. Eléments de coûts comparatifs

Les éléments comparables sont de deux ordres : technique et juridique. Si les aspects techniques se singularisent par un contexte concurrentiel important, influençant le choix définitif, les éléments juridiques pour des ouvrages seizièmistes demeurent plutôt en retrait. Nous explorons dans la suite ces deux aspects de coûts.

4.1.1. Les aspects techniques

a) Les scanners

S'il existe différentes possibilités pour numériser des documents, il convient de s'interroger sur la méthode la plus efficace en termes de coût et de qualité, mais surtout du type de document à numériser. La définition de la collection à numériser et son état est nécessaire. En ce sens, si la reliure des documents anciens est abîmée, il suffit de démembrer le livre et de le scanner à plat. Le document sera ainsi relié par un professionnel à la fin de la numérisation. A l'inverse, si la reliure est en bon état, il faudra utiliser un scanner de livre pour éviter de détériorer le document. De plus, l'état des pages peut influer sur la qualité de la numérisation par exemple les tâches de moisissure.
La scannérisation feuille à feuille présente l'avantage de pouvoir automatiser cette étape, mais ne peut s'appliquer en réalité qu'à des documents de bureau. La « scannérisation » à plat ne permet pas de rectifier la courbure des pages tout en écrasant l'ouvrage sur une plaque de verre. Cette pratique

peut avoir des répercutions graves sur des collections prestigieuses et/ou fragiles. La scannérisation à livre ouvert est étudiée pour les ouvrages ne pouvant pas supporter les autres traitements. Elle n'en est cependant qu'à ses débuts, et est en cours d'élaboration. L'utilisation du berceau, qui maintient l'ouvrage à plat peut être préconisée autant pour les documents précieux que pour ceux qui ne peuvent s'ouvrir à plus de 90°. En général le choix du scanner revient le plus souvent à un sous-traitant spécialisé, mais en collaboration étroite avec le responsable du projet qui doit s'assurer que les contraintes réelles propres au fonds de la bibliothèque et à son usage sont bien prises en compte. Il faudra dans tous les cas arbitrer entre le coût, le débit et la préservation des documents originaux.
Les différentes solutions de scanners retenues dans chaque bibliothèque de DEBORA étaient :

TABLEAU 7 : COMPARATIFS DES OUTILS DE SCANNERISATION UTILISES

	BM-Lyon	**BGUC Coïmbra**	**Casanatense**
Scanner	DIGILIVRE 5600	MUSTEK	OmniScan 7000
Niveau des couleurs	256 niveaux de gris	256 niveaux de gris	256 niveaux de gris
Résolution	600 dpi	300 à 600 dpi	300 à 600 dpi
Image format	Tiff	Tiff	Tiff
Périphérique de stockage	DVDRAM	DVDRAM	CDROM
Nature de la transaction	Acquisition	Acquisition	Prestation
Coût approximatif en 2000 (les prix ne cessent de baisser)	26678,58 €	N/A[2]	7 729,17 €

b) Les logiciels
Dans le cas du projet DEBORA, les offres logicielles existantes sur le marché sont quasi-inexistantes. En ce sens, il apparaît difficile d'établir une logique de choix économique des dits logiciels pour gérer la nature très spécifique du travail sous DEBORA. On distinguera deux catégories de logiciels selon la nature des besoins et des applications :
- Les *logiciels de scanning et de reconnaissance optique des caractères*[3]

[2] Il s'agit d'un scanner Mustek à plat que l'on peut évaluer à 380 euros environ.

souvent fournis gratuitement avec le scanner ne sont pas suffisants, car peu performants. Dans le cas du projet DEBORA, ont été développés des logiciels spécifiques par l'INSA-LRFV pour la compression de l'image et l'IST de Lisbonne pour la dématérialisation. Un bon logiciel doit permettre la numérisation en mode texte et en mode image. La numérisation en mode texte pose des problèmes car les caractères des documents seizièmistes ne sont pas reconnaissables. Le mode image permet une reproduction totale, mais qui comprend aussi toutes les dégradations, taches des documents, pour seulement des niveaux de gris (256 niveaux) mais aucune solution couleur ;

- Les *logiciels de gestion et de structuration de l'information*[4] doivent permettre l'organisation des documents, c'est-à-dire leur structuration : pagination virtuelle, table des matières, indexation (Transvision 2.0, Zsilex, etc.). Par la suite, ils rendent possible l'optimisation de l'utilisation, c'est-à-dire la gestion : possibilité d'annotation, liens entre les fichiers… Enfin, ils permettent la normalisation des documents, qui va notamment être utile dans l'éventualité d'une diffusion sur Internet (utilisation par exemple du langage de programmation SGML) ;

- Les *logiciels de diffusion*[5] de l'information proprement dits qui sont surtout des des interfaces de

navigation Internet ou Intranet (Navigator de Netscape, Internet Explorer de Microsoft, etc.).

Ces logiciels sont des logiciels complexes. Ils nécessitent à la fois l'aide d'informaticiens professionnels et des formations appropriées pour les bibliothécaires. Il faut donc faire un choix en fonction du coût à l'achat, mais aussi du coût d'entretien et de formation. La décision devra également être prise en considérant les attentes et les besoins du public cible.

a) Les supports de diffusion, de stockage et de distribution :

Pour la diffusion, le choix se fait aujourd'hui quasiment uniquement entre deux formes de support : CDROM ou en ligne (Internet, Intranet…). Les

[3] voir les délivrable logicielle des WP 4 et suivants

[4] Par exemple la base de donnée Transvision 2.0 proposée par SGBI couplée au serveur d'annotations Zsilex. Le domaines des logiciels étant en évolution technique rapide des comparaisons avec les outils actuels sont recommandables pour suivre le rythme technique.

[5] Pour le cas de DEBORA, l'interface Ariadne adaptée au travail collaboratif est fournie en délivrable du WP 7

autres formes de supports étant devenus obsolètes, c'est le CDROM qui est le plus utilisé (1,83 € à 2,29 € en moyenne pour 650 Mo). Le DVDRAM est une solution de conservation intéressante, mais encore trop onéreuse à ce jour (36,59 € à 41,92 € l'unité en moyenne). La solution du serveur permet, en plus de la conservation et de la lecture des liens, la simplicité de gestion et d'accès au plus grand nombre. Il a également l'avantage d'être lisible par tous les ordinateurs. C'est la solution idéale de conservation, diffusion et distribution dans le cas du projet DEBORA.
Un stockage supplémentaire via des CDROM est envisageable pour répondre aux impératifs de sécurité

4.1.2. Les aspects juridiques

Les programmes de numérisations de documents anciens sont soumis à peu de contraintes juridiques. Il n'y a pas en effet à se soucier d'éventuels droits d'auteurs, pour plusieurs raisons. D'une part, les documents entrent dans le domaine public 70 ans après la mort de l'auteur . D'autre part, la majorité des documents anciens est anonyme. Il n'y a donc ni de problème de droits d'auteurs, ni de problème de droit moral. La seule obligation des bibliothèques est d'identifier leurs droits patrimoniaux, c'est-à-dire de réaliser une authentification des documents.
Ainsi, l'aspect juridique va prendre peu de place dans l'arbre de décision d'un programme de numérisation de documents anciens, contrairement à celui d'un programme de numérisation de documents contemporains.

4.2. Formes économiques des scénarii

On distinguera les perspectives pour chaque bibliothèque et les perspectives consortiales résultant de la coopération possible entre les différentes bibliothèques.

4.2.1. Les coûts hors coopération

Dans cette modalité, tous les coûts relatifs à l'utilisation de matériels par une bibliothèque sont intégralement répercutés. C'est la moins bonne solution économique pour les bibliothèques ayant un fonds d'ouvrages rares relativement limité. Si des impératifs de rentabilité économique sont attendus, ils situeront le projet dans une zone de gains particulièrement faible, qui peut aller jusqu'au résultat nul ou négatif. Deux cas de figures seront à retenir :

- Soit on affecte l'intégralité des charges liées au processus de numérisation dès la première année . elle correspond à l'hypothèse haute. N'ayant aucun avantage opératoire réel, nous ne retiendrons pas cette analyse ;
- Soit on reporte l'intégralité des charges *prorata temporis* de leur utilisation réelle. Elle constitue l'hypothèse basse. Celle-ci fera l'objet d'une étude ci-dessous.

En effectuant une simulation sur la base d'un nombre de pages réalisables uniquement par une bibliothèque et en raison du personnel attaché à la production d'un tel projet, les hypothèses de travail issues de l'enquête sont les suivantes :

Le nombre moyen de pages numérisées est 400par livre . La durée de numérisation d'un ouvrage sur la période de l'étude a été évaluée un demi livre par jour (200 pages numérisées), soit 3 mois

pour les 35 livres dans l'hypothèse d'une internalisation de la chaîne de numérisation. On peut alors projeter une productivité de 140 livre annuels pour le seul agent technique en admettant qu'il y consacre la totalité de son temps. Le coût de travail d'un conservateur est de 37 350,01 € par an et 19 970,82 € pour un agent technique . La stockage des informations pour la conservation s'effectue sur la base d'un rapport 20/80 des fichiers sur respectivement les CDROM et DVDRAM. La taille d'un fichier scannérisé étant évaluée à 8 Mega-octets en moyenne sous format *Tiff* ou *Jpeg* avant compression . Le coût du scanner retenu sera celui du la bibliothèque municipale de Lyon qui s'est doté d'un appareil avec berceau convenant particulièrement bien à la fragilité des ouvrages seizièmistes. L'ensemble des autres paramètres (ordinateur, logiciels divers, etc.) sont conservés depuis l'étude antérieure pour la simulation.

On peut admettre qu'il existe des paliers de ruptures de charges lorsque les opérations de la chaîne de numérisation se trouvent internalisées. L'une des explications envisageables se fonde sur le fait que la répartition des charges est effectuée proportionnellement à l'évolution du nombre de pages numérisées : amortissement linéaire pratiqué, masse salariale à taux constant, etc. A l'inverse, pour les données externalisées, la croissance des charges prend la forme d'une courbe exponentielle sans doute en raison de la mise en concurrence du prestataire de service (numérisation) qui fait évoluer son coût en fonction de la demande effective et de la marge attendue.

Cette structure d'évolution des charges globales a une influence relativement marginale sur le coût de la PIDS. Les simulations montrent une évolution relativement linéaire et homogène de la structure des coût globaux

en fonction du nombre de pages numérisées. L'écart constant entre les deux modalités – correspondant sans doute à la marge bénéficiaire que le prestataire de service prélève sur le prix facturé – rend ce coût proportionnellement plus important que celui obtenu avec une internalisation des outils de production. En effet, on constate que la meilleure fonction d'ajustement possible sur les deux catégories de coûts (internes et externes) est une fonction affine – avec un degré de précision de la corrélation de 99,71% pour les coûts externes et 99,89% pour les charges internes – dont on peut ainsi déduire une structure de prévision des charges.

TABLEAU 8 : ELEMENTS DE SIMULATION DES COUTS PIDS ET COUTS GLOBAUX

	Coût PIDS		**Coût global estimé du projet**		**Variation % Inter/Ext**
Nbre de Pages	***Inter nalisation***	***Exter nalisation***	***Internalisation***	***Externalisation***	
14 410	5,86 €	6,56 €	84 470,48 €	92 446,91 €	11,86 %
30 000	2,82 €	3,33 €	84 470,48 €	100 020,27 €	18,41 %
45 000	1,88 €	2,39 €	84 470,48 €	107 642,72 €	27,43 %
56 000	1,51 €	2,03 €	84 470,48 €	113 588,23 €	34,47 %
112 000	1,49 €	2 €	167 212,63 €	224 073,12 €	34,01 %
168 000	1,49 €	1,96 €	249 956,62 €	328 620,32 €	31,47 %
224 000	1,48 €	1,91 €	332 697,87 €	428 588,3 €	28,82 %
560 000	1,21 €	1,55 €	676 622,85 €	869 775,76 €	28,55 %
1 008 000	1,13 €	1,43 €	1 135 189,5 €	1 443 136,5 €	27,13 %
2 016 000	1,07 €	1,3 €	2 166 964,4 €	2 627 970,2 €	21,27 %

Figure 1 : Evolution des charges globales par pages numérisées et ajustement linéaire

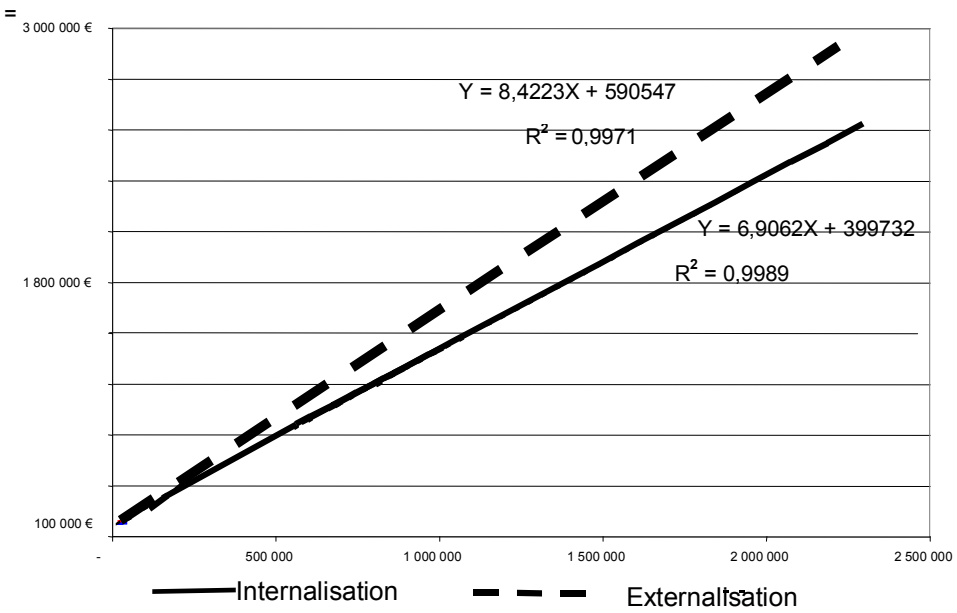

Nous considérerons par la suite les fonctions linéaires obtenues comme des fonctions de d'offre du prix sur le marché interne des bibliothèques dans le cadre d'une recherche d'équilibre économique entre coût de fabrication et coût de cession via Internet. En ce sens, nous admettrons que chaque fois que les bibliothèques souhaiteraient mettre en œuvre un programme de numérisation, elle le font sur la base d'une fonction d'offre qui sera une dépendante de la décroissance de la PIDS.
La figure 7 qui illustre l'évolution générale des coûts de la PIDS montre qu'il existe une relation de puissance qui voit correspondre à chaque accroissement du nombre de pages dans le projet une baisse concomitante du coût unitaire de ladite page d'une fonction inverse de -0,25.

4.2.2. Les coûts pour le consortium des bibliothèques

La solution la plus avantageuse économiquement voit répartis sur plusieurs acteurs d'un unique consortium les charges liées au projet. Proportionnellement au nombre d'utilisateurs, il y a réduction du coût global et les effets de synergies et de complémentarité du catalogue commun offrent un atout commercial non négligeable. Si on retient l'idée d'un

consortium de bibliothèques composé des bibliothèques ayant participé au projet DEBORA, on peut déduire le coût final de chaque page numérisée. En fait elle sera juste fonction du nombre d'acteurs présents dans le consortium. On obtient des structures de coûts divisées par le nombre d'acteurs présents dans le consortium. Il est à noter néanmoins, dans ce dernier cas de figure, qu'il y aura des charges relatives aux déplacements des ouvrages à répercuter. Ces derniers pouvant prendre une dimension importante.

Tableau 9 : Coûts simulés dans le cas d'un Consortium de 3 acteurs

Nombre Pages	Internalisa Tion	Externalisa tion	Variations Inter/Ext
14 410	28 156,88 €	30 815,59 €	9,44%
30 000	28 156,88 €	33 340,14 €	18,41%
45 000	28 156,88 €	35 880,86 €	27,43%
56 000	28 156,88 €	37 862,7 €	34,47%
112 000	55 737,49 €	74 692,09 €	34,01%
168 000	83 318,88 €	109 540,01 €	31,47%
224 000	110 899,34 €	142 862,71 €	28,82%
560 000	225 541 €	289 925,25	28,55%
1 008 000	378 396,44 €	481 045,55 €	27,13%
2 016 000	722 321,43 €	875 990,04 €	21,27%

CONCLUSION

Si les arbres de décision (voir annexe) sont des outils précieux pour tous les organismes documentaires souhaitant mettre en place un projet de numérisation de leurs documents anciens, ils demeurent des instruments stratégiques difficiles à trouver.

S'agissant de projets similaires à DEBORA, plusieurs autres ont été mis en œuvre pour des orientations diverses. On peut citer à titre d'exemples le projet *Gallica* de la Bibliothèque Nationale de France[6] ; le projet *Charette* du Centre d'Etudes Supérieures de Civilisation médiévale (Poitiers) ; le Département des Langues Romanes de l'université Princeton (Etats-Unis) qui représente la tradition du Chevalier de la Charrette (Lancelot, 1180)[7] et enfin le projet *Athena*[8] qui se propose de numériser des œuvres classiques ainsi que des textes genevois, des travaux universitaires.

Ces projets favorisent des collaborations internationales entre diverses institutions et réveillent les idées utopiques des Lumières autour du grand partage du savoir où *« les bibliothèques participent (...) à la construction de (...) l'intelligence répartie. »* [9]

Si *« le livre est le moyen le plus sûr de transmettre un héritage »* [10], il faudra du temps pour que dans les esprits le document numérique remplace le support papier. De tout temps, les « bibliothécaires » et les « documentalistes »[11] ont eu pour mission de conserver et de distribuer l'information par tous les moyens quittent à les transférer d'un support à l'autre. La numérisation est une nouvelle étape, elle répond à de nouvelles exigences financières, techniques de diffusion et de préservation de ces documents.

ANNEXE : LES MATRICES DE DECISIONS

---

[6] http://gallica.bnf.fr/

[7] http://www.mshs.univ-poitiers.fr/cescm/lancelot/

[8] http://un2sg4.unige.ch/athena/html/authors.html

[9] Conférence « La bibliothèque virtuelle : une antinomie ? » *National Library of Medicine*, Washington, 1998.

[10] Direction du Livre et de la Lecture, *Protection et mise en valeur du patrimoine des bibliothèques :* Recommandations techniques. Paris : Direction du Livre et de la Lecture, 1998, p.7.

[11] Ce terme est utilisé de manière anachronique, il est d'usage récent et s'adresse aux personnes dont l'activité professionnelle à trait aux documents, il n'était pas employé pour parler par exemple des moines qui recopiaient à la main les manuscrits avant l'invention de l'imprimerie

Les matrices présentées ici sont des adaptations des principaux arbres de décisions rencontrés dans la littérature consacrée à la numérisation des livres. On distingue trois arbres : le premier (A) concerne l'analyse du projet de numérisation ; le deuxième (B) analyse la problématique du faire (internalisation) et du faire-faire (externalisation) ; le troisième (C) analyse les différentes étapes dans le processus de numérisation jusqu'au contrôle de la qualité.

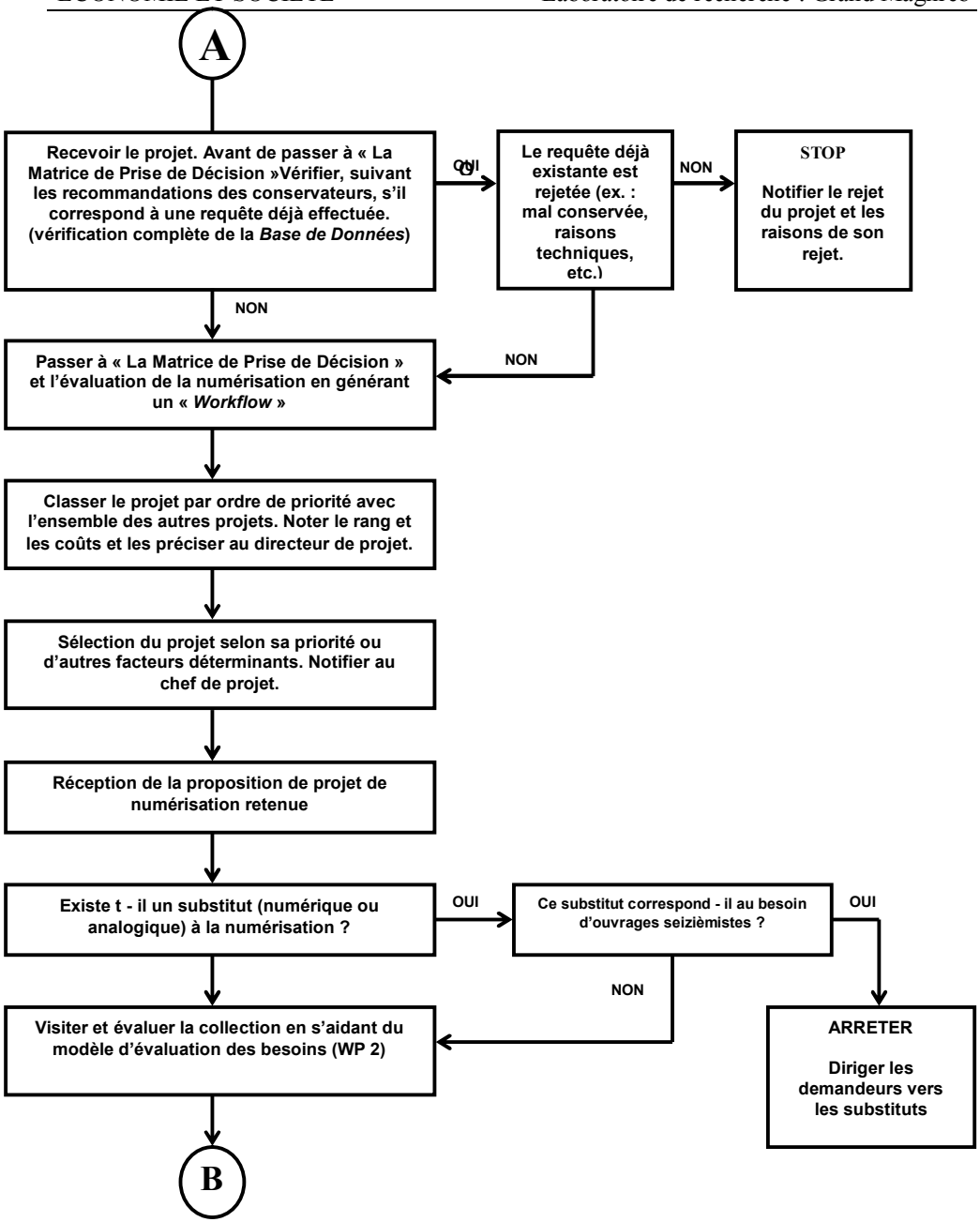
A
Recevoir le projet. Avant de passer à « La Matrice de Prise de Décision »Vérifier, suivant les recommandations des conservateurs, s'il correspond à une requête déjà effectuée. (vérification complète de la *Base de Données*)
OUI
Le requête déjà existante est rejetée (ex. : mal conservée, raisons techniques, etc.)
NON
STOP
Notifier le rejet du projet et les raisons de son rejet.
NON
Passer à « La Matrice de Prise de Décision » et l'évaluation de la numérisation en générant un « *Workflow* »
NON
Classer le projet par ordre de priorité avec l'ensemble des autres projets. Noter le rang et les coûts et les préciser au directeur de projet.
Sélection du projet selon sa priorité ou d'autres facteurs déterminants. Notifier au chef de projet.
Réception de la proposition de projet de numérisation retenue
Existe t - il un substitut (numérique ou analogique) à la numérisation ?
OUI
Ce substitut correspond - il au besoin d'ouvrages seizièmistes ?
OUI
NON
Visiter et évaluer la collection en s'aidant du modèle d'évaluation des besoins (WP 2)
ARRETER
Diriger les demandeurs vers les substituts
B

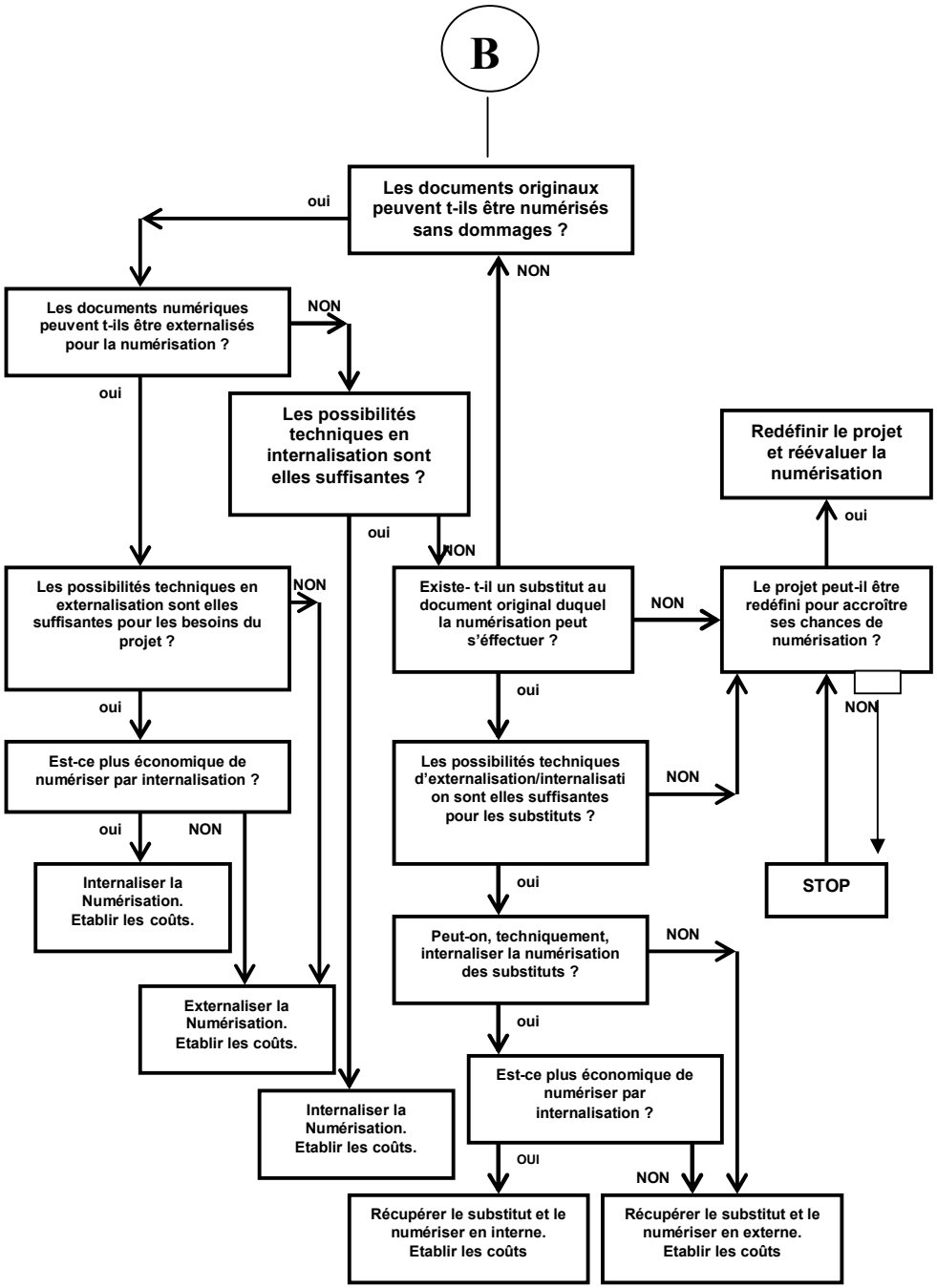
B
Les documents originaux peuvent t-ils être numérisés sans dommages ?
oui
NON
Les documents numériques peuvent t-ils être externalisés pour la numérisation ?
NON
oui
Les possibilités techniques en internalisation sont elles suffisantes ?
oui
NON
Redéfinir le projet et réévaluer la numérisation
oui
Les possibilités techniques en externalisation sont elles suffisantes pour les besoins du projet ?
NON
Existe- t-il un substitut au document original duquel la numérisation peut s'éffectuer ?
NON
Le projet peut-il être redéfini pour accroître ses chances de numérisation ?
oui
NON
Est-ce plus économique de numériser par internalisation ?
oui
Les possibilités techniques d'externalisation/internalisation sont elles suffisantes pour les substituts ?
NON
oui
NON
Internaliser la Numérisation. Etablir les coûts.
STOP
Peut-on, techniquement, internaliser la numérisation des substituts ?
NON
oui
Externaliser la Numérisation. Etablir les coûts.
Est-ce plus économique de numériser par internalisation ?
Internaliser la Numérisation. Etablir les coûts.
OUI
NON
Récupérer le substitut et le numériser en interne. Etablir les coûts
Récupérer le substitut et le numériser en externe. Etablir les coûts

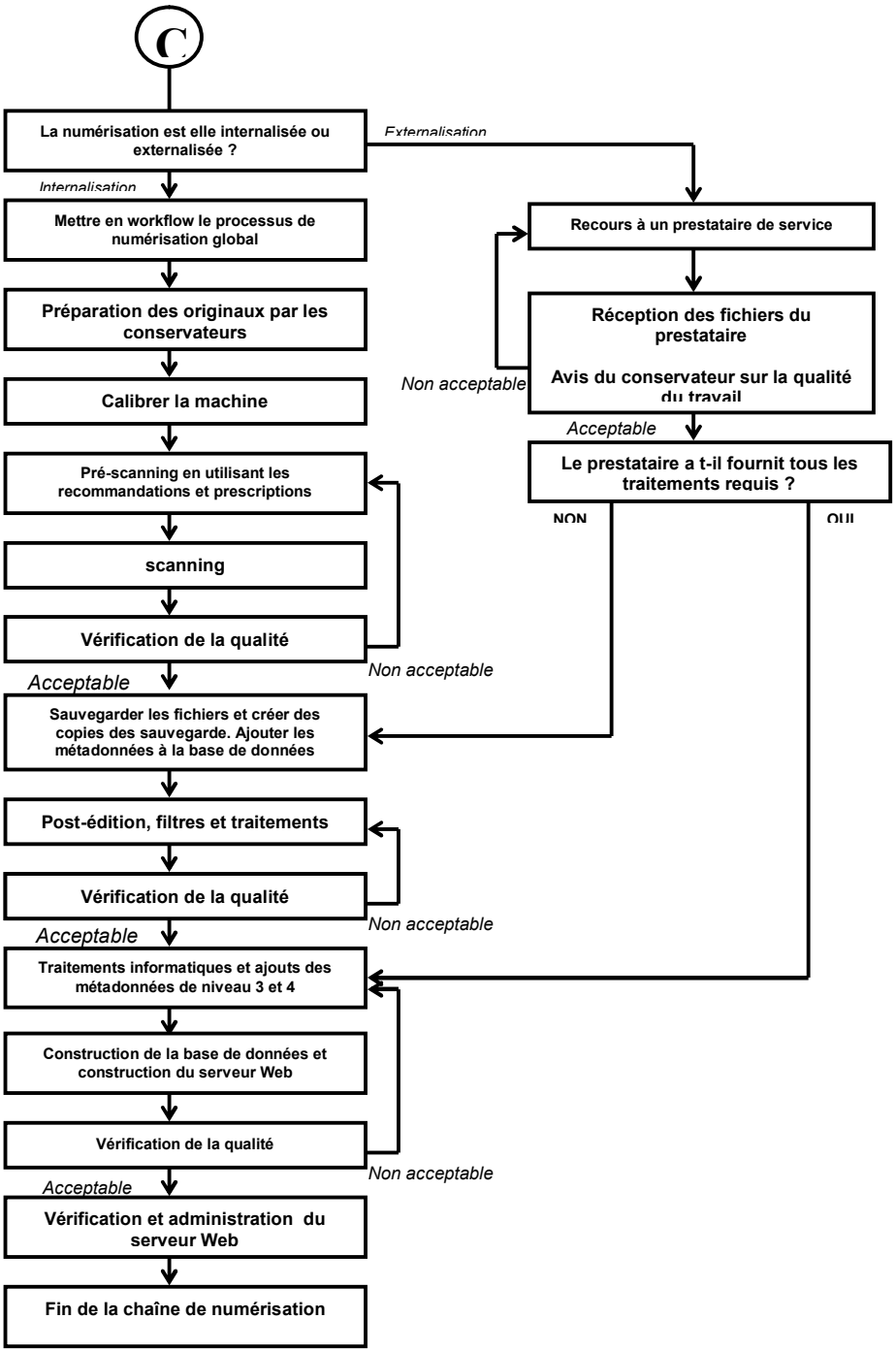
C
La numérisation est elle internalisée ou externalisée ?
Externalisation
Internalisation
Mettre en workflow le processus de numérisation global
Recours à un prestataire de service
Préparation des originaux par les conservateurs
Réception des fichiers du prestataire
Avis du conservateur sur la qualité du travail
Non acceptable
Calibrer la machine
Acceptable
Le prestataire a t-il fournit tous les traitements requis ?
Pré-scanning en utilisant les recommandations et prescriptions
NON
OUI
scanning
Vérification de la qualité
Non acceptable
Acceptable
Sauvegarder les fichiers et créer des copies des sauvegarde. Ajouter les métadonnées à la base de données
Post-édition, filtres et traitements
Vérification de la qualité
Non acceptable
Acceptable
Traitements informatiques et ajouts des métadonnées de niveau 3 et 4
Construction de la base de données et construction du serveur Web
Vérification de la qualité
Non acceptable
Acceptable
Vérification et administration du serveur Web
Fin de la chaîne de numérisation

BIBLIOGRAPHIE

Besser H., Yamashita R., (1998), *The Cost of digital image distribution*, http://sunsite.berkeley.edu/Imaging/Databases/1998mellon

Dalbéra Jean-Pierre "Culture et société de l'information. Numériser le patrimoine : un enjeu collectif". *Culture et recherche*, n°77, mars-avril 2000, pp. 3-5

Ducharme Christian (sous la direction de-) *Du CD-ROM à la numérisation : développer les documents numériques en bibliothèque.* Villeurbanne, Institut de formation des bibliothécaires, 1997, Collection La Boîte à outils, Mémento, 172 p.

Dupoirier Gérartd (coord.), Les biblithèques numériques, Paris : Editions Hermès Sciences, 1999

[INF99], *Put it here - AIIM 1999 : Storage Summary*, Inform, vol. 13, Issue 6, June.

Jacques André (coord.), Chabin Marie-Anne , *Les documents anciens*, Paris: Editions Hermès Sciences, 1999

Jacquesson Alain, Riviers Alexis , *Bibliothèques et documents numériques : concepts, composantes, techniques et enjeux*. Paris : Editions du Cercle de la Librairie, 1999, 377 p.

Kaplan R. S., Cooper R., (1997), *Cost & effect : using integrated cost systems to drive profitability and performance*, Harvard Business School.

Kenney A. R., (), *Digital to Microfilm Conversion : A demonstration Project, 1994-1996*, http://www.library.cornell.edu/preservation/com/comfin.html

Kenney A. R., Rieger O. Y., (1998), *Managing Digital Imaging Projects : an RLG Workshop*, RLG May.

Lee Stuart D. (1999), *Decision Matrix for proposed Digitization Projects*, University of Oxford

Library of Congress, *NDLP Project Planning Checklist*, 1997

Lowry C., Troll D., (1996), *Virtual Library Projet*, Serials Librarian, NASIG Proceedings : Tradition, Technology and Transformation, Part 1, vol. 28, n° 1/2.

Puglia Steven (1999), *The costs of Digital Imaging Projects*, RLG DigiNews, October 15, vol. 3, n° 5, http://www.rlg.prg/preserv/diginews/diginews3-5.hmtl

Lenga S.D., Rey J. et Silem A.: "Cost-analysis of digitization, web integration and distribution across the internet of rare and old printed materials,", *Revue MIF*, n°1, 2001, 143-160

Tanner S., Lomax Smith J. (1999), *Digitisation : How much does it really cost ?*, September, http://heds.herts.ac.uk/HEDCinfo/Papers/drh99.pdf

جامعة منتوري قسنطينة

الإقتصاد والمجتمع

مجلة علمية محكمة ومتخصصة تصدر عن:

مخبر المغرب :الاقتصاد والمجتمع

العدد 1 / 2002

ISSN : 1112 – 3605